ألبير منصور

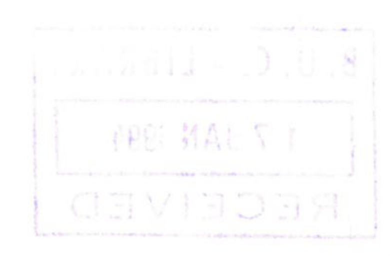
الانقلاب على الطائف

دار الجديد

ألبير منصور

الانقلاب على الطائف

دار الجديد



☎ : ٣٤٣٧٥٢ ـ ٣٥١١٠٢
✉ : ١١/٥٢٢٢ بيروت ـ لبنان

إلى آمال

إلى ليلى، لمى، سامي و هِبة

إلى أبناء وطني

المقدمـــة

الكتابة عن السياسة قصور عن الفعل فيها.

يوم كنت في دائرة الفعل - أو ظننتُ ذلك - لم أشعر بحاجة إلى الكتابة والتأمل. ثم إنّ صانع الشيء لا يكتب عنه.

والقصور عن الفعل يكون إما إرادياً أو إكراهاً، تبعاً لرغبة المرء في ارضاء نفسه. فمن عزّ عليه الاعتراف بالعجز أو بالرضوخ للإكراه، استحضر الإرادة والرغبة ونسب عدم إمكان الفعل في السياسة إلى الزهد فيها، وعدم إمكان ممارستها إلى الترفع عنها وعن أهلها. أوَلَمْ يصف أفلاطون الفلاسفة بأنهم «نفوس طيبة المولد لم تستطع أو لم تشأ أن تمارس السياسة»؟

إلاّ ان الكتابة فعل وإن كانت من نوع آخر. هي فعل بذاتها وإمكان فعل عند الآخرين إن هي أخذت بهم بصدق ما تروي، وهمّت بهم بصحة ما تشير، ودفعت بهم بزخم ما تختزن من حقيقة وحرية.

أراني أجبت عن لماذا أكتب؟ ولكن لماذا أكتب عن اتفاق الطائف؟ فلحاجة لم أستطع، بالفعل، إشباعها فلجأت إلى الكتابة عسى بها استدرك ما فات

وأقوله. وفعل القول شهادة للحرية والحق. فحيث عجزت عن التصحيح والتصويب بالفعل أحاول اليوم بالقول، وهذا أضعف الإيمان. ولو كان اتفاق الطائف يُطَبَّق اليوم على حقيقته، لما رأيتني بحاجة لقول أي شيء أو حتى لفعل أي شيء، إلا المساعدة على الاستمرار في ما يطبق. أما وانه يشوه يومياً ويفرغ من محتواه ويحور في اتجاهه وينقلب إلى عكسه، فما من مخلص ساهم في صنعه أو اقتنع به أو رَحَّب به حلاً لمأساة وطن، يستطيع أن يسكت عما يجري كي لا يوصف عن حق بشيطان أخرس.

إن ما ينفذ اليوم ليس اتفاق الطائف. بل ان ما يتم تنفيذه يؤدي إلى عكس ما أراد الاتفاق وأهله. فهو يتحول من اتفاق وفاق وطني إلى مشروع فتنة دائمة، ومن إيقاف وإنهاء للحرب الأهلية (أو للحرب في لبنان أو على أرضه!) إلى آلية جديدة لإعادة إنتاج أسبابها وإعادة إنتاج الظروف التي ساعدت في اندلاعها، ومن مشروع ترسيخ عروبة لبنان وتمتين علاقاته المميزة مع سوريا إلى آلية لإعادة إنتاج أسباب العداء لسوريا والعرب، ومن مشروع لاستعادة السيادة الوطنية على قاعدة الخصوصية الوطنية اللبنانية إلى التفريط بهذه السيادة وإلى ضياع للخصوصية الوطنية، ومن مشروع لاستعادة القرار الوطني المستقل لبناء دولة مؤسسات إلى مصادرة لهذا القرار وبناء محمية تابعة.

ليس هذا ما أردناه في الطائف وليس ما طُبِّقَ ويُطَبَّقُ هو ما رمينا إليه من وراء الاتفاق. لذا وجب القول بعد الفعل ومتابعة الفعل بعد القول، لأن ما أردناه هو بناء دولة في وطن وما يبنى اليوم مزرعة في محمية.

أما لماذا أقول اليوم وقد أعطيت أن أساهم في تطبيق الاتفاق وحُسبت من الأساسيين في تنفيذه؟ فلأن ما أقوله اليوم علناً كنت أقوله وأمارسه من خلال ممارستي للمسؤولية وقد شكل السبب الحقيقي لخلافي المستمر مع أهل الحكم ومَنْ وراءهم منذ أن شاركت في الحكم إلى يوم أن أُبعدت عنه. وأُبعدت عن الحكم بسبب تشبثي بهذا الموقف وعنادي فيه ومصادمتي جميع المسؤولين بسببه.

والكل يعلم كيف تم استجداء إبعادي عن الحكم وعن مجلس الوزراء لتعذر الحكم بوجودي فيه، وعن المجلس النيابي لاحقاً. والكل يعلم أن تعذر الحكم بوجودي في مجلس الوزراء مرده إلى تشبّثي بتنفيذ اتفاق الطائف وفق أصوله بمواجهة محاولة الآخرين الدؤوبة لتفريغه من محتواه وتحويله إلى عكسه.

لقد حاولت أن أُصَحِّحَ من موقع المسؤولية، وبالتصرف الأخلاقي الذي يُمليه مقامها، مسار الأمور فما استطعت. حاولت بالمقاومة المسؤولة من داخل الحكم أن يُنَفَّذَ اتفاق الطائف كما يجب فلم أفلح.

فكان لا بد من إعلان أسباب الفشل كي يتم التصدي الجماعي لها، لأن التحولات التي حصلت والنوايا التي تهدف إلى تحوير الاتفاق أكبر بكثير من إمكانات مسؤول فرد في موقع معارض داخل مجلس الوزراء أو سواه من مؤسسات الحكم.

أما لماذا اليوم وبعد الانتخابات المهزلة؟ فلأن صورة الانقلاب على اتفاق الطائف اكتملت بهذه العملية التي تمت في صيف ١٩٩٢. وما حاولنا تداركه من داخل مؤسسة الحكم وبالجهد الفردي أصبح أمراً علنياً يُمارَسُ من غير خجل ولا مُداراة: إنهم يمسخون الدولة للنيل من الوطن وقد أصبحوا على قاب قوسين أو أدنى من النيل منه.

لبنان الذي عرفنا وأردنا تتم اليوم محاولة إنهائه، فلا بد من الشهادة له علناً على قدر علنية المؤامرة وعلى قدر الرغبة في طلب التكفير عن التأخُّر في الشهادة العلنية وإن كانت للتأخُّر أسبابه وأعذاره.

وأسباب التَأخُّر عديدة وقولها واجب أيضاً لإرضاء الذات وإظهار حدودها.

تأخرت عن الشهادة العلنية منذ ارتضيت مُكرهاً المشاركة في حكومة الثلاثين. والإكراه يومها إكراه صداقة معنوي مضمونه عدم التسبب بإمكان إيذاء صديق وحليف، لم تكن قناعته بسوء ما يحاك قد اكتملت في حينه، فكان أن «علينا المشاركة في حكومة الثلاثين كي لا يقال اننا نخرب الوفاق الوطني...».

وتأخرت يوم ترددت بحكم الصداقة ذاتها في الاستقالة من حكومة الثلاثين لعدم تحميل الصداقة والحلف إياهما دم تلك الحكومة. وقد أعلنت ذلك في حينه في جواب على سؤال صحفي أمام المقر الرئاسي يوم قلت: «لا أريد أن أحمل دم هذه الحكومة».

وتأخرت حين فُرِضَ علي السكوت، بموجب المقتضيات عينها، عن قانون الانتخاب الذي بدأ جلياً فصيحاً في إعلان ما يجري تحضيره.

وتأخرت حين قبلت المشاركة في الانتخابات مع معرفتي الأكيدة بما قرر

بشأن نتائجها أحد عشر يوماً قبل إجرائها. لَجَجْتُ يومها على الرئيس الحسيني لإعلان عدم المشاركة فيها فما استطاع وأجابني: «ان كتفيه لا يحملان هكذا عبئاً»! سألته أن أعلن وحدي عدم المشاركة فألح للوفاء، فذهبنا ضحية الوفاء مني له ومنه لي ومنه لست أدري لمن. فهو أدرى لمن وفى ومن وفى معه وهل؟

هنّات أربع قد تبدو هيّنات، إلا انها في السياسة كبائر. أعترف بها، وأعترف ان الوفاء للصداقة لا يشفع بسوء النتائج، فعسى في قولها وإعلانها ما يشفع.

لقد أخطأت حين قبلت المشاركة في حكومة الثلاثين. وأخطأت حين لم أستقل منها. وأخطأت حين لزمت الصمت حيال قانون الانتخاب في المجلس النيابي. واخطأت حين واصلتُ المشاركة في ما سُمِّي انتخابات نيابية.

أخطاء حُمِلْتُ بالصداقة والوفاء على اقترافها على أمل أن يكون شكي سوء ظن حتى تيقنت انه من حسن الفطن، إذ ثبت لدي ان اتفاق الطائف يحول في غير اتجاهه وينفذ ضد مصلحة لبنان الدولة ولبنان الوطن.

أما الكتابة عن اتفاق الطائف فليست بقصد تأريخه ولست بصدد سرد أخبار أو وقائع حدثية وإنما أعرض تحليلاً وأُبدي رأياً، وأتخذ مواقف. وما سردي للحدث أو الخبر إلا في معرض إثبات رأي أو تدعيم موقف. فأنا لست مؤرخاً. أنا أكتب في السياسة ولست محايداً فيها.

إلا أنه وبعد إيضاح الانحياز، لا بد من التذكير أن التربية العلمية الأكاديمية تفرض حداً أدنى من العرض والدراسة الموضوعيين، وحداً أدنى من النهج العلمي في المعالجة والكتابة.

الكتابة في السياسة كشف نوايا وإرادات. غير أن النوايا والإرادات السياسية تعمل ضمن إطار ومن مواقع لها ركائزها الموضوعية وأبعادها في مجالات أخرى، ترمي بثقلها على السياسة فتطبع فيها القرار والنية وفعل الإرادة. وهذه المجالات كلها تفرض الأمانةُ العلمية إبرازَها وتثقيلها بحجمها ووزنها لاكتمال الفهم وتبيان الحقيقة.

اتفاق الطائف أصبح اليوم اثنين: الاتفاق المكتوب والاتفاق المُطَبَّق.

في الاتفاق المكتوب فصول وفي الاتفاق المطبق فصول. وشتّان ما بين

الاثنين. فتلك تقسيمات للفهم ملؤها صدق النوايا، وهذه حبائل احتيال ومسرحيات تآمر.

في الفصول الأولى: لماذا اتفاق الطائف؟ كيف تم الاتفاق؟ ما هو الاتفاق في قواعده؟ وما هو في مضمونه من حيث الكيان والنظام والسيادة والعلاقات؟ وما هي خطة تنفيذه؟ وكيف فهمناه واقتنعنا به؟

أما الفصول الأخرى فعناوينها: انتخاب الرئيس، فإنهاء حالة التمرد، فحكومة الثلاثين فالاطباق وحكومة عملية صيف ١٩٩٢.

وأما الموقف فتحليل لواقع الطائف المطبق وإظهار لمكامن الخلل في التطبيق ولأهمية الأخطار الناجمة عنه وللمعالجة الممكنة.

فبعد محاولة حل المأساة بالاتفاق، كيف نحاذر مأساة الحل بما هو ينفذ به؟ وكيف نحاذر تحول الحل إلى مأساة أدهى من الأولى وأشد مرارة؟

على هذا السؤال أحاول أن أجيب.

الباب الأوّل

اتفاق الطائف نصّاً وروحاً

- رفضه بعضهم قبل أن يقرأه فانزوى وانعزل
- ورفضه بعض آخر بعد مَليٍّ قراءة فوعد وتوعّد وتربّص
- قبله البعض على نيّة تنفيذه وفق مصالحه فمكر وفَجَرَ وربح
- وقبله بعض آخر على أنّه الحلّ الوحيد المتوفر، فاستسلم (تيّار الاعتدال الوسيط الاسلامي والمسيحي طالب العيش ليس إلاّ)
- وقبله بعض أخير بفهم واقتناع على أنّه حلّ لحاضر أليم وانفتاح ممكن على مستقبل واعد فاضطهد وقهر وأُبعد ونُكِّلَ به (تيار أهله الذين وضعوه قناعة واضطهدوا من أجله)

الجميع أصرّ ويُصرُّ على تنفيذه نصاً وروحاً
والجميع نافق وينافق في تنفيذه نصّاً وروحاً
وأمّا أهله فأُلقيَ بهم خارجاً.

الفصل الأوّل

لماذا الاتفاق؟

١ ـ واقع المأساة (ما قبل الاتفاق)
أ ـ في الوضع الداخلي
I ـ حكم ميشال عون
II ـ حرب التحرير
ب ـ في الوضع الاقليمي والدولي
٢ ـ التحضير لمؤتمر الطائف
٣ ـ انعقاد المؤتمر في الطائف

١ ـ واقع المأساة (ما قبل الاتفاق)

أ ـ في الوضع الداخلي

إن مبررات حصول الاتفاق تكمن في مآسي الوضع قبله. وتذكير بها وعودة الى أجوائها يغنيان عن كثير شرح ووافر تبرير.

الخامس عشر من نيسان ١٩٨٩. الساعة الواحدة والعشرين وبضع دقائق. ملجأ صغير في بناية في الكسليك ـ جونيه. خمسة رجال، سبع نساء، خمسة شبّان صغار، أربع صبيات يافعات، سبعة أطفال ورضيع. الجميع جلوس الى حُصر ومقاعد خشبية وأسرّة من حديد. الضوء ضعيف. بضع زجاجات من الماء وأكياس من النيلون فيها خبز وبعض طعام. راديوات صغيرة واذاعات متعددة، وموجزات وملاحق وغرف التحرير بموسيقاها المشؤومة.

وفجأة دوي هائل، فآخر... فعتمة وظلام، فيداي تحتضنان ابنتي الصغيرة، أغمرها وأضمها الى صدري. الانفجارات تتوالى أشد وأقرب.

الأولاد! يا الله! صراخ نسوة وعويل أطفال! زجاج يتكسر ويتداعى ورائحة بارود وبعض غبار: إنها راجمة من أربعين صاروخاً استهدفت الحي والبناية والجوار. وجوه صفراء وبكاء يتعالى. السيارات حول البناية تكسرت واحترقت. زجاج الطوابق حطم. شرفة الطابق الأول تهدمت.

الحمد لله لم يصب أحد بعد.

غرفة التحرير في خبر هام!!! «... استُهدف ساحل كسروان براجمة صواريخ

وما يزال دوي الانفجارات يسمع حتى ساعة اعداد البيان. النوايا تصعيدية، يُطلب الى المواطنين اتخاذ جانب الحيطة والحذر...».

في الملجأ المعتم أمضينا الليل الطويل.
في الصباح سعيت الى مكتب سفريات الباخرة.
في السادس عشر من شهر نيسان ١٩٨٩ الساعة الخامسة بعد الظهر. انتظار ثلاث ساعات في بهو الرحلات البحرية.

القصف المستمر يهتك، بالخوف والرعب واصفرار السحنة، ماء الوجه وما تبقى من كرامة.

أخيراً شحنتنا الباخرة الى قبرص وقد أخطأتها بأعجوبة قذيفة مدفعية دفعت بمياه البحر إلى سطح الباخرة فغسلت «ركاب السطح» الذين لا يملكون ايجار الكابينات.

صورة، عن كل يوم من أيام تلك الحرب، لبضع عائلات هي يومها كل عائلات لبنان. صورة الحياة اليومية التي بقيت حياة بالصدفة.

الصمود في وجه الراجمة والمدفع، كالتحرير بهما، عبثٌ ومحال. الهجرة أعقل وفيها بعض أمل، أقله بالحياة إن لم يكن بالعودة. بواخر الراحلين تدفقت يومياً وعلى طول شهور تغرف من رعب القذائف مئات العائلات وترمي بها في بلاد الغربة. من استراليا الى كندا الى فرنسا الى سائر بلاد البشر، الوف من اللبنانيين اقتلعتهم راجمات الشهوات والأطماع وقذائف الأوهام والغباء.

لوحة عن واقع الحياة اليومية في لبنان خلال ربيع وصيف ١٩٨٩. هذا إن كان بعد لكلمة حياة من معنى في حينه. دمار وموت، هجرة ونزوح: كلمات أربع تلخص ببلاغة الوضع الاجتماعي والمعيشي عشية الدعوة لعقد مؤتمر الطائف.

أما فوق وعلى أكتاف هذا الواقع وعلى ظهور الناس، ففراغ في الحكم وكثرة حاكمين متحكمين.

فراغ دستوري بغياب رئيس للجمهورية. لا شرعية حكم بغياب الدعوة الانتخابية تهرباً أو منعاً. حكومتان تتنازعان بالمدفع والقتل الشرعية والقانونية.

رؤساء ميليشيات وزراء بالعصيان، يحكمون ويتحكمون. جيش انقسم طائفياً وتحول الى ميليشيا مسيحية وميليشيا اسلامية: الأولى تحلقت بفعالية حول عمادها والثانية لملمتها أيادي الميليشيات المرعيّة وصَمّغتها حول لواء ذي تاريخ وخبرة.

ترك أمين الجميل الحكم ولم يكن قد اتُّفِقَ بعد على رئيس للجمهورية. فعيَّنَ حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون وعضوية أعضاء المجلس العسكري في حينه. تخلف المسلمون الثلاثة فأضحت الحكومة المُعَيَّنَة قانوناً (!!) حكومة ثلاثية. تشبث الرئيس الحص ووزراؤه بشرعيتهم (!!) وسيطروا بميليشيات بعضهم ورعاية السوريين على نصف بيروت والجبل وعلى البقاع والشمال وثلثي الجنوب وسيطرت حكومة العماد عون على جبيل وكسروان والمتنين ساحلاً ووسطاً ونصف بيروت الآخر.

لماذا عَيَّنَ الرئيس أمين الجميل ميشال عون رئيساً للحكومة الانتقالية على كرهه الشديد له، والذي عبر عنه علناً أمام النواب المجتمعين في بكركي عشية عودته من لقاء الرئيس الأسد في دمشق وقبل ٢٤ ساعة من هذا التعيين؟

لماذا لم يأخذ باقتراحي تعيينَ حكومة إنتقالية برئاسة الرئيس صائب سلام، تَضْمَنُ الانتقال الدستوري وفقاً للأصول المعتمدة والحرص المطلوب، وقد طرحته عليه في اجتماع النواب في بكركي ولقي تأييداً منهم؟

أهو التَّمثُّل بالشيخ بشارة الخوري والتمسك بسابقته في تعيين اللواء فؤاد شهاب؟

أهي المزايدة في الحرص على رئاسة الموارنة للجمهورية وعدم إئتمان سواهم ولو لفترة انتقالية؟

أهي الرغبة في الانتقام من قائد الجيش وقائد القوات معاً؟ أهو الأمل بالفراغ فالعودة؟

الجواب عند الرئيس الجميل عساه يقوله يوماً.

أما النتائج فحصدها الشعب اللبناني حكماً بحكومتين وانقساماً هدد الوطن بالزوال وحروباً أخوية كرست الضياع وأنبتت الأحقاد. تجربة حكم حَلَمَتْ بها، حلولَ أمل وخلاص، بعضُ الأذهان المتعدية بالجهل الدَّعِيِّ على فهم ادارة شؤون الناس العامة، فإذا بها كما هي، تَفَرُّدٌ وتَحَكُّمٌ وقمع حريات: «الجيش هو الحل!!!».

I ـ حكم ميشال عون

قبيل منتصف ليل تلك الليلة، (٢٢ ايلول ١٩٨٨)، صدرت مراسيم تعيين حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون.

صباح السبت في ٢٣ أيلول ١٩٨٨ أفصح رئيس الحكومة المُعَيَّن في تصريح صحفي عن نواياه في البقاء في الحكم فترة أبعد من الفترة الانتقالية لانتخاب رئيس جديد، وعرض على السوريين التفاهم واقترح ارسال مندوب (النائب البير منصور) لمفاوضتهم. الجواب: استقالة الوزراء العسكريين المسلمين، تشبث الرئيس الحص ووزرائه ببقائهم، انقسام الحكم حكمين.

حَكَمَ العماد عون المناطق الشرقية من لبنان لمدة أربعة أشهر (من تشرين الأول ١٩٨٨ لغاية شباط ١٩٨٩) بدون حرب. تجربة تميزت بصفات كلها سوء، لولا انها خدمتني شخصياً إذ ساهمت في انقباضي عنه بعد اقبال وقرب: اقبال امل بخلاص وقرب مشورة ورأي. تجربة تميزت بالتفرد بالحكم والفردية فيه.

هو «الانسكلوبيديا بريتانيكا» من حيث المعرفة. جوابه حاضر في أي شأن. معرفته مكتملة في جميع الأمور. علمه تام. لا يحتاج مشورة ولا رأياً. وسيلة الحكم لديه الأمر فالطاعة، أي العسكر وبالأفضلية صغارهم رتبة (من بين الضباط) بحيث تميزت الادارة في أيامه باشرافهم المباشر وبعض أقاربهم، فأنِسوا بالادارة وأنِسَتْ بهم.

خوف من السياسيين ومن كل من تمرس بالشأن العام، فكراهية، فإبعاد، فتوسل الشعبوية لالغاء المؤسسات الوسيطة المنظمة. والمؤسسات الوسيطة هي ضمان الحريات والديموقراطية في أي نظام. أما نظرية القائد والشعب، دون وسيط، فهي العمود الفقري لكل نظام تعسف ودكتاتورية، بل ولكل نهج فاشي معادٍ للفرد والحرية.

انفراد في السلطة، تفرد في القرار، أوْحَدِيَّةُ الامرة، عسكرية التنفيذ، شعبوية النهج، اقصاء لكل من تمرس في الشأن العام والسياسة، الغاء المؤسسات الوسيطة المنظمة والسياسيين. إنها بعض ميزات حكم العماد عون التي طمستها، الى غير حساب، دعائية حرب التحرير. عدَّدتها لا للحساب وقد مضى وقته، وإنما للتذكير بمخاطر التجارب هذه، يلجأ إليها بعضنا عن يأس فتضحي أكثر مأسوية مما نحن هاربون منه أو يائسون.

II ـ حرب التحرير

نشط العرب للمصالحة والحل بعد أن تمحورت القيادات: فالمسيحيون يلخِّصهُم الموارنة، والموارنة يلخصهم ميشال عون، والمسلمون (شيعة وسنة) يلخصهم حسين الحسيني وسليم الحص. رئيسا الحكومتين ورئيس المجلس.

والمجلس النيابي بقي موحداً إلا أنه حُظر عليه الاجتماع خشية انتخاب رئيس للجمهورية. والحَظْر حَظْر قرارين لا قرار واحد: قرار ميشال عون أن لا رئيس سواه وقرار السوريين أن لا رئيس لا يرضون عنه ويختارونه.

دعوة من الجامعة العربية، فحضور الى تونس دونما لقاء. العماد عون سعى الى اللقاء لانتزاع الاعتراف به. وحاذره الحسيني والحص تجنباً لهذا الاعتراف.

الصراع لم ترسُ بعد أسس حله وإن كان قد توهم بعض صغار العرب إمكان سرقة الحل من حلبة صراع كبارهم. توهموا فأوهموا.

ماذا تركب في تونس من أوهام وبأي وسيلة؟ لست أدري. الا أني في شبه يقين أن تحولاً ما حصل في تونس مع ميشال عون، وأن تونس أو ما رافقها أو صادف دعوتها، شكلت نقطة تحول أساسية في مسار الأحداث وفي تسريع وتائر الصراع. وأغلب الظن أن ما تركب من أوهام يدور حول توقُّع دُنُوّ ساعة الحل على حساب سوريا ولمصلحة خصومها من العرب، وأن النظام السوري على قاب قوسين أو أدنى من الانهيار. صدمة، فيقع النظام السوري منهاراً، فيدخل الصادم التاريخ من بابه الأوسع: باب التحرير: تحرير لبنان وسوريا والعرب!!!

كلام سمعنا مثله (في الحركة الوطنية) عام ١٩٧٦ في مواجهة سوريا يوم دخولها الأوَّل الى لبنان. كلام ولَّد أوهاماً في حينه تُرجِمت استشهاداً لكبير: كمال جنبلاط، قائد الحركة الوطنية.

أغلب الظن أن كلاماً مماثلاً إن لم يكن إياه، ومن خصوم سوريا إياهم، أُسِرَّ في أذن ميشال عون فسُرَّ به، وزاد في سروره ووهمه ما دُعِم به من وسائل حرب ومال، فصدَّق وأقدم دونما مشورة ولا مشاركة رأي، منفرداً متفرداً كعادته.

الى الوهم الكبير هذا، تضاف أسباب أخرى حدت بميشال عون الى انتهاج لغة الحل بالقوة والمدفع. أقلها صرف النظر نهائياً عن انتخاب أي رئيس للجمهورية غيره، وتثبيت نظرية الحل العسكري في «الجيش هو الحل». وهو يعني أن القائد هو الحل وجيشه للتنفيذ وشعبه للتصفيق. تثبيت القيادة يأتي من التحرير ومن التاريخ وليس من الانتخاب، خاصة وإن كان هذا الانتخاب شأن وسطاء سياسيين (النواب) وجودهم عبء، ورأيهم عبء، وعملهم عبء، وكلهم عبء لا مبرر لوجوده. ناقشته في حرب التحرير وكانت خاتمة اللقاء السياسي بيني وبينه تبايناً بالرأي: أنا ضد حرب التحرير وكيفيتها وهو معها.

دخلنا حرب التحرير من باب اقفال المرافىء غير الشرعية في منطقة سيطرة القوات السورية والميليشيات المتحالفة معها. مواجهة الميليشيات بما هي مافيات

مسلحة تتحكم بالشعب والدولة هي مواجهة مربحة وشعبية ومفيدة لتركيز هيبة الدولة والقانون في منطقة سيطرة الجيش اللبناني. أما تعدي العمل السياسي والغاية السياسية في طلب اقفال المرافىء غير الشرعية والتشهير بالميليشيات وصولاً إلى هدف إقفال هذه المرافىء فعلاً وبالقوة وبدون امتلاك وسيلة اقفالها بغير القصف المدفعي، فمغامرة خطرة مؤداها استعادة حرب القذائف والدمار واعادة تثبيت أقدام الميليشيات المسلحة وهيمنتها على سائر فئات الشعب المعادية لها.

علمتنا الحرب أن نتيجة المدفع الوحيدة، عدا الدمار والقتل، اسكات صوت الشعب وتهميش الناس لمصلحة ارتفاع صوت الفجور وتركيز سطوة الميليشيات.

نصحت بعدم استخدام القوة لاقفال المرافىء والاكتفاء بالموقف السياسي، أي المطالبة بوجوب اقفالها وطلب تحويل السفن الى المرافىء الشرعية. طالبت أن نحارب بالمثال الطيب، مثال احترام القانون وتطبيقه واحترام الدولة ومؤسساتها واعادة اعمالها، ونصحت بتجنب العنف والقوة واستخدامهما. خطتي كانت أن تدار الأمور في منطقة سيطرة الجيش اللبناني وفقاً للأصول القانونية بمنطق الدولة التي نريد والتي حلمنا ببناء مؤسساتها. فنُعطي بذلك مثالاً للبنانيين عن حقيقة ما نريد وما نسعى اليه. وكان يقيني ثابتاً بأن المقاومة بالمثال والتجربة العملية الايجابية هي أفعل في تقويض مرتكزات الميليشيات ومَنْ وراءها، وأن قيادة الصراع بإيجابية بناء نموذج الدولة التي نريد هي امضى من أي سلاح. وقناعتي أن أسوأ الاسلحة في صراع كالذي كنا فيه هو سلاح العنف والمدفع.

عرضت لخطتي فلم أُسْمَع. فانتقلت الى مناقشة الخطة الأخرى.

قلت: «غداً تمنع السفن من الوصول الى المرافىء غير الشرعية في الجية والأوزاعي، فيقصفون المرافىء الشرعية في بيروت وجونية فتقفل هي الأخرى، فيصبح حصارك لهم حصاراً لك».

قال: «هذا اعلان حرب».
قلت: «نعم! وماذا بعد؟».
قال: «اذن الحرب».
قلت: «هذا ما يطلبون، فهم يستدرجونك إلى حيث يريدون».
قال: «فليكن!».
قلت: «هذا انتحار».
قال: «أنا أريد أن انتحر».

قلت: «كان عليك أن تنتحر قبل أن تتسلم قيادة الطائرة. أما اليوم فليس بيدك أن تنتحر لأن انتحارك يعني انتحار جميع الراكبين في الطائرة التي تقود. كان عليك أن تنتحر قبل أن تصعد الى الطائرة وتتسلم قيادتها».

سكتَ وسكتُّ وبدا بديهياً أنَّهُ بجوابه وصمته اراد أن ينهي الجدل والنقاش.

علمت أن قراره نهائي وأن لا فائدة من البحث فودعته وانصرفت وكان اللقاء الأخير بيني وبينه تاريخ الحادي عشر من آذار ١٩٨٩.

في الساعة السادسة من صباح الرابع عشر من آذار ١٩٨٩ قصفت الميليشيات مرفأي بيروت وجونيه ببعض القذائف المدفعية رداً على حصار مرافئها غير الشرعية. في الساعة الثامنة والربع قصف ميشال عون منطقة الأونسكو في بيروت الغربية. الساعة الواحدة ظهراً قصف السوريون والميليشيات المتحالفة معهم وزارة الدفاع اللبنانية فأُصيب مكتب ميشال عون ولم يكن فيه. مساءً أعلن ميشال عون حرب التحرير.

وإذا بحرب التحرير حرب تبادل قذائف وراجمات صواريخ وزجليات ومراجل إذاعية، وكل في موقعه ومكانه. تهديم وقتل. أبرياء يروعون ويقتلون ولا رأي لهم ولا دور. مسلسل عنف جهنمي لا سبيل لمواجهته إلا بأحد الملجأين: إمّا تحت الأرض كالفئران وإمّا بعيداً عنها في هجرة وغربة وشقاء.

في السابع عشر من آذار ١٩٨٩ اجتماع بكركي الأول. حضره النواب والسياسيون المقيمون في منطقة سيطرة الجيش اللبناني والقوات اللبنانية.

أجمع الحاضرون على التنصل من اعلان حرب التحرير وتخوفوا من نتائجها. كنت أعنف المهاجمين (وربما الوحيد) لحرب التحرير التي شكلت بداية المسار الانحداري للسياسة اللبنانية المناضلة من أجل بقاء لبنان الوطن والاستقلال والدولة والسيادة، وبداية نهاية الوجود المسيحي في لبنان.

أبديت في اجتماع بكركي حول حرب التحرير الرأي التالي:

- التحرير شأن وطني عام وليس عمل انفراد وتفرد. وسائله متعددة، متدرجة، متنوعة بحسب ظروف الاحتلال وامكانات المقاوم المحرر، وليست بمطلق حال رد فعل انفعالي وقصفاً عشوائياً من مدفع.
- إن اعلان حرب التحرير هو قرار منفرد اتخذه مسؤول متفرد لم يُستشَرْ أحدٌ أصلاً بتسليمه المسؤولية.
- إنه قرار متسرع انفعالي وخاطىء يعرض الوطن لأدهى المخاطر.

- إن الوسيلة المعتمدة هي أسوأ الوسائل للتحرير.
- إن نتيجة هذا العمل المغامر ستكون تهديم الوطن وتهجير أهله وتحضيره للخضوع والاستسلام.
- يجب السعي لإيقاف ما يجري بالسرعة القصوى، خاصة وأن لا سند لهكذا عمل من أي مرجع ذي شأن أو فعالية دولي أم اقليمي أم محلي.

تألفت لجنة من الحاضرين للمراجعة وتدارك الأمر. لم تنجح. فكان أن استمرت المأساة وشرد الشعب اللبناني، بعض الى الملاجىء وبعض الى ديار الغربة. تماماً كما وعدنا القائم بالأعمال الأميركي السيد سيمسون يوم سعى لتسويق انتخاب النائب مخائيل الضاهر لرئاسة الجمهورية حيث قال: «الانتخابات أو الفوضى».

ب ـ في الوضع الاقليمي والدولي

وفت الولايات المتحدة بتوقع القائم بأعمالها فتركتنا للفوضى والدمار غير آبهة لمصير البشر ولا لحقوق الانسان ولا... أمّا الاتحاد السوفياتي فكان يتحضر على ايقاع التطبيل الغربي للبرسترويكا والغلاسنوست للزوال من الوجود، فغاب غارقاً في تدمير ذاته.

أما العرب فثلاثة: عرب البَعْثَيْن والآخرون.

البعث الأول في بغداد، وبقصد اشغال السوريين وارباكهم، هو على استعداد دائم لمساندة أي تحرك ضدهم، أكان في لبنان أم عند الفلسطينيين أم في أي مكان لهم فيه رغبة أو مصلحة. دعم المقاومة الفلسطينية في سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧ لمواجهة الدخول السوري الأول الى لبنان، ودعم المقاومة اللبنانية في سنة ١٩٧٨ لإخراج السوريين من المناطق الشرقية لبيروت وجبل لبنان، ودعم المقاومة اللبنانية في سنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ في تحركها ضدهم ودعم ميشال عون في حرب التحرير بالسلاح والمال.

ورافق حرب التحرير التقاءُ مصالح بين حركة «فتح» والعراق فدعم الفلسطينيون ميشال عون في حربه ضد سوريا بتقديم بعض المال والسلاح وبعض التسهيلات في المداخلات والتحركات الخارجية وخاصة في فك الحصار الذي ضرب حول مناطق سيطرته.

فبدت الحرب اللبنانية في بعض جوانبها، حرباً بين دمشق وبغداد

والفلسطينيين على أرض لبنان وبواسطة اللبنانيين. وبدا وكأن العراق و «فتح» يشنان حرباً على سوريا في لبنان بواسطة ميشال عون. فشاب هذا الانطباع، على الصعيد العربي والدولي، حركة ميشال عون وصدقية حرب التحرير، إضافة الى الشوائب الذاتية الأخرى النابعة من واقع تلك الحرب وطريقة اعلانها ووسائل ممارستها.

ونسي الجميع في غمرة هذا الصراع، اللبناني ـ السوري والعربي ـ العربي، استمرار احتلال العدو للجنوب اللبناني. فغابت المقاومة عن ساحة الجنوب متجهةً شمالاً، علماً أن المقاتل شمالاً لم تضطره الحرب ولا هو سعى للتعاطي مع الاسرائيليين بالرغم مما حل به من ضيق.

بقي من العرب، الآخرون. من الآخرين مصر التي غاب تأثيرها نتيجة ابتعادها عن التعاطي المباشر في الشأن العربي المشرقي. بقي من الآخرين، من ذوي المصلحة والاهتمام والشأن، السعوديون ومَنْ معهم من عرب الخليج.

بدا للسعودية شأن هام نتيجة ما يظهر من حيادية مصالحها بالنسبة للبنان ومن رعايتها العالية لجميع الأطراف والدول المعنية بالصراع. وزاد من شأنها صراع القويين (سوريا والعراق) في المشرق العربي وارتباكهما ببعضهما البعض. فكان من الطبيعي أن يحوم دور الانقاذ حولها ومعها بعض المغرب العربي الأوطد علاقة مع المشرق والغرب. وهي ومن معها (المغرب والجزائر) على قدر عال من التواصُل مع الولايات المتحدة حيث آخر العلاجات والحلول وحيث نهاية كل حل وربط، وحيث بدا بعض الانحياز ضد ذاك العسكري (العماد عون) الذي، بعد طول رضى عليه ووعد بدعمه، عصى، فحرف الجيش عن الخط المرسوم له كوسيلة تسهيل أو عرقلة، تبعاً لما يرغبون فيه. كما أنه، ومن غير استئذان، حوَّل بإعلانه حرب التحرير بعض أنظار العالم عن الانتفاضة في فلسطين المحتلة التي كان يعول الأميركيون على صخبها وضجيجها لتسريع عملية سلام تخدم مصالح ادارتهم الانتخابية.

يبقى في العرض للظروف الدولية والخارجية أن نعي دورين هامين، لا من حيث مفعولهما المباشر وإنما من حيث مفعول ما يولدان من وهم وما يعكس هذا الوهم من تأثير في الصراع اللبناني الداخلي: دور فرنسا ودور الفاتيكان.

لفرنسا اهتمام بلبنان، معروف الأسباب، تتبدل مفاعيله مع نوع الحكم الفرنسي ومع صراعات السياسة الداخلية الفرنسية. واهتمام حكم اليسار بلبنان، اهتمام انساني عام على بعض اضافة. واهتمام اليمين أكثر خصوصية على بعض

اقـلال. والاهتمام الأكبـر هو ذاك الصـادر عن القوى السيـاسية خـارج الحكم وربما في بعض أوساط الشعب الفرنسي. على أن فـرنسا استضـافت قسماً كبيـراً من اللبنانيين الذين هجرتهم الحرب، ولم تُسِىء معاملتهم بل وأحياناً أحسنت. أما الفعالية السياسية للاهتمام الفرنسي فمحدودة بعوامل عدة أهمها محاذرة الموقف الأميركي، وتجنب معاداة السوري، وعدم اغضـاب الاسرائيلي. والمحـدودية هـذه تحول الاهتمام الفرنسي بلبنان الى موقف اعلامي يولد أوهاماً لدى فرقـاء الصراع أكثر مما يفعل في مسار الصراع وفي نتائجه.

أما الاهتمام الفاتيكاني فذو خصوصية مقلقة من حيث بُعْد نتائجه عن حقيقة مضمـونه. إن اهتمـام الكرسي الـرسولي بلبنـان هـو اهتمـام ببلـد تعـايش بـين المسيحيين والمسلمين. والتعـايش المعني في فهم وقصد الكـرسي الرسـولي تعايش اجتمـاعي وليس بالضرورة تعـايشاً ذا وجـه أو منحى سياسي معـين. فأن يكـون للمسيحيـين وضع سيـاسي أو لا يكون، فهـو شأن لا يعلق عليـه الفاتيكـان كبير أهمية بقدر ما يهتم بالعيش الاجتماعي المشترك من حيث حرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية التربية والتعليم وحـرية المعتقـد وممارستـه. وأما المسيحيـون في لبنان فأولويتهم معكوسة. إنها في الوضع السياسي المسيحي الذي يشكـل برأيهم الحماية الفعليـة للعيش المشترك. وهـو الضمان الفعـلي للحريـات التي يهتم بها الفاتيكان بالنسبة للمسيحيين في لبنان.

إن هـذا التباين بـين الاهتمامـين خلق سوء فهم دائمـاً والتباسـاً مستمراً في أذهان اللبنانيين حيال الفاتيكان، وولد دائماً وهماً لدى المسيحيين بدعم لوضعهم، هو وإن كان دعماً فعلياً إلا أنه لغير ما هم يرغبون فيه ويطمحون اليه: هـو يدعم عيشهم المشترك مع المسلمين في وضع مجتمعي حرّ، وهم يرغبـون بدعم سيـاسي لوضع سياسي يحمي عيشهم المشترك ويضمن الحريات المجتمعيـة التي يجب أن يرتكز عليها.

إن الموقف الفاتيكاني هذا، قد يكون صحيحاً في ظل مجتمعـات ديموقـراطية. أما وأن دعوات تمييزية بين المواطنـين من حيث دينهم قد تـأخذ الغلبـة فتقوض سلامة الديموقـراطية، فـإن العيش المشترك المطلوب من قبل الفـاتيكان يصبـح مستحيلاً، وممارسة الحريات المطلوبة تصبح منـة وتسامحـاً، مما يقـوض أسس المجتمع ويلغي فكرة الوطن والمواطن. أما في الحرب، فالاهتمام الفاتيكاني يصبح اهتماماً إنسانياً مطلبه السلم والحلول السلمية. وهذا ما سعى اليه خـلال الحرب اللبنانية وبخاصة حرب التحرير، مؤيداً لدعوة الـوفاق مبـاركاً من خـلال بكركي مسعى اللجنة الثلاثية العربية العليا ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية.

٢ ـ التحضير لمؤتمر الطائف

بدأ التحضير الجدي لانهاء الأزمة اللبنانية على قاعدة الوفاق، في مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد لهذه الغايـة في الدار البيضـاء بين الثـالث والعشرين والسادس والعشرين من شهر أيار سنة ١٩٨٩.

إن انعقاد المؤتمر كـان الاشارة الـواضحة الى أن قـرار الحل قـد اتخذ. وأن الأزمة اللبنانية وجب إقفال ملفها.

وضعت نتائج المؤتمر ومقرراته الأسس الرئيسية شبه النهائية للحل المطلوب.

فبعد استعراض لمآسي ومخاطر الوضع اللبناني، أكد الرؤساء العرب أن حـل الأزمة اللبنانية يتم في الاطار العربي تأكيـداً لعروبـة لبنان وللمسؤوليـة العربيـة حياله، وقرروا تأليف لجنـة عليا من جـلالة ملـك المغرب الحسن الثـاني وجلالـة خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز وفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية سابقاً الشاذلي بن جديد أعطوها صلاحيات مطلقة وحددوا مهمتها ببرنامـج عمل دقيق وبأهداف واضحة. أما الأهداف فحددها مؤتمر الرؤساء بما يلي:

«مساعدة لبنان على الخـروج من محنته، وإنهـاء معانـاته الطـويلة، وإعـادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتحقيق الوفاق الوطني بـين أبنائـه، ومسانـدة الشرعية اللبنانية القـائمة عـلى الوفـاق، وتعزيـز جهود الـدولة اللبنـانية لانهـاء الاحتلال الاسرائيلي وبسط سلطة الدولة كاملة على كافة التراب اللبناني بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواها الذاتية، وبسط سيادة الدولـة وسلطتها الفعليـة ومؤسساتهـا المـركزيـة على كـافة التـراب اللبناني، تمهيـداً لإعادة إعمـار لبنان وتمكينـه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة العربية».

أما الخطة المرسومة لوضع هذه الأهداف موضـع التنفيذ فحـددها الـرؤساء كما يلي:

- عقد اجتماع للنواب اللبنانيين (داخل أو خـارج لبنان) لـوضع صيغـة للوفاق والاصلاحات السياسية.
- عقـد اجتمـاع للمجلس النيـابي اللبنـاني لتصـديق صيغـة الاتفـاق والاصلاحات السياسية.
- انتخاب رئيس للجمهورية بعد التصديق على وثيقة الوفاق.

- تأليف حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الوفاق وتعمل على وضعها موضع التنفيذ.
- دعم حكومة الوفاق هذه في اتخاذ الاجراءات التي تراها ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية.
- مهلة ستة أشهر لانجاز المهمة.

وكان جلياً من اختيار أعضاء اللجنة العليا ونوعية هذا الاختيار، أن قرار الحل جدّي. وإن كان تصاعد الأحداث في حينه ودخان المعارك قد ستر جديته، فبدا كلامياً كسائر القرارات الأخرى، وبدا أن مصير اللجنة الثلاثية، بالرغم من مصداقية أعضائها، قد يكون كمصير اللجنة السداسية التي سبقتها.

وسبب هذا الانطباع ما رافق ختام المؤتمر من تصعيد عسكري رافقته اشاعات عن عدم رضى سوريا عن تأليف اللجنة لأن الرئيس الأسد اعتبر عندما وافق على تأليفها انها ستكون رباعية حتماً بوجوده فيها. إلا أن رفض العاهل السعودي للمشاركة السورية في اللجنة، لاعتباره سوريا من أطراف الصراع، عقّد الأمور وأعطى الانطباع بأن اللجنة غير ميسرة الأمور.

إلى ذلك نشطت اللجنة العليا عبر مندوبها السيد الأخضر الابراهيمي لوضع الخطوط العريضة لوثيقة الوفاق (وثمة كلام عن مساهمة للسفيرة غلاسبي ولفريق رفيق الحريري ولدور أساسي منسق بين بكركي ورئيس المجلس النيابي السيد حسين الحسيني). وكلمة حق أن الأخضر الابراهيمي خيار جدي وموفق. فذكاء الرجل وثقافته ومصداقيته وسرعة فهمه واستيعابه ورغبته في نجاح مهمته وادراكه بمزدوج فهمه وأخلاقه للممكن والواجب، كلها لعبت دوراً هاماً في الوصول الى اقتراح حل اعتمدته اللجنة العليا ورفضته سوريا. فأصدرت اللجنة بياناً انتقدت فيه سوريا وموقفها محملة إياها تبعة فشل اللجنة في مهمتها معتبرة أن فهمها للسيادة اللبنانية هو غير الفهم الذي أقره مؤتمر الدار البيضاء وهو يتنافى مع فهم اللجنة للسيادة الوطنية اللبنانية. أزعج موقف اللجنة المعلن الجانب السوري إلى أن توصل الرئيس الأسد، وفي ظل مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في يوغوسلافيا في صيف ١٩٨٩، الى تسوية مع الرئيس الجزائري قضت بادخال تعديل على مشروع الوثيقة أبدلت فيه عبارة «انسحاب الجيش السوري» بعبارة «اعادة تجميع القوات السورية».

عاودت اللجنة عملها بعد اتمام التسوية مع سوريا وأصدرت قراراً في مطلع أيلول ١٩٨٩ بدعوة البرلمانيين اللبنانيين الى الاجتماع في الثلاثين من شهر أيلول

١٩٨٩. وأعلنت وقف اطلاق النار في لبنان وتأليف لجنة أمنية برئاسة الأخضر الابراهيمي للاشراف على وقف تنفيذه، ورفع الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي والاشراف على وقف ارسال السلاح الى لبنان إذ تعهد الفرقاء الأساسيون للجنة العربية العليا بضمانه والتقيد به.

حضر الأخضر الابراهيمي الى بيروت في ١٧ أيلول ١٩٨٩ وبدأ مهمته. كان الجزء الأصعب فيها اقناع العماد عون بالموافقة على مشاركة النواب المقيمين في المنطقة الواقعة تحت سيطرته في المؤتمر المزمع عقده في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية.

عقد اجتماع عام في قصر الرئاسة في بعبدا بين العماد عون والنواب تقرر بنتيجته أن يذهب النواب الى الطائف لأن أغلبيتهم راغبة في ايجاد حل ومخرج. اتخذ القرار بحضور عون وعدم معارضته المعلنة بالرغم من رغبته الحقيقية بعدم السماح لهم بالذهاب والمشاركة. (لم أحضر هذا الاجتماع لأني كنت قد غادرت لبنان في نيسان ١٩٨٩ وإن كنت قد عدت اليه في أيار وحزيران لأرعى مرض والدي وأرافق ساعاته الأخيرة). أما لماذا في الطائف؟ فلا جواب عندي إلا بعض التكهنات:

- الرغبة في ابعاد النواب عن أجواء الضغوطات الممكنة من سائر اطراف النزاع وعزلهم عن التهديد والوعيد.
- سهولة تأمين حاجات المؤتمر ومتطلبات المؤتمرين اليومية والحياتية.
- التحكم بمسار الاعلام بشأن مجرياته.
- تدعيم موقف العربية السعودية كساعية خير ووفاق بين الاشقاء العرب.
- الحفاظ على قرار مؤتمر القمة بإيجاد الحل في اطار عربي وليس أقرب الى ذلك الاطار من مدن الجزيرة العربية.
- تأكيد المسؤولية العربية عن الأزمة اللبنانية وكونها ليست لبنانية داخلية محضاً وإنما فيها وجه آخر يتحمل مسؤوليته بعض العرب فجاء رمزهم، شفاعة عنهم، يرعى الحل ويستضيفه.

جملة تكهنات قد لا تصيب أي واحدة منها. إلاّ أن الرعاية السعودية بالرضى الظاهر لبعض الأطراف والرضى الفعلي لبعضهم الآخر كانت رعاية مطلوبة مؤتمنة فاعلة ومشكورة.

٣ ـ انعقاد المؤتمر في الطائف

وصلتُ مدينة الطائف في التاسع والعشرين من أيلول وكانت زيارتي الثانية لها. الأولى في صيف سنة ١٩٧٦ بصحبة كمال جنبلاط يوم الدخول السوري الأول الى لبنان وسعْينا يومها في الحركة الوطنية لتأمين حل يشارك فيه العرب الآخرون، وخاصة مصر والسعودية والجزائر، وأيضاً أوروبا وخاصة فرنسا.

وهذه الزيارة الثانية هي للمشاركة بوضع حل يرعاه العرب وتتعهده سوريا ويرضى عنه المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأميركية. بين الزيارتين ثلاث عشرة سنة ملأت لبنان دماراً وتخلفاً، بينما انتقلت فيها مدينة الطائف من العهد العثماني الى القرن العشرين. لم اتعرف على المدينة، وقد آلمني ذلك لأن سرعة الحداثة العمرانية التي غيَّرت طابعها قتلت في مخيلتي صورها القديمة واحدة واحدة، وكأن كل صورة تموت يقتل معها شاعر من اولئك الذين أحببت.

حضر الى الطائف من مجموع ثلاثة وسبعين نائباً، اثنان وستون وتغيب احد عشر (ثمانية لأسباب غير سياسية وثلاثة اعتبروا مقاطعين رافضين هم ريمون أده وألبير مخيبر واميل روحانا صقر). ولم يُعَد منهم الى الندوة النيابية سوى سبعة عشر ولم يُعَد من المسيحيين، الذين تحملوا مسؤولية المجابهة في الموافقة على الاتفاق، سوى ثمانية.

وبعد أن ساء الكلام عليهم حتى بلغ حدَّ الافتراء، وبعد ان ساءت معاملتهم ممن أمنوا لصداقتهم حتى بلغت حدَّ الغدر، وجب إنصافهم ولو بالكلام، وهذا أضعف الإيمان.

الزملاء الذين حضروا وساهموا بجهد ونقاش صادقين، حاملين وطنهم استقلالاً وسيادة، في عقلهم وقلبهم ولسانهم، أقول لهم: قمتم بانجاز كبير بصدق كبير وتضحيات كبيرة، والافتراء عليكم والغدر بكم شهادتان لكم، وربما يشكر الغدر لأنه جاء يسفه الافتراء ولو بعد حين.

اكتمل عقد النواب مساء التاسع والعشرين من أيلول وافتتح المؤتمر صباح الثلاثين منه بكلمة خادم الحرمين الشريفين باسم اللجنة الثلاثية العربية العليا القاها وزير خارجية المملكة الأمير سعود الفيصل، وبكلمة رئيس مجلس النواب اللبناني السيد حسين الحسيني.

حضر الأمير سعود الفيصل مع ممثلي أعضاء اللجنة العليا الجلسة الافتتاحية ثم تركوا اللبنانيين وشأنهم. إلا أنهم تابعوا المؤتمر ومجرياته تفصيلاً تفصيلاً

ولحظة لحظة عبر الاتصال الدائم بسائر الأطراف وبخاصة رئيس المجلس الذي كانت تلتقي عنده النقاشات والعقد والحلول. وبدا أن المشرف على متابعة تفاصيل ودقائق نقاشات المؤتمر ونتائجه وقراراته هو الأمير سعود الفيصل يساعده الأخضر الابراهيمي ورفيق الحريري. (وللسيد رفيق الحريري قصة مع القصر الذي استضافنا في الطائف، فهو الذي بنى القصر وكان بناؤه له فاتحة أعماله).

الجلسة الثانية جلسة عامة ونقاشها عام أبديت فيها وأعلنت المواقف السياسية والآراء المنهجية حول كيفية متابعة المؤتمر. ورست الآراء على ضرورة الوفاق وعدم مغادرة الطائف قبل تحقيقه. كما رست المنهجية على تشكيل لجنة (أسميت لجنة العتالة) لمناقشة تفاصيل مشروع الوثيقة والاعداد لصيغتها النهائية والرجوع في كل منعطف وعثرة الى الزملاء والكتل بالنقاش المستفيض والبحث الدؤوب عن الصيغة النهائية. وتقررت سرية المحاضر والاجتماعات لمنع انعكاس التعثر سلباً على الأوضاع خارج المؤتمر وفيه عبر الاعلام ووسائله.

وبدا منذ اللحظة الأولى أن محاور النقاش اثنان: محور الاصلاحات السياسية ومحور السيادة. وتوزع النواب مجموعات تحمل كل منها هماً ورأياً.

مجموعة «الشرقية» وتمحورت حول الكتائب والموارنة المستقلين والأحرار مثَّلهم جورج سعادة وبطرس حرب وبيار دكاش، ومجموعة «الغربية» وتمحورت حول صائب سلام ونزيه البزري، ومجموعة «البقاع والجنوب» وتمحورت حول حسين الحسيني، ومجموعة «سعاة الخير»، شديدي التفهم من بعض الأرمن وبعض الأروام مثلهم خاتشيك بابكيان ونصري المعلوف. أمّا صوت الطائفة الدرزية فلقد مثّله توفيق عساف حاملاً بأمانة القراءة ما أُسمي بالمطالب الدرزية.

ومثَّل زاهر الخطيب صوت الميليشيات الحليفة لسوريا. ثم، مجموعة الراغبين بتسوية وطنية عامة تؤمن المساواة بين المواطنين وتحفظ سيادة الدولة وتوقف الحرب وتمثلت بالعدد الأكبر من النواب الذين لا مواقف مسبقة لهم سوى الحرص على الانقاذ ووقف الحرب. (وبديهي أن أصحاب المواقف المسبقة ابدوا نفس الحرص والرغبة في الانقاذ وانهاء الحرب، فيما هم متمسكون بمواقفهم وبتفصيلات ما تفرضه هذه المواقف، إن في باب الاصلاح وإن في باب السيادة). وأخيراً مجموعة العاملين في مشغل رئاسة المجلس لتذليل العقد وإيجاد الحلول وصقل النتوءات وصياغة دقائق الاصلاحات السياسية ومرتكزات وتفاصيل وأهمية العلاقات اللبنانية السورية، وعلى رأسهم رئيس المجلس السيد حسين الحسيني ورئيس الجمهورية العتيد رينه معوض وبعض النواب الآخرين (البير منصور وبيار حلو وغيرهما) والسيدان طلال الحسيني وخالد قباني.

وبدا منذ اللحظة الأولى أن للبعض رغبة باظهار أساس الحرب اللبنانية في أسبابها الداخلية، على أنها حرب أهلية بين اللبنانيين علاجها في الاصلاحات السياسية، وأن للبعض الآخر رغبة باظهار الحرب اللبنانية في أسبابها الخارجية، على أنها حرب لبنانية سورية علاجها في استعادة السيادة الوطنية التامة. وانعكست هاتان الرغبتان في مسار النقاش تسهيلاً وتعقيداً تبعاً للمواقف والمواقع والمصالح.

وبدا أيضاً أن الفرقاء الأساسيين محرجون بمواقف أطراف وقوى ليس لها وجود مباشر في المؤتمر وإنما يُثقل ظلُّها أجواءه. فالطرف المسيحي مثقل بالاحراج من قبل العماد عون والطرف المسلم مثقل بالاحراج من قبل السوريين. وانعكست أيضاً هذه الأثقال والاحراجات في مسار النقاش تسهيلاً وتعقيداً تبعاً للمواقف والمواقع. وبدا أخيراً أن التصميم على الانقاذ والرغبة فيه هاجس أساسي لدى جميع الأطراف وممثليهم كما هو هاجس جميع المؤتمرين.

ولا بد أخيراً من التأكيد على أنّ الاقدام على الانقاذ أو الاحجام عنه هما فعل ارادة المؤتمرين بالرغم من كل ما قيل وأشيع عن اتفاق مفروض.

هكذا بدت الأمور لنا وهكذا تعاملنا معها بكل حرية. ألم يحدد سبينوزا الحرية بأنّها «وهم فعّال»!!

الفصل الثاني

كيف تم الاتفاق؟

١ ـ مشاريع الاتفاق
٢ ـ النقاشات الأساسية
أ ـ في توزيع الصلاحيات ودور المؤسسات
I ـ في مجلس النوّاب
II ـ في رئاسة الجمهوريّة
III ـ في رئاسة مجلس الوزراء
ب ـ في اللامركزيّة والتقسيم الاداري
ج ـ في الطائفية السياسية
د ـ في عدد النواب
هـ ـ في السيادة الوطنية
و ـ في العلاقات اللبنانية السورية

قال سبينوزا: «الحرية وهم فعّال»
قال فورد: «أنا أترك لزبائني أن يختاروا لون السيارة الذي يريدون شرط أن يختاروها سوداء»
وقيل: «الاتفاق أو زوال لبنان»

١ ـ مشاريع الاتفاق

لم يكن مشروع اتفاق الطائف أول مشروع وفاق يبحثه اللبنانيون. بدأ طرح المشاريع الاصلاحية منذ بداية الحرب اللبنانية، لأن النقاش حول داخلية الصراع أم خارجيته رافقه منذ يومه الأول. إن تحديد هوية الصراع هو نوع من السلاح يستخدم فيه. فالرافضون للإصلاح والراغبون في استمرار نظام الهيمنة والثنائية كانوا يركزون بصورة دائمة على أن الحرب في لبنان هي حرب عليه من قبل غير اللبنانيين،فلسطينيين كانوا أم سوريين. والداعون للاصلاح والمتحالفون مع الفلسطينيين أو مع السوريين كانوا يركزون على أن الحرب اللبنانية هي حرب أهلية وأن أسباب الصراع داخلية في أساسها تركبت عليها أسباب خارجية.

وبديهي أن الاثنين على حق. غير أنهما ينظران كل من موقعه فلا يرى (أو لا يرغب أن يرى) إلا الجانب الذي يطل عليه. فلو لم تعانِ الوحدة الوطنية من خلل كبير، لما استطاع العامل الخارجي أن يتسرب إلى ساحة الصراع. ولو لم تتسرب العوامل الخارجية وتفعل فعلها المباشر في ساحة الصراع لما كان تحول من صراع سياسي إلى حرب أهلية دامية مدمرة. إن جميع الاصلاحات التي اقترحت عبر سنوات الصراع على عمق بعضها وأهميته، وتلك التي رست عليها التسوية في الطائف، لم تكن لتستأهل استشهاد لبناني واحد. فلا استمرار الهيمنة التي كانت يستأهل استشهاداً، ولا تحقيق المشاركة يستأهلها، خاصة وأن الحريات التي كان يتمتع بها اللبنانيون كانت كفيلة بتحقيق الاصلاحات كلها بالنضال السياسي المحض.

إن مشروع المقاومة الفلسطينية ومشروع الجواب عليه من أهل النظام وتداخل

الصراعات العربية في المشروعين شكلت وقود الصراع قبل سنة ١٩٨٢.

وتصارع المشروعين السوري والاسرائيلي على لبنان، مع غياب أي مشروع وطني لبناني، شكل وقوده بعد سنة ١٩٨٢ وحتى اليوم.

ولم يكن اتفاق الطائف في ذهننا سوى ذاك المشروع اللبناني المفتقد لانقاذ الوطن وإعادة الدولة واستعادة السيادة والاستقلال في وجه المشروعين المتصارعين على أرضه وعليه.

تتالت مشاريع الحلول الداخلية في باب الإصلاح السياسي مع كل انفراج في الصراع أو هدنة فيه. وكثرت الوثائق والثوابت والنقاط وبدت مسافات التباين على ضمور إلى أن كادت تضمحل.

أول تلك الوثائق الوثيقة الدستورية التي تم الاتفاق عليها في بداية الحرب بين الرئيسين الأسد وفرنجية. وأهم تعديل فيها على مستوى الاصلاح الداخلي كان اقتراح المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي.

ثم تلتها المشاريع، من النقاط الأربع عشرة إلى الثوابت الإسلامية إلى الوثيقة التي أقرها المجلس النيابي بإجماعه. وقد نصت جميعها على مبادىء عامة هي مرتكزات النظام السياسي في لبنان ومرتكزات الكيان.

وأكثر ما دار النقاش حوله موضوع عروبة لبنان. وكان فيه التباس دائم. فالمسيحيون يقرون بالعروبة هوية عامة لا يترتب على اقرارها أي أمر سياسي معين سوى ما يترتب على أعضاء جامعة الدول العربية وبإجماعهم، محاذرين أن يتحول الإقرار بالانتماء إلى العروبة مطالبة بالوحدة السياسية على أساسها بين لبنان وسوريا أو بين لبنان وأي دولة عربية أخرى.

بالإضافة إلى الخوف من الوحدة السياسية وضياع الكيان، يتخوف بعض المسيحيين من المزج الحاصل بين العروبة والإسلام. فالتسليم بالعروبة يعني برأيهم القبول بسيطرة المسلمين السياسية وبالتالي العودة إلى التمييز بين مسلم وذمّيّ وتحويل المسيحيين إلى مواطنين ثانويين لاحقوق سياسية لهم وحقوقهم الأخرى يُغلبون على أمرهم فيها عند كل خلاف عليها بينهم وبين مواطن مسلم.

أما مطالبة بعض المسلمين باعلان عروبة لبنان فلفرض ابقاء سيف الشك مسلطاً فوق رأس الكيان كملجأ أخير للمطالبة بالإصلاحات الداخلية والمشاركة الفعلية في الحكم والا...

وهي عند البعض الآخر مدخل للتسلح بالعوامل الخارجية في الصراع الداخلي والاستقواء بها.

وهي عندهم جميعهم شعور عام يترجم العروبة إسلاماً وبالتالي انتماءً دينياً واجتماعياً طبيعياً.

العروبة برأيي أهم اختراع فكري ثقافي عرفه العالم العربي منذ نيف ومئة سنة، وكان فيه للمسيحيين دور وشأن. فالعروبة هي سلاح التوحيد العقائدي الأقوى والركيزة الأساسية في مواجهة جميع تحديات العالم العربي الخارجية. وأي ركيزة أخرى في المواجهة هي برأيي ركيزة تقسيمية ناقصة، أكانت في الدين أم في أي هوية قومية أخرى غير العروبة.

أهمية العروبة أنها تطرح فوراً مساواة الجميع أمام المواطنية والانتماء الواحد أياً كان الانتماء الديني أو الأصل العرقي أو المنشأ الجغرافي. وتشكل المواجهة الحضارية الأهم للفكر الصهيوني التقسيمي التمييزي.

غباء المسيحيين، على أنه ليس الغباء الأوحد، أنهم اخترعوها وتخلوا عنها. والمسيحيون هنا هم بالتحديد طبقة مَنْ تَسَلّمَ شأن السياسة في الموارنة حكماً ومعارضةً.

فمقارنة بين لبنان وسوريا تظهر مدى الغباء والتعاسة. تفتت لبنان وتمزق بسبب تخلي حكامه عن العروبة، بينما أدى تمسك سوريا وحكامها بالعروبة إلى صهر المجتمع السوري وتحويل سوريا إلى أهم دولة في المشرق العربي.

جمع مشروع الوثيقة التي عرضت على النواب في الطائف العديد من نقاط الوفاق التي حملتها الوثائق السابقة الا أنه حمل بعض الجديد في الصيغة الداخلية والكثير في صيغة العلاقات مع سوريا.

والمشروع الذي طرح على النواب للنقاش يلخص مشاريع عديدة بدأ نقاشها بين بعض المسؤولين اللبنانيين، ثم بينهم وبين المندوبين العرب، ثم بينهم وبين بعض المعنيين من الأميركيين. ومن الذين ساهموا في إعداد المشاريع وصولاً إلى المشروع النهائي: الرئيس الحسيني والرئيس الحص، لجنة من النواب المسيحيين اختارهم البطريرك الماروني منهم رينه معوض وجورج سعادة وبطرس حرب وسواهم. وعن اللجنة العربية الأخضر الابراهيمي ورفيق الحريري بإشراف الامير سعود الفيصل ووزيري خارجية المغرب والجزائر، وعن سوريا عبد الحليم خدام، وعن الولايات المتحدة الأميركية بدأ الحوار مع السيدة غلاسبي وأنجز لست أدري مع من؟

سبق المشروع النهائي مشروع لم توافق سوريا عليه، ولا سيما في ما يتعلق بموضوع استعادة سيادة الدولة اللبنانية على أرضها بقواها الذاتية.

مقارنة النصين: الذي لم توافق عليه سوريا والذي وافقت عليه

	النص الذي لم توافق عليه		النص الذي وافقت عليه.
١ -	تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية **في جميع الأماكن حيث تتواجد القوات السورية** في فترة زمنية محددة **أقصاها ستة أشهر تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع**. كذلك يتم التوقيع على اتفاق يتم بموجبه تحديد مركز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع بين الحكومتين السورية واللبنانية **وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا**.	١ -	تقوم........................ .... ألغيت عبارة «في جميع الأماكن حيث تتواجد القوات السورية»... في فترة زمنية محددة **أقصاها سنتان**. تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة وفي نقاط أخرى...................... .... واللجنة العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول......... .
٢ -	... وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، **حيث تدعو الحاجة**.	٢ -	وهو مفهوم........................ .... ، **في شتى المجالات**.
٣ -	**وبناء على ما تقدم يتم التوقيع على اتفاق أمني بين الحكومتين السورية واللبنانية برعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا.**	٣ -	ألغيت الفقرة بكاملها.

إن النص الذي حذف في التعديل الأول يشير إلى رغبة السوريين بمساعدة السلطة الشرعية على بسط سلطتها في جميع المناطق اللبنانية وليس فقط في محل تواجدها في حينه.

أما التعديل الثاني، وهو إضافة في النص الذي قُبل، فيعبر عن رغبة السوريين

بالابقاء على وجودهم ليس فقط في البقاع بل أيضاً في ضهر البيدر وعلى خط حمانا المديرج عين دارة وفي نقاط أخرى. حجتهم في ذلك حماية قواتهم المتواجدة في البقاع.

وأما التعديل الثالث فيتعلق بعدم رغبة السوريين برعاية اللجنة العربية العليا للاتفاق الذي سيعقد مع الحكومة اللبنانية حول مدة وحجم القوات السورية التي تتمركز في البقاع وضهر البيدر، واستبدال الرعاية بالمساعدة شرط طلبها ومن قبل الحكومتين.

وأما التعديل الرابع فيطال تمديد المدة التي تقوم بها القوات السورية بمساعدة الدولة اللبنانية في بسط سلطتها من ستة أشهر إلى سنتين.

والتعديل الخامس يتعلق بتعبير صيغة قرار تجميع القوات السورية وجعله على الزاميه وفي الوقت المحدد، نتيجة قرار مشترك بين حكومتي البلدين.

أما التعديل السادس الذي استبدل عبارة «حيث تدعو الحاجة» بعبارة «في شتى المجالات»، فيؤكد على رغبة السوريين بعقد اتفاقات تفصيلية مع لبنان في شتى المجالات وليس فقط حيث تدعو الحاجة.

وأما التعديل السابع فيعبِّر عن رغبة السوريين بإجراء اتفاق أمني مباشر مع لبنان دون تدخل اللجنة العربية ورعايتها.

للتعديلات السبعة التي أدخلت على مشروع اللجنة الأصلي منحى معين نسبناه في حينه إلى جو التصادم والحرب، أي إلى علاقات الساعة، وغفلنا أن ننسبه الى طبيعته ومحتواه. وبمطلق حال إن الأغلبية الساحقة من النواب الذين شاركوا في مؤتمر الطائف لم تكن على علم بالمشروع الأصلي وبالتعديلات التي أدخلت عليه. ثم إنّ قراءة الأحداث تسهل بعد وقوعها. ورُبَّ قارىء جيد تَوَقَّعَ الأحداث قبل وقوعها ولم تُفِدْهُ فطنته بشيء. ورست النصوص النهائية على مشروع وثيقة الوفاق الوطني الذي عُرِضَ على النواب المؤتمرين للنقاش وقيل لهم: عدِّلوا ما شئتم فما المشروع سوى «مسودة» للنقاش، إلا أنها كما تعلمون حازت رضى العرب وسوريا وهي بمثابة اتفاق بينهم، كما حازت رضى الولايات المتحدة الأميركية. كان لا بد من الانتباه إلى حدود الحرية المتروكة للنقاش والتعديل، بحيث لا يتحولان إلى رفض ففشل فاستمرار للحرب فزوال للوطن. وبدا أن المهمة صعبة، لأن الرغبة في السيادة التامة جامحة وملحة، والمراحل المرسومة لها واعدة وإنما على مدى طويل. الخلاص الوحيد في حصول توافق لبناني وطني يقفل الثغرات الداخلية، ويوحد الصف الوطني، ويخلق نوعاً من

التواطؤ الوطني اللبناني غايته استعادة السيادة والقرار الوطني المستقل مع الحفاظ على علاقات جيدة مع سوريا.

منذ بدايات المؤتمر، كانت الأهداف واضحة وقيلت بصراحة. وقد ذكرتها في مداخلتي في جلسة النقاش العام، معبراً عن رأي غالبية الزملاء وقد أبدى جلهم ترحيبهم بها.

بدأتُ مميزاً في نهج العمل بين نوعين من الحوار: الحوار الزجلي والحوار السياسي. الأول غايته البقاء في المواقع المتباينة والتشبث بها ورد الحجة بنقيضها وإلى ما لا نهاية، تماماً كما يفعل شعراء الزجل في حفلاتهم. أما الحوار السياسي فهو حوار هادف لتسوية ومفاهمة، وهو الحوار الذي يجب أن نعتمد.

أما في ما يتعلق بمضمون النقاش فاقترحت أن يتركز على انهاء حال الحرب، ووضع أسس استعادة وحدة الوطن، وأسس استعادة السيادة والاستقلال.

وفي استعادة الوحدة مبحثان: صيغة الحكم ومحتوى الحريات. المطلب الأول المحافظة على محتوى الحريات لأن الحرية هي جوهر لبنان وترسيخ محتوياتها، محتوى الحريات الديموقراطية، هو الشرط الأول لإمكان استعادة وحدة الوطن والمجتمع.

والمطلب الثاني هو إعادة النظر في صيغة الحكم، إذ يستحيل استمرار ما هو قائم. وقاعدة التغيير المطلوب تُلَخَّصُ بوجوب الانتقال من التسلط والهيمنة والثنائية إلى موقع الحكم الجماعي والمشاركة الجماعية: نمنع الهيمنة والثنائية أو التفرد، ونُحِلّ محلها المساواة والمشاركة. وهذا التبديل لا يعني اقتسام الحكم، بل يعني محاولة بناء دولة في وطن. أي الأخذ من الامتيازات الطائفية واعطاء الدولة، ووضعها على طريق الغاء التمايزات الطائفية من حيث هي عائق حكم وتقدم، شرط أن لا يصبح مطلب إلغاء الطائفية السياسية هو نفسه مطلباً طائفياً مرماه الحقيقي استبدال هيمنة طائفية بأخرى. وأمّا في استعادة السيادة فركزت على مباحث ثلاثة: الاحتلال الاسرائيلي والاغتصاب الميليشوي والوجود السوري. في المبحث الأول إجماع على مطلب التحرير بوسيلتي الشرعية الدولية ومقاومة الاحتلال.

وفي المبحث الثاني إجماع على ضرورة حل الميليشيات وجمع سلاحها وإنهاء نفوذها ووجودها وسيطرتها وجميع المظاهر التي خلفتها في المجتمع.

أما الوجود السوري فتقتضي معالجته الصراحة التامة ومن موقع التفاهم.

سمعت أسباباً ثلاثة لاستمرار الوجود السوري في لبنان وسبباً لأصل الوجود. أمّا سبب أصل الوجود فمنع الاقتتال بين اللبنانيين بناء لاستنجاداتهم المتتالية كلٌ بدور، وهو سبب ينتفي ويزول مع اتفاقنا. تبقى أسباب الاستمرار في التواجد وهي ثلاثة:

- الحفاظ على حقوق المسلمين بإقرار الإصلاحات الداخلية.
- مساعدة الدولة في استعادة السيادة وفرض الأمن.
- مواجهة العدو الاسرائيلي وإمكان مهاجمته لسوريا عبر لبنان.

هناك تعاطيان ممكنان مع هذه الأسباب:

التعاطي الأول يعتبرها أسباباً وذرائع وحججاً غير جدية للاستمرار والبقاء في لبنان بقصد استمرار إلحاقه والسيطرة عليه.

والتعاطي الثاني تصديق هذه الأسباب والأخذ بها مما يفتح الباب أمام إمكان إعطائها الحلول الواقعية المنطبقة على طبيعتها وبقدر ما تقتضي طبيعة كل سبب في حقيقتها.

فإذا اتفقنا على أسس ومبادىء الإصلاح وحققناه يزول السبب الأول. وإذا استعدنا الدولة وفرضنا الأمن وأعدنا بناء الجيش يزول السبب الثاني.

وأما السبب الثالث فيفرض تمركزاً معيناً للجيش السوري في بعض من منطقة البقاع وفي مواقع معينة لحماية مداخل دمشق وهو يزول كسبب لاستمرار الوجود بأمرين: إما بتحقيق سلم أو هدنة دائمة بين سوريا واسرائيل وإما بتعزيز الجيش اللبناني حتى يصبح قادراً على القيام بالدور الذي ستقوم به وحدات الجيش السوري المطلوب بقاء تمركزه في لبنان لمواجهة الاسرائيليين منه. وبمطلق حال إن السبب الثالث قد يقتضي وجوداً عسكرياً سورياً في مداخل البقاع الغربي في لبنان وإنما لا يستلزم مطلقاً أي وجود أمني لها ولا يخولها أي تعاطٍ سياسي في الشأن اللبناني الداخلي.

وختمت مداخلتي بالدعوة إلى اعتماد ما طرحت نهجاً ومحتوىً لاستعادة السلم ووحدة الوطن والمجتمع وسيادة الدولة واستقلال القرار. مهمة صعبة إلا أنها لم تبدُ لنا مستحيلة يوماً. فأقدمنا وناقشنا حتى توصلنا إلى صيغة نهائية أدخلنا بموجبها ما ينيف عن سبعين تعديلاً على النص المعروض إيجاباً وسلباً زيادة وإنقاصاً، بعضه هام وبعضه شكلي، ومجموعه طبع الاتفاق بمنحى الاستقلالية الوطنية على رغبة صادقة في وفاق وطني حقيقي ومشاركة فعلية في الحكم والمؤسسات.

ودراسة التعديلات التي أدخلت على مشروع الوثيقة لها وجهان. بعضها يكفي مجرد عرضه لفهم محتواه وبعضها دارت حوله نقاشات محورية يفيد البحث فيها لفهم روح النص ومراميه الحقيقية.

٢ ـ النقاشات الأساسية

استأهلت التعديلات بمجملها نقاشات طويلة. إلا أن المحاور الأساسية والعقد التي أمكن أن تعيق الاتفاق تمحورت حول نقاط أساسية ست هي: الصلاحيات والرئاسات، اللامركزية، الطائفية، عدد النواب، السيادة والعلاقات مع سوريا.

أ ـ في توزيع الصلاحيات ودور المؤسسات

فرض مطلب المشاركة في الحكم تحديد الصلاحيات وتوزيعها بين المؤسسات والرئاسات. وقد تم تحديد هذه الصلاحيات بمقارنة المؤسسات والرئاسات بعضها ببعض أخذاً بالاعتبار استمرار توزيعها بين الطوائف الكبرى الثلاث: رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة المجلس للشيعة ورئاسة الحكومة للسنة.

I ـ في مجلس النواب

بداية النقاش كانت حول مؤسسة مجلس النواب، بعكس ما كان قد نص عليه مشروع الوثيقة، وذلك تأكيداً على أولوية هذه المؤسسة. فمشروع الوثيقة اقترح بحث موضوع المجلس النيابي بعد بحث موضوعي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء. وجاء النص النهائي للوثيقة ليضع الأولويات بالأهمية، وليؤكد أن المؤسسة الأولى بين مؤسسات الدولة هي المجلس النيابي، لأنه يمثل الشعب والشعب هو مصدر السلطات. ولو كان النظام رئاسياً وانتخاب رئيس الجمهورية مباشراً من الشعب، أمكن عكس الأولوية والبدء برئاسة الجمهورية. أما والنظام برلماني فالأولوية لمؤسسة مجلس النواب، فورد بحثها قبل سواها في وثيقة الوفاق الوطني.

وتركز النقاش في صلاحيات المجلس حول ثغرات الممارسات السابقة وبالأخص ثغرات هيمنة السلطة الإجرائية على السلطة التشريعية ووجوب تدارك هذه الثغرات.

أولى الثغرات التي تم تداركها هي **ثغرة المراسيم الاشتراعية والصلاحيات الاستثنائية**.

تبين للمؤتمرين أن أغلبية التشريعات اللبنانية كانت تصدر بمراسيم اشتراعية عبر صلاحيات استثنائية يعطيها المجلس للحكومة، فتشرع باسمه وتقوم بدوره نيابة عنه. فبدت المراسيم الاشتراعية وكأنها مصادرة من جانب السلطة الإجرائية لصلاحيات السلطة التشريعية. فتقرر وبإجماع النواب وجوب الامتناع عن إعطاء أي صلاحيات استثنائية للحكومة والتشبث بصلاحيات المجلس حفاظاً على النظام. وعدلت لذلك المادة الثامنة عشرة من الدستور فأصبحت: «لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين **ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب**» بعد أن كانت: «ولرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين».

أما الثغرة الثانية التي تم تداركها فتتعلق **بنشر القوانين**. والمعاناة، بالنسبة لنشر القوانين، بدأت منذ فترة طويلة تعود على الأقل إلى عهد الرئيس فرنجية (وقد أثرت هذا الموضوع في مناقشتي لبيان حكومة رشيد الصلح سنة ١٩٧٤ كما يتبين من محاضر جلسات المجلس النيابي).

ومحتوى الثغرة المشكو منها أن قوانين يُصدّقها المجلس النيابي وتُرسل إلى رئاسة الجمهورية لنشرها، فتُحفظ في أدراج القصر لا تنشر ولا ترد.

وتفاقمت هذه الثغرة في عهد الرئيس الجميل إذ بقيت قوانين عدة غير منشورة وغير مرتجعة. فتداركاً لهذا التعسف وُضع نص اعتُبرت بموجبه القوانين نافذة حكماً بعد مرور شهر على إيداعها رئاسة الجمهورية ولم يتخذ الرئيس قراراً بردها.

أما الثغرة الثالثة التي تم تداركها ودار حولها نقاش طويل، فتلك المتعلقة بمشاريع القوانين المعجلة وإمكان إصدارها بعد مرور أربعين يوماً على إيداعها المجلس النيابي ولم يبت بها، حتى وإن لم تناقش فيه أو تبحث.

كان سبق للمجلس النيابي برئاسة كامل الأسعد أن عالج هذه الثغرة في نظامه الداخلي وحدد بدء مهلة الأربعين يوماً اعتباراً من تاريخ تلاوة مشروع القانون في جلسة عامة.

وكانت السلطة الإجرائية تعمد إلى استعمال هذا النص الاستثنائي لتصادر صلاحيات المجلس عن طريق اصدار مشاريع القوانين بعد مرور أربعين يوماً على ايداعها مكتب المجلس.

وفي الأمر قولان. فالراغبون في ترجيح كفة السلطة الإجرائية يرون وجوب تسهيل ممارسة هذه الصلاحية الدستورية وحجتهم أن مقتضيات العصر

وحاجات الفعالية تقتضي ذلك، إضافة إلى أن أموراً عديدة لا تتحمل التأخير بطبيعتها. أما الراغبون في ترجيح كفة السلطة التشريعية فرأيهم أن العجلة مهما اقتضت لا تجيز إصدار تشريع دون اطلاع المجلس النيابي عليه ومناقشته فيه واتخاذ القرار المناسب بشأنه، وحجتهم أن النص الدستوري هذا هو نص استثنائي وجب استعماله بإقلال وروية.

وقد تم تدارك هذه الثغرة بتعديل المادة ٥٨ من الدستور وفقاً لما جاء في وثيقة الوفاق الوطني بحيث أصبح نصها: «كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يُبَتَّ به، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء». بعد أن كان: «كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك بمرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يُبَتَّ به أن يصدر مرسوماً...».

إلا أن النقاش استمر حتى بعد صدور التعديل الدستوري، وأصبح أكثر حدة ولا سيما ضمن إطار المواجهة بين الرئاسات. فرئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة تعتبران أن سلطة رئيس المجلس ليست استنسابية نسبة لإدراج مشاريع القوانين المعجلة على جدول الأعمال، وواجبه يحتم عليه إدراجها فور تبلغه المشروع تأميناً لفعالية النص الدستوري. أما رئاسة المجلس فترى من جانبها أن حق الحكومة ليس استنسابياً في تحديد العجلة، وعليها بالمقابل أن تأخذ بأحد حلين: إما باستنساب إدراج المشروع على جدول الأعمال من قبل رئيس المجلس وإما بإعطاء الحق للمجلس بدرس صفة العجلة وإمكان نزعها عن المشروع إذا رأى أن لا موجب لها.

ورأيي أنه لا بد من الخيار بين أحد حلين. إما أن يُلغى استنساب مجلس الوزراء بتحديد صفة العجلة ويتم التحديد في حالات وأمور حصرية، وعندها يمكن الزام رئيس المجلس بوجوب طرح المشروع وإدراجه على جدول الأعمال فور وروده. وإما أن يعطى المجلس حق البت بصفة العجلة، وهو برأيي أفضل الحلول لأنه يحفظ النص الدستوري ويحفظ لمجلس الوزراء حرية حركته وللمجلس النيابي صلاحياته كاملة.

أما الثغرة الرابعة التي تمت معالجتها بموجب التعديلات التي أدخلت على مشروع الوثيقة ومن ثم على الدستور بموجبها، فتتعلق بحل المجلس النيابي.

كانت صلاحية حل المجلس النيابي صلاحية شبه مطلقة ومناطة برئيس الجمهورية والحكومة، يكفي لممارستها إصدار قرار معلل من رئيس الجمهورية بموافقة الحكومة. ومع إعطاء السلطة الإجرائية صلاحية مطلقة في حل المجلس النيابي لم يعالج الدستور ولم يتوقع مشكلة الاستمرار في حل المجلس وعدم إجراء انتخابات نيابية بعد حلّه. فالدستور السابق لم يتوقع علاجاً لعدم إجراء انتخابات نيابية في المهلة المحددة دستورياً مما اقتضى اللجوء إلى الفقه والاجتهاد. ومنعاً لهيمنة السلطة الإجرائية، أقرت وثيقة الوفاق تحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية طلب حل مجلس النواب بصورة حصرية:

- إذا امتنع المجلس عن الاجتماع طيلة عقد عادي أو عقدين استثنائيين،
- إذا رد الموازنة برمتها لشل عمل الحكومة،
- إذا أصر على تعديل دستوري لم توافق عليه السلطة الإجرائية.

بالإضافة إلى حصر وتحديد هذه الصلاحيات، اعتبر النص الجديد مرسوم حل المجلس باطلاً وأعطى المجلس حق الاستمرار في ممارسة مهامه إذا لم يتكون مجلس جديد بنتيجة انتخابات نيابية تتم في المهلة المحددة دستورياً لإجرائها بعد حل المجلس. وبهذا التدارك عالجت وثيقة الوفاق سابقة ميشال عون الذي أصدر مرسوماً بحل المجلس ولم يدعُ الهيئات الانتخابية إلى إجراء انتخابات وفقاً للدستور.

هل أصاب المؤتمرون بحصر وتحديد الحالات التي يمكن فيها حل المجلس النيابي؟

رأيي أن التحديد كان واجباً كي لا تبقى الصلاحية المعطاة للسلطة الإجرائية مطلقة واستنسابية. إلا أن تعداد الحالات وحصرها كان ضيقاً، وكان من الأنسب لحسن سير المؤسسات وتوازنها أن تضاف حالات أخرى يمكن فيها لرئيس الجمهورية حل المجلس: كحالة حجب الثقة مرتين متتاليتين عن حكومة تؤلف، والامتناع عن الاشتراك في الاستشارات الملزمة التي يجريها لاختيار رئيس الحكومة...

الثغرة الخامسة التي عالجها المؤتمرون هي مدة ولاية رئيس المجلس ونائبه. كانت مدة ولاية رئيس المجلس ونائبه سنة واحدة من تشرين إلى تشرين. فغلبت صفة المؤقت على وضع رئيس المجلس نسبة إلى وضع رئيس الجمهورية، مما اضطره في الغالب إلى تقديم الولاء بصورة شبه دائمة لرئيس الجمهورية خشية تنصيب مزاحم في تشرين، إذ السنة وراء الباب كما يقول العامة.

لسد هذه الثغرة اقترح مشروع الوثيقة أن تحدد ولاية رئيس المجلس لسنتين بدل السنة الواحدة مما يعطي رئاسة المجلس استقراراً يمكنها من بعض الاستقلالية.

اقترح بعض المؤتمرين أن تكون ولاية الرئيس، كما هي في أغلبية بلدان العالم ذي الأنظمة البرلمانية الديموقراطية، طيلة ولاية المجلس نفسه، أي لأربع سنوات، بحيث يعطى رئيس المجلس استقلالية كبيرة تمكنه من تفعيل دورالمجلس للقيام بمهامه الأساسية، أي مهمة مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها كما تقتضي الأصول البرلمانية. وتسوية بين الاقتراحين رست الحلول على اقتراح وسط قوامه انتخاب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس مع إمكان طلب تنحيته بعد سنتين من قبل ثلثي أعضاء المجلس بمبادرة من عشرة نواب على الأقل. وهكذا تقررت الولاية لسنوات أربع مع إمكان التغيير (وإن بصعوبة) في منتصفها، أي في مهلة السنتين التي اقترحت أصلاً لمدة الولاية في مشروع الوثيقة.

II ـ في رئاسة الجمهورية

كان واضحاً منذ البداية أن ما كانت عليه رئاسة الجمهورية في النظام السابق غير قابل للاستمرار. فقد كان النظام يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات غير محدودة ويعفيه من تحمل أي مسؤولية. وهذا الشكل من ممارسة الحكم الذي استمر نيفاً وثلاثين سنة ركَّز نظاماً احتكارياً للسلطة ندر مثيله.

فالقرارات الأساسية السبعة المتعلقة بإدارة الدولة كانت جميعها في يد رئيس الجمهورية يمارسها من خارج المؤسسات ودون تحمل أي مسؤولية أو تبعة أو إمكان مراجعة أو ملاحقة.

يَتَحَكَّم بالقرار السياسي. فهو يُعَيِّن رئيس الحكومة والوزراء ويرئس مجلس الوزراء ويمارس الحكم بصفته رئيس السلطة الإجرائية ومتوليها ويتحكم بالمجلس النيابي ورئاسته وأكثريته عبر وسيلة التوزير والصلاحيات الخدماتية الأخرى.

يَتَحَكَّم بالقرار المالي أيضاً عبر حاكم مصرف لبنان المتصل به مباشرة والخاضع له خارج إطار المؤسسات وعبر مدير عام وزارة المالية المتصل به أيضاً سطوة واستمراراً.

يَتَحَكَّم بالقرار العسكري عبر قائد الجيش المتصل به مباشرة بعد تهميش موقع وزير الدفاع ومجلس الوزراء.

يَتَحَكَّم بالقرار الأمني عبر مدير الأمن العام ومدير مخابرات الجيش، والمتصلين به مباشرة خارج إطار المؤسسات والقانون.

يَتَحَكَّم بالقرار القضائي عبر رئيس مجلس القضاء ومدعي عام التمييز وهما كذلك على اتصال مباشر به خارج إطار المؤسسات.

يَتَحَكَّم بالقرار الإداري عبر رئيس مجلس الخدمة المدنية وعبر سلطته الأصلية في تعيين الموظفين ونقلهم والتحكم بهم.

ويَتَحَكَّم أخيراً بالقرار الإعلامي والتوجيهي عبر مدير الإعلام ورئاسة الجامعة اللبنانية، وقضت الممارسة أن يكونا على اتصال مباشر به ومن خارج أي إطار أو مسؤولية.

أركان الدولة السبعة وقراراتها كانت بيد رئيس الجمهورية: السياسي، الأمني، العسكري، المالي، الإداري، القضائي، الإعلامي والتوجيهي. وربما زاد في هيمنة رئيس الجمهورية انتسابه إلى الطائفة المارونية وانتساب المسؤولين عن جميع مراكز القرار الأساسية هذه إلى الطائفة نفسها وعدم انتقالها إلى سواهم بحكم مبدأ طائفية الوظيفة: رئيس الجمهورية، قائد الجيش، حاكم مصرف لبنان، مدير المخابرات، مدير الأمن العام، مدير عام المالية، رئيس مجلس الخدمة المدنية، رئيس مجلس القضاء ومدعي عام التمييز، مدير عام الإعلام ورئيس الجامعة اللبنانية. وإلى التسلط والهيمنة على مواقع الحكم السبعة هذه، كان رئيس الجمهورية يشارك ويرعى الجوانب الأخرى، من اجتماعية وصحية وسواها، رعاية المناصفة والهيمنة تاركاً للآخرين من رئيس حكومة ووزراء ورئيس مجلس ونواب امكان المشاركة في هذه الجوانب الجانبية إن هم قدموا الولاء والطاعة.

لم يكن ممكناً الاحتفاظ بكل هذه الصلاحيات لرئيس الجمهورية أو لأي مسؤول آخر، وإذا كان لا بد من الاحتفاظ ببعضها، ففي إطار المؤسسات والقانون وتحديد المسؤوليات وتحملها.

كان لا بد من إعادة إخضاع الموظفين إلى الرؤساء المسؤولين أمام المجلس النيابي، أي إلى الوزراء. فحاكم مصرف لبنان ومدير عام المالية يخضعان لوزير المال، ومدير المخابرات يخضع لرئيس الأركان وهذا الأخير يخضع لقائد الجيش وقائد الجيش يخضع لسلطة وزير الدفاع، ومدير عام الأمن العام لسلطة وزير الداخلية، ومدعي عام التمييز لسلطة وزير العدل، ورئيس مجلس الخدمة لرئيس الحكومة، ومدير الاعلام لسلطة وزير الاعلام...

وكان لا بد من تأمين المشاركة في الحكم بنقل السلطة الإجرائية إلى مجلس

الوزراء مجتمعاً، وسد بعض ثغرات الممارسات السابقة. أولى تلك الثغرات ما كان معتمداً من استنسابية في اختيار وتعيين رئيس الحكومة والوزراء، وما كان مقرراً من دور هامشي في النص (وإن كان مهماً بالواقع) لرئيس الحكومة ولا سيما في اختيار الوزراء. **عمل المؤتمرون على سد هذه الثغرة** بأن جعلوا تسمية رئيس الحكومة خياراً مجلسياً الزامياً، يشهد على التقيد به رئيس المجلس النيابي إضافة إلى رئيس الجمهورية. وأعطوا لرئيس الحكومة أن يختار وزراء حكومته تبعاً لمسؤوليته العامة عن الحكومة أمام المجلس النيابي. وترجمت صلاحية الاختيار الممنوحة لرئيس الحكومة باعطائه، نصاً، حق مشاركة رئيس الجمهورية في التوقيع على مرسوم تعيين الوزراء وتشكيل الحكومة بعد أن كان يمارس هذا الحق عرفاً.

وتم اختيار صيغة الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس الحكومة بعد نقاش طويل، إذ كان البعض يميل إلى انتخاب رئيس الحكومة مباشرة من قبل النواب.

الثغرة الثانية التي تمت معالجتها تتعلق بانعقاد مجلس الوزراء في غياب رئيس الجمهورية. كان الأمر في السابق مستحيلاً، بسبب تحول رئيس الجمهورية بالممارسة إلى رئيس فعلي لمجلس الوزراء يترأس بصورة دائمة جلساته ولا انعقاد له بدونه.

أعطت وثيقة الوفاق مجلس الوزراء حق الاجتماع في غياب رئيس الجمهورية وحق اتخاذ القرارات في غيابه (على خضوعها لحق النقض من قبله وفي خلال مهلة خمسة عشر يوماً). ولم يعد حضور رئيس الجمهورية ضرورياً لاكتمال عقد مجلس الوزراء وممارسته صلاحياته. إلا أن نقاشاً حاداً وطويلاً، كرس لرئيس الجمهورية حق ترؤس الجلسات عند حضوره، وأعطاه حق الحضور ساعة يشاء، وإنما نزع عنه صفة رئيس مجلس الوزراء وأعطاها لرئيس الحكومة مكرساً المسافة والانفصال، بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. وزيادة في تأكيد تلك المسافة وذاك الانفصال حددت وثيقة الوفاق مقراً خاصاً لمجلس الوزراء، مستقلاً عن مقر رئاسة الجمهورية، وأمانة عامة خاصة به مستقلة عن الأمانتين العامتين لرئاستي الجمهورية والحكومة.

III - في رئاسة مجلس الوزراء

برز في معرض نقاش صلاحيات رئيس الجمهورية والانتقال إلى صلاحيات رئيس مجلس الوزراء رئيس الحكومة، التباس هام كان لا بد من إيضاحه في

حينه. ساد اعتقاد عند البعض أن المؤتمرين يأخذون من صلاحيات رئيس الجمهورية ويعطونها لرئيس الحكومة.

حصل الالتباس عند فئتي نواب الموارنة خوفاً ونواب السنة رغبة ومطلباً. وسبب الالتباس ما ورد في مشروع الوثيقة من نص يعطي رئيس الحكومة مسؤولية تنفيذ السياسة العامة **للدولة** وحق متابعة أعمال **الوزارات** والتنسيق بين **الوزارات** وإعطاء التوجيهات اللازمة لحسن سير العمل.

أوضحت التعديلات والمناقشات والمحاضر أن ما يبدو وكأنه أخذ من رئاسة الجمهورية ليس كذلك. فإنّ ما تم الاتفاق عليه ليس إنقاصاً لصلاحيات الرئيس بقدر ما هو تعديل في صيغة النظام. فالصيغة الجديدة تنقل السلطة الإجرائية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً وتفصل رئيس الجمهورية عن مجلس الوزراء وتعطي رئيس الجمهورية دوراً جديداً مميزاً، أكثر أهمية وقدراً وسلطة وهيبة من الدور السابق.

وما يبدو أنه أُعطي لرئيس الحكومة هو في الواقع نتيجة تعديل صيغة النظام وما أُعطي من صلاحيات أعطي لمجلس الوزراء مجتمعاً وليس لرئيسه.

فالتحول، هو في جانب منه، تحول من صلاحيات الرؤساء إلى تركيز دور المؤسسات والجماعات المكونة، وبالصفة الجماعية: أي دور النواب مجتمعين في مجلس ودور الوزراء مجتمعين في مجلس. وتأكيداً لصيغة تعزيز المؤسسات والإصرار على عدم الأخذ من رئيس لإعطاء رئيس آخر، عُدِّل النص الوارد في مشروع الوثيقة بحيث أصبح رئيس مجلس الوزراء، رئيس الحكومة، مسؤولاً عن **تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء** وليس مسؤولاً عن السياسة العامة للدولة، وينسق بين **الوزراء** وليس بين **الوزارات**، لأن الصلاحيات التنفيذية الإجرائية داخل الوزارات هي بيد الوزراء وليس بيد رئيس الحكومة كما كان يوحي نص المشروع التباساً. وزيادة في التأكيد أصر المؤتمرون على وجوب عقد جلسات العمل مع الموظفين بحضور الوزير المختص، وعلى منع الاتصال المباشر بين رئيس الحكومة والموظفين ووجوب مروره حصراً بالوزراء المعنيين.

ب - في اللامركزية والتقسيم الإداري

إن مفهوم اللامركزية دائم الالتباس في أذهان العامة حيثما كان، وهو في لبنان وخاصة بعد الحرب التباس مضاعف.

فالعامة تخلط دائماً بين تسهيل المعاملات الإدارية وإمكان إنجازها في مستوى القضاء أو المحافظة وهو ما يسمى عادة باللاحصرية، وبين اللامركزية التي هي إناطة للسلطة في الوحدات الإدارية بهيئات منتخبة تضاهي الهيئات المركزية شرعية وسلطة. فالنظام الفدرالي هو من نوع اللامركزية. وقد أمكن القول إنّ الفدرالية هي أقوى وأعلى درجات اللامركزية وإنّ اللامركزية هي أضعف وأدنى درجات الفدرالية.

اللامركزية تطل على المعنى السياسي بينما تقتصر اللاحصرية على المعنى الإداري. في اللاحصرية يبقى المسؤول الإداري في الوحدة المعتمدة مُعَيّناً من قبل السلطة المركزية وخاضعاً لها مباشرة حتى وإن أُعطي صلاحيات واسعة المحتوى لجهة البت النهائي ببعض المعاملات أو بأغلبيّتها أو حتى بها كلها. أما اللامركزية فتتدرج من انتخاب الهيئات المحلية وانتخاب المسؤولين الإداريين إلى انتخاب بعضهم. وأما الصلاحيات فقد تبلغ حد فرض بعض الضرائب والرسوم وإنشاء بعض الوحدات العسكرية المتخصصة من حراسات وأمن.

أما في لبنان فقد استفيد دائماً من هذا الالتباس الأول للعبور إلى ما يسمى بالأوضاع الخاصة ومراعاتها عن طريق اعتماد المطالبة باللامركزية تجنباً لتهمة المطالبة بالتقسيم.

ففي كل مرة تطرح اللامركزية تثار الحساسيات وتصبح الكلمة موضع صراع سياسي وأداة من أدواته.

وكان مطلب اللامركزية، بمعنى حد أدنى من الاستقلالية، مطلباً مسيحياً دائماً يراوح، تبعاً لموازين القوى، بين المطالبة بانعزال الوطن كله انعزالاً تاماً معادياً لسوريا والعرب وذلك في فترات النهوض السياسي (فترة بشير الجميل مثلاً) وبين استقلالية محدودة للمناطق ذات الأكثرية المسيحية بستار اللامركزية وذلك في فترات الانحسار والهزيمة.

والاستقلالية هذه، بغطاء اللامركزية، أصبحت وتبعاً للظروف السياسية، وخاصة بعد الاحتلال الاسرائيلي وحرب الجبل، مطلباً درزياً أيضاً.

غير أن القوى التي التقت في الطائف فهي في أغلبيتها الساحقة قوى توحيدية، عرفت لبنان الموحد في دولة مركزية وتمسكت به. لذا لم يَطُلْ نقاش اللامركزية معها ولم يَصْعَبْ. فقد اعتُمدت حلول واقتراحات تفي بغرض تسهيل المعاملات الإدارية وإشراك المواطنين في إدارة شؤونهم دون الإضرار بوحدة الوطن، بل

العمل على تعزيزها باعتماد تقسيمات إدارية تعزز العيش المشترك أو الحاجة المشتركة أو ما يفترض أنه يعززهما.

فخلافاً للمشروع المقترح، اعتمدت الوحدة الإدارية الصغرى كأساس للامركزية لا الوحدة الكبرى، أي اعتماد القضاء بدل المحافظة. لأن اعتماد اللامركزية في المحافظة، يقدِّم امكانية تقسيم، بينما هي تنعدم على مستوى القضاء. بذلك تمت المحافظة، وفي آن، على مبدأي اشتراك المواطنين في إدارة شؤونهم ووحدة الوطن في دولة مركزية. فعوضاً عن مجلس المحافظة كهيئة منتخبة من الشعب ومشرفة على عمل الإدارة، اعتمد مجلس القضاء.

إلى ذلك تم اقرار واعتماد اللاحصرية الموسعة بتوسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الادارية على أعلى مستوى تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

أما التقسيمات الادارية فلحظ المؤتمرون ضرورة اعادة النظر بها ووضعوا مبدأ يعتمد في اعادة النظر تلك.

والمبدأ هو تأمين الانصهار الوطني وضمان العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات من خلال التقسيم الاداري العتيد. وسادت نظرية مؤداها أن المناطق المختلطة طائفياً تؤمن العيش المشترك، وأن حاجة المواطنين إلى بعضهم البعض اجتماعياً وسياسياً تساعد في حفظ هذا العيش وتسهم في الانصهار الوطني المطلوب.

إلا أنّه من غير الثابت حتى الآن أن رسم حدود إدارية تجمع بشراً متنافرين يسهم في صهرهم وطنياً. فقد يتجاورون سنوات ولا يختلطون. وقد ينقلب التجاور إلى عكس المطلوب منه إذا ما عمدت الأكثرية الطائفية في المنطقة المعنية إلى محاولة الهيمنة المُسَهّلة بالنظام الانتخابي القائم على الأكثرية البسيطة في دورة انتخابية واحدة. فبدل الانصهار والوحدة والعيش المشترك تتحول الوحدة الإدارية المشتركة إلى أداة هيمنة فئة على أخرى وأداة انتاج حقد وتباعد وانقسام.

ج ـ في الطائفية السياسية

يشكل مطلب الغاء الطائفية السياسية ومطلب العلمنة، لازمة في الحياة السياسية اللبنانية. ويوجد اجماع لا نظير له في أوساط السياسيين ومتعاطي

الشأن العام، على أن الطائفية بلاء كبير ولا بد من الغائها كي تستقيم أمور الوطن.

ويذهب البعض إلى أبعد من مطلب الغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة الشاملة.

ويعجب المرء حيال هذا الاجماع السياسي الاعلامي عندما يرى، في حركة الواقع، تجذر الطائفية واتساع نطاقها من سياسية وإدارية إلى جغرافية فمجتمعية فثقافية، حتى باتت تشمل جميع نواحي الحياة اللبنانية.

وقد ساهمت الحرب في تجذيرها وتعميمها بما رافقها من تهجير وذبح على الهوية وتشكيل وحدات سكانية وجغرافية متجانسة طائفياً ومتكاملة ثقافياً. والمراقب عن كثب قد يفاجأ بأمر غريب هو أن المشاركة الطائفية في السياسة والإدارة أضحت من عوامل التلاقي والتوحيد بين اللبنانيين، بينما أضحت الجغرافيا والعلاقات المجتمعية والعلاقات الثقافية عوامل تفرقة وتباين وتمايز.

ويرى المدقق في المواقف السياسية المطالبة بإلغاء الطائفية أو باعتماد العلمنة، إن هو نسبها إلى مواقعها الفعلية، أنّها كلها مطالب طائفية، تنطلق من مواقع طائفية، يحملها طائفيون وترمي إلى أهداف طائفية. فهي تُطرح إما لتعجيز فاستمرار وضع وإما لتغيير فاستبدال هيمنة طائفية بأخرى.

مطلب العلمنة يطرح للتعجيز بقصد استمرار الوضع على حاله. ومطلب الغاء الطائفية يطرح لاستبدال سيطرة طائفية بسيطرة أخرى تحت ستار الديموقراطية العددية. فالعلمنة تعني قوانين واحدة لجميع المواطنين تطبق عليهم دون تمييز وتفريق، كما تعني فصل الدين وشؤونه وقوانينه عن شؤون الدولة وقوانينها وهي تعني تحديداً في لبنان، قوانين أحوال شخصية واحدة وقوانين إرث واحدة ومحاكم مدنية موحدة للبتّ بنزاعاتها. والمطلب هذا يُجيب عليه المسلمون بتعذر تطبيقه لأنه يطلب منهم تغيير دينهم. فالنصوص الدينية الإسلامية تحدد أصول الزواج والطلاق والإرث وأمور عديدة أخرى، وليس بيد المسلم أن يعتمد سواها بغير الخروج على دينه. فمطلب العلمنة يعني خروج المسلم عن دينه، وهو بالتالي مطلب تعجيزي مؤداه الفعلي بقاء الوضع القائم على حاله. وغالباً ما نرى أغلى غلاة الطائفية المسيحية، من حيث مواقعهم وتركيبة أحزابهم وحقيقة مشاعرهم الدفينة، أشد المتحمسين لمطلب العلمنة، لعلمهم الأكيد باستحالة تطبيقه من قبل المسلمين وبالتالي استحالة القبول به، فيبدون هم وطنيين مع العلمنة ويظهر المسلمون بمظهر الطائفيين بسبب رفضها.

ويُقابل هذا الطرحَ المطالب بالعلمنة طَرْحٌ يطالب بالغاء الطائفية السياسية،

لأنها سبب البلاء ولأنها تمنع الانصهار الوطني وتحقيق المواطنية الحقة. ورافق مطلب الغاء الطائفية مطلب الديموقراطية العددية، كطرح علني أو ضمني، بحيث وضحت الغاية من المطلب وضوحاً تاماً. والمطالبون بالغاء الطائفية السياسية أغلبهم اليوم في مواقع طائفية بعضها شديد العصبية. فالأحزاب المطالبة بالغاء الطائفية أحزاب طائفية بتركيبتها وهي بالتحديد أحزاب إسلامية العضوية. وبديهي أن المطلب الصادر من موقع طائفي هو مطلب طائفي أياً كان التعبير اللفظي عنه. ومطلب الغاء الطائفية يعني تحديداً استبدال الديموقراطية الاصطلاحية المركبة المعتمدة أساساً للعيش المشترك اللبناني،بديموقراطية عددية تعني سيطرة المسلمين على الحكم والإدارة بحكم العدد أو بحكم ما يظن من غلبة عددية.

الخلفيات كانت حاضرة كلها في الطائف عند مناقشة موضوع الغاء الطائفية السياسية. كما كان حاضراً الواقع الأليم الذي أدى إلى تجذر الطائفية. لذا اعتبر الغاء الطائفية، بما هي هيمنة أو عائق، هدفاً وطنياً أساسياً يجب العمل المتواصل والدؤوب لبلوغه. فهو مطلب حق لإتمام عملية الانصهار الوطني، كما العلمنة مطلب حق لإتمام عملية احقاق المواطنية التامة في مجتمع متجانس دينياً ولا تعدد فيه. وحصل تمييز بين مطلب الغاء الطائفية السياسية وبين الغاء الهيمنة الطائفية، بحيث يتم الغاء الهيمنة فوراً ويتم السعي لإلغاء الطائفية السياسية عبر مرحلة انتقالية وخطة مرحلية وهيئة وطنية، **على أن يقف الإلغاء عند حدود الكيان وخصوصية العيش المشترك**. تم الغاء الهيمنة الطائفية بنقل السلطة الإجرائية من رئيس الجمهورية الماروني إلى مجلس الوزراء الذي وجب أن تمثل فيه الطوائف جميعها وبصورة عادلة (نص المادة ٩٥ من الدستور).

أما المرحلة الانتقالية فقوامها التالي:

- توزيع الرئاسات وفقاً للعرف المتبع.
- المناصفة في المجلس النيابي بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً بين طوائف كل منهم.
- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة باستثناء وظائف الفئة الأولى التي تبقى مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص وظيفة لطائفة.
- اعتماد الكفاءة والاختصاص في التعيين أخذاً بالاعتبار «**مقتضيات الوفاق الوطني**».

ما هي مقتضيات الوفاق الوطني؟

عند نقاش الغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة المدنية والعسكرية، أثيرت من قبل رئيس حزب الكتائب الدكتور جورج سعادة مسألةُ عدم إقبال المسيحيين على التطوع في الجيش وقوى الأمن. وتخوّفَ من إخلال كبير بالتوازن إذا ما أصبح الجيش وقوى الأمن بأغلبية عناصرهما من المسلمين قبل أن تكون العصبيات الطائفية قد أزيلت من العلاقات والنفوس، الأمر الذي يهدد العيش المشترك والتوازن الداخلي والوفاق الوطني وكل ما يحفظ الكيان اللبناني وبالتالي الحريات العامة فيه.

لقي تحفظ رئيس حزب الكتائب تجاوباً من قبل المؤتمرين لجهة الحرص على الوفاق الوطني والتوازن الداخلي. خاصة في المرحلة الانتقالية لإلغاء الطائفية وقبل أن يرافق الغاءها من النصوص الغاؤها من العلاقات الفعلية والنفوس.

وفي المقابل أجمع المؤتمرون على أن التحفظ هذا يجب أن لا يعيق مبدأ الكفاءة والاختصاص في تولي الوظائف العامة. فتم اعتماد قواعد وأسس تحمي الوفاق والتوازن الوطنيين ولا تمس بمبدأي الكفاءة والاختصاص فكان الاتفاق التالي:

١ ـ حيث يقتضي التعيين في الوظائف العامة مباراة، يؤخذ بنتائج المباراة أياً كانت هذه النتائج من حيث التوزيع الطائفي. فيكون الاختصاص والكفاءة قد غلب في المستويات الهامة من الوظيفة العامة وفي المراكز الإدارية الحساسة والفاعلة.

٢ ـ حيث يُكتفى للتعيين في الوظيفة العامة بامتحان عادي، أي حيث لا إلزام للإدارة بالتقيد بترتيب الناجحين وفقاً لعلاماتهم وإنما لها الحق بالاختيار من بين جميع الناجحين، تُراعى مقتضيات الوفاق الوطني بين الناجحين ويُعَيّن بالأفضلية وبالتساوي الناجحون من المسيحيين والمسلمين حتى استنفاد حاجة الإدارة. فإن لم تستنفد في إطار التوازن، يستكمل التعيين ولو خارج الإطار الطائفي.

٣ ـ حيث التّعيين في الوظيفة العامة استنسابيّ أو يشبه الاستنساب (كالتطوع في الجيش وقوى الأمن وتعيين الأُجراء والمياومين...) وخاصة في الوظائف العسكريّة والأمنية، تراعى مقتضياتِ الوفاق الوطني باعتماد المناصفة والتوزيع النسبي بين الطوائف.

والعمل على إلغاء الطائفية السياسية من النصوص ومن العلاقات ومن النفوس، أي اقتلاعها من جذورها، حُدِّدَ في وثيقة الوفاق الوطني كهدف وطني

أساسي وضعت له آلية عمل معينة قوامها هيئة وطنية تقترح خطة مرحلية وتدابير تعرضها على المجلس النيابي للبت بها.

وتبدأ هذه الآلية بعد انتخاب أول مجلس نيابي على أساس المناصفة أي أنها ستبدأ مع المجلس الذي ركب في عملية صيف ١٩٩٢!!

على المجلس أن يعين أعضاء الهيئة غير المُعيّنين حكماً. الهيئة برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء للبتّ بها اعتماداً أو رفضاً ووضع خطة على أساسها تتولى الهيئة رعاية تنفيذها.

فالاعتقاد السائد بأن أوّل مجلس منتخب على أساس المناصفة سيلغي الطائفية السياسية اعتقاد خاطىء ومخالف لما تم الاتفاق عليه في الطائف، وما أُدخل من تعديل في الدستور.

وهنا لا بد من العودة إلى تفريق أساسي يتوقف على فهمه فهم معضلة الطائفية وكيفية معالجتها.

الطائفية شيء والهيمنة الطائفية شيء آخر.

الخلل السياسي الكبير يكمن في الهيمنة الطائفية، هيمنة وتسلط طائفة على الطوائف الأخرى. الهيمنة هي ما كان يُشكى منه قبل اتفاق الطائف إذ كانت الصلاحيات الفعلية محصورة كلها بيد رئيس الجمهورية الماروني. أما وأنَّ الصلاحيات قد نُزعت وأُسندت إلى مجلس الوزراء كهيئة تشارك فيها جميع الطوائف بعدل، فتكون الهيمنة قد أُسقطت ولم يبق من خلل سياسي هام. يبقى خلل وطني وانتقاص من المواطنية بإصابة المجتمع بمرض الولاء الطائفي المتفشي بين أعضائه. والطائفية هذه بمعنى المرض هي التي تقتضي معالجتها وقتاً وخططاً مرحلية وتدابير يمكن بعدها إلغاء ما تبقى في النظام السياسي من شوائب هي بالتحديد أربع: توزيع الرئاسات، تركيب مجلس الوزراء، مناصفة المجلس النيابي ومناصفة موظفي الفئة الأولى.

إن أي تعرض لتوزيع الرئاسات على الطوائف الكبرى وتوزيع مجلس الوزراء بالعدل بين الطوائف وللمناصفة في المجلس النيابي ووظائف الفئة الأولى، قبل إزالة العلاقات الطائفية المجتمعية وأسبابها إزالة كاملة من الحياة المجتمعية اللبنانية، هو محاولة لاستعادة نظام الهيمنة والتسلط، وهو تفريط بالوفاق والوحدة الوطنيين وتهديم للكيان، وهو مزايدة مُغرضة في وطنية مشكوك فيها

لأنها صادرة عن مواقع طائفية أو عن مواقع تابعة بهدف التفرقة والسيطرة لا التوحيد والمشاركة. فلا المناصفة في المجلس النيابي تعيق الممارسة الديموقراطية أو أي طموح سياسي مشروع، ولا المناصفة في وظائف الفئة الأولى تعيق الكفاءة والاختصاص، ولا اشراك الطوائف بالعدل في مجلس الوزراء يعيق قيادة الدولة وفق ما تقتضيه، ولا توزيع الرئاسات بين الطوائف الكبرى الثلاث يعيق تطور البلاد. بل إنّ المشاركة هذه، بعد أن أزيلت الهيمنة، تؤكد على وحدة الوطن، وتمهد لانصهار أبنائه، وتحفظ الحريات العامة وتحميها، وتعطي الاطمئنان المجتمعي الذي يكفل توحيد الجهود وتوجيهها للبناء والمستقبل بدل توجيهها نحو الحذر والريبة وبناء الأوطان البديلة في مهاجر أو كانتونات أو أمهات حنونات لم يعدن يقتصرن اليوم على فرنسا وحدها، والحقيقة هذه أدركتها وثيقة الوفاق حين رأت انشاء مجلس للشيوخ بعد أن يصبح المجلس النيابي منتخباً على أساس وطني لا طائفي ،إذ رأت حسنة في مراعاة شؤون التعدد الطائفي عبر هيئة تمثل جميع العائلات الروحية وتناط بها القضايا المصيرية أي قضايا حماية التخوم والحدود: حدود الوطن، حدود النظام، حدود الحرية. لقد رأى المؤتمرون أن التعدد الطائفي (المجرد عن الهيمنة) ضمان لحدود الأساسيات من وطن ونظام وكيان وحرية. فليس المطلوب إزالة الطوائف ولا تعددها بل الشوائب التي لحقت بالحياة السياسية وبإدارة الدولة من جراء استخدام هذا التعدد لمصالح خاصة وفئوية. المطلوب هو إزالة الهيمنة من طائفة على طوائف أخرى واستئثارها بأركان الحكم وإزالة الحواجز الطائفية في الإدارة من أمام الكفاءة والاختصاص. وقد يكون بالمقابل مطلوباً إبقاء هذا التعدد الطائفي كشكل من أشكال حماية جوانب أساسية في الحياة السياسية والمجتمعية اللبنانية: كحرية المعتقد والرأي، وحرية التعبير والكتابة وحرية التعليم والحريات السياسية عامة. كما ان التعدد الطائفي حاجز مهم في وجه أي مغامرة دكتاتورية ممكنة ولا سيما العسكرية منها. فهل نلغي هذا التعدد مهددين ما يحمي، بحجة المساواة المطلقة والتشابه المطلق ومفهوم المواطنية المجردة؟ العقول المسطحة وحدها تتعاطى بهكذا منطق إن كانت صادقة، والا فهي عقول طائفية بجوهرها تهدف إلى ضرب الوطن وحرياته وكيانه ونظامه تحت ستار كثيف من التعمية الوطنية والقومية. فما ظنك بأحزاب دينية طائفية أهدافها بناء دولة دينية وتدعوك في لبنان إلى إلغاء الطائفية؟ وما ظنك بأحزاب، وإن دعت إلى حكم برلماني مدني، إلا أن نشأتها وتركيبها قيادةً وأعضاءً وجمهوراً ونهجها اليومي ومطالبها كلها طائفية، وتدعوك إلى إلغاء الطائفية؟ ما ظنك بأحزاب، وإن كانت قومية علمانية، إلا أن قيادها في يدِ أحزاب ومخابرات خارجية وتدعوك إلى إلغاء الطائفية؟

إن الاتزان الذي عالج به مؤتمر الطائف موضوع الطائفية غنيٌّ عن الإجابة عن تلك الأسئلة: إلغاء الهيمنة الطائفية سياسياً وإلغاء عوائقها من أمام الكفاءة إدارياً مطالب محقة وضرورية أقرها المؤتمرون في الطائف. أما إلغاء المشاركة الطائفية العادلة في الحكم والإدارة قبل إلغاء الانتماء والتعامل الطائفيين من الحياة المجتمعية ومن نفوس وحياة المواطنين فهي مطالبة غير مشروعة بل هي دائماً ترمي إلى مطلب طائفي مؤداه عودة الهيمنة والاستغلال الطائفيين إما باسم العدد وإما باسم سواه، لذا وضع لها المؤتمرون هيئة وطنية تقترح خططاً مرحلية لمعالجتها من مختلف جوانبها. وأما مطلب العلمنة المطلقة فمطلب طائفي في جوهره لأنه بتعجيزه المسلمين (إذ يطلب منهم تغيير دينهم) إنما يرمي، وأياً كان صدق طارحيه أو تسطّح عقولهم، يرمي حقيقة إلى إبقاء الهيمنة الطائفية على حالها. وأمّا إلغاء التعدد الطائفي فمميت للبنان لأنه يلغي مع التعدد الطائفي حماية مهمة للحريات والكيان.

د ـ في عدد النواب

كاد النقاش حول عدد النواب وملء الشواغر فيه يهدد المؤتمر كله بالتوقف والفشل.

إن عدم تمكن الحكومات من إجراء انتخابات نيابية، بسبب ظروف الحرب، قضت بالتمديد للمجلس المنتخب في سنة ١٩٧٢ مرات عدة آخرها في اثر اغتيال الرئيس معوض وانتخاب الرئيس هراوي. مقاعد نيابية عديدة شغرت في هذا المجلس بسبب الوفاة. طوائف ومناطق فقدت تمثيلها. فمن أصل ستة نواب لم يبق للطائفة الدرزية سوى نائب واحد. أما منطقة زغرتا فأضحت بعد استشهاد الرئيس معوض بدون ممثل. وإلى فقدان تمثيل بعض الطوائف والمناطق بقيت فعاليات الحرب هي أيضاً بدون تمثيل نيابي، تمارس هيمنتها من خارج المؤسسة التشريعية.

مقتضيات المناصفة هي أيضاً تفرض زيادة في عدد النواب كي يمكن تحقيقها. مشكلتان إذن: فقدان التمثيل لبعض المناطق والطوائف والقوى شغوراً بالوفاة أم غياباً أصلياً لعدم الوجود حين أجريت انتخابات ١٩٧٢، واتمام المناصفة بزيادة عدد أعضاء المجلس النيابي من عدد مفرد (ضرب ١١ أي ٦ + ٥) إلى عدد مزدوج يناسب المناصفة.

من أجل حل هاتين المشكلتين اقترح مشروع الوثيقة أن يزاد عدد النواب إلى ١٢٨، وأن يتم ملء الشواغر والزيادة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني

المزمع تأليفها لتنفيذ اتفاق الطائف، وأن يتم ملء الشواغر اللاحقة بالطريقة نفسها إلى حين التمكن من إجراء انتخابات نيابية عامة.

أثار المشروع المقدم هواجس ومخاوف لدى المؤتمرين أقلها احساسهم بأن مُقترح النص على اللجنة العربية يرمي إلى أبعد من حل المشكلات المطروحة، وأن حقيقة الأهداف تتعدى طبيعة الثغرات المثارة. فلا اقتراح العدد ولا اقتراح طريقة ملء الشواغر طُرحا بقصد سد الثغرات التي عرض لها. فلا المناصفة تقتضي رفع العدد الى ١٢٨ولا ملء الشواغر يقتضي تعييناً للنواب من قبل حكومة. توقف المؤتمرون بعناد كبير، عند النوايا المبيتة في اقتراح المشروع مما اضطر الامير سعود الفيصل ووزير خارجية الجزائر وسفير المغرب بصفتهم ممثلي اللجنة الثلاثية إلى التدخل المباشر مع المؤتمرين ولقائهم كتلاً كتلاً على انفراد لمناقشة هذا المشروع ومحاولة ايجاد حل له.

وقدمت اقتراحات معاكسة تهدف إلى سد الثغرة المطروحة دون افساح المجال لتسرب مطامح غير مشروعة من خلال الحل المطروح. والاقتراحات المقدمة راوحت بالنسبة للعدد المقترح من ١٠٨ أعضاء كحد أقصى إلى انقاص العدد من ٩٩ إلى أن يبلغ مضاعفة عدد النواب المسيحيين الباقين، أي إلى ثمانية وسبعين، بحيث تحل ثغرة إتمام المناصفة فقط لأنها وحدها من مقتضيات الوفاق، بينما الثغرات الأخرى من مقتضيات حسن التمثيل، وهي ليست ملحة لأن التمثيل كله مشكوك فيه في ضوء المبادىء المجردة المطلقة.

أما بالنسبة لملء الشواغر، فتقدم اقتراح هو الأقرب إلى الحل السليم ويقضي بأن يتم ملء الشواغر بالانتخاب من قبل أعضاء المجلس الحاليين لا بالتعيين من قبل الحكومة كما هو مقترح، إذ لا يجوز أن تُعيّن الحكومة من سيتولى رقابتها ومحاسبتها.

استمرت النقاشات وخاصة مع الأعضاء ممثلي اللجنة العربية العليا، أكثر من ثلاثة أيام سافر خلالها الأمير سعود الفيصل إلى دمشق لبحث الأمر مع المسؤولين السوريين، بعد أن رفض المؤتمرون رفع العدد إلى ١٢٨ بصورة نهائية قاطعة. وبدا أن لا تقدم ممكناً للمؤتمر قبل إيجاد الحل المرضي والمطمئن. عاد الأمير سعود الفيصل مع موافقة سورية على تسوية تقضي بالقبول بتخفيض العدد إلى ١٠٨ على أن يبقى ملء الشواغر بالتعيين من قبل الحكومة.

وقد اضطر الأمير سعود الفيصل إلى بذل جهود كبيرة لإقناع المؤتمرين بهذه التسوية مستفيداً من الرصيد والاحترام الكبيرين اللذين له في صفوفهم. كما

ساهم بعملية الاقناع رئيس المجلس السيد حسين الحسيني الذي عملَ على تبديد الهواجس بما أوحى من تطمينات ومعرفة بنوايا طيبة عند الاخوان السوريين.

غير أن إقرار ملء الشواغر أقلق النواب وذكرهم بمرحلة سابقة وبفتوى دستورية سابقة، ترجمت بالنسبة إليهم على أنها فتوى بهدر دمهم. اعتبر النواب أن إقرار ملء الشواغر بالتعيين هو دعوة مباشرة لسفك دمهم واغتيالهم واحداً بعد الآخر كي يتم تعيين بدلٍ عنهم، تماماً كما حصل يوم أُفتي في انتخاب الرئيس بشير جميل أن النصابَ المطلوب لانعقاد الجلسة وللانتخاب هو ثلثا الأعضاء الباقين من مجلس النواب وليس ثلثي الأعضاء المحددين قانوناً. يومها، ولإكمال النصاب، شعر النواب أنهم مهددون بحياتهم. إذ كان قتل نائب معارض يوازي فوراً انخفاض العدد المطلوب لإكمال النصاب. وقد جرت محاولات اغتيال عدة نجح بعضها ولا تزال يد النائب حسن الرفاعي تشهد على ذلك. فتجنباً لوضع مماثل يُهدر فيه دم النواب ويصبحون معرضين للاغتيال وواقعين تحت هاجسه، ارتأى المؤتمرون أن يتم ملء الشواغر دفعة واحدة ولمرة واحدة وللمراكز الشاغرة عند اعلان الموافقة على الوثيقة، أياً كان عدد الشواغر اللاحق لتاريخ إعلانها.

إن نية التخلص من هذا المجلس باتت أكيدة بالرغم من ظاهر مطواعيته. أعضاؤه من أبناء لبنان السابق للحرب الذين عرفوا الحرية وعرفوا السيادة وعرفوا الاستقلال وعرفوا الدولة والقانون وعرفوا الازدهار وهم متمسكون بكل هذه القيم يراودهم حلم العودة إليها. وأما الرغبة الحقيقية ففي تولية طبقة من السياسيين لا جذور لها في لبنان السابق للحرب، وما الإصرار على إجراء الانتخابات الأخيرة في صيف ١٩٩٢ إلا عودة لتنفيذ النوايا التي تبيناها من خلال مشروع الوثيقة.

هـ - في السيادة الوطنية

أمور ثلاثة كانت تنتقص من السيادة الوطنية اللبنانية وتمنعها: الاحتلال الاسرائيلي لجزء من الجنوب اللبناني وبقاعه الغربي، وجود القوات السورية في البقاع والشمال والشوف وعاليه وأعالي المتنين وبيروت الغربية، السيطرة الميليشوية في جميع المناطق اللبنانية. أمل في الجنوب تتقاسمه على أرجحية لها مع بعض المنظمات الفلسطينية في حدود ضيقة ومع حزب الله؛ في صيدا تنظيمات ناصرية وإسلامية؛ في الشوف وعاليه سيطرة للحزب الاشتراكي؛ في

البقاع سيطرة لحزب الله؛ في المتن الأعلى سيطرة للحزب السوري القومي الاجتماعي؛ في الضاحية سيطرة لحزب الله وأمل على أرجحية لحزب الله؛ في بيروت الغربية سيطرة لأمل وحزب الله والاشتراكي؛ في وسط وساحل المتنين وبيروت الشرقية وكسروان وجبيل سيطرة للجيش اللبناني والقوات اللبنانية على أرجحية للجيش في منطقة المتنين وأرجحية للقوات في بيروت الشرقية وكسروان وجبيل.

تلك كانت صورة السيادة الوطنية اللبنانية يوم مؤتمر الطائف، يحيط بها إطار حرب مدفعية تدميرية بين القوات السورية والقوى المسلحة في مناطق سيطرتها من جهة، والجيش اللبناني بقيادة ميشال عون والقوات اللبنانية من جهة ثانية يدعمهما العراق ببعض السلاح والمال.

الاتفاق على كيفية مواجهة وانهاء **الاحتلال الاسرائيلي** تم باجماع المؤتمرين وفق ما ورد في مشروع الوثيقة مع تعديل بسيط. فقد ورد في مشروع الوثيقة «... بسط سيادة الدولة... ونشر الجيش اللبناني في منطقة **الحدود مع اسرائيل** والعمل على تدعيم...»، وأصبح النص في وثيقة الوفاق «... في منطقة **الحدود المعترف بها دولياً** والعمل... الخ». وقد تم التعديل لسببين الأول تحاشي المزايدة في ما قد يعتبر اعترافاً باسرائيل من خلال النص. والسبب الثاني ربط الموضوع بالشرعية الدولية المتمثلة باتفاق الهدنة والقرار ٤٢٥.

والحل الذي اعتمد قوامه أمور ثلاثة. الأول التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩. الثاني التمسك بالشرعية الدولية ومطالبة مجلس الأمن بتنفيذ قراره رقم ٤٢٥ والقاضي بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية مع مستلزماته من نشر لقوات الطوارىء الدولية وقوات الجيش اللبناني على طول الحدود المعترف بها دولياً. والثالث اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي المحتلة. وكان واضحاً من خلال النقاش أن اتخاذ الإجراءات كافة يعني المقاومة للاحتلال بشتى وسائلها. وقد أوضح ذلك في أول بيان وزاري لأول حكومة بعد مؤتمر الطائف وقد وُضع النص من قبل لجنة ثلاثية برئاسة الدكتور سليم الحص وعضوية علي الخليل وألبير منصور وبناء على اقتراحي وموافقة الجميع دون تردد وهو: «والحكومة في الوقت ذاته لن تألو جهداً ولن تدخر وسعاً في العمل على تحرير الأرض من الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي بكل الوسائل المتاحة ولا سيما دعم المقاومة الباسلة والإصرار على المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥...».

وكانت تلك المرة الأولى التي يصدر فيها بيان حكومي، وفي وثيقة حكومية

رسمية، يتضمّنُ دعماً علنياً مكتوباً للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال وتفسير واضح للنص الوارد في وثيقة الوفاق: «اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي المحتلة».

المانع الثاني للسيادة والمتمثل **بالسيطرة الميليشياوية** عولج أيضاً بإجماع من المؤتمرين ومن خلال خطة أمنية، مدتها سنة، هدفها بسط سيادة الدولة على **كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية**، محاورها أربعة: حل الميليشيات، تعزيز قوى الأمن، تعزيز القوات المسلحة، حل مشكلة المهجرين. والخطة هذه وضعتها اللجنة العربية العليا في مشروع الوثيقة وتم تبنيها دون أي تعديل فيها. والخطة هي التالية:

١ - الإعلان عن **حل** جميع الميليشيات اللبنانية **وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية** خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

ويبدو واضحاً من النص ان المقصود هو حل جميع التنظيمات المسلحة غير القوات اللبنانية الشرعية، أي حل الميليشيات اللبنانية والتنظيمات الفلسطينية وأي تنظيم غير لبناني آخر ومصادرة أسلحتها من قبل الدولة اللبنانية. ولم يرد في النقاش ولا في بال أي من المؤتمرين إمكان أي حل آخر كما حصل فعلياً عند التطبيق.

٢ - تعزيز قوات الأمن الداخلي من خلال:

فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثمّ توزيعهم على الوحدات في المحافظات. والمقصود من هذا النص استيعاب من هو من عناصر الميليشيات قابل للاستيعاب في قوى الأمن الداخلي وفي وحدات خاصة توزع على المحافظات بمثابة حرس محليين أو قوى دعم لقوى الأمن الداخلي المطوعة وفقاً للأصول.

٣ - تعزيز القوات المسلحة، والمقصود بها الجيش اللبناني، بما يمكنها من القيام بدورها في الدفاع عن الوطن وتحمل مسؤولياتها في مواجهة العدوان الإسرائيلي وحماية النظام العام عندما يتجاوز التهديد إمكانات قوى الأمن.

٤ - حل مشكلة المهجرين باقرار حق كل مهجر **لبناني** منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هُجِّر منه وتأمين وسائل العودة. وبديهي أن كلمة لبناني تعني بالتحديد أن لا عودة للفلسطينيين إلى المخيمات التي هُجِّروا منها.

بهذه الخطوات الأربع اعتبر المؤتمرون أنه يمكن التغلب على موانع السيادة اللبنانية الداخلية خاصة وأن هدفها بسط سيادة الدولة **بقواتها الذاتية** (أي قوى الأمن والجيش) على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك في خلال سنة واحدة من تاريخ اقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، أي بِدءاً من تاريخ اقرار الاصلاحات التي يقتضي اقرارها تعديلاً دستورياً. وبغيةَ انجاز هذه الخطوات رُسم للجيش السوري الشقيق دورٌ للمشاركة فيها، يعالَج من خلاله ومعه الموضوع الثالث المانع للسيادة اللبنانية وهو **موضوع السيطرة السورية** على قسم كبير من الأراضي اللبنانية. ان موضوع «الوجود السوري في لبنان»، و «السيطرة السورية على جزء كبير من الأراضي اللبنانية» و «المبادرة السورية في مساعدة لبنان على حفظ الأمن في بعض مناطقه ومنع التقاتل فيه»، و«الاحتلال السوري لجزء من لبنان»... الخ، كل صيغ التعبير هذه، المطلقة تبعاً للموقع السياسي، كانت حاضرة إلى طاولة المناقشات واستأثرت بوقت طويل وجهد كبير لإقرار طريقة التعامل معها.

الهاجس الأساسي عند النواب المؤتمرين كان حفظ السيادة الوطنية، أو بالأحرى استردادها للدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية وحدها لا شريك لها لا في الداخل ولا في الخارج.

وإطار هذه السيادة المرتجى هو استردادها الأراضي اللبنانية كافة، ومحتواها عسكري وأمني وإداري بالقوى الذاتية اللبنانية الشرعية وحدها. فلا وجود لأي جيش الا للجيش اللبناني ولا لأي جهاز أمن الا للأجهزة الأمنية وقوى الأمن اللبنانية ولا لأي إدارة الا للإدارة اللبنانية. وفي إطار هذا الهدف كان لا بد من ايجاد صيغة للتعامل مع الجيش السوري وأجهزة الأمن السورية المسيطرة على جزء كبير من الأراضي اللبنانية (الشمال بكامله، البقاع بكامله، بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية، الجنوب اللبناني غير المحتل، الشوف وعاليه والمنطقة العليا من المتنين). والصيغة المطلوبة عربياً ودولياً صيغة تفاهم وتعاون مع سوريا التي أبدت للمجتمع العربي والدولي رغبة بالتعاون لإعادة الشرعية اللبنانية والدولة اللبنانية، وأبدت معهم حيال لبنان نوايا إنقاذية في إطار حقوق مشروعة مناسبة من أخوة وجوار. غير أن اللبنانيين وعبر تجارب الحرب الطويلة أصبحوا أشد حذراً وتدقيقاً وتشكيكاً، مما حدا ببعضهم إلى إعلان حرب تحرير على سوريا واعتبارها محتلة للأرض احتلالاً عدواً. والفريق هذا كان أيضاً حاضراً في المؤتمر من خلال طروحاته أو من خلال وجوب أخذ هذه الطروحات بالاعتبار لتسهيل الوصول إلى وفاق وحل يرضيان جميع الأطراف أو أغلبيتهم، أو يحرر على الأقل بعضهم من احراج المزايدة

السيادية عليه ويُمَكِّنُهُ من الاقدام على اتفاق تسوية يحفظ السيادة اللبنانية والعلاقات الجيدة بين لبنان وسوريا في آن.

مراعاة لهذين الخطين: خط السيادة الوطنية وخط حفظ العلاقات الجيدة مع سوريا، بدا للمؤتمرين أنّه يستحيل طلب الانسحاب السوري فوراً ومن جميع الأراضي اللبنانية، خاصة إذا كان لا بد من الأخذ بالاعتبار المبررات التي كانت تعطى لهذا الوجود في لبنان: مبرر حماية مداخل دمشق من عدوان اسرائيلي محتمل، ومبرر منع الاقتتال الداخلي اللبناني والفلتان الأمني في حال الاخلاء السوري للمناطق اللبنانية المتواجدة فيها، خاصة وان حجة دخول هذه القوات كانت في أغلب الأحيان منع التقاتل الحاصل بين الميليشيات اللبنانية أو بينها وبين سواها. وفي غمرة التدمير والقصف الحاصلين لم يكن التمهل بقصد التساؤل السياسي ممكناً. وقف القتال أولاً، أي دعوة الجيش السوري للدخول، ثم نرى. ثم، وإذ يستتب الأمن، يخبو بالاستكانة التساؤل السياسي.

في مطلق حال لا بد من الأخذ بمبررات الوجود السوري: حماية خاصرة سوريا من هجوم اسرائيلي محتمل عبر البقاع، منع الاقتتال بين اللبنانيين وميليشياتهم ومنع الفلتان الأمني المحتمل في حال الاخلاء السوري. بل وان الحد المطلوب لبنانياً، ومقتضاه قيام علاقات جيدة بين لبنان وسوريا، يفرض تحويل هذا الوجود السوري، أياً كانت ظروفه وأسبابه، إلى وجود صديق مفيد ومبرر بصورة شرعية بحيث يمكن للسيادة أن تعود من باب الشرعية المرعية بالاخوة والصداقة.

أعطي للوجود السوري في لبنان دور هام **ومشكور**: «مساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية». وبمقتضى السيادة التي هي الهدف النهائي، حدد لهذه المهمة فترة زمنية واضحة أقصاها سنتان: «... في فترة **زمنية محددة أقصاها سنتان** تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، **وفي نهاية الفترة تقرر** الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، **اعادة تمركز** القوات السورية في...».

كان واضحاً في النقاشات وفي المحاضر وفي جميع الوعود والتصاريح الصادرة عن أعضاء اللجنة الثلاثية ومندوبيهم أن المهلة، مهلة السنتين، مهلة قصوى تنسحب بنهايتها القوات السورية إلى المواقع المقررة. وكان من المتفق عليه أن «اقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية» يعني اقرار الاصلاحات التي

يقتضي اقرارها تعديلاً دستورياً. وهذا الأمر أصبح نافذاً منذ ٢١ أيلول ١٩٩٠.

أما القول إن تجميع القوات مرهون بـاتفاق الحكومتين السورية واللبنانية فهو كلام غير دقيق، لا من حيث النص ولا من حيث روح الاتفاق المثبتة في نقاشات المؤتمرين. فالنص يقول «وفي نهاية هذه الفترة (أي فترة السنتين) **تقرر** الحكومتان... اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع...» وصراحة النص لا لبس فيها فهو يعني وجوب التقرير، كونه شكلياً لأن الانسحاب بنهاية السنتين مقرر في النص السابق، إذ أن المهلة **أقصاها** سنتان، كما أن لا لبس فيه لجهة وجوب حصوله العفوي مقارنة بالنص اللاحق والمتعلق بوجود القوات السورية في منطقة البقاع حيث قيل «... يتم الاتفاق بين الحكومتين حول حجم ومدة...» ومعنى النص مُعَزّز بالفقرة الأخيرة حيث تعرض اللجنة العربية العليا خدماتها ومساعيها للمساعدة في انجاز الاتفاق المتعلق بالبقاع... أما الامر الأول فلم ترَ اللجنة من حاجة لعرض المساعدة فيه لأنه أمر مبتوت **بقرار التجميع** وليس بالاتفاق عليه. هذا ما يعنيه النص صراحة. أما روح النص فمطلقة المعنى لهذه الجهة. الانسحاب السوري من جميع المناطق (من الشمال وبيروت والجبل) واجب بانتهاء السنتين إلى البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وبعد أن تتم عملية اعادة التجميع هذه تبحث الحكومتان اللبنانية والسورية إذا كان من ضرورة لتواجد القوات السورية في غير هذه الأماكن فإن ثبتت الضرورة للطرفين شكلت لجنة عسكرية مشتركة لتحديدها. وفي الوقت نفسه يجري البحث بين الحكومتين بقصد الاتفاق على حجم القوات المعاد تجميعها وعلى مدة بقائها في أماكن التجمع هذه وعلى ماهية علاقتها بالسلطات اللبنانية فيها. وإن تعثر الاتفاق أمكن اللجوء إلى مساعي اللجنة الثلاثية العربية العليا للمساعدة في انجازه. هذا هو اتفاق الطائف لجهة المدة الواجب بعدها تنفيذ إعادة تجميع القوات السورية. وأي تفسير آخر يربط الانسحاب السوري بالاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان، أو يربطه بوجوب حصول اتفاق مع الحكومة اللبنانية وبطلب منها ومفاوضة حول هذا الطلب، أو يربطه بأي أمر آخر، فهو تفسير مغاير لحقيقة الاتفاق نصاً وروحاً ومحاضرَ ونقاشات. في مطلق حال، يمكن التذرع بأسباب كثيرة لعدم تنفيذ تجميع القوات وانسحابها إلا أنها كلها مخالفة لاتفاق الطائف نصاً وروحاً وأياً كانت الفتاوى والاجتهادات. وإذا لم يتم الانسحاب وتجميع القوات فيكون اتفاق الطائف ساقطاً كله مع كل ما تم باسمه بدءاً بانتخاب رئيس الجمهورية الى التعديلات الدستورية إلى آخر تدبير تقرر... والسبب في ذلك أيضاً لا يقبل النقاش فالتلازم بين موضوعي الاصلاحات السياسية والسيادة تلازم مطلق ونص الاتفاق نفسه

يربط الانسحاب، أي إعادة تجميع القوات، باقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

إضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق على أن يكون الانسحاب إلى منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي يشكل إقراراً بانكفاء السبب الأول لوجود القوات السورية في لبنان (أي المساهمة في حفظ الأمن وبسط سلطة الشرعية) لمصلحة السبب الثاني وهو حماية خاصرة سوريا من اعتداء اسرائيلي محتمل عبر البقاع الغربي والبقاع. حتى أن وجود القوات السورية في البقاع محدد سلفاً بامكان التهديد الاسرائيلي من ناحية، واستمرار عجز الجيش اللبناني عن القيام بما يمكن أن يقوم به الجيش السوري الموجود في ضهر البيدر والبقاع تجاه العدوان الاسرائيلي من ناحية ثانية. فإذا انتفى التهديد بالعدوان الاسرائيلي (بسبب الصلح مع اسرائيل مثلاً وانسحابها من جنوب لبنان...) أو إذا أصبح الجيش اللبناني قادراً على القيام بالدور المطلوب منه لتأمين الحماية اللازمة، تنتفي ضرورة وجود الجيش السوري وبقائه. وخلال فترة وجود الجيش السوري في البقاع وضهر البيدر ما هي علاقته بالسلطات اللبنانية؟ الجواب كان صريحاً في نقاشات الطائف ومحاضرها: بعد مرور السنتين والانسحاب إلى البقاع يصبح وجود الجيش السوري وجوداً عسكرياً محضاً دون أي تدخل بالشأن الأمني الذي يجب أن تتولاه قوات الأمن وأجهزة الأمن اللبنانية وحدها. والتفسير هذا هو الذي أقنع النواب عامة ونواب البقاع خاصة بقبول بقاء القوات السورية في منطقة البقاع وعلى هذا الشكل، وأُعطيت يومها أمثال معبرة. فقيل لنا، من قبل أعضاء اللجنة الثلاثية وممثليهم، إن وجود الجيش السوري في البقاع يصبح مشابهاً لوجود الجيش الاميركي في المانيا الغربية أو الجيش الفرنسي والبريطاني في برلين الغربية أي في مهمة عسكرية دفاعية محضة ولا تعاطي له مطلقاً بالشؤون الأمنية اللبنانية أو أي شأن لبناني آخر.

وزيادة في التطمين، ألح المؤتمرون على ضمانات أكيدة لتنفيذ الاتفاق وضمان تنفيذه على النحو المبين أعلاه وكان هذا هو السبب الوحيد تقريباً الذي فرض على اللجنة الثلاثية إصدار بيان في نهاية المؤتمر اعتُبِرَ وثيقة من وثائق المؤتمر ويؤكد بشكل صريح على التزام سوريا وتعهدها للجنَة بالانسحاب بعد سنتين وتعهدها بالتقيد بأحكام الاتفاق وتنفيذه تماماً كما فهمه النواب واللجنة الثلاثية والعالم. فجاء في نص البيان الصادر في ١٩٨٩/١١/٢٥ ما حرفيته: «وفيما يتعلق بالمهام الأمنية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى اتّفاق وتفاهم تام مع الشقيقة سوريا تنهي بموجبه

القوات السورية المتواجدة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة أقصاها سنتان كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل من القوات السورية التي تقوم آنذاك باعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، كما أن مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية وستكون القمة العربية معنية بابرام وتنفيذ هذا الاتفاق».

ملخص النقاش:

١ ـ انسحاب الجيش السوري واعادة تجميع القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج واجب، حسب نص الاتفاق، اعتباراً من ٢٢ أيلول ١٩٩٢.

٢ ـ يجري تشاور بين الحكومتين لتبادل الرأي حول ضرورة أو عدم ضرورة تواجد هذه القوات في أماكن أخرى غير المحددة نصاً. فإن ثبتت الضرورة يتم تأليف لجنة عسكرية مشتركة لتحديد هذه الأماكن. وما اقتراح اللجنة العسكرية إلا لأن الوجود المطلوب أو ضرورته في النقاط الأخرى هو وجود لأسباب عسكرية دفاعية محضة.

٣ ـ يتم الاتفاق بين الحكومتين على مدة تواجد هذه القوات وعلى حجمها وعلى العلاقات بينها وبين السلطات اللبنانية. والاتفاق هذا يباشر به ويتم بعد انجاز تجميع القوات لأن أماكن التجميع محددة سلفاً في اتفاق الطائف ولا حاجة لأي بحث بشأنها. وإذا تعذر الاتفاق حول مدة بقاء وحجم القوات المجمعة وعلاقاتها بالسلطات اللبنانية أمكن اللجوء إلى طلب مساعدة اللجنة الثلاثية العليا.

و ـ في العلاقات اللبنانية السورية

النقاش حول العلاقات مع سوريا لم يطل ولم يحتدم لأنه جاء تكملة للنقاش حول السيادة الذي طال واحتدم وأعطيت بشأنه كل التطمينات لجهة الانسحاب السوري المؤكد بعد سنتين على إقرار الاصلاحات الدستورية، حيث يتحول هذا الوجود إلى وجود عسكري محض دون أي تعاطٍ بأي شأن لبناني داخلي ولا سيما الشأن الأمني.

على أساس هذه التطمينات هدأت عوامل التفرقة كلها وبرزت عوامل القربى والتفاهم والتعاون والأخوة. وهانت عندها كل العقد. فالعلاقات المميزة مع سوريا

عن سائر العلاقات العربية أضحت، في ضوء نية الانسحاب الجاد وعدم التعاطي بالشؤون الداخلية اللبنانية مقبولة ومفهومة. والفريق المتشدد تجاه عدم التعامل تمييزاً مع سوريا عن سائر العرب عاد وليّن موقفه قابلاً بها راضياً بتمييزها على وعد السيادة التامة.

إلا أن ما تم التوقف عنده ملياً فهو مرتكز العلاقات المميزة من حيث المصالح المشتركة التي قال مشروع الوثيقة عنها انها مصالح **استراتيجية** مشتركة، بينما أصر الفريق الكتائبي ومعه الموارنة بصورة عامة على عدم **استراتيجية** تلك المصالح واعتبارها مشتركة بالأخوة لا بالاستراتيجية. عند اصرار رئيس حزب الكتائب على موقفه، وافق المؤتمرون على استبدال عبارة «المصالح الاستراتيجية المشتركة» بعبارة «المصالح الأخوية المشتركة»، فتم التعديل الأول في نص المشروع عن العلاقات. أما التعديل الثاني فهو الاصرار من قبل المؤتمرين على وضع الاتفاقات المزمع عقدها بين لبنان وسوريا في اطار سيادة واستقلال كل من البلدين. فأدخل التعديل الثاني بحيث أصبح النص: «... سوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين **في اطار سيادة واستقلال كل منهما**». بعد أن كان: «وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين». فتم التأكيد مجدداً من قبل المؤتمرين على وضع العلاقات بين لبنان وسوريا في اطار الاستقلال والسيادة معبرين بذلك عن قلقهم الدائم وهاجسهم الأساسي، هاجس استعادة الاستقلال والسيادة بحيث يمكن القول إنّ هاجس المؤتمرين الأساسي في الطائف كان استعادة استقلال وسيادة الوطن والدولة بعد أن أضاعتهما الحرب بما أفرزته من ميليشيات استهانت بالاستقلال والسيادة والوطنية ولم تتورع (طبعاً قدر حاجة الحرب) عن الارتهان لجهات غير وطنية وأحياناً عدوة. والذي تعوَّدَ الاستقلال والسيادة يصعب عليه هذا الهوان فيصبح هاجسه استعادتهما تماماً كما كان هاجس المؤتمرين في الطائف.

الفصل الثالث

ما هو الاتفاق؟

١ ـ الاتفاق قاعدةً ومحاورَ
٢ ـ الكيان والمجتمع في اتفاق الطائف
أ ـ في الكيان
ب ـ في المجتمع
٣ ـ النظام السياسي في اتفاق الطائف:
أ ـ في الأُسس العامة
ب ـ في مبادىء النظام
ج ـ في المؤسسات:
I ـ رئيس الجمهورية
II ـ مجلس النواب
III ـ مجلس الوزراء
IV ـ الحكومة والوزراء ورئيس مجلس الوزراء
V ـ توزيع الصلاحيات: الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات
VI ـ ضوابط العمل المؤسّسي
٤ ـ السيادة في اتفاق الطائف: التحرير والعلاقات مع سوريا.
٥ ـ اتفاق الطائف من حيث خطة تنفيذه.

١ ـ الاتفاق قاعدة ومحاور

«إن الاتفاق الذي توصل إليه النواب اللبنانيون في الطائف يؤكد أن الحل الوحيد للأزمة اللبنانية هو النابع من صميم الشرعية اللبنانية، وأن قضية السلام وإحياء المؤسسات الدستورية للحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله هو الطريق الوحيد لتحقيق ذلك الحل...».

... «إن اللجنة الثلاثية العربية العليا على قناعة تامة بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يشكل اطاراً عادلاً ومتوازناً يحقق تطلعات اللبنانيين في السيادة والاستقلال والوحدة والمساواة».

«إنَّ ادخال الاصلاحات على النظام السياسي اللبناني من شأنه تحقيق المشاركة الحقيقية في القرار وانشاء دولة المؤسسات. إن هذه الاصلاحات بشقيها السياسي والإداري سواء في ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وتوسيع عضوية المجلس النيابي أو في ما يتعلق بالغاء الطائفية السياسية وباللامركزيّة والتربية والتعليم والاعلام والجوانب الاقتصادية والاجتماعية من شأنها كلها تلبية تطلعات اللبنانيين في العيش المشترك في ظل نظام حر يحقق تكافؤ الفرص امام المواطنين في جو من الرخاء والأمن والازدهار، وفي ظل وضع تسوده العدالة والسلم والمصالحة وذلك لكي يتسنى للاخوة اللبنانيين بفضل التآنس والتضامن بينهم تشييد مستقبل تسوده الوحدة والاستقلال والاشعاع الحضاري ضمن العائلة العربية والاسرة الدولية».

... «وبالنسبة لتنفيذ العلاقات السورية اللبنانية على أساس السيادة

والاستقلال فإن من شأن ذلك تأكيد وترسيخ العلاقات الاخوية بين البلدين في اطار تكافؤ المصالح والاحترام المتبادل لاستقلال كل منهما وسيادته وحقه في ممارسة سلطته الوطنية فوق كامل أراضيه».

هذا هو الاتفاق كما رآه راعية المؤتمر، اللجنة العربية الثلاثية العليا. أساسه وقاعدته ومنطلقه إنهاء حالة الحرب والانتقال إلى بناء السلام.

لا يعرف ما معنى انهاء حالة الحرب، والإلحاح في إنهائها إلا من عاش تلك الحرب بتفاصيلها ومآسيها اليومية. من عاشها حيث كانت فعلاً في ذاتها لا في نتائجها، أي من عاشها في العاصمة والجبل المحيط والجنوب المجتاح، لا في الأطراف البعيدة كالشمال والبقاع والجنوب، أو في المهاجر وبلاد الاغتراب. رغبة الاتفاق فرضتها وبقدر كبير، رغبة انهاء الحرب وارساء السلام. رغبة وقف المآسي اليومية من قصف وقتل ودمار وملاجىء وأناس شرفاء كرام تحولوا جرذاناً تسعى تحت الأرض خوفاً مما فوقها ومما تقذفه المدافع والراجمات.

الخوف من العودة إلى الحرب واطلاق النار أدى دوراً مهماً في دفع المؤتمرين إلى إيجاد التسوية والحل. الحرب واستمرارها كانا البديل الأوحد للاتفاق في الطائف. وهذا التأكيد ليس نتيجة رؤيا خاطئة من قبلنا. فالعالم كله لم يرَ لهذا الاتفاق بديلاً. يكفي في ذلك شهادة المجلس الأوروبي في نص قراره المتخذ بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٩ حيث قال حرفياً: «إن المجلس الأوروبي القلق من جراء الأحداث الأخيرة في لبنان والتي تسببت بتفاقم الخطر على وحدته، يكرر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف، **كما يعبر عن اقتناعه بعدم وجود بديل** في الظروف الحالية للعملية التي يرتئيها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام».

إنهاء حال الحرب كان المطلب الأول والأساسي للمؤتمر في الطائف. ولتحقيق هذا المطلب اقتضى البحث ببناءين: بناء الاصلاح الداخلي وبناء العلاقات اللبنانية السورية.

في الاتفاق محوران أساسيان: الاصلاح والعلاقات مع سوريا أي السلام والمجتمع والكيان والنظام من جهة، والدولة والسيادة والاستقلال من جهة ثانية.

محوران أساسيان مبنيان على قاعدة انهاء حال الحرب. ومرتبطان بشبكة وثيقة متلازمة: لا سيادة واستقلال من دون إعادة نظر أساسية في النظام تثبيتاً للمساواة والمشاركة، وبالمقابل لا تعديل في النظام إلا بشرط تأمين استعادة الاستقلال والسيادة. معادلة وتلازم فرضتهما الأطراف اللبنانية والسورية المتداخلة والمتشابكة في التعامل بحيث أصبح التلازم هذا نسج المشروع الذي

قدم أساساً للمناقشة والاتفاق عليه في الطائف. أي أن العرب الذين تعهدوا الحل لم يقدروا على اقناع سوريا أو اقناع اخصامها بغير فرض التلازم بين الاصلاح والانسحاب. بين النظام السياسي وسيادة الدولة. تلازم ندر مثيله، فما من دولة في العالم غير لبنان ارتهنت سيادتها بنظامها. هذا قدر لبنان ولذا اضطر المؤتمرون في الطائف إلى البحث في نظامهم السياسي قبل البحث في الدولة وسيادتها، ومنطق السياسة يفرض نفسه على منطق الكتابة فاقتضى العرض لماهية اتفاق الطائف:

- من حيث الكيان والمجتمع والنظام.
- من حيث الدولة والسيادة: العلاقات مع سوريا وتحرير الأرض.
- من حيث خطة تنفيذه.

٢ ـ الكيان والمجتمع في اتفاق الطائف

أ ـ في الكيان

في اتفاق الطائف مقدمة للدستور تحتوي على المبادىء والأسس التي يقوم عليها الكيان والمجتمع والنظام السياسي اللبناني. لم يكن للدستور مقدمة، وكانت مبادىء الكيان والمجتمع والنظام تستخلص من نصوص مواد الدستور حتى قيلت صراحة في الطائف وشكلت أساس بنيان الاتفاق، وهي تشكل اليوم جزءاً لا يتجزّأ من الدستور ولها فعالية الدستور تماماً كفعالية مواده.

«لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه...».

ليس لبنان دولة فحسب. إنه وطن. أي شعب وأرض لهما دولة. انه كيان قائم بذاته شعباً وأرضاً. كيان نهائي. ولا زيادة عليه ولا نقصان. لا وحدة أوسع ولا اجتزاء أضيق. المرة الأولى في تاريخه يعطى لبنان باتفاق ابنائه، وبخاصة مسلميه، وموافقة العرب أجمعين والعالم بأسره اعترافاً بنهائيته كوطن.

«لبنان عربي الهوية والانتماء...».

لبنان ينتمي إلى عالم لغته العربية (على تعدد لهجاتها). تاريخه مشترك أرضه متصلة. هوية وانتماء إلى بنيان حضاري وثقافي متلازم متقارب إلى حد المشاركة الاتحادية. إنها المرة الأولى التي يقر فيها لبنان باجماع أبنائه، وبخاصة مسيحييه، عروبته وانتماءه العربي.

تسوية تاريخية حققها وأنجزها مؤتمر الطائف وأنهى بها صراعاً عقائدياً سياسياً رافق لبنان منذ تأسيس دولته المستقلة. صراع مستمر بين تيار يدعو إلى الوحدة العربية أو السورية منكراً على الكيان اللبناني أصالته معتبراً وجوده اصطناعاً واختراعاً استعمارياً، وتيار ينفي أي صلة للبنان بالعروبة، يرجعه تاريخياً إلى الفينيقيين الكنعانيين، ويفتحه جغرافياً كحلقة وصل بين شرق وغرب: جسر تواصل صلته بالغرب على قدر صلته بالشرق، مصلحةً وثقافة وحضارة وانتماء.

ولكل تيار حاملوه. وأسوأ ما يحمله الحاملون توزعهم الطائفي. فأغلبية العروبيين اسلامية وأغلبية الفينيقيين مسيحية. كل يبني ايديولوجية ويعكسها في التربية والتعليم. وتتوالد الأجيال منقسمة في الولاء والوطنية. وبديهي أن مكابرة أصحاب التيار المعادي للعروبة انما كانت تنبع من تلازم العروبة مع دعوة الوحدة السياسية والتنكر للكيان والدولة.

الإقرار بنهائية الوطن أعاد لبنان إلى العروبة واحداً موحداً. عروبة واضحة المعالم السياسية لا وحدة تليها ولا اندماج. انتماء حضاري وثقافي مبني على خصوصية وطنية. قضية السياسة في الكيان حَكَمَتْها خصوصية الوطن وليس عمومية الانتماء الثقافي والحضاري والقومي. خصوصية لبنان أعطته صفة الوطن النهائي. وخصوصيته أنه البلد الوحيد في العالم العربي المبني على تعايش أبنائه، مسلمين ومسيحيين، على قاعدة المساواة السياسية، وقاعدة القانون الواحد لجميع المواطنين وإن تعذر، فلكلٍّ قانون في الأحوال الشخصية تبعاً لدينه، وحرية شخصية تامة في ممارسة الدين أو عدم ممارسته، في السر كما في العلن، دونما تحسس أو خوف أو إكراه أو مداراة مفروضة أو مراعاة كاذبة. وهو البلد الوحيد في العالم العربي الذي يتمتع الاعلام فيه بحرية تضاهي حريته في أعرق البلدان وأشدها ديموقراطية.

خصوصية العيش ضمن المساواة السياسية والحريات العامة اعطت لبنان الحق بأن يكون وطناً نهائياً لجميع أبنائه وأغنت العروبة التي ينتمي إليها بفرادة تجربة قد تصلح أساساً لمعالجة ما يعانيه الغرب اليوم من صعوبة لقاء مع الإسلام في التعايش المجتمعي والعلاقات المجتمعية، كما تصلح لمعالجة ما يعانيه العالم العربي من صعوبة لقاء مع الحريات العامة الوافدة من الغرب.

وخصوصية التعايش هذه على أساس المساواة السياسية وحرية العيش أثارت حقد الصهيونية على لبنان، لأنها تمثل نقيض الفكر الصهيوني الذي لا حياة له إلا بتعميم ذاته. الصهيونية اليهودية يقابلها في العالم المحيط بها صهيونيات على

صورتها: صهيونية سنية وصهيونية شيعية وصهيونية مارونية وصهيونية درزية وهكذا حتى تتعمّم وتصبح النموذج والأساس. واخطر ما يهدد لبنان الوطن النهائي تهديم خصوصيته بانتشار الصهيونيّة فيه. والصهيونية تعني تحديداً كل فكر أو تنظيم ديني أو طائفي أو مذهبي، وليس الدين.

أما خصوصية اطلاق الحريات العامة فقد أثارت غضب الأنظمة العربية على لبنان لأنها تمثل نموذج التحرر والانعتاق لشعوبه. وسعت هذه الأنظمة ولا تزال إلى تعميم نظام الاطباق على لبنان بعد أن سعت عبر إذكاء الحرب والفتنة إلى هدم صورة هذا النموذج وإسقاطها. وأخطر ما يهدد لبنان الوطن النهائي تهديم خصوصيته بتعميم الاطباق عليه ومنع الحريات فيه تحت غطاء منع الفوضى. أوليس لبنان البلد الوحيد الذي قاوم أبناؤه الاحتلال بسبب الحرية اياها التي خلقت عند اللبناني مسافة بين قراره وقرار النظام هي أياها مسافة الحرية بعيداً عن الخنوع والخضوع والاطباق وكم الأفواه؟

ب - في المجتمع

أما المجتمع الذي رسمه المؤتمرون في الطائف فهو مجتمع وحدة فيه تعدد طوائف وحرية عيش. مجتمع وحدة وحرية. شعب واحد، على أن الوحدة لا تعني التماثل، لا تعني التكرار وإنما تضامن العديد. تعدد طوائف ومنابع روحية ضمن حرية عيش وتجاور محب. فهناك الصائم والفاطر، المحجب والسافر، قارع الأجراس والمؤذن هذا هو المجتمع الذي أصر عليه المؤتمرون في الطائف عسى الحرية تحمي نفسها، تحميه من تسلل الاطباق واندفاع الجهل. إضافة الى هذه الحرية المجتمعية هناك حرية اقتصادية: حرية تملك وحرية مبادرة. صيانة مطلقة للملكية الخاصة واصرار على اطلاق المبادرات الفردية: «النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة». أساس عاقل للبناء الاقتصادي عاد إليه العالم كله بعد تعدد تجارب. فالانماء الاقتصادي محركه المبادرة الفردية والحرية الاقتصادية دافعه وغايته الملكية الفردية. وكل تجارب الانماء التي حاولت غير ذلك تعثرت وكبت. الملكية الفردية رافعةٌ لا بد منها وإلى أمد طويل غير منظور النهاية رفيقتها الفضلى المبادرة الفردية والادارة الخاصة. أن تتأثر المساواة وتعاني وأنْ تكدح فئات وتنعم أخرى فشائبة لازمة للانماء الرأسمالي الذي ثبت، وحتى الساعة، أنّه الانماء الوحيد المجدي والمعطي. السياسة عليها أن تمنع تحول تلك الشائبة إلى ظلم وأن تسعى إلى العدالة من أبوابها الممكنة التي لا تعيق الانماء والانتاج. العدالة شأن توزيع فَلْتُعْنَ السياسة بدائرة

التوزيع عناية تهدف إلى منع الظلم ومقاربة العدالة، محاذرةً بهذه المقاربة أن تعيق أو تعرقل دائرة الانتاج. ومن مدخل العدالة المجرب هذا ولج مؤتمرو الطائف ليؤكدوا على مطلبين أساسيين مستخلصين من تجارب الأمم الناجحة: مطلب الانماء المتوازن ومطلب العدالة الاجتماعية «النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة، والانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام». وكلا المطلبين يبدأ وينتهي في دائرة التوزيع دون التعرّض إلى دائرة الانتاج أصولاً وعملاً وحدوداً. فالانماء المتوازن والعدالة الاجتماعية مطلبا استقرار سياسي. والاستقرار السياسي هو من شروط تأمين الأمان والاطمئنان لدائرة الانتاج وللنمو الاقتصادي والتوازن المجتمعي.

عموميات في علم الاقتصاد لا تميز لبنان بقدر ما تدلل على مواكبته الواعية لمجريات الأمور في العالم وتعلقه بالتجارب الناجحة منها في مجال فعالية الانتاج وعدالة التوزيع. أما خصوصيات الاقتصاد اللبناني والتي تشبث بها مؤتمرو الطائف: فالسرية المصرفية وحرية القطع واحتياطي الذهب. القطاع المصرفي اللبناني نموذج نجاح وفعالية ندر مثيله كما التشريعات التي يرتكز إليها، وبخاصة السرية المصرفية وحرية القطع والحفاظ على احتياطي الذهب، كتأمين زائد، فعاليته انه فعل إيمان ببقاء لبنان الدولة.

وفي خصوصيات لبنان الوطن من حيث بنيانه المجتمعي شؤون التربية والتعليم وشأن الاعلام وحرية الرأي.

مطلب العلم أولاً: توفير العلم للجميع وجعله الزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

حريته ثانياً: التأكيد على حرية التعليم وزيادة في التأكيد على الحرية حماية التعليم الخاص.

على أن للدولة شأناً في تربية مواطنيها. فرقابتها على المدارس الخاصة والكتاب المدرسي من المطالب المحقة المشروعة يرافقها إلحاح على تعزيز وتطوير التعليم الرسمي بما يلائم حاجات البلاد الانمائية ويصلح أوضاع الجامعة اللبنانية ويُسهم في اعادتها إلى آلية انتاج ثقافة وعلم بعد أن استحالت اليوم آلية انتاج جهلة مدّعين مثبت جهلهم بشهادات طنانة رنانة يوزعها أساتذة تسللوا إلى حرمها في غفلة عقل وضمير. ليس كلهم طبعاً وانما أغلبية كافية لطبع الجامعة بخاتم الجهل والتخلف الذي أسمه الادعاء المثبت بالشهادات.

وبسبب أهمية النظرة إلى تاريخ الوطن وما تعكسه في نفوس المواطنين من معرفة للذات والهوية، رأى المؤتمرون أن كتاب التاريخ يجب أن تعاد صياغته بشكل موحد يضمن توحيد الذاكرة الاجتماعية. فالمجتمعات كما الأفراد بذاكرتها. ما يختزن في الذاكرة هو أنت مضافاً إليه وعيك اياه. كذلك الشعوب ما يُختزن في ذاكرة أبنائها تَكُونُه هي. بدا للمؤتمرين أن توحيد كتاب التاريخ خطوة هامة على طريق الانصهار الوطني وتعزيز الانتماء خاصة بعد أن تم التوافق على وأد المكابرتين: مكابرة انكار عروبة لبنان ومكابرة انكار خصوصيته ونهائيته كوطن. أصبحت كتابة التاريخ لتوحيد الذاكرة والشخصية الوطنية والهوية القومية ممكنة ومطلوبة. وإضافة إلى هذا التوحيد المطلوب ألحّ المؤتمرون على الانفتاح الثقافي والروحي بعكس ما أُشيع افتراءً. فلا تعريب عصبي أعمى ولا تخلٍّ عن اللغات والثقافات الأجنبية. بل على العكس من ذلك، طالب المؤتمرون بانفتاح ملح، ذاكرين ابداً أن الوحدة في لبنان تعني اتحاداً وتضامناً لا تكراراً وتماثلاً.

أما بالنسبة للاعلام، فإعادة تنظيم في إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب. حرية مسؤولة، حرية محدودة. وانما بأمر محدد واحد هو الوفاق وانهاء حالة الحرب وما عدا ذلك فالمبدأ هو الحرية. رأي شاع في أوساط السياسيين أيام الحرب وبعدها أنَّ الصحافة والاعلام المرئي والمسموع مسؤولان عن الحرب. تهمة الصقت بالصحافة وهي تزوير بيّن. الاعلام يساعد لا يسبب. الحرب لم تنشأ في لبنان بسبب الصحافة ولا بفعلها. الإعلام يعكس بطرق ثلاث: صدقاً، تضخيماً وتقليلاً. فإن صدق احترم حرية المواطن وكان ما يجب أن يكون. إن ضخم أو قلل يتحول إلى عامل من عوامل الصراع واداة من أدواته، تأثيره كتأثير أي أداة صراع إلا أنه أكثرها فعالية. فيصبح بالنسبة للأحداث وتتاليها كالَتَيْ زيادة السرعة أو الكابح في السيارة، فإن ضخّم زاد من حدة الأحداث وتأثيرها وان قلّل خفّف من وقعها ونتائجها. إنهاء حالة الحرب ومن دروبه التوجه الوفاقي، حد لا تساهل في تجاوزه عند أهل الطائف، أما ما بعده فالحرية مطلقة والتمسك بها مطلق أيضاً.

والإعلام برأيي وكما أوضحت ذلك مراراً ومارسته من خلال وزارة الاعلام وفي ندوة الاعلام (في أيار سنة ١٩٩١) وجسدته في مشروع القانون، الذي أعددت ولم استطع اقناع مجلس الوزراء به، لا تستقيم حريته إلاّ باستقلاليته عن السلطة. لذا تمسكت بمبدأين: حريّة الاعلام واستقلاليته عن السلطة واقترحت انشاء هيئة وطنية مستقلة لتأمين تنفيذهما.

والاعلام عندي، خاصاً ورسمياً، لا تمييز فيه. لأن الاعلام، وخاصة المرئي والمسموع منه، كله واحد: مرفق عام همه تأمين نقل الحقيقة إلى المواطنين واحترام عقولهم وارادتهم باعطائهم الحدث مجرداً موضوعياً بعيداً عن كل توجيه وارشاد ووعظ. ولا فرق بين خاص ورسمي، بل إن الرسمي يجب أن يكون مثالاً يقتدي به الاعلام الخاص لجهة الموضوعية والتجرد واحترام عقل المواطنين وارادتهم.

أصررت ومنذ البداية على تكريس مكتسبات الصحافة ومعالجة شؤونها في اطار قانون المطبوعات وبالتفاهم مع الهيئات المهنية المعنية بها، مع رغبة في توسيع نطاق حرية الرأي فيها وتضييق حرية الشتم والافتراء والخبر الكاذب.

فاجعة الاعلام في لبنان (على أنّه يجب عدم المس به أياً كانت فواجعه) بعض المتسللين إلى عالم الصحافة والاعلام، وخاصة من خلال الحرب وأدوات صراعها، الذين امتهنوا الشتيمة والانحياز والافتراء وتسريب الأخبار الكاذبة والتوجيه والوعظ المبتذلَيْن، متخلين عن مهنة ابداء الرأي بحرية وجرأة وتواضع واحترام رأي الآخرين من خلال احترام الذات، ومتخلين عن اعتبار الصحيفة التي يملكون أو حيث يعملون بعض مرفق عام يجب أن يدار للخدمة العامة بالأولوية وليس للخدمة الخاصة أو للبيع زوايا اعلانات إعلامية لمتمولين أو متنفذين أو أرباب أنظمة وأسياد مخابرات.

سعيت باخلاص للحفاظ على حرية الصحافة كاملة تامة، ولاعطاء الحرية لمؤسسات الاعلام المرئي والمسموع الخاصة، وقوننتها وتنظيمها بما يضمن ويكفل حريتها ويضمن حرية المواطنين واحترامهم. سعيت إلى أن تصبح مؤسسات الاعلام المرئي والمسموع صناعات هامة تليق بلبنان ومواطنيه وتحترمهم في عقولهم وأذواقهم ورفيع مستوى ثقافتهم وتخدم فنانيهم ومبدعيهم وتحيي انتاجهم الثقافي والفني الوطني. كما سعيت إلى تأكيد استقلالية الإعلام عن السلطة وقوننة هذه الاستقلالية وتشريعها. وفرضت تحويل الاعلام الرسمي من إعلام للرسميين إلى اعلام للمواطنين. وهذا التحول ساهم في ما تعرضت له من حملة رسمية من رئيس الجمهورية وأوساطه والوزراء الدائرين بفلكه أو المستفيدين من تصاعد عدائه لي. كان همي عاماً وهمومهم خاصة. همي اعلام حر في رأيه مستقل عن السلطة السياسية في ادارته، حَدَثيٌّ موضوعي في خبره، ثقافي فني في برامجه يحترم المواطن وعقله وارادته وذوقه ومستوى ثقافته وانفتاحه. وهمهم استمرار مؤسسة يملكون، باسمهم أو اسم شقيقهم، وبروز صورهم على شاشة التلفزيون أو صور زوجاتهم، واقفال المؤسسات المعادية لهم

أياً كانت الوسيلة. وطن كبير وبعض مسؤولين صغار. حتى تجمعوا يوماً كلهم: تسعة مهاجمين (من لون واحد) واحد عشر متفرجاً وأنا وحدي أحمل هم احترام المواطن ومصداقية الاعلام وحريته واستقلاليته عن السلطة ورغباتها، فقرروا أن يتولى النائب العام وبقانون الجزاء شأن الاعلام.

كلمة حق وشهادة: لا لبنان بدون حرية تامة واستقلالية تامة للاعلام الرسمي والخاص فيه. الحرية حدها فقط الافتراء والخبر الكاذب. والاستقلالية تمامها في أن تكون عن السلطتين السياسية والمالية، إذ لا استقلالية مع تبعية للسلطة، ولا استقلالية في ظل الاحتكار الاعلامي أو مع تبعية مالية.

٣ ـ النظام السياسي في اتفاق الطائف

أ ـ في الأسس العامة

لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية. الشعب مصدر السلطات. النظام قائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها.

هكذا تصف مقدمة الدستور النظام السياسي اللبناني. ومقدمة الدستور وضعت في وثيقة الوفاق الوطني. وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، تكون هناك مقدمة للدستور تنص على المبادىء والقواعد العامة وتعتبر جزءاً أساسياً منه ولها فعالية مواده.

وصف قانوني لا بد من ايضاحه كي لا نقع في التباسات ومماحكات دستورية نظرية. الخوف هو أن نصدق النص على مدلولاته النظرية التي تعلمناها في الكتب فنقع في اجتهادات هي أقرب إلى السخافات منها إلى البحث القانوني والدستوري. ودراسات يسارع إليها ويتباهى بها بعض «الصويحفيين» منقولة عن كتب مدرسية تشرح المفاهيم على اطلاقها لا على واقعها الفعلي في لبنان.

جمهورية: صحيح نحن في نظام جمهوري. الحكم شأن عام وملك للجمهور يعطيه نظرياً بالانتخاب إلى من يريد، وليس ملكاً خاصاً يتناقل بالوراثة ولا حكراً على فئة أو عائلة أو جماعة. ديموقراطية برلمانية: صحيح أيضاً، وإنما بعد ايضاحات كثيرة. الحكم ملك الشعب وهو مصدر السلطات وتبعاً للأكثرية فيه، وهذا الوصف صحيح مع بعض التدقيق. لأن مفهوم المواطنين الذين يؤلف منهم الشعب ملتبس قليلاً في لبنان عن قصد توافق واصطلاح. ليس كل لبناني مواطناً في جميع الأمور بالتساوي. ففي أمور الحكم أو تمثيل الشعب يصبح المواطن

تعدد مواطنين بتعدد طوائف لبنان الدينية. الممثلون موزعـون على منـاطق كما في بلاد العالم ولكن على طوائف دينيـة أيضاً وهـو واقع لا يعـرفه أي بلـد في العالم وهم يمثلون الشعب في البرلمان مناصفة بين مسلمين ومسيحيين وليس للشعب أن يختار من يشاء خارج اطار المناصفة، بل هو ملزم بها كما هو ملـزم داخل اطـار المنـاصفة بـاختيار ممثلـين ينتمـون إلى طـوائف معينـة. لا تـوجـد في أي نظـام ديمقراطي برلماني مناصفة بين اعضاء البرلـمان تبعاً لـدينهم أو تنسيباً لعـددهم تبعاً لطوائفهم. فالديموقراطية اللبنانيـة ديموقـراطية تمثيليـة صحيحة من حيث السلطات، إلا أنها، من حيث تـوليها، ديمـوقراطيـة برلـمانية اصطـلاحية مـركبة وليست عـدديـة بسيطـة كما في سـائـر أنظمـة بلـدان العـالم المعـرف عنهـا بالديموقراطية البرلـمانية. والسلطـات في لبنان لهـا خصوصيتهـا الفريـدة إذ أن رئاساتها موزعة بين الطوائف بما لا مثيـل له في أي بلـد آخر. بعض البـلاد (غير الديموقراطية) تحصر الرئاسـة بطائفـة أو دين أما في لبنـان فالـرئاسـات الثلاث (جمهورية، حكومة، مجلس) محصورة في طوائف معينة ونيابات الرئاسات أيضاً. وهذا التوزيع يرمي بثقله أيضاً عـلى مبدأ الفصـل ليعطيه معنىً آخـر بعيداً كـل البعد عما نتعلمه في كتب المدرسة في باب فصل السلطات في النظم «الديموقراطية الغربية».

الديموقراطية البرلمانية اللبنانية هي ديموقراطية اصطلاحية مـركبة. وليس في الأمر ما يعيب. فالديموقراطية كمرتبة سياسيـة متقدمـة، اصطلاح عـلى قواعـد ليست بالضرورة افضل ممـا نحن مصطلحون ومتفقـون عليه. أن يُمنـح الأميّون حقَّ الانتخاب أو يحجب عنهم، أن يُمنح للنساء أو ألاّ يمنح، للمكلف الذي يؤدّي تكليفه وللذي لا يؤدّيه، لمن بلغ الثـامنة عشرة أو لمن بلـغ الحاديـة والعشرين، أن تجري الانتخابات سنوياً أو كُلّ سنتين، أن يكون التمثيل نسبيّاً أو أكثـريّاً، عـلى درجـة واحدة أم اثنتـين... كلها قـواعد اصطـلاحية تهـدف إلى مقاربـة الواقـع المرغوب بتمثيله. وربما تكون الطريقـة المركبـة المعتمدة في لبنـان بتمثيل طـائفي أقرب إلى واقع الحـال الذي يعيشـه الشعب فعلياً من أي طـريقة أخـرى يُحكى عنها نظرياً في الكتب وهي بعيدة عن واقع الناس وعلاقاتهم الفعليـة. المهم في كل قاعدة (والتمثيل الديموقراطي مجموعة قواعد) توضع للعمل السياسي، أن تقارب الـواقع وتـوازيه وأن لا تفـرض عليه قـوالب قسرية تتحـول في النهايـة إلى قيود يضطـر معها للعـودة إلى العنف كي يغيرهـا. على قـاعدة هـذا الاصطلاح الـذي تمسك به مؤتمر الطائف، وضع النظام السياسي الجديد في لبنان: مبادىء النظام الأساسية، مؤسسات النظام ودور كـل منها، عمـل المؤسسات المتكامل وتـوزيع المهام، ضوابط النظام وانفتاحه.

ب ـ في مبادىء النظام

من حكم الهيمنة المُطَرّى بالثنائية إلى حكم المشاركة الجماعية والغاء الهيمنـة، من حكم القهـر الممكن إلى حكم التفهم والقهر المستحيـل: هـذا ملخص لمبـادىء النظام السياسي الذي صاغه مؤتمر الطائف. المبدأ الأول الغاء الهيمنة التي كانت تتمتع بها طائفة بواسطة ممثلها على الطوائف الأخرى. هيمنة الطائفـة المارونيـة بـواسطة رئيس الجمهـوريـة المـاروني. السلطـة الاجـرائيـة كـانت بيـد رئيس الجمهورية وهو حكماً ماروني، فنسبت الهيمنة إلى الطائفة المـارونية خـاصة وأن الممارسة عززتها كما سبق وتبيّن من خلال احتكار رئـاسة الجمهـورية للسلطـات الأساسيّة كافة خارج اطار المسؤوليـة والمؤسسات: من السلطـة السياسيـة (في مجلس الـوزراء) إلى السلطة العسكـرية (بـواسطة قـائـد الجيش) إلى السلطـة الأمنية (بواسطة مديري الأمن العام والمخابرات) إلى السلطة المالية (حاكم مصرف لبنان) إلى السلطة القضـائية (مـدعي عام التمييـز والرئيس الأول) إلى السلطـة التوجيهية والاعلامية (رئيس الجامعة ومدير الاعلام).

وثيقـة الـوفـاق في الطـائف ألغت هـذه الهيمنـة. السلطـات كلهـا عـادت إلى المؤسسات. والمؤسسات كلها خضعت لمجلس الوزراء. ومجلس الوزراء للجميع.

مع الغاء الهيمنـة تقررت المشـاركة وفقـاً لأسس وفاقيـة وقواعـد عمل تحفظ الوفاق والوحدة.

منـاصفة في الحكم بـين المسلمين والمسيحيـين. مناصفـة في المجلس النيـابي ومناصفة في مجلس الـوزراء. لبنان الـوطن هو وطن العيش المسيحي الاسـلامي المشترك. هو لمسيحييـه ومسلميه بـالتساوي والمسـاواة، ولا حاجـة بنا إلى العـد التفصيلي لأنه لا يفيد الوفـاق ولا العيش المشترك. ديمـوقراطيـة من غير عـد ولا حساب، هذا هو الوفـاق والعَقْدُ الـذي بنينا عليـه لبنان الـوطن النهائي. داخـل المناصفة تمثيـل نسبي للطوائف في كـل من النصفين. وتمثيـل الطوائف النسبي مشـاركةٌ بعـدالة، لأن النسبيـة بين المـذاهب لا تعيق العيش المشترك بـل تحقق عدالة في التمثيل تقارب الـواقع وتضـع أسسـاً مقبـولة للمشـاركة الجمـاعية أي مشاركة الجميع، جميع الطوائف، في السلطتين التشريعية والاجرائية.

مناصفة ومشاركة جماعية في الحكم. والأهم من ذلك احترام الأقلية وإعطاؤها دوراً مُعَطِّـلاً وحق النقض. الحكم الاجرائي يتم بـأكثريـة ثلثي مجلس الـوزراء. والحكومة ترحل أو يقف عملها بقرار ثلث أعضائها. مناصفة على ثلث مُعَطِّل، هي قاعدة الأكثرية والأقلية التي رسمها مؤتمر الطائف عن قناعة تامة لأن الأكثـرية

المطلوبة في لبنان هي دائماً أكثرية مركبة وكل حكم بأكثرية بسيطة عادية يؤدي إلى قهر وتحكم وإلى تهديد للوفاق والعيش المشترك، أي إلى تهديد للوطن.

الغاء الهيمنة، تثبيت المشاركة، اقرار المناصفة، حكم الجماعة، الاكثرية المركبة بطلب الثلثين: هذه هي الأسس التي بنى عليها مؤتمر الطائف المؤسسات وصلاحياتها.

ج ـ في المؤسسات:

I ـ رئيس الجمهورية

من رئيس للسلطة التنفيذية، السلطة الاجرائية، تحول رئيس الجمهورية إلى رئيس للدولة، كل الدولة. الدولة بأرضها وشعبها ومؤسساتها، كل مؤسساتها (السياسية طبعاً). وبسبب هذه الشمولية في الدور يصبح أيضاً رمزاً لوحدة الوطن. غاية هذه الرئاسة محددة بأربعة أمور أساسية:

السهر على احترام الدستور، المحافظة على استقلال لبنان، المحافظة على وحدة لبنان، المحافظة على سلامة أراضي الوطن. يعمل على تحقيق هذه الغاية **وفقاً لأحكام الدستور** بممارسة صلاحيات محددة فصّلها الاتفاق ومن ثم الدستور الجديد منعاً لكل التباس ومنعاً لكل حنين إلى مهام سابقة أو دور سابق.

ولكل من هذه الصفات (رئاسة الدولة ورمز وحدة الوطن) وهذه الغايات محتوى محدد أعطي رئيس الجمهوريات صلاحيات لتطبيقه. فرئاسة الدولة ليست كلمة مجردة. رئاسة الدولة تعطي رئيس الجمهورية رئاسة المؤسستين الأساسيتين، مجلس النواب ومجلس الوزراء، لجهة ضبط تناسق عملهما، وبحكم هذه المهمة فإن رئيس الجمهوريّة مسؤول عن علاقاتهما، فهما جناحا الدولة وتناغمهما واجب وفقاً للأصول وهو المسؤول عن هذا التناغم والمهمة هذه تأتي تحت باب احترام الدستور، فرئاسة الدولة، معززة بواجب السهر على احترام الدستور، تعطي رئيس الجمهورية دوراً أساسياً إن لم يكن الدور الأساسي، وتعطيه للقيام بهذا الدور صلاحيات محددة.

فهو يُصدر القوانين وله أن يطلب اعادة النظر فيها منفرداً دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء. يُطلع مجلس الوزراء فقط. وهذا الانفراد ينسجم مع كونه رئيس الدولة وراعي المؤسستين السياسيتين: مجلس الوزراء ومجلس النواب. وهو في ممارسة رعايته على مجلس النواب يمارسها منفرداً. طبعاً تتم اعادة النظر

وفقاً لأصول وقواعد دستورية. فإذا أصر المجلس وجب على رئيس الجمهورية اصدار التشريع. إلا أنه بممارسة هذه الصلاحية أعطي أن يقوم بدور رئاسة الدولة الراعية لجميع المؤسسات رعاية كاملة إذ أن الأحوال الدستورية تفرض عند اعادة النظر أكثريات ونصابا معينين يطمئن معهما رئيس الجمهورية إلى حسن التدبير المتخذ.

وإضافة إلى رد القوانين نتيجة رعايته للمجلس النيابي، أعطي رئيس الجمهورية صلاحية مقابلة تتعلق برعايته لمجلس الوزراء، صلاحية رد قرارات مجلس الوزراء، جميع قراراته، في مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغها. مما يعني أولاً أن قرارات مجلس الوزراء يجب أن تبلغ إلى رئيس الجمهورية وفقاً لأصول معينة، ولرئيس الجمهورية بعد تبلغها مهلة خمسة عشر يوماً لرد أي قرار منها يرى أن فيه تعارضاً مع مصلحة الدولة (كونه رئيسها) أو مع أحكام الدستور (كونه الساهر على احترامه) أو مع أحكام القوانين (كونه راعي الدولة والساهر على الدستور إذ أن تنفيذ أحكام القوانين والتصرف وفقاً لها واجب دستوري).

ورئاسة رئيس الجمهورية للدولة ورعايته بالتالي لمؤسستي مجلس النواب والوزراء تجعله الوسيط الحكمي لإحالة مشاريع القوانين المقرة في مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي لدراستها واقرارها.

ولممارسة هاتين الرعايتين على مجلس النواب والوزراء، اعطي رئيس الجمهورية اضافة إلى الصلاحية السلبية الشديدة الفعالية في رد القوانين ورد القرارات، أعطي امكانية حضور وترؤس جلسات مجلس الوزراء وفي المقابل امكانية توجيه رسائل إلى المجلس النيابي.

فإذا اقتضت الضرورة، له أن يُوَجِّه رسائل إلى مجلس النواب يلفته فيها إلى الأصول الدستورية إذا أخل بها أو قارب الاخلال، أو يلفته فيها إلى مصلحة الدولة العليا إذا قارب ايذاءها، وإلى مصلحة المواطنين إذا قارب اغفالها، وإلى أحوال التعاون مع السلطة الاجرائية إذا قارب الادبار عنها أو الانزعاج منها، أو التشجيع على حسن عمل أو كبير جهد إذا قارب التلبية والعمل الجاد والتشريع السريع بما تقتضي مصلحة الدولة وحسن ادارتها ودفع عجلة الحكم وتسهيل عمل السلطة الاجرائية.

مقابل هذه الصلاحية بتوجيه الرسائل إلى المجلس النيابي، أعطي رئيس الجمهورية صلاحية حضور جلسات مجلس الوزراء وترؤسها وإبداء الرأي

والملاحظات بكل أمر يطرح والمشاركة بالنقاش دون حق التصويت في المجلس لأنه ليس منه بل هو فوقه. انه رئيس الجمهورية، رئيس الدولة وليس رئيس السلطة الاجرائية. لم يعد كذلك. هذا هو جوهر التعديل الذي حصل في الطائف على نظام الحكم في لبنان. ورئيس الدولة رئيس لمجلس الوزراء كما هو رئيس لمجلس النواب ولكن بصفته رئيساً للدولة وليس رئيساً مباشراً لهذه المؤسسات لأن لها رؤساء مباشرين. **له رئاسة رعاية لا رئاسة امرة ورئاسة عامة لا رئاسة مباشرة.** والأولى أهم من الثانية لأنها تطل على المصلحة العامة المرتبطة بالدستور والثانية تطل على المصلحة العامة المرتبطة بالقرارات التطبيقية.

ورئاسة الرعاية هذه لمجلس الوزراء أعطت رئيس الجمهورية الحق والصلاحية بدعوته استثنائياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وله عرض أي طارىء على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال. فعرض الأمر الطارىء على مجلس الوزراء وإن جاء في بند مستقل إلا أنه برأيي مرتبط بعدم موافقة رئيس مجلس الوزراء دعوة المجلس لجلسة استثنائية بناء لطلب رئيس الجمهورية، عندها يأتي رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء العادي ويطرح من خارج جدول الأعمال ما كان يريد طرحه في الجلسة الاستثنائية. والدعوة الاستثنائية كما الطرح الطارىء من خارج جدول الأعمال كلها صلاحيات رئاسة رعاية لا صلاحيّات رئاسة مباشرة لأنها أعطيت له ولم تعط للرئيس المباشر. فرئيس الحكومة، أي الرئيس المباشر لمجلس الوزراء، لا يستطيع أن يعرض أمراً طارئاً من خارج جدول الأعمال على مجلس الوزراء لأنه من ضمن مجلس الوزراء وشريك حكم مباشر في السلطة الاجرائية أمّا رئيس الجمهورية فيستطيع ذلك لأنه من خارج مجلس الوزراء وليس شريكاً فيه وليس معنياً مباشرة بالسلطة الاجرائية بل هو رئيس رعاية، وهذا الدور في رئاسة الدولة ورعاية المؤسستين الأساسيتين رعاية متوازنة في ضبط علاقتهما وحسن سيرهما وحسن قيامهما بواجبهما، أعطى رئيس الجمهورية صلاحية تسمية رئيس الحكومة المكلف واصدار مرسوم تعيينه منفرداً. لم يعد لرئيس الجمهورية أن يسمي رئيس الحكومة كما يشاء إذ لم تعد له رئاسة السلطة الاجرائية، ولم يعد رئيس الحكومة معاوناً أول له كما كان في السابق.

أصبح مجلس الوزراء مجتمعاً هو السلطة الاجرائية. ورئيس الحكومة هو الرئيس المباشر لمجلس الوزراء. إن هذا التحول في الصلاحيات فرض على رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزمة يشهد على نتائجها رئيس المجلس النيابي، يسمي رئيس الجمهورية بنتيجتها رئيس الحكومة ويصدر مرسوم تعيينه منفرداً.

وبالاتفاق مع رئيس الحكومة، الرئيس المباشر لمجلس الوزراء، يصدر مراسيم تشكيل الحكومة. في السابق كان رئيس الجمهورية يعيِّن الوزراء ويسمي من بينهم رئيساً بصفته رئيساً مباشراً للسلطة الاجرائية المناطة به وحده. كان يعين معاونين له في الحكم. أما اليوم فهو ينفذ رغبة المجلس النيابي (أي رغبة الشعب) في تسمية واختيار «**شركاء حكم في مجلس جماعي**» لا معاونين أو منفذين كما كان الحال قبل اتفاق الطائف وقبل التعديلات الدستورية التي تمت تنفيذاً له.

وبصفة رئاسة الدولة اعطي رئيس الجمهورية الصلاحيات التي يقتضي تنفيذها تمثيل الدولة كل الدولة. فاعتماد السفراء وتولي المفاوضات في المعاهدات الدولية ومنح العفو الخاص والأوسمة، جميعها مهام يقتضي للقائم بها حق تمثيل الدولة كلها وليس من له هذا الحق سوى رئيس الجمهورية. وبسب المشاركة والديموقراطية اللبنانية الاصطلاحية المركبة اعطي رئيس الحكومة أن يشارك رئيس الدولة في ابرام الاتفاق الذي يفاوض رئيس الدولة بشأنه منفرداً. وبديهي أن لا يصبح الاتفاق نافذاً إلا بعد موافقة السلطة الاجرائية أي مجلس الوزراء. أما المهمة التي أناطت برئيس الجمهورية مسؤولية المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه فأعطته صلاحية محددة هي أن يرئس المجلس الأعلى للدفاع الذي يقتضي اجتماعه تهديداً لاستقلال لبنان أو وحدته أو سلامة أراضيه. أما القيادة العليا للقوات المسلحة فنتيجة لرئاسة الدولة ورمزية الوطن وهي تماماً كرئاسته لمؤسسة مجلس النواب رئاسة رعاية كون القوات المسلحة من مؤسسات الدولة. وإن كان قد نص عليها صراحة فلواجب الحماية والتشريفات المفروض أن تقوم به هذه المؤسسات مباشرة حيال رئاسة الدولة. على القوات المسلحة (من جيش وقوى أمن، والاختيار بينهما يعود لقرار مجلس الوزراء)، واجب حماية رئيس الدولة وتقديم التشريفات له ولضيوفه وفقاً للأصول. وهذا الواجب المترتب على القوات المسلحة لا يعطي رئيس الجمهورية أي سلطة مباشرة على هذه القوات. فسلطة القرار بالنسبة لها تعود إلى مجلس الوزراء (لأنها تخضع لسلطته بحكم الدستور) وسلطة تنفيذ القرار تعود إلى الوزراء المختصين والموظفين الآخرين في نطاق القوانين.

هكذا رسم اتفاق الطائف دور رئيس الجمهورية ومهامه وصلاحياته. فهو رئيس الدولة. رئيس جميع مؤسساتها. ورئاسته هي رئاسة رعاية وتنسيق وتصويب لا رئاسة مباشرة. حكم بين المؤسستين الرئيسيّتين: مجلس النواب ومجلس الوزراء. يصوب بما يراه مصلحة الدولة واحترام الدستور والقوانين مسارهما وعملهما بموجب صلاحيات محددة هي رد القوانين، رد القرارات،

توجيه رسائل، حضور مجلس الوزراء وعرض أمور طارئة من خارج جدول أعماله.

هو حام للحدود والأرض والاستقلال يرئس المجلس الأعلى للدفاع ويدعو استثنائياً مجلس الوزراء للانعقاد ويرئس جلسته. ممثل الدولة بأكملها وله وحده أن يمثلها بأكملها: يعتمد السفراء ويفاوض الدول ويمنح العفو الخاص.

رئيس الجمهورية هو اذن رئيس الدولة. يمثلها. يرئس مؤسساتها رئاسة رعاية يحكم بينها، ويسهر على احترام دستور الدولة واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. دور أمانة رُسِمَ لأمين. دور عام رسم لمن همه الشأن العام. دور عالٍ رسم لمن يعرف أن يعلو. دور جوهري رسم لمن يعرف أن يميز بين الجوهر والقشور في حياة الدول ومسار الحكم. دور كبير رسم لكبير. فهل من كبير؟

II ـ مجلس النواب

هو السلطة التشريعية أو المشترعة يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

لم يعدل اتفاق الطائف في مهام مجلس النواب. الا أنه أوضح ممارسة بعضها زيادة في فعالية المجلس ودوره. فمنع اصدار القوانين المعجلة إذا لم تعرض على الهيئة العامة في جدول أعمال عادي. كما منع اعطاء صلاحيات استثنائية للحكومة لإصدار مراسيم اشتراعية موجباً على المجلس القيام بدوره التشريعي وحده وبالفعالية اللازمة لمقتضى حسن سير أمور الدولة.

ثم زيد العدد لتحقيق المناصفة المطلوبة لاتمام قواعد الديموقراطية الاصطلاحية المركبة.

وربما كانت التعديلات الأساسية هي تلك المتعلقة بمدة رئاسة المجلس وتحديد حالات حله وبانشاء مجلس للشيوخ.

التعديل الأول هدفه إعادة قدر من التوازن بين السلطات والرئاسات، خاصة وانها في لبنان موزعة طائفياً. فالمشاركة الفعلية في الحكم والتعاون المطلوب بين المؤسسات والرئاسات فرض اعطاء بعض الاستقرار والاستمرار لرئاسة المجلس، زيادة في التأكيد على الغاء هيمنة رئاسة الجمهورية والطائفة التي تمثل، عن رئاسة المجلس والطائفة التي تمثل. هل كان الأمر ضرورياً بعد أن أحيلت الصلاحيات الاجرائية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء؟

أما التعديل الثاني فَحَدَّد حصراً الحالات التي يمكن فيها للسلطة الاجرائية طلب حلّ مجلس النواب وحددت بثلاث حالات سبق بيانها: عدم الاجتماع، رد الموازنة والاصرار على تعديل الدستور. وفي ما خلا ذلك فلا يحل مجلس النواب. وعدم الحل يعزز دور المجلس وصلاحياته ومكانته في التوازن مع السلطة الاجرائية، أو هكذا اعتقد النواب المؤتمرون في الطائف.

أما التعديل الثالث فيرتبط بافق السعي الجاد إلى انصهار وطني تام يصدر عنه تمثيل شعبي بسيط غير مركب، فتنقل خصوصية الوطن ومسؤولية المحافظة عليها إلى مجلس للشيوخ وفي الأمر حكمة مزدوجة: حكمة حفظ خصوصيات الوطن وحكمة مواكبة التقدم والسعي إلى مواطنية تامة بسيطة وتمثيل شعبي يقارب الحقيقة بتصويرها كما في الديموقراطية العادية. ويصبح شأن حفظ نظرية العيش المشترك وخصوصية تعدد الطوائف من مهام مجلس حكماء ربما حفظوا ذاكرة الوطن وشخصيته أكثر من ممثلين يخضعون للأمزجة الشعبية الآنية والعابرة.

ما أقره المؤتمرون اذن هو: تعزيز للسلطة المشترعة، استقرار في رئاستها يؤمن التوازن مع استقرار رئاسة الجمهورية، مجلس تمثيلي يتحول إلى مجلس منتخب على أساس وطني لا طائفي، ومجلس للشيوخ يحفظ ذاكرة الوطن وخصوصيّاته يمثل العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في الأساسيات التي تهم الوطن والدولة بشؤونهما العامة لا الحكم وشؤونه اليومية.

III ـ مجلس الوزراء

هو سلطة القرار تناط به السلطة الاجرائية وتتمثل فيه الطوائف بصورة عادلة.

صلاحياته:

- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة.
- الاشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من ادارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء وهو السلطة المقررة التي تخضع القوات المسلحة لقراراتها.

- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم.

وهو يعمل وفق قواعد وأصول معينة: اجتماعات دورية، وجدول أعمال، ونصاب مطلوب للانعقاد ولاتخاذ القرارات ومحضر بالجلسات ينظم ويوقع وقرارات تصاغ وتبلغ.

حدد مؤتمر الطائف سلطة القرار التنفيذي في مجلس الوزراء وشكله بطريقة المشاركة بين الطوائف وفقاً لتمثيل عادل. فبعد مؤتمر الطائف أصبح لزاماً تمثيل جميع الطوائف في مجلس الوزراء بشكل عادل. فلم يعد ممكناً تشكيل حكومة يقل عدد أعضائها عن أربعة عشر عضواً كي تمثل فيها الطائفة الأرمنية. وقواعد التأليف معروفة عرفاً: مناصفة بين المسلمين والمسيحيين،مساواة بين الطوائف الكبرى الثلاث موارنة سنة وشيعة، مساواة بين طائفتي الدروز والروم الكاثوليك، تمثيل جميع الطوائف بمن فيهم الأرمن.

حكم مشاركة متوازنة وحكم جماعة، هكذا رسم الحكم في الطائف. فمجلس الوزراء هو سلطة القرار في الدولة. هو الحاكم الفعلي وهو الذي يتحمل المسؤولية ويمارس الصلاحيات. لاصلاحية قرار لسواه في مستوى الحكم. يضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ويقترح لها مشاريع القوانين ويسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة ويشرف على جميع أجهزة الدولة اشرافاً تقريرياً مباشراً ويعين الموظفين ويقيلهم ويقيل الوزراء.

أهم انجاز اصلاحي قام به مؤتمر الطائف هو تقرير صيغة الحكم الجماعية هذه على قاعدة المشاركة والعدل. تقرير الانتقال من سلطة الفرد والشخص إلى سلطة المؤسسة: من دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات. وزيادة في الحرص على أن يتحول الحكم إلى حكم مؤسسي، وضع مؤتمر الطائف قواعد للحكم الجماعي تكفل تحوله إلى حكم مؤسسي. ففرض مقراً خاصاً لمجلس الوزراء وأميناً عامّاً له. كما فرض وضع محضر أصولي لجلساته يوقعها رئيسه. كذلك وضع أصولاً لانعقاد جلساته واتخاذ القرارات فيه: ضرورة وضع جدول أعمال مسبق ومحدد وانعقاد الجلسة بنصاب ثلثي أعضاء المجلس واتخاذ القرارات بالتوافق، فبالتصويت الأكثري وحيث الأمور أساسية وهامة فاتخاذ القرارات يتم بأكثرية الثلثين. وأكثرية الثلثين هي قاعدة صمام الأمان في حفظ التوازن والوفاق اذا ما أحسن تأليف مجلس الوزراء وصلحت إدارة الحكم، لأن الأمور الأساسية والخلافية كلها تقتضي أكثرية الثلثين لإقرارها: إقالة الوزراء، تعيين موظفي الفئة الأولى، قوانين الجنسية والأحوال الشخصية، التقسيمات الادارية، حل مجلس

النواب، اقرار الموازنة العامة والخطط الانمائية الشاملة، المعاهدات الدولية، التعبئة العامة واعلان الطوارىء واعلان الحرب أو تقرير السلام.

إن التعداد الذي ذكرت دُرس بعناية فائقة في مؤتمر الطائف عن قناعة بأن مقتضيات الوفاق واستمرار العيش المشترك والحفاظ على خصوصيات لبنان الوطن النهائي تقتضي كلها دراية كبرى في تأليف الحكومات وممارساتها للحكم، وتقتضي احتراماً كلياً لقاعدة الثلث المُعَطِّل أو الثلثين المقررين لأنها قاعدة صمام الأمان في حكم جماعي للبنان. فإن كنا انتقلنا من حكم الفرد المتحكم إلى حكم الجماعة فليس للوصول إلى حكم الجماعة المتحكمة، أكانت متحكمة طائفياً كما الفرد أم تبعياً. ففي كلا الحالين هو تحكم مخالف للمشاركة وللديموقراطية وهو تحكم غير وطني اما بسبب طائفيته واما بسبب تبعيته وكل منهما أسوأ من الآخر.

IV ـ الحكومة والوزراء ورئيس مجلس الوزراء

التمييز بين مجلس الوزراء والحكومة أساسي في اتفاق الطائف، فمجلس الوزراء هو سلطة القرار تناط به السلطة الاجرائية، والحكومة مسؤولة عن تنفيذ قرارات المجلس وهي تتألف من وزراء مسؤولين جماعياً يمثلهم كحكومة رئيسها، ومنفردين كل يمثل نفسه، وهاتان المسؤوليتان تجعلان من كل عضو في الحكومة مسؤولاً، على قدم المساواة، أمام المجلس، باعتباره وحده مسؤولاً عن ادارة وزارته. والوزير بهذه الصفة مسؤول باتجاهين: مسؤول أمام مجلس النواب لجهة الثقة به التي يمكن نزعها منفردة، ومسؤول أمام مجلس الوزراء الذي يمكن أن يقيله بأغلبية الثلثين. وقد أوجب اتفاق الطائف تعزيز سلطة الوزير فمنع اقالته إلا بقرار من مجلس الوزراء وبالأغلبية المطلوبة للأمور الكبرى والأساسية.

اما رئيس الحكومة فهو رئيس مجلس الوزراء. وهو رئيس مجلس الوزراء لأن لا بد لهذا المجلس من رئيس هو حكماً غير رئيس الجمهورية الذي أصبح رئيساً للدولة، أي رئيس كل مؤسسات الدولة، ولم تعد السلطة الاجرائية مناطة به. اما صلاحياته الفعلية فمستمدة من كونه رئيساً للحكومة وليس من كونه رئيساً لمجلس الوزراء.

فبصفته رئيساً لمجلس الوزراء يمارس مهامَّ وصلاحيات هي أقرب إلى عدم الجوهرية. فهو يرئس مجلس الوزراء بمعنى أنه يرئس الجلسات، ويدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول الأعمال، ويوقع المراسيم جميعها كما يوقع المحضر الأصولي للجلسات. وأهم هذه الصلاحيات اثنتان: توقيع المراسيم ودعوة

المجلس إلى الانعقاد وتحديد جدول الأعمال وهما تعطيانه حداً ضيقاً من التحكم بمسار هذا المجلس. والحد هذا ضيق لأن الدستور ينص على اجتماعات دورية للمجلس وجدول الأعمال غالباً ما يتألف مما يَرِدُ من الوزارات من مشاريع واقتراحات ومواضيع للدرس والبت. على أنه يبقى لرئيس مجلس الوزراء سلطة استنساب لا يستهان بها لتوجيه الدعوة ولإدراج موضوع ما على جدول الأعمال أو عدم ادراجه. أما صلاحية توقيع المراسيم وإن كانت شكلية، لأن مضمون القرارات التي تحتويها المراسيم صادرة أصلاً عن مجلس الوزراء، إلا أنها تبقى لها أهميتها من حيث ضبط التنفيذ والتحكم بتوقيته.

أما الصلاحيات الأخرى والتي تتعلق بممارسة السلطة التنفيذية فهي مستمدة من كونه رئيساً للحكومة وأهمها: اجراء الاستشارات النيابية لاختيار أعضاء حكومته وتشكيلها، تمثيل الحكومة أمام المجلس، متابعة أعمال الإدارات بصورة عامة والتنسيق بين الوزراء، إعطاء التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل، عقد جلسات عمل مع الجهات المختصة بحضور الوزير المختص، ترؤس وادارة الأجهزة والمؤسسات التي لا تتبع دستورياً لوزير أو لمجلس الوزراء بحكم بعض القوانين الخاصة: كمجلس الجنوب ومجلس الإعمار والاحصاء المركزي...

وأهم هذه الصلاحيات برأيي هو تقرير مصير الحكومة. فاستقالته تعني حكماً استقالتها مما يعني أنه رئيسها الفعلي. إن الصلاحية السلبية هذه هي التي تعطي الصلاحيات الايجابية دفعها ومكانتها. فالتنسيق بين الوزراء واعطاء التوجيهات يأخذان بعدهما الكامل من تلك الصلاحية السلبية. كما أن سلطة تعيين الوزراء تضيف على هذه الصلاحية السلبية صلاحية ايجابية تكملها معنوياً.

V ـ توزيع الصلاحيات: الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات

النظام السياسي الذي رسمه اتفاق الطائف يعتمد مبدئياً على عمل المؤسسات. إلا أن عمل المؤسسات وخاصة عند وضعها للمرة الأولى موضع التنفيذ يقتضي رؤساء لها يحسنون قيادتها ويعرفون قواعدها ويقبلون بها. هل قبلوا أم لا؟ هل أحسنوا أم لا؟ هل عرفوا أم لا؟ أسئلة نجيب عليها لاحقاً عند بحث تطبيق الاتفاق. أما الآن فنحن نعرض للأصول والقواعد التي تصورها ووضعها اتفاق الطائف.

تصور اتفاق الطائف رئيس جمهورية رئيساً للدولة بمؤسساتها ورئاساتها يتولى دور الموجه والحكم وضابط الايقاع. همه أمور الدولة الأساسية ومحاذرة

الانغماس في شؤون الحكم اليومية. يحسن الترفع والعلو كي يتمكن من ممارسة دور التوجيه والحكم وضبط الايقاع والاداء. صمام أمان وحارس للنظام والدولة والدستور والقانون وعمل المؤسسات. يعاونه في هذا العمل رؤساء المؤسسات المباشرون. عبرهم وبهم يرسي التعاون البناء بين المؤسسات لمصلحة الدولة والحكم. إن تركيبة الديموقراطية اللبنانية وتوزيع الرئاسات فيها على الطوائف تفرض، لحسن الاداء، تغليب التعاون والتوازن على الفصل بين السلطات، خلافاً للأنظمة البرلمانية في الديموقراطيات العادية غير المركبة. فالفصل في لبنان قد يعني التشنج الطائفي والمذهبي واحتمالات فتنة. بينما التوازن المحمي بالتعاون هو ما تصوره اتفاق الطائف وما رسمه مهندسوه. والتوازن المطلوب إلى جانب التعاون ليس صيغة حكم ثلاثية؛ انها صيغة تنسيق وتعاون ثلاثية لحسن اداء المؤسسات. وحسن أداء المؤسسات المبنية على الأكثريات المركبة كمثل لبنان لا يستقيم باعتماد الأصول المنصوص عليها في الكتب المدرسية. فلا محاسبة المجلس للحكومة، ولا طرح الثقة بها مجتمعة ولا مراقبة الوزراء وطرح الثقة بهم منفردين يمكن أن يمارس وفقاً للأصول المنصوص عليها في الكتب. ففي كل وضع لا بد من مراعاة الأكثرية المركبة. فالحكومة لا تُسحب الثقة منها بأكثرية بسيطة غير مركبة طائفياً، ولا الوزير كذلك وإلا أصبح سحب الثقة مدخلاً لصراع طائفي أو مذهبي. وكذلك الأمر بالنسبة للتصديق على المشاريع الأساسية والهامة. لذا يُفترض التعاون والتوازن بين السلطات في لبنان أكثر بكثير مما يفترض الفصل. والتعاون هذا ضابطه رئيس الدولة رئيس الجمهورية وكذلك التوازن، فأن لا يطغى المجلس على الحكومة والحكومة على المجلس عمل توازن دؤوب ومهمة أساسية أناطها اتفاق الطائف به: مسؤولية وصلاحيات.

VI ـ ضوابط العمل المؤسسي

تحسباً لتجاوز الحدود، وضع مؤتمر الطائف ضوابط وأحيا أخرى. ضوابط تجاوز الحدود اثنان: المجلس الدستوري والمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

المجلس الدستوري مهمته تفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الانتخابية.

وأهم هذه الصلاحيات مراقبة دستورية القوانين لأنها تحد من اطلاق صلاحية المجلس النيابي ومن امكان تعسفه اصراراً على قوانين غير دستورية لم يكفِ لإعادة النظر بها رد رئيس الجمهورية لها. والمجلس الدستوري هنا يقوم

بدور مكمل للدور الواجب على رئيس الدولة القيام به وهو السهر على تطبيق الدستور. وحق المراجعة في دستورية القوانين أعطي للرؤساء الثلاثة ولعدد معين من النواب في ما يتعلق بدستورية القوانين وتفسير الدستور. أما في ما يعود لقوانين الأحوال الشخصية وحرية المعتقدات وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني فأعطي رؤساء الطوائف حق المراجعة، وهي خصوصية مكملة لخصوصيات الديموقراطية اللبنانية.

أما المجلس الأعلى فقد نص عليه الدستور السابق وجاء مؤتمر الطائف يفرض انشاءه وسن قانوناً لأصول المحاكمات لديه تأكيداً على الانتقال إلى دولة المؤسسات وسيادة القانون.

بهذه الضوابط لحدود السلطة تكتمل صورة الاصلاحات السياسية الأساسية التي أنجزها مؤتمر الطائف وصاغتها وثيقة الوفاق الوطني وترجمها الدستور الجديد.

نظم مؤتمر الطائف إذن الوضع الداخلي اللبناني على قاعدة المشاركة في الحكم، مناصفةً في تركيب المؤسسات وجماعيةً في ممارسة الحكم في مجلس الوزراء، فهو إذن تنظيم للمشاركة في الحكم على أساس الوفاق والتوازن والعيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات في اطار هوية عربية ووطن مستقل ونهائي.

٤ ـ السيادة في اتفاق الطائف: التحرير والعلاقات مع سوريا

نظرية الحقوق المشروعة للدول الكبيرة في الدول الصغيرة المجاورة لها رفضها مؤتمر الطائف، وأصر النواب المؤتمرون على سيادة لبنان كاملة غير منقوصة، رافضين المنطق الذي يقول إنّ للدولة الكبيرة والقوية حقوق هيمنة مشروعة على الدول الصغيرة المجاورة لها كالاتحاد السوفياتي على فنلندا والولايات المتحدة على بناما وسوريا على لبنان... رفض اللبنانيون هذا المنطق، لأن سوريا ليست جارة لبنان الوحيدة، فإذا أقر السلام والصلح في الشرق الأوسط، هل نعطي لإسرائيل هذه الحقوق وقد تصبح جاراً قوياً ومزعجاً؟ إنّه منطق شكلي مرفوض ولا بديل عن سيادة لبنانية كاملة غير منقوصة تحت أي نظرية أو باب. وللسيادة أصول وشرعية مستمدة خارجاً من الشرعية الدولية التي تعترف بسيادة الدول على أراضيها سيادة كاملة تامة. والشرعية الدولية هي السلاح الذي حمله مؤتمر الطائف في وجه الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان مصراً على اتفاق الهدنة

والحدود المعترف بها دولياً وتنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر من مجلس الأمن وحقوق الشعب اللبناني في الدفاع عن أرضه بكافة الوسائل المتاحة وواجب الدولة في تحرير الأرض كاملة.

ومؤتمر الطائف رفض الربط بين الانسحاب الإسرائيلي والانسحاب السوري والتزامن بين الانسحابين معتبراً الوجود الإسرائيلي احتلالاً غير مشروع للأرض يعالج باللجوء إلى الشرعية الدولية وإلّا فبالوسائل المعروفة للتحرير، والوجود السوري وجوداً له أصول وقواعد يتفق على معالجته بين الدولتين وفي الاطار العربي الذي يجمعهما، انتماء قومياً وتنظيماً سياسياً، في جامعة واحدة.

على هذا الأساس من الانتماء القومي، ومن ضمن الاطار العربي عمل مؤتمر الطائف على معالجة العلاقات اللبنانية السورية والوجود العسكري السوري في لبنان. نظم مؤتمر الطائف انسحاب الوجود العسكري السوري تدريجياً وفقاً لخطة مرحلية محددة. المرحلة الأولى تقضي بانسحاب القوات السورية من جميع المناطق اللبنانية الموجودة فيها انسحاباً عسكرياً وأمنياً كلياً إلى منطقة البقاع ومداخل البقاع الغربي في ضهر البيدر وعلى خط ممتد من عين داره إلى المديرج فحمانا. وتنسحب القوات السورية لمصلحة القوات الشرعية اللبنانية من جيش وقوى أمن مشكورة على مساعدتها لهذه القوات في بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. المرحلة الأولى تنتهي بعد مرور سنتين على اقرار الاصلاحات الدستورية. خلال السنتين تساعد القوات السورية الدولة اللبنانية في بسط سلطتها بقواتها الذاتية على المناطق اللبنانية كافة وفي نهاية السنتين تنسحب وتعيد تجميع قواتها في منطقة البقاع.

المرحلة الثانية تبدأ بعد اعادة تجميع القوات السورية في المواقع الجديدة ووفقاً لاتفاق بين الحكومتين اللبنانية والسورية تحدد فيه المدة التي سيبقى فيها الجيش السوري في البقاع ومداخل البقاع الغربي، وحجم هذه القوات الباقية، وعلاقتها مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. وكان واضحاً في المؤتمر، وهو كذلك في الحاضر، أنّ القوات السورية المتواجدة في البقاع لأسباب دفاعية في وجه إسرائيل سيكون وجودها عسكرياً محضاً ولا علاقات لها بالوضع الأمني اللبناني حتى في منطقة تواجدها في البقاع لأن الشأن الأمني يصبح حصراً من مهام قوات الشرعية اللبنانية الذاتية. ومعلوم أنه في حال تعثر الاتفاق بين الحكومتين يمكن طلب مساعدة اللجنة الثلاثية العربية العليا لإنجازه.

وأما العلاقات اللبنانية السورية فرسمها مؤتمر الطائف على قاعدة الصداقة المميزة والأخوة والتعاون بين بلدين شقيقين وفي اطار سيادة واستقلال كل منهما

على أن تجسد في اتفاقات تفصيلية وفقاً للحاجة. وقد تخيل المؤتمرون تصوراً لهذه العلاقات من خلال آلية وتنظيم، كأن تنشأ هيئة بين البلدين وعلى مستوى عال من المسؤولية السياسية تعالج تباعاً ودورياً جميع الأمور التي يمكن أن تطرأ على العلاقات بين البلدين وتضع جانباً الخلافات المتراكمة السابقة لتحلّها تدريجياً. أي أن مهمة الهيئة منع المشاكل حالياً ومستقبلياً ومعالجة المشاكل السابقة وتأمين التنسيق الدائم في العلاقات بحيث تحفظ وتُصان علاقات الأخوة والتعاون والصداقة بين البلدين.

نظم إذن مؤتمر الطائف الانسحاب السوري والبناء على قاعدة الصداقة والتعاون بين دولتين شقيقتين سيدتين مستقلتين. فهو لهذه الجهة تنظيم للانسحاب السوري على قاعدة الأخوة والصداقة.

٥ ـ اتفاق الطائف من حيث خطة تنفيذه

لم يستهن المجتمعون في الطائف بصعوبات تنفيذ الاتفاق، وانما شجعهم على المضي في سعيهم وزاد في قناعتهم بإمكان تنفيذه ما وعدت به اللجنة العربية العليا باسم العرب، وما وضعوا هم من مخطط عملي لتنفيذ الاتفاق، وتأكيد اللجنة العربية بأن سوريا موافقة وملتزمة وأن العرب موافقون وملتزمون وأن العالم بأسره أمماً متحدة ودولاً عظمى تؤيد هذا الاتفاق وستدعم تنفيذه.

أما وعد اللجنة العربية الثلاثية العليا فقد ورد في بيانها الصادر في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول ١٩٨٩ والذي أشرنا إليه وأوردنا نصه الواعد في نقاش باب السيادة خلال انعقاد المؤتمر.

وأما خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر الطائف فلم ترد مستقلة عن محتوى الحلول المقترحة، وإنما وردت مبعثرة في النص على أنها تشكل تصوراً متكاملاً يمكن تلخيصه على الشكل التالي:

بعد التصديق على الوثيقة التي تم التوافق على تسميتها بوثيقة الوفاق الوطني يتم السعي لتأمين الاجماع حولها أولاً من قبل جميع الأطراف وبخاصة العماد ميشال عون. لقد تم المسعى بناء لإصرار النواب المسيحيين ورغبة النواب الآخرين بالوفاق التام، وقام به مندوب اللجنة العربية السيد الأخضر الابراهيمي، إلا أنه جوبه بالرفض كما نعلم. عندها كان لا بد من السعي لتأمين مكان آمن لانعقاد المجلس النيابي لاستكمال خطوات التنفيذ وعلى رأسها انتخاب

رئيس للجمهورية، ثم تشكيل حكومة وفاق وطني تتولى وضع الاتفاق موضع التنفيذ.

الخطوة الأولى في التنفيذ هي صياغة الاصلاحات التي يحتاج تطبيقها تعديلاً دستورياً وتصديقها من قبل المجلس النيابي ثمَّ استكمال المجلس النيابي بالتعيين، فوضع خطة أمنية مدتها سنة تتسلم خلالها القوى المسلحة اللبنانية الأمن في جميع المناطق اللبنانية، فَتُحَلّ الميليشيات وتسلم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية بحيث يُستفاد منها لتعزيز القوات المسلحة فيُفتح باب التطوع في قوات الأمن الداخلي لزيادة عددها بشكل ملحوظ وتشكل وحدات توزع على المناطق وان زاد فيها العدد نظراً لانفتاح التطوع أمام عناصر الميليشيات أيضاً فتُنشأ وحدات تَدَخُّل وحرس حدود كما في بعض بلدان العالم وتوزع على المناطق والحدود.

خلال هذه الفترة، ومواكبة لها، يتم توحيد الجيش واعادة بنائه وتعزيزه عديداً وعدة بحيث يؤمن أمرين أساسيين: الأول إمكان المساهمة في الدفاع الجدّي في مواجهة عدوان إسرائيلي على لبنان أو على سوريا، والثاني المساهمة في مؤازرة قوى الأمن في بسط سيادة الدولة بالقوى الذاتية على كامل الأراضي اللبنانية. وفي كلا الأمرين تمكين للقوات السورية من عدم تحمل أعباء اضافية كبيرة للبقاء في منطقة البقاع لمدة طويلة تحسباً لعدوان اسرائيلي محتمل عبر البقاع على سوريا.

بعد حل الميليشيات، يبدأ العمل على اعادة المهجرين إلى المناطق التي هجروا منها، ثم انسحاب القوات السورية إلى البقاع واقتصار دورها فيه على وجود عسكري دفاعي محض، فاجراء تقسيمات ادارية، فاجراء انتخابات نيابية جديدة.

وبموازاة هذه الخطوات التوحيدية والأمنية توضع خطة انمائية شاملة تعهدت أيضاً اللجنة الثلاثية باسم العرب أجمعين بدعمها والمساهمة في تمويلها. فيقوم المجلس الجديد بإنشاء الهيئة الوطنية المناط بها دراسة واقتراح الوسائل والأمور الآيلة إلى الغاء الطائفية كما يتم انشاء مجلس اقتصادي اجتماعي إلى جنب المجلس النيابي لتأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والعمالية وسائر قوى الانتاج في مسيرة السلام واعادة الانماء.

هكذا تصور المجتمعون في الطائف خطة تنفيذ الوثيقة تحكمهم مخاوف من صعوبات وعقبات عملت اللجنة الثلاثية العليا عبر مندوبيها وبالحاح كبير على

تبديدها عبر تطمينات ووعود كان لها الأثر الفعال في تثبيت القناعة وحصول الاتفاق. فلولا القناعة بامكان التنفيذ وصدقه لما كان وافق المجتمعون على وثيقة الوفاق ولكانت هواجسهم غلبت. فبين الرغبة بالسلام والسيادة وإن شابها عدم اطمئنان وبين استمرار الحرب، فضل النواب في الطائف وعد السلام والسيادة متغلبين على عدم اطمئنانهم بما نقل اليهم من تعهد سوري قاطع بالتنفيذ الصادق، وتعهد عربي بالدعم والمساعدة.

الباب الثاني

اتفاق الطائف تنفيذاً

اتفاق الطائف هو تنظيم المشاركة في الحكم وبناء دولة المؤسسات والقانون على أساس الوفاق والتوازن والعيش المشترك ووحدة الوطن والشعب والمؤسسات في إطار هوية عربيّة ووطن نهائي مستقل.

وهو تنظيم للانسحاب السوري من لبنان على قاعدة الصداقة والأخوة والتعاون بين دولتين شقيقتين سيدتين مستقلتين.

وهو نهج لتحرير الجنوب المحتل على قاعدة الشرعية الدولية والحقوق المشروعة في مقاومة الاحتلال.

الفصل الأول

انتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومة الوفاق

١ ـ انتخاب الرئيس معوض

لم يتم أي تداول بانتخاب رئيس قبل حصول الاتفاق. وإنما حام المرشحون حول السيد رفيق الحريري (أو الشيخ رفيق أو أبو بهاء) متقربين متوددين محاولين كسب الدعم. ولم يكن أبو بهاء ليبخل ببعض الاشارات يوزعها تبعاً لِتَعَقُّدِ النقاشات والمفاوضات كمسهلات لحلحلة عقدها ومقدمات لتدوير زواياها. لم أكن أعلم في الطائف من هو الرئيس العتيد وإن كنت قد قاربت معرفته بيني وبين نفسي من خلال مراقبتي لطريقة تعامل أحد العارفين وهو رئيس المجلس السيد حسين الحسيني معه. من كان يعرف غير حسين الحسيني اسم الرئيس العتيد الذي وقع عليه الخيار؟ عرفت مؤخراً أن الذين كانوا على علم مسبق بالأمر هم على الأقل: الرئيس حافظ الأسد، البطريرك صفير، الرئيس حسين الحسيني. وعلمت أن الاتفاق كان قد تم على اختيار المغفور له الرئيس معوض خلال الأبحاث والمفاوضات التي أجراها السيد حسين الحسيني مع غبطة البطريرك صفير حول مضمون مشروع وثيقة الوفاق وصيغة الحل الممكنة خلال ما أسمي بحرب التحرير. وتم الاتفاق النهائي على اختياره بعد لقائه الرئيس الأسد في حزيران ١٩٨٩. غادر المؤتمرون المملكة العربية السعودية فريقين: فريق استطاع العودة الى الوطن وفريق آخر توجه الى باريس بسبب وقوع سكنه تحت سيطرة العماد عون واستحالة العودة إليه.

وفي باريس ادرك النواب المسيحيون الذين تقع منازلهم في منطقة سيطرة العماد عون أيَّ مركب خشن ركبوا باقرارهم الاتفاق إذ رفضه العماد عون وأعلن الحرب على الذين وافقوا عليه. وأدركوا أنهم اذا مضوا في موقفهم هذا سيستمر

تهجيرهم من منازلهم الى أمد غير منظور، وأنّ ما قاموا بـه لوقف الحـرب واحلال السلام لم يعطِ النتائج الفورية المتوقعة التي وعدوا بها. قيل في الطائف: اقروا ما اتفقتم عليـه ومشكلة العمـاد عون محلـولـة. وافَقُـوا ولم تحـل، وتعقـدت معهـا أوضاعهم الشخصية وأوضاع البلد كلها.

فَقَدَ النواب في باريس الرغبة في متابعة الخطوات المقررة وأولها انتخاب رئيس للجمهورية قبل أن يتأكدوا من مسار الحل ومصيره وكيفية وضعه موضع التنفيذ بالرغم من ممانعة العماد عون.

عندها بدأ النقاش المرير مع النواب. بـدأ النقاش بـين النواب حـول الوضـع العام ومصيره، وزاده تعقيداً بروز الخلافات والتفسخات في صفوفهم بعـدما بـدأ يتسرب اسم الـرئيس العتيد. وفي لحظـة من لحظات النقـاش والاجتماعـات بـدا الرئيس معوض وحيداً في رغبة متابعة المسيرة والاقدام على انتخاب رئيس، معـه صديقه العارف بيار حلو وحده، والآخرون بين رافض ومتـردد. استنجد الـرئيس معوض بالرئيس الحسيني الذي كان في بيروت يحضر لاجراء الانتخابـات بعد أن تعثرت الأمور وقرر نواب باريس عدم المشاركة فيها إلا بعد عـودتهم الى منازلهم وعلى أن تتم الانتخابات في المقر الرسمي للمجلس النيابي في بيروت.

بـدا الرئيس الحسيني متـردداً في المجيء الى باريس لعـدم تأكـده من نجاح مسعاه. اتصل بي بنـاء لنصيحة الـرئيس معوض. قـرر المجيء. هو وحـده يعلم ومُخوّل القول (بعد أن غاب الـرئيس معوض) من لعب الـدور الأساسي في اقنـاع النـواب في بـاريس، وكيف تم ذلـك، ومن ومـا حسم أمـر مجيئـه الى بـاريس لاصطحـاب النواب الى أرض الـوطن لانتخاب رئيس الجمهـوريـة. بمطلق حـال وكالشاهد الأول الذي التقت لديه جميع الصعاب والحلول، وحده الـرئيس حسين الحسيني مخـوّل القول والشهـادة للأدوار التي لعبت وللـذين لعبوهـا منـذ بـدء المؤتمر في الطائف وحتى انتخاب الرئيس.

حضر الرئيس الحسيني الى باريس. وبعـد اجتماعات طـويلة مضنيـة تقرر أن يتابع النواب المسيرة التي بدأوها. حدد موعد الانتخاب. الرئيس الحسيني وحده من بيننا يعلم بمكان اجـرائها. أعـدت طائـرتان لنقـل النواب الى لبنـان في ضوء معلومات عن أوامر اعطيت باسقاط الطائـرة التي ستنقلهم بعد أن أذاع العمـاد عون مرسوماً بحل المجلس النيابي، لالقاء ظلال من عدم القانونية على الانتخابات العتيدة. على متن الطائرة التي كنت فيها، كان الرئيسان الحسيني ومعوض وعدد من الزملاء. أدمون رزق جلس الى المقعد الأمامي في الصف الأول وبدأ بالكتابـة. احترنا بادىء الأمر، ثم دنونا منه فإذا به يعد خطاب الرئاسة لما بعد الانتخـاب.

وكان الرئيس معـوض يطل عليـه من حين الى آخـر ليتفقد مسـار الخطاب. معي صـديقي الدكتـور طارق حبشي الـذي ما ان علم بـأن الرئيس العتيـد هو رينيـه معـوض حتى استشاط غضبـاً وطلب من الرئيس الحسيني انـزالـه في قبـرص. كلفني الـرئيس الحسيني مهمة التفـاهم مع صـديقي طارق. لم أفلـح في بـادىء الأمر. الاّ انني عدت ووجدت للأمـر حلاً. قلت لـرينيه: هـل تستطيع أن تتحمـل كلاماً قاسياً من نوع لم تسمعه بعد؟ قال: نجـرب. اخذتـه الى حيث طارق الـذي بادرته بالقول: هذا رينيه اسمعـه ما تـريد وقـل له مـا لك من مـآخذ عليـه وكل مخاوفك. سمع الرئيس الراحل رحمات الله عليه كلامـاً لم يسمعه من قبـل، قال الدكتور حبشي ما يجب وتجاوز تحفظاته لقنـاعته أن الحـل الذي اعتمـد لم يكن ممكناً حل سواه، ولرغبته الصادقة بانقاذ الوطن من ويـلات الحرب والانقسـام. ونحن في الأجواء أبلغنا الرئيس الحسيني اننا متجهون الى مطار القليعـات حيث أعدت الترتيبات لاجراء الانتخابات. صـدقنا الاتفـاق وانتخبنا الـرئيس وكان ان تـرشح خـلال الانتخاب بـالاضافـة الى رينيه معـوض، جورج سعـاده واليـاس الهـراوي. ففاز الـرئيس معوض في الـدورة الثانيـة بالاجمـاع بعـد أن انسحب الدكتور جورج سعاده وبالطبع الياس الهراوي.

قضينا ليلتنا في الشمال وانتقل بعضنـا الى اهدن مـع الرئيس الـراحل الـذي استمرت ولايته سبعة عشر يوماً من مساء الخـامس من تشرين الثاني ١٩٨٩ الى ظهر الثاني والعشرين منه ملأها بالعمـل الجاد المتـأني لاستيعاب جميـع صعاب البدء بتنفيذ الاتفاق وممارسة الحكم وفقاً له.

أهم الصعاب رفض العماد عون للانتخابات. باكورة الرفض التحامل على مقام غبطـة البطريـرك في بكركي بـالتظاهـر الزقـاقي الشعبوي المنظم وإجبـاره عـلى الانتقال الى الديمـان. بلغنا خبـر وصول غبطتـه في الصباح البـاكر فتنـادينا الى صرح الـديمـان فكـان جمـع حـول غبطتـه. اركـان البـلاد وعـلى رأسهم رئيس الجمهورية ورئيس المجلس مؤيدين لمواقفه الوطنية الشاملة مستنكرين التعـرض لمقامه راغبين إليه الانتقال الدائم الى صرح الديمان لحـين انتهاء مشكلـة العماد عون. الا أن غبطته آثر العودة الى بكركي وعدم اخلائها. حـاول الرئيس معـوض استيعاب معارضة العماد عون ومعالجتها بعيداً عن الأضواء بالاتصالات آملاً في حـل يجنب البلاد الصعـاب والمخاطـر الكبيرة التي يمكن أن تنجم عن استمـرار التعنت والمكابرة في وجه الحل الذي اعتمد والشرعيـة الجديـدة التي نشأت. وفي ظل أجواء التهنئة الرسميـة والشعبية التي غمـرت منطقة الشمـال بدأ الـرئيس الراحل أيضاً الإعداد لتأليف الحكومة: حكومـة الوفـاق الوطني كمـا نص عليها

اتفاق الطائف. معارضة عون بدأت بتعقيد الأمور أمام تأليف الحكومة، أحرجت القوات اللبنانية والكتائب اللذين كانا ما يزالان يتجاوران ويتعايشان على الأرض مع العماد عون وأنصاره. والاحراج مرده الى تخوفهم من حرب أهلية في المناطق الشرقية ورغبتهم في تلافيها.

الأمر الثاني الذي كان يقتضي المعالجة قبل تأليف الحكومة هو العمل على تذليل صعوبات المصالحة بين القوات اللبنانية وآل فرنجية لامكان اشراكهما معاً في الحكومة. الأمر الثالث اختيار القوى وممثليها في الحكومة بما يحقق الوفاق والمصالحة وبما يحفظ مصداقية الحكم في انطلاقته أمام المواطنين ويكسبه ثقتهم. فالمليشيات كانت في حالة رفض شعبي كبير وكان تمثيلها في الحكم ضرورياً لتأمين الوفاق وضمان مسيرة السلام، إنما تمثيلها بما لا يثير التحفظات والنقمة الشعبية ويسقط الحكم منذ البداية.

الأمر الرابع اختيار النواب الذين سيمثلون المجلس في الحكومة خاصة وأن المجلس النيابي كان قد استعاد بعد اقرار الاتفاق وانتخاب الرئيس حالة من الرضى الشعبي والدعم اقتضيا تمثيله بما يضمن أغلبية حكومية راغبة في الحل متفهمة لأصول الحكم الجديد قادرة على متابعة تنفيذ الاتفاق.

وفي اطار التهنئة وتأليف الحكومة حضر الى اهدن نائب رئيس الجمهورية السورية السيد عبد الحليم خدام وتباحث مع الرئيس معوض في تأليف الحكومة العتيدة. ومما تسرب يومها أنه تمنى على الرئيس معوض تعيين أحد المقربين من سوريا وزيراً وأن الرئيس معوض اعتذر لأنه لا يستطيع أن يتحمل أمام اللبنانيين تعيين وزير في الحكومة اللبنانية قريب من سوريا الى حد قرب الشخص المقترح وبطريقة قربه معتبراً أن جميع الوزراء الذين سيعينون سيكونون من ذوي القناعة بضرورة المحافظة على صداقة سوريا وهم لها أصدقاء.

حاول الرئيس معوض أن لا ينتقل من الشمال الا الى قصر الرئاسة في بعبدا. وعز عليه أن يعاند العماد عون ويضطره الى الذهاب الى بيروت حيث لا مكان معداً لاقامة رئيس جمهورية ومعه دوائر القصر والرئاسة، وحيث استمرار انقسام العاصمة بين شرقية وغربية سيعطي لبداية حكمه انطباع انحياز الى التيارات السياسية المسيطرة على الغربية كما قد يلقي ظلالاً من شكوك حول خضوع الرئيس لسيطرة تلك القوى ووقوعه في أسرها.

إلا أن رينيه معوض، ابن زغرتا، المعروف بشجاعته وصدق وطنيته، أبى الا أن ينزل الى العاصمة ويعمل مؤقتاً في قصرها الحكومي وأن يقيم في بناء الرملة البيضاء الذي قدمه له السيد رفيق الحريري.

الاستشارات النيابية الملزمة أيدت رغبة الرئيس في اختيار الدكتور سليم الحص لرئاسة الحكومة، فعينه وكلفه تأليف الحكومة.

الثاني والعشرون من تشرين الثاني، عيد الإستقلال. وللعيد تقاليد رسمية هامة أصبحت جزءاً من رمزيته ومعناه. فتقبَّل رئيس الجمهورية التهاني والى جنبه اركان الدولة تأكيداً لانتصار الشرعية واستمرارها. وفي عيد الاستقلال يُستعرض الجيش اللبناني، عماد وحدة الوطن، تأكيداً لسلطة الدولة القادرة. الجيش ما زال منقسماً والحاجة ملحة الى توحيده واختيار القائد الذي يستطيع أن ينفذ هذه المهمة. مواصفاته أن يستقطب احترام الضباط ومحبتهم وأن يكون صاحب حزم وقرار وأن لا تراوده منذ البداية رغبة بالرئاسة الأولى فيسخر المؤسسة لأغراضه. منذ ما قبل انتخاب الرئيس ومنذ اليوم الأول لانتخابه ومن موقعي كرئيس للجنة الدفاع النيابية ومعرفتي بتفاصيل أوضاع المؤسسة العسكرية، سعيت لديه ولدى الرئيس الحسيني الذي ساهم مساهمة كبرى في مساعدتي على اقناعه واختيار العميد اميل لحود لهذا المركز، وقد اقنعته. وفي الواحد والعشرين من شهر تشرين الثاني تم انتقال العميد اميل لحود من جونيه الى بيروت سراً وكان موعده لمقابلة الرئيس معوض الرابعة بعد ظهر يوم عيد الاستقلال.

قرر الرئيس معوض أن يقيم حفل الاستقبال بمناسبة عيد الاستقلال في مقر عمله المؤقت في القصر الحكومي وإلى جانبه رئيس المجلس ورئيس الحكومة المكلف. وفي بعبدا أقيم عرض عسكري لم يحضره العماد عون!

حضرنا الى القصر الحكومي في الصنائع وشاركنا الرؤساء التهنئة بالعيد وكانوا على وفاق يبشر بتعاون واعد لمصلحة الدولة واستعادتها واعادة بنائها.

بعد انتهاء الاحتفال الرسمي انتقل الرؤساء الى التشاور في تأليف الحكومة خلافاً لما كان مقرراً وهو أن يتوجهوا سوياً الى منزل الرئيس معوض للتشاور هناك. والتشاور في القصر الحكومي أنقذ الرئيسين الحسيني والحص إذ أن مؤامرة الاغتيال كانت معدة للجميع ودفعة واحدة بحيث ينهار كل شيء: الاتفاق والشرعية والوطن. اتفق الرؤساء على الحكومة وعلى اعلانها مساءً. دوي انفجار هائل ترددت اصداؤه في بيروت كلها: موكب الرئيس تعرض لتفجير عبوة ناسفة. ما هو مصير الرئيس؟ ما هو مصير الرؤساء؟ ساعة سوداء ويوم أسود!

٢ ـ مقتل الرئيس معوض وانتخاب الرئيس هراوي

هرعنا الى منزل الرئيس نسأل عنه فلم نجده. انتقلنا الى منزل الرئيس الحسيني. وجدناه شديد التأثر يتآكله القلق على معرفة مصير الرئيس. دقائق وبدأت تتوافر الأخبار. استشهد الرئيس. تأكد الخبر. ماذا نفعل؟ توجهت الى الرئيس الحسيني وقلت: «يا دولة الرئيس الرد في أن ننتخب اليوم قبل غد رئيساً جديداً للجمهورية. ليست الساعة للحزن. الساعة للانقاذ وإلا ضاع الوطن». زملاء آخرون كثر اثنوا على ما قلت أذكر منهم الصديق محمد يوسف بيضون الذي أيدني بحماس واندفاع. لملم الرئيس الحسيني تشتته بحزم وارادة صلبة ضابطاً الألم الكبير الذي كنا نقرأ ملامحه في عينيه وقال: «البر على حق! استعدوا... نذهب الى بعلبك... ننتخب فيها الرئيس الجديد... نذهب الليلة ننتخب غداً».

اختليت به. المصلحة الوطنية تقضي الاسراع ولكن من هو الرئيس؟ النواب يريدون أحدهم للرئاسة، بيار حلو ما رأيك؟ خيار جيد، مواقفه معتدلة، صديق للرئيس الشهيد، وجه موثوق وصاحب كفاءة، من صلب الموارنة في الجبل، لم يسبق أن اعترض عليه أحد، حسن الأخلاق وسمعته طيبة. «اتكلنا على الله احك معه». هل يقبل السوريون؟ «نحن مقتنعون وهكذا تقضي المصلحة الوطنية. نحاول اقناعهم. واعتقد أن الاخوان لن يقولوا لا». قصدت بيار حلو وهو صديق احترمه وله في قلبي مودة وتقدير وبيني وبينه امكان حوار صادق فنحن شركاء في عفوية وصراحة الى نظرة وطنية متقاربة وفي تبادل احترام وتقدير على بعض مودة. كان شديد التأثر لغياب صديقه رينيه معوض وكان شديد الرغبة في أن لا يذهب استشهاده سدى الى جانب رغبته الأصلية في انقاذ الوطن والمسيرة. تباحثنا طويلاً. ماذا سيحصل: كان تقديره أن السوريين سيدخلون بالقوة الى المنطقة الشرقية وأنه بعد اغتيال الرئيس معوض لا بد سيعطون ضوءاً أخضر بذلك. قناعتي كانت غير ذلك: سياسة الدول لا تعرف الانتقام والتصرفات الانتقامية. سياسة الدول تحكمها موازين القوى والمصالح. ستحاذر سوريا الدخول بالقوة الى المناطق المسيحية لأن لا مصلحة لها بذلك. وفي مطلق حال، إن قضت المصلحة الوطنية بعملية عسكرية محدودة على بعبدا تحسم الوضع دون الحاق الضرر بالمواطنين والجيش في المناطق الشرقية فهي مبادرة حسنة النتائج. وهي لن تتم على كل حال الا بطلب منك كرئيس للجمهورية وبأقل كلفة ممكنة لأننا كما نحن لسنا بجزارين وكذلك هم الأخوان السوريون. واعتقد أنه بضغط سياسي كبير وتهويل عسكري جدي يمكن أن يتم الأمر دون اطلاق ولو رصاصة واحدة.

اقتنع بيار حلو. ابلغنا الرئيس الحسيني بما حصل فقرر التوجه الى دمشق لبحث الأمر مع المسؤولين السوريين والتشاور في الخطوات اللاحقة. (فالاخوان السوريون شركاء في اتفاق الطائف ومعنيون بتنفيذه ومتعهدون بمساعدة الشرعية اللبنانية على استعادة الدولة). وكان قد طلب مني ترتيب انتقال النواب الى بعلبك وتواعدنا على اللقاء في فندق بلميرا في صباح اليوم التالي، صباح الثالث والعشرين من تشرين الثاني.

عند الفجر، ونحن نستعد للذهاب، دخل علي الاستاذ بيار حلو ليقول لي: «أنا ما بدي، قررت أن لا أترشح». نزل علي الخبر كالصاعقة ودخلت مع بيار في محاولة اقناع جديدة. أصر على الرفض وتبين لي أنه أجرى ليلاً اتصالات بعائلته وبعض الأصدقاء حسم أمره بنهايتها بعدم الترشيح. الأسباب الحقيقية لا استطيع الجزم بشأنها. اعتقد أنه خشي عواقب دخول عسكري سوري عنيف الى المناطق الشرقية. الا أن البعض يقول حادثة اغتيال الرئيس معوض روّعته فأحجم. ماذا سأقول للرئيس الحسيني ولا سيما إذا كان جواب المسؤولين السوريين بالإيجاب؟ وصلنا بعلبك باكراً وكان الرئيس الحسيني قد وصلها قبلنا بدقائق. بادرني بالقول: «مشي الحال... وين بيار؟»

- «بطّل يترشح»
- شو؟
- «بطّل يترشح ومعنّد».
- «لم أنم كل الليل! لم يكن هناك مسؤول سوري واحد يعرف بيار حلو! جهدت حتى اقنعتهم. والآن، وبعد أن وافقوا، يقول: لا... ماذا نفعل؟»
- قلت: «جان عبيد».
- أين هو؟
- في باريس.
- تستطيع احضاره؟
- طبعاً.
- حاول.

اتصلت بزوجتي في باريس فأبلغت جان عبيد بالأمر واخبرته أن عليه التوجه فوراً الى لبنان.

- وإن لم يحضر؟
- طارق حبشي.
- لا يقبلون به.

- جورج سعادة.
- كذلك.
- مخائيل الضاهر.
- سبق للنواب في بكركي أن اعترضوا عليه.
- بطرس حرب.
- لا أعتقد يقبلون، وبطرس يرشح هو والموارنة المستقلون الياس الهراوي.

اتصل الرئيس الحسيني بالمسؤولين السوريين وأبلغهم بالأمر. اتصل نائب الرئيس السوري برفيق الحريري في باريس طالباً احضار جان عبيد. وصل جان عبيد الى دمشق مساء الثالث والعشرين من تشرين الثاني بصحبة السيد رفيق الحريري وعلى متن طائرته الخاصة ووصلها ايضاً الياس الهراوي يصطحبه ميشال المر. باستدعاء ام بمسعى؟ لست أدري. لقاءات تلك الليلة في دمشق لم اطلع على مضامينها وانما تابعت نتائجها محاولاً منها ومن الوسطاء تسقط ما جرى فيها: السيد رفيق الحريري لم يأتِ بجان عبيد الى دمشق على طائرته لأنه يريد جان عبيد للرئاسة أو لأنه يسعى الى انتخابه. جاء به بناء لرغبة نائب الرئيس السوري. أما هو فكان اكثر ميلاً الى الياس الهراوي بدافع وترجيح من صديقه السفير جوني عبدو الذي يعرف الياس الهراوي جيداً منذ أن ساهم في تعيينه وزيراً للاشغال في عهد الرئيس سركيس.

السيد رفيق الحريري زائد السيد ميشال المر زائد استعدادات الياس الهراوي زائد معرفة الاخوان السوريين الجيدة به، معادلة مؤداها اقتناع أبو جمال بالياس الهراوي للرئاسة. آخر الليل قال لي الرئيس الحسيني بعد أن كان قد اجتمع في النهار مطولاً الى الياس الهراوي: «اتكلنا على الله! أبو جورج». مساء الرابع والعشرين من تشرين الثاني انتخبنا الرئيس الياس الهراوي وكنا قد انتقلنا من بعلبك الى شتوره حيث جرت عملية الانتخاب.

في غمرة الأحداث والانتخاب نسينا العميد لحود الذي انتظر موعده مع الرئيس معوض فكان الاغتيال فلم يعد يعلم ماذا يفعل؟ جاءني من يسأل: ماذا يفعل اميل أيبقى أم يعود؟ قلت: «فليبْقَ». بعدها علمت أن العماد لحود كان قد التقى العميد غازي كنعان الذي طلب منه أيضاً التريث والبقاء.

٣ ـ تأليف حكومة الرئيس الحص

فور انتخابه استدعى الرئيس الهراوي الرئيس الحص وجدد تكليفه برئاسة الحكومة وبدأ معه ومع الرئيس الحسيني مشاورات لتأليف الحكومة الجديدة. صدرت مراسيم الحكومة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٩، وتألفت من أربعة عشر وزيراً. لم أشارك في مشاورات تأليفها إلا أني اقترحت على الرئيس الحسيني، بعد أن علمت أن بيار حلو لا يريد الاشتراك في الحكومة، اسم الاستاذ ادمون رزق الذي غادر شتورة الى جزين بعد الانتخاب مباشرة ولما وصلها علم بتعيينه وزيراً فعاد.

علمت في ما بعد أن الرئيس الهراوي حاول توزير ميشال المر واستبعاد ميشال ساسين. الا أن اصرار الرئيس الحسيني على ميشال ساسين من منطلق مشاركته في الطائف حال دون رغبة الرئيس في حينه. وعين جورج سعاده مع العلم المسبق أنه لن يمارس مهامه في المرحلة الأولى.

أُسندت لي حقيبة وزارة الدفاع مع مهمة محددة: إعادة توحيد الجيش وإزالة حالة التمرد. اعتبر رفض العماد عون الإقرار بالشرعية الجديدة تمرداً وأصبحنا نطلق على حالته القائمة تسمية حالة التمرد. ومع تفاقم حالة التمرد أصبحت مهمة الحكومة كلها محددة بأمر وحيد هو إزالة حالة التمرد حتى تستطيع البلاد متابعة المسيرة، لأن الوضع الانقسامي الخطير الذي خلقته حالة التمرد كان يهدد بشل الدولة وعملها ادارة وجيشاً ومالية، وكان من المستحيل القيام بأي عمل من الأعمال المطلوبة مبدئياً من الحكومة وفقاً لبيانها قبل إزالة هذه العقبة الكأداء من وجه ممارسة الحكم.

كان يفترض بالحكومة أن تضم جميع الأفرقاء الموافقين على اتفاق الطائف. إلا أن الوضع الخاص الذي كانت فيه القوات اللبنانية لجهة تداخل مواقعها ومواقع العماد عون حال دون مشاركتها في الحكومة خوفاً من أن يؤدي ذلك الى صدام مسلح مع العماد عون. إلا أن مشاركة الوزير بري والوزير جنبلاط شخصياً وعدم مشاركة سمير جعجع الشخصية ألقت ظلالاً من عدم التوازن على الحكومة بددتها موافقة القوات عل تركيبتها واستعدادها لانتظار حسم موضوع عون للمشاركة المباشرة.

اثر اغتيال الرئيس معوض بدأت القوات السورية تعزيز تواجدها في حشد عسكري ضخم من الآليات كانت تعبر طريق الشام بيروت وتتوزع على طول

خطوط التماس مع المنطقة الشرقية. كان الحشد ضخماً ومخيفاً، إلا أنه في الوقت نفسه كان علنياً ومتمادياً. وكنا في حيرة: نحن أمام عملية جدية أم امام عملية تخويف؟ في تصريح أول لـه أكد الـرئيس الهراوي أن قضيـة التمرد ستحسم في ساعات مما عزز القناعة بأن الحشد العسكري السوري هو حشد جدي وضخامته مطلوبة لانهاء حالة التمرد بأقل كلفة ممكنة ومن الطرفين.

حيال هذا الواقع واحتمال عملية عسكرية وشيكة وخاطفة قرر الرئيس الهراوي أن يبقى في أبلح وقررت أن أبقى الى جانبه بتشجيع منه.

في أول جلسة لمجلس الوزراء طرح موضوع تعيين قائد للجيش فطرحت اسم العميد لحود واعلمت المجلس أنه موجود في بيروت الغربية وأنه انتقل اليها بناء لرغبة الرئيس الراحل رينيه معوض. استمهل فخامة الرئيس التعيين الى الجلسة اللاحقة والتي تقررت في اليوم التالي. رغبة الرئيس كانت تعيين ضابط آخر غير لحود في قيادة الجيش. في الجلسة الثانية لمجلس الوزراء اقترحت لحود فوافق مجلس الوزراء فعين العميد لحود قائداً للجيش ورقي الى رتبة عماد واستدعي فوراً لتسلم مهامه. باشر القائد الجديد باصدار «أمر اليوم» ودعا فيه الضباط والجنود الى الالتحاق بالقيادة الشرعية وبدأ تسلم القيادة ومعه ضابطان لا غير: العقيد ادوار منصور والعقيد فادي أبو شقرا. ضابطان مؤمنان بوحدة الوطن، متمسكان بالشرعية، يتمتعان بكفاءة عسكرية عالية، وبسيرة أخلاقية مشرفة، وبشجاعة في الموقف والرأي يفتقدها العديد. ثم انهما من المؤمنين بقيادة اميل لحود. وكان للعقيد منصور من بينهما دور هام في تعريف الرئيسين الحسيني والحص على أميل لحود واقناعهما به، ودور أساسي في قراري كوزير للدفاع باقتراح اسم اميل لحود، دون سواه، على مجلس الوزراء.

القائد الجديد قرر أيضاً البقاء في أبلح بتشجيع من فخامة الرئيس. أقام الرئيس في ثكنة ابلح وأقمت مع القائد والعقيدين أبو شقرا ومنصور في قاعدة رياق الجوية.

على أثر تصريح الرئيس بأن أمر التمرد سيحسم خلال ساعات، بدأت حملة ضغط داخلية (حشود في قصر بعبدا) وعالمية كبيرة. الضغوط العالمية قادها الفاتيكان وفرنسا لمنع قيام عملية عسكرية سورية ومعالجة الوضع سياسياً. ومع مرور الوقت بدأت الحملة تعطي مفعولها وبدأ زخم الحشود يتراخى وبدا لنا أن امراً ما قد حصل منع قيام العملية. ما هو؟ لا أعلم بالضبط. سمعت في ما بعد أن الولايات المتحدة منعت العملية بناء لتدخل الفاتيكان وفرنسا.

وبعد حوالى اسبوعين على الحشد تأكد لنا أن أمر التمرد سيطول وأنه بالرغم

من استمرار الحشود العسكرية السورية فلن تحصل أي عملية عسكرية.

هل ندم بيار حلو بعد أن ثبت أن لا عملية عسكرية سورية على المناطق الشرقية؟

لا أدري إن كان بيار حلو قد ندم، إلا أني آمل امل الرجاء، أن لا يندم الوطن.

أحيط الرئيس وقائد الجيش بحماية أمنية كبيرة رعاها الأخوان السوريون بعناية فائقة. وبدأت منذ اللحظة الأولى تتركب ممارسات بين الرئيس وقائد الجيش وبين السوريين وقائد الجيش على قاعدة التقليد السابق، أي على قاعدة تجاوز المؤسسات والمسؤوليات الدستورية والعمل المؤسسي، ونسج اعراف من التصرف خارج اطارها تقضي باستقلالية تصرف قيادة الجيش عن سلطة الوزير والحاقها مباشرة برئاسة الجمهورية من جهة وبالأخوان السوريين من جهة ثانية. وبديهي أن تلقى هذه التصرفات والأعراف هوى لدى قائد الجيش لأنّ قادة الجيش السابقين جميعهم تصرفوا على هذا النحو وصادروا صلاحيات وزير الدفاع ومارسوها: استقلالية للقرار العسكري عن السلطة السياسية الدستورية وارتباطه حيث بنية النظام تقضي، أي مباشرة عند رئيس الجمهورية، أو مباشرة عند الذين يأتون برؤساء الجمهورية أكانوا في واشنطن أو في دمشق. ومنذ اللحظة الأولى قررت أن أواجه هذا الوضع الشاذ وأن أعيد للسلطة الدستورية صلاحياتها مع علمي الأكيد أني سأدخل بمواجهة مع الرئيس ومع القائد وبصورة غير مباشرة مع الاخوان السوريين.

استمرت مرحلة ابلح حتى نهاية سنة ١٩٨٩. وكانت مرحلة انتظار الحسم الذي لم يأت. وعمرت تلك المرحلة بتصاريح عديدة للرئيس نسبناها في أول الأمر الى ظروف المعركة الصعبة مع العماد عون ورغبته في المواجهة المباشرة لحسابات مسيحية مارونية. إلا أنّه تبين في ما بعد أن تقليداً جديداً يدخل على تقاليد الرئاسة هو تقليد التصاريح الصحفية والتعاطي اليومي المباشر مع الأحداث وهو أمرٌ عدا كونه يتنافى مع الدور الجديد لرئيس الجمهورية تنافياً مطلقاً إلا أنه لم يكن في تقاليد الرئاسات السابقة وإن كان من ضمن صلاحياتها نصاً لا عرفاً. فما من رئيس سابق للجمهورية كان يدلي بتصريحات وأحاديث صحفية مباشرة بل كان التقليد يقضي عندما يرغب الرئيس بالكلام أن تحصل زيارة من نقيب الصحافة أو نقيب المحررين فيتحدث الرئيس وينقل الزائر عن لسانه ما كان يرغب في قوله. وفي التقليد السابق حكم عديدة: فعدا أنه يصون مركز الرئاسة، فهو يشكّل صوناً واستدراكاً لكل أثر تقتضي معالجته من آثار الحديث المعلن. أما

الرئاسة بعد الطائف، فليس من حقها التحدث عن الحكم لأنه ليس مناطاً بها بل بمجلس الوزراء.

بالإضافة الى كثرة التصاريح، بدا واضحاً اصرار رئيس الجمهورية على أن ينعقد مجلس الوزراء برئاسته بصورة دائمة. وقد عَزَوْنا هذا الأمر أيضاً الى ظروف المعركة السياسية والى استنفار الرئيس للمواجهة والانقاذ أكثر مما نسبناه الى نهج أو خطة مرسومة. فتم التعامل من قبل الجميع وخاصة من حضروا الطائف أو كانوا في أجوائه كاملة، كالرئيس الحص، بتفهم لهذه الظاهرات مع بعض التململ غير الظاهر وإنّما المتداول. أما الوزراء غير النواب والوزراء ممثلو الميليشيات فظل تعاملهم مع الرئيس وكأنه رئيس ما قبل الطائف. بالاضافة الى تعاطي الرئيس الاعلامي المباشر واصراره على الترؤس الدائم لمجلس الوزراء، ترسخت في تلك المرحلة العلاقة المكوكية بين الرئيس والمسؤولين السوريين والمشاركة اليومية في شؤون الحكم حتى أن فخامته قام في تلك الفترة بعدة زيارات سرية للشقيقة سوريا بهدف نقل سفير صديق له من دولة أوروبية الى أخرى وأخذ موافقة الأخوان السوريين على ذلك بعد أن تبين له أن أغلبية في مجلس الوزراء غير راضية عن هذا التعيين وعلى رأسهم الرئيس سليم الحص. والأمر هذا كرس تقليداً مزدوجاً في الحياة السياسية اللبنانية: اقحام الاخوان السوريين بكل شأن صغير أم كبير في شؤون السياسة الداخلية اللبنانية من ناحية، وسياسة الاستقواء بالسوريين على معارضي الداخل أو المعترضين أو الرافضين أو الخصوم أو من نريد أن نقهر من اللبنانيين من ناحية ثانية.

شوائب أربع بدأت في أبلح: التعاطي الاعلامي المباشر للرئيس وإدلاؤه بتصاريح وأحاديث صحفية، اصراره على حضور وترؤس جميع مجالس الوزراء، اقحام الاخوان السوريين في الشؤون الداخلية من صغيرها الى كبيرها، الاستقواء بالأخوان السوريين لقهر الخصوم والمعارضين والمعترضين في السياسة الداخلية اللبنانية. إلا أن الشوائب هذه التي بدأت صغيرة في أبلح وحاولنا إيجاد التبريرات لها في حينه على انها من ظواهر ضرورات مواجهة حالة التمرد، تحولت في ما بعد الى نهج متكامل هدَّد اتفاق الطائف من الداخل ويكاد يقضي عليه نصاً وروحاً.

انتهت مرحلة ابلح بانتهاء الأمل من عملية عسكرية سريعة تنهي حال التمرد وتمكن من متابعة مسيرة الوفاق. فقرر الرئيس ونحن معه التوجه الى العاصمة للاقامة فيها، في البناية اياها التي قدمها رفيق الحريري للرئيس الراحل وانما بعد تحويلها بكاملها الى محل اقامة ومقر عمل لتجنب التنقل.

الفصل الثاني

إنهاء حالة التمرد
وتوحيد العاصمة والجيش والمؤسسات

١ ـ محاولة الحكم في ظل التمرد

لم تعـرف حكومـة في تاريـخ لبنان ظـروف حكم أصعب من تلك التي عـرفتها حكومة الأربعة عشر برئاسة الدكتور الحص، ولم تعرف حكومة تجنياً وظلمـاً كما عرفت ولم تعطِ حكومة نتاجاً وطنياً كما أعطت.

أقسى ظروف حكم وأسوأ حملات تجنٍّ وأفضل نتـاج وطني: هكذا يمكننـا أن نلخص تجربة حكومة الوفاق الأولى.

أما ظروف الحكم فبدأت بمصادرة العمـاد عون للمؤسسـة العسكريـة ومعها وسط جبل لبنان، فبدا الحكم مشلولاً من حيث الفعالية العسكرية والأمنيـة وبدا الوطن مقطع الأوصال مبعثراً.

الادارة مقسمة ومشلولة، الأبنية الحكومية مهدمة ومنهـوبة، الخـزينة خـاوية مـع عجز مخيف. الانفـاق، أي انفاق، لا يتم الا بمـوافقـة حـاكم مصرف لبنـان ومجلسه المركزي، حتى بدا وكأن مصرف لبنان هو مجلس الوزراء الفعـلي يتحكم حاكمه بعملية الانفاق متحكماً، وبمزاجيـة، بقرارات مجلس الـوزراء والوزراء. لا أظن ان حكومة في تاريخ لبنان عرفت وضعاً مماثلاً.

الادارة مشلولة ومنعدمة انعداماً شبـه تام ويستحيـل معالجـة وضعها. كيف نطلب من موظف الحضور الى عمله فيما هو يسكن في منطقة سيطرة عون ويمنـع عليـه الحضور؟ فهـل نصرفه من عملـه؟ لو فعلنـا لوجب علينـا أن نصرف جميع المـوظفـين المقيمـين في منـاطق سيطـرة عـون وأغلبيتهم من المسيحيـين. الإدارة مشلولة وليس بوسعنا أن نفعل أي شيء. وهل يستقيم عمل حكومي بدون إدارة؟

لا إدارة تعمل ولا مال ينفق ولا أبنية حكومية صالحة، مما اضطر الوزراء الى ترتيب أوضاعهم الادارية وفق ما تيسر لكل منهم.

ظروف الحكم السياسية لم تكن أفضل حالاً من الظروف الادارية والمالية: إنقسام وشبه استقطاب طائفي يفرضان في كل تحرك وعمل حذراً ودراية يهددان بالشلل، تفادياً للإحراج.

وتركيبة حكومة شارك فيها أرباب الميليشيات على غير إعداد لممارسة الحكم بشكل جدي ورصين. دخلوا حاملين معهم تقاليد وممارسات المقاطعة والهيمنة والتفرد و «التشبيح» التي مارسوها في حكومة ما بعد انتفاضة السادس من شباط ١٩٨٤ ومؤتمري جنيف ولوزان والتي بلغت ذروتها بعد استشهاد الرئيس رشيد كرامي وبخاصة في ظل الحكومتين.

لم يعرف لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم ممارسةً للحكم بهذا القدر من السوء. لا احترام لقانون، ولا رادع عن مخالفة أو نهب أو خوة أو رشوة؛ حتى إن بعضهم أخذ يتحدث عن الرشوات علناً في الاذاعات والتلفزيونات وكأنها ممارسات طبيعية وحقوق مكرسة. ملايين الدولارات من أموال الدولة وضعت اليد عليها وصرفت على أنها أموال خاصة بلا حساب ولا رقيب؛ أهمها مليارات النفط الذي كان يدفع ثمنه المصرف المركزي وتجبيه الميليشيات وتتصرف به (٢٣ مليار ليرة لبنانية). ومليارات نهبت من البنك المركزي من خلال بيعه عقارات بخسة الثمن، عائدة لمصارف وضعت عليها اليد، بأسعار خيالية (قطعة أرض واحدة بيعت بأربعة وعشرين مليون دولار وقيمتها الفعلية لا تساوي مليون دولار).

بالاضافة الى ذلك حمل أرباب الميليشيات معهم ممارسات الهيمنة والاستعلاء والطاووسية والإباحية في التعامل والتسلط وفرض الآراء والمواقف. واستفادوا من تجنب الآخرين مواجهتهم، إما عن خوف وخشية أذى وإما عن انتهازية وكثرة حسابات سياسية. فكما اعتاد أرباب الميليشيات شتم المسؤولين السابقين أيام المقاطعة والحكومتين، استمروا بنفس النهج من الشتائم والتهجم العلني عند أي عرقلة تعيق تنفيذ رغباتهم أو عند أي تردد في تلبية مصالحهم وأغراضهم، يكيلونها للمسؤولين الكبار وتبعاً لمصادر العرقلة، لا فرق بين رئيس جمهورية أو رئيس مجلس أو رئيس حكومة، أو ـ أحياناً ـ لموظّف عادي.

هكذا بدت ظروف الحكم وأوضاعه الفعلية التي كان على حكومة الرئيس الحص أن تواجهها وتمارس عملها من خلالها وأن تنفذ اتفاق الطائف معها:

مهام ضخمة يواجهها انعدام وسائل من جهة، وحالة تمرد من جهة ثانية تشكل مصدراً للشلل، لا سبيل لأي عمل دون معالجته. أصبحت حالة التمرد التي قادها العماد عون عائقاً في وجه أي استعادة ممكنة للدولة وعقبة كأداء في وجه ممارسة الحكم على مختلف صعده الأمنية والادارية والمالية. أولوية الحكم الأولى والوحيدة أضحت ازالة حالة التمرد لإمكان استمرار الحكم والشرعية والدولة والوطن.

هذه الظروف المأسوية ترافقت مع حملة إعلامية شعواء مليئة بالاشاعات والكذب والافتراء ومن مواقع مختلفة. من موقع عون والاجواء السياسية المحيطة به. من موقع الميليشيات وعدم رغبتها بالحل. من موقع رئيس الجمهورية وعدم رضاه عن حكومة فرضت عليه فرضاً، رئيساً وأعضاءً ومنعته من الإتيان بمن يرغب. ومعلوم ان الحكومة هذه كانت الحكومة التي ألفها المرحوم الرئيس معوض مع بعض تعديل (الياس الخازن وإدمون رزق عوضاً عن بيار حلو وأوغست باخوس). جميع هذه المواقع كانت تطلق الاشاعات والافتراءات على حكومة الرئيس الحص خاصة وأن قاسماً مشتركاً من الكراهية والحقد يجمع المواقع الثلاثة ضد الرئيس الحص شخصياً وضد بعض الوزراء النواب وبالأخص ضدي شخصياً، لأنني بالاضافة إلى تضامني مع الرئيس الحص في مواجهة الميليشيات والى تمثيلي للرئيس الحسيني الذي لا يقل كره الميليشيات ورئيس الجمهورية له عن كرههم للرئيس الحص، كنت دائم المواجهة وبعنف مع الميليشيات من موقع الدولة ومع رئيس الجمهورية من موقع الطائف وما فرض من أصول ونظام جديد.

تجربتي في الحكومة الأولى تميَّزت بتَحَمُّلي هموم بناء الجيش وتوحيده وإزالة حالة التمرد، وهموم مواجهة الوزراء قادة الميليشيات في مجلس الوزراء.

اصطدمت بالوزيرين وليد جنبلاط ونبيه بري بعنف في مجلس الوزراء وعلى مرات عدة ومناسبات متكررة. ومما زاد في صعوبة الأمر أني كنت أواجههم وحدي يدعمني تضامن من الرئيس الحص، وإنّما تضامن صامت ومهذب على طريقته وطبعه، بالاضافة الى تضامن سري ملتبس من رئيس الجمهورية إذ كان يبدي التضامن نفسه معهم عندما كان الصدام يعني شأناً من شؤون اتفاق الطائف أو شأناً من شؤون مجلس النواب ورئيسه.

الصدام بيني وبين الوزير جنبلاط تحوَّل الى حملة اعلامية علنية من قبله في وسائله المعروفة من حزب وإذاعة واجهتها بعدم الاجابة العلنية ومن موقع مسؤولية رجل الدولة بالرغم من كثرة الاجابات المؤلمة المكنة والمتاحة من غير

شتائم وسباب وتهديد، وذلك نابع من حرص شديد لدي على ذكرى لوالده في قلبي فيها الكثير من المحبة والوفاء قائلاً بيني وبين نفسي: لكمال جنبلاط الكثير مما في داخلي كي لا أواجه تهجمات وليد جنبلاط بالرد عليها علناً. أما في مجلس الوزراء فلم أتهاون لحظة في المواجهة والمجابهة لما فيه مصلحة الدولة والحكم والشرعية والقانون. أما مع الوزير بري فكان الصدام عنيفاً في مجلس الوزراء أهمه يوم نقاش موضوع أموال النفط. ورده لم يكن مباشراً علنياً وإنما بحملات اعلامية صحفية وبواسطة صحفيين تابعين له ولحركة أمل في بعض المجلات والصحف حيث يعملون. لم ألقَ الدعم اللازم في مواجهة بري وجنبلاط من الذين يفترض بهم تقديم الدعم الي، من أولئك الذين من المفترض أن يكونوا على رغبة كبيرة في استعادة الدولة من براثن الميليشيات كرئيس الجمهورية والوزراء النواب وسواهم. الرئيس الحص يدعم وإنّما على طريقته، فلست تشعر معه بحماية كافية. يُسْقَطُ في يده فوراً عند أي تهجم أو اتهام. وأصبح الأمر معروفاً عند أخصامه، فهم يستخدمون سلاح الاتهام والافتراء والتهجم لتعطيل فعاليته وتضامنه مع الذين يقاتلون معه. إن باب الاحتيال، القاضي بتلفيق تهمة أخلاقية للخصم عندما يكون في موقع سياسي صحيح وقوي، ما زال ينطلي على الرئيس الحص، يعيق عمله السياسي ويعرض تضامنيته وصلابة مواجهته فيلجأ الى الاعتكاف، ويؤذي حلفاءه ويفرض عليهم القتال منفردين.

٢ ـ بناء الجيش وتوحيده

تسلمت وزارة الدفاع من دولة الرئيس عادل عسيران وتسلم اميل لحود قيادة الجيش من اللواء سامي الخطيب.

تسلمت مكتباً في مبنى رئاسة الحكومة سرعان ما طالبني دولة رئيس الحكومة بإخلائه للحاجة الماسة اليه. وتسلم اميل لحود بناء ضيقاً من ثلاث طبقات في الرملة البيضاء تجمعت فيه جميع مكاتب ودوائر عناصر قيادة الجيش وبضعة مكاتب في فندق الكارلتون توزعت فيها دوائر أخرى. اختار اميل لحود بناء الرملة البيضاء متمنياً ألا أكون في المبنى نفسه لضيق المحل فاخترت غرفتين في فندق الكارلتون وأقمت فيهما مكاتبي. شعرتُ من يومها برغبة الاستقلالية لدى القيادة وحساسيتها حيال السلطة السياسية وتعودها السابق والمستمر عرفاً وممارسة، عدم التعرف على الوزير أو الشعور بوجوده وإنما الاكتفاء بتوقيعه الحكمي والآلي على المعاملات التي ترسل له. **فوزير الدفاع بالنسبة لقيادة الجيش توقيع لازم لاتمام المعاملات المالية ليس إلا. هكذا كان.**

كان اللواء سامي الخطيب قد أنشأ قيادة موازية لقيادة العماد عون قوامها الضباط الذين امتنعوا منذ انقسام الحكومتين عن الذهاب الى اليرزة. التحقتْ بتلك القيادة الوحداتُ والقطع التي كانت في المناطق الخاضعة للسيطرة السورية أو الميليشيات الحليفة لها. نظمت هذه القيادة صورة طبق الأصل عن تلك، ينقصها المستندات اللازمة من إضبارات ضباط وأفراد ووثائق مالية وجميع المستندات التي تخول أي قيادة التعرف الى عناصرها وتمكنها من التعامل معهم وفق أسس قانونية ونظامية، أي تمكنها من دفع الرواتب وفقاً للمستحق القانوني، أقدمية ورتبة، أو حتى تسمح لهم بالالتحاق بها عند التخلي عن قيادة اليرزة وفقاً للقواعد المتعارف عليها في المؤسسة العسكرية.

هذا الوضع الاداري البائس أضيف اليه وضع عسكري شبه ميليشيوي وافتقار كبير الى العتاد والسلاح. فالسلاح والعتاد أهمه كان مع الوحدات والقطع التابعة لقيادة العماد عون. أما الوحدات التابعة لقيادة اللواء الخطيب فكانت تقريباً خالية من العتاد والسلاح سوى من بعض الدبابات القديمة التي زودهم بها السوريون وبعض البنادق الرشاشة الفردية الصغيرة جميعها تقريباً بدون ذخائر. أما تركيبة الوحدات من حيث العناصر البشرية فكانت موزعة على القوى الميليشياويّة: اللواء السادس والمديرية العامة للادارة تدين بالولاء لحركة أمل واللواء الحادي عشر للحزب الاشتراكي واللواءان الأول والثاني للاخوان السوريين مباشرة ووحدات أنصار الجيش كانت في الواقع ميليشيا تابعة لحركة «أمل» تلبس لباس الجيش وتقبض رواتبها من ماليته، واللواء السابع يتبع فعلياً لقيادة المردة. هذا هو الجيش الذي تسلمناه: وحدات وسلاحاً وعتاداً وقيادة.

وُضعت خطة لاعادة بناء الجيش من قبل القيادة وبإشْرافي أُخذت فيها كافة الاحتياطات لتجنب أي خطوة ناقصة وأي معركة سابقة لأوانها.

أخطاء عديدة كان يجب تلافيها وحساسيات كثيرة كان يجب مراعاتها.

أما الأخطاء فأهمها إعادة البناء بدون تدخل سوري مباشر وبدون إثارة معاداة السوريين. فالمطلوب جيش مستقل وإنما مبني على أساس من الصداقة وعدم العداء لسوريا. ومنذ البداية قررنا أن نتعاطى مع الأخوان السوريين بصدق تام وبثقة تامة وتفاهم كامل على قاعدة استقلالية القرار وعدم السماح لهم بالتعاطي بالشأن الداخلي للمؤسسة العسكرية، وبالمقابل عدم القيام بأي بناء أو عمل موجه ضدهم بل العمل على إزالة كل الحساسيات والكراهية السابقة الموجودة في صفوف ضباط الجيش وعناصره لهم. وعلى قاعدة البناء هذه قررنا قيام تنسيق تام وكامل على مستوى القيادتين وأجهزتهما الأمنية.

الخطأ الثاني الواجب تجنبه هو اخراج الجيش من سيطرة الميليشيات دون الاصطدام بها لأنها ما تزال الأقوى وقادرة على تعطيل أي خطة بناء.

أما الحساسيات فأولها وجوب مراعاة الوضع الطائفي الذي حاول البعض مواجهتنا به في بداية الأمر كالقول: لماذا نخضع كضباط وجنود مسلمين لقائد مسيحي ووزير دفاع مسيحي. وثاني الحساسيات كانت تلك المتعلقة بالتوازن المذهبي داخل القيادة التي تسلمنا بين سني وشيعي ودرزي ووجوب مراعاتها.

وثالث الحساسيات وأخطرها رغبة التقسيم والإبقاء على الوضع القائم التي سادت بين الضباط ومنطقها بسيط: إن إعادة توحيد الجيش تعني إعادة التوازن الطائفي مما يعني وجوب التخلي عن نصف المراكز لمسيحيين في حين أن استمرار الانقسام يعني بقاء جميع المراكز للمسلمين ولقسم منهم لم يحلم يوماً بتسلم مراكز كالتي يشغل.

تجنباً لتلك المخاطر ومراعاة لهذه الحساسيات قررنا خطة من بندين: الأول يقضي بإبقاء الوضع على ما هو عليه لحين اعادة التوحيد واستعادة البرزة، والثاني يقضي بالعمل على انشاء وحدات جديدة وتجديد عناصر الجيش. أنشئت وحدات جديدة قيادةً وعناصرَ وتدريباً وتبعية هي الوحدات التي أسميت في ما بعد وحدات التدخل. ثم عملنا على تجديد عناصر الجيش عن طريق التطويع لأن متوسط العمر أصبح في الجيش يقارب ٣٥ سنة مما يعني أن الجيش قد شاخ ويجب تجديده سريعاً. واجهتنا في التطويع مشكلة التوازن الطائفي إذ تقدم للتطوع اقل من خمسين عنصراً مسيحياً من أصل ألفين. قررت التطويع ولأول مرة في لبنان خارج الاطار الطائفي ولم أكن في ذلك مخالفاً لمقتضيات الوفاق الوطني لأني لم أقم بتعيين استنسابي وإنما بتعيين قسري.

لم ألق صعوبات بالنسبة لخطة العديد لا من القيادة التي كنت على توافق تام معها بهذا الشأن ولا من سائر المسؤولين المعنيين بالأمر وخاصة مجلس الوزراء. أما في ما يتعلق بخطة التجهيز للجيش فلقيت صعوبات وعراقيل لم اكتشف أسبابها الا متأخراً، فعدلت عنها فوراً كي لا ينفذ المغرضون من بابها الى النيل مني إذ كانت المعركة الحقيقية في اعادة البناء قد بدأت. وكانت هذه المعركة شغلي الشاغل بينما همهم الوحيد كان محاولة النيل مني ولو بالافتراء لمنعي من النجاح فيها.

حاولت أن أجهز الجيش بحد أدنى من العتاد والسلاح بحيث ترتفع جهوزيته وعملانيته من العشر الذي كانت عليه الى النصف على الأقل. فعلى أثر تقرير من

القيادة يقول إنّ الجيش الذي يقارب عديده العشرين الفاً والخاضع لسلطة أميل لحود لا توازي فعاليته وجهوزيته سوى عشر عديده، أي أن فعالية العشرين ألف جندي لا تساوي سوى فعالية الفين بسبب النقص الفادح في العتاد والسلاح، وضعنا خطة لرفع تلك الجهوزية والفعالية الى خمسين بالمئة في مرحلة أولى. وسعيت على أساس تلك الخطة الى شراء مباشر من المصادر دون وسطاء. وإذا بي أفاجأ بحملة شرسة كلها افتراء وكذب، الى أن علمت أن وراءها مسؤولين كباراً لم تخطر ببالهم إمكانية الشراء دون سمسرة فظنوا أني استفرد بها وأني أفوت عليهم فرصة تاريخية، فنظموا تلك الحملة بالتعاون مع أوساط ميليشياوية كان سبق لي وواجهتها بعنف في مجلس الوزراء وبالتعاون السلبي كذلك مع قيادة الجيش التي كنت قد بدأت معها معركة إخضاعها للسلطة السياسية. فما أن تبينت الخطة والنوايا حتى اقفلت الباب فوراً وألغيت جميع عمليات الشراء على شدة نظافتها وشدة الحاجة إليها وتوجهت الى طلب المساعدات. فاسقط في يد التحالف وفوجىء المسؤول الكبير برودة الفعل وتأكد له أن ظنونه ترجع الى سوء نواياه. وانتقلت الى متابعة المعركة حيث هي حقيقة في اعادة البناء أي في اخضاع السلطة العسكرية للسلطة السياسية ولسلطة القانون، والى توحيد المؤسسة العسكرية.

منذ اليوم الأول لتسلمي وزارة الدفاع بدأت المصاعب من فوق ومن تحت، اضافة الى المصاعب التي كانت موجودة قبلاً. وبدأت مواجهة متعددة المواقع: مواجهة حالة التمرد والتقسيم، مواجهة مع القيادة، ومواجهة مع رئيس الجمهورية.

منذ تعيين اميل لحود في قيادة الجيش بدأ السياسيون التعامل معه بالطريقة نفسها التي كانوا يتعاملون فيها مع قادة الجيش السابقين أي اعتباره السلطة الفعلية قراراً وتنفيذاً، متجاهلين جهلاً أو عمداً أسس النظام الديموقراطي بوجوب خضوع السلطة العسكرية للسلطة السياسية وما ينتج عن عدم احترام هذه القاعدة من افكار شكوا منها مراراً ومريراً. والى جانب هؤلاء السياسيين وأبرزهم الميليشياويون، بدأ السفراء أيضاً يتوافدون لمقابلة القائد وتنظيم علاقات سفاراتهم وملحقياتهم العسكرية ودوائر مخابراتهم معه مباشرة وكأن لا سلطة سياسية موجودة. والقائد، كسابقيه، انخرط انخراطاً كلياً في عملية التواصل هذه مع السياسيين والسفراء مضيفاً اليها تواصلاً مباشراً مع وسائل الاعلام والصحفيين مباشرة وعبر ما يسمى بمديرية التوجيه في الجيش. فقامت تلك المديرية بتنظيم اعلام خاص بالجيش والقيادة مستقل عن السلطة السياسية

تصدر البيانات وتوزع الأخبار وكأنها دولة مستقلة اسمها دولة الجيش لا علاقة لها إلا شكلاً بوزير أو بمجلس وزراء أو بأي سلطة سياسية. يظهر التوجيه الاعلامي المغاير للحقيقة في الكتاب الذي وضعته الصحفية كارول داغر «رهانات الجنرال» والذي يتبين من معلوماته المنافية للحقيقة في العديد منها مقدار الدعاية المركزة من قبل قيادة الجيش.

بالاضافة الى تلك التصرفات والممارسات السياسية، المحظورة قانوناً، قامت ممارسات إدارية وعسكرية مخالفة أيضاً للقوانين والأنظمة كلها تصب في التعامل على أساس استقلالية المؤسسة العسكرية عن أي سلطة، وبعدها عن أي حساب وعلى أساس من السلطة المطلقة غير المحدودة للقيادة والقائد وتجاهل شبه تام للسلطة السياسية. وحدات وزارة الدفاع (الجيش ومديرية الادارة والمفتشية العامة) وكلها مؤسسات تابعة لوزير الدفاع تتخابر في ما بينها وتبتّ شؤونها مباشرة دون المرور بالوزير. لا تصل الوزير سوى قرارات معدة سلفاً للتوقيع لها صفة مالية. وزير الدفاع عبارة عن توقيع مالي وبعض من تشريفات سخيفة.

وصلني البريد للمرة الأولى، وإذا به مجموعة أوراق يغطي بعضها البعض ولا يظهر منها سوى مكان صغير للتوقيع. سألت ما هذا؟ فقيل البريد. استغراب فدهشة لدى الضابط المسؤول عن البريد عندما أخذت المعاملات واحدة واحدة وبدأت بدراستها وبرد أغلبيتها لمخالفتها القوانين.

في مواجهة هذا الوضع، قررت منذ اليوم الأول أن أكرس أعرافاً جديدة تتوافق مع الدستور والقوانين وبصورة خاصة مع اتفاق الطائف الذي أخضع القوات المسلحة لسلطة مجلس الوزراء، والذي أعطى الوزير صلاحية تنفيذ قرارات وسياسة مجلس الوزراء. كما قررت الاحتكام الى القانون في كل أمر يعرض. استدعيت القائد، وبالرغم من الصداقة التي تربطني به والتي كان لها الدور الكبير في تعيينه، أوضحت الأمور وطلبت التقيد المطلق والتام بالأصول، إن لجهة التعاطي السياسي والاعلامي وإن لجهة احترام القوانين والأصول الادارية. وبدأت معركة يومية مضنية لم اتهاون فيها لحظة واحدة بقصد تثبيت خضوع السلطة العسكرية للسلطة السياسية وتثبيت خضوعها للقانون. لجهة التجاوزات في التصرف السياسي عممت على العسكريين مذكراً بوجوب عدم التعاطي مع السياسيين وعدم حضور الاحتفالات السياسية، كما طلبت من وزارة الخارجية التعميم على السفراء الأجانب وجوب الامتناع عن الاتصال بالموظفين أياً كانت رتبهم وحصر تعاملهم مع وزارة الخارجية تحديداً. أما بشأن الاعلام فطبقت

النص القانوني الذي ينيط شؤون الاعلام بالغرفة العسكرية التابعة للوزير وينيط التوجيه الداخلي في الجيش بقيادة الجيش وإنما باشراف الوزير. فأنشأت دائرة اعلامية في الغرفة العسكرية وفقاً لنص القانون أوكلت اليها الاعلام وأشرفت شخصياً على عمل مديرية التوجيه: أقرأ جميع المقالات التي ستصدر في مجلة الجندي وأوافق عليها واحدة واحدة مانعاً صدور أو نشر أي نص لا يحظى بموافقتي. أما لجهة التصرفات الادارية فمنعت ارسال أي قرار معد سلفاً طالباً ابداء الاقتراح أو الرأي وفقاً وطبقاً للقانون مُحتكما في كل أمر الى ما أسميناه «الكتاب» أي القانون، مخضعاً له جميع تصرفاتي وأعمالي وقراراتي القانونية. الى جانب هذا الصراع اليومي الدائم مع من هم تحت سلطة الوزير لتنفيذ أحكام القانون واتفاق الطائف، صراع يومي ودائم آخر مع من هم خارج وفوق سلطة الوزير للغرض عينه أي لتطبيق اتفاق الطائف والأصول القانونية.

عدا الرغبة الجامحة التي تعتري كل رئيس بممارسة السلطة المباشرة والتعاطي المباشر مع قائد الجيش، كانت لدى الرئيس الهراوي رغبة مقصودة في ممارسة هذا التعاطي المباشر لتكريس تفسير عرفي مُعيّن لنص اتفاق الطائف الذي يقول في معرض تسمية رئيس الجمهورية بأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. والتفسير الذي يرغب الرئيس الهراوي بتكريسه عرفاً هو أنه قائد أعلى فعلي للقوات المسلحة متجاهلاً أمرين أساسيين وهما: أن النص نفسه قد حدد السلطة التي يخضع لها الجيش وهي مجلس الوزراء، والنص نفسه نزع من رئيس الجمهورية صلاحية السلطة الاجرائية وأناطها بمجلس الوزراء. وعلى أساس تفسيره ورغباته حاول رئيس الجمهورية، وما يزال يحاول، التعاطي المباشر مع قيادة الجيش متجاهلاً مصدر القرار الذي هو مجلس الوزراء ومنفذ القرار الذي هو الوزير. ومعلوم أن التعاطي المباشر مع الموظفين دون احترام الأصول الدستورية التسلسلية يقود تدريجياً إلى تجاوزات لا حدود لها. فالذي يتجاوز مجلس الوزراء والوزير يتجاوز قائد الجيش ليتصل مباشرة ويعطي أوامر مباشرة لمن هم تحت إمرة قائد الجيش من قادة ألوية وقادة مناطق ومدراء (مدير المخابرات). وبالفعل، هكذا حاول الرئيس الهراوي التصرف وما يزال. وبالاضافة الى هذا التعاطي المباشر المتجاوز جميع الأصول وبالأخص اتفاق الطائف، عمد، ومن خارج المؤسسات وخلافاً لأي نص قانوني أو نظامي، إلى إنشاء مؤسسات عسكرية مرتبطة به مباشرة لا وجود لها في نصوص ولا في أعراف، فتم إنشاء لواء حرس يتبع له مباشرة ويطوع مباشرة ولحسابه الجنود ويسجلهم على الجيش. كما تمّ إنشاء جهاز أمن خاص بالرئاسة (وهذه بدعة البدع) يتصرف بأوامر مهمة ورخص سلاح خلافاً للقانون، وانشاء مؤسسة

أسماها (على غرار الرئيس الجميل) غرفة أوضاع أَلحَقَ بها عشرات الضباط لدراسة جميع الشؤون الأمنية والعسكرية والادارية والسياسيّة والاعلامية ورفع التقارير اليومية. المؤسسات هذه كلها أنشئت في ظل حكومة الثلاثين، أما الممارسات فبدأت في ظل حكومة الرئيس الحص واستمرت على تفاقم في ظل حكومة الرئيس عمر كرامي.

لمعالجة الممارسات المخالفة لاتفاق الطائف والمتجاوزة للقانون، عمدت الى منع أي موظف من لقاء أي رئيس الا بحضوري، وحاولت منع قائد الجيش من لقاء الرئيس في لقاء أسبوعي منظم، فأصر الرئيس، وطلب مني القائد التساهل على أن لا يعلن عن الاجتماع إعلامياً كي لا تزيد نقمة الرئيس عليه، ففخامته لا يفوت فرصة إلا وينتقد قائد الجيش فلا داعي لاعطائه أسباباً وأعذاراً جديدة. وقد أثرت الموضوع مع دولة رئيس مجلس الوزراء الذي كان هو أيضاً مستاءً من تصرفات الرئيس وإنما لا يريد أن يثيرها في ظل التمرد المستمر. من هنا بدأت جذور التجاوز لدى الرئيس لنصوص اتفاق الطائف ومحاولة تفريغه من محتواه الفعلي بخلق أعراف وممارسات تجعل من نصوصه حروفاً ميتة: التعاطي المباشر بشؤون الحكم والاتصال المباشر بالموظفين متجاوزاً مجلس الوزراء والوزراء وأحياناً المدراء العامين ورؤساء المؤسسات وصولاً الى اعطاء التوجيهات والأوامر المباشرة للمنفذين المباشرين، إنشاء مؤسسات خارج اطار القانون والنظام وربطها برئاسة الجمهورية مباشرة. هاتان الشائبتان اللتان لا تقتصر عليهما ممارسة رئيس الجمهورية، حاولت جاهداً ويومياً مقاومتهما حتى خلقت عداء بينه وبيني بدأ يتسع يومياً وبدأت تكبر عنده الرغبة في التخلص مني في الوزارة. ولما استحقت ساعة تغيير الحكومة واستقالت حكومة الرئيس الحص، التقى الطرفان، رئيس الجمهورية وقائد الجيش، على رغبة عدم عودتي الى وزارة الدفاع فقد جمعتهما المصيبة على كرههما الشديد واحدهما للآخر: فقائد الجيش حلم بوزير دفاع على طراز ما قبل الطائف والرئيس رغب بوزير من لفيفه غير متشدد في تطبيق اتفاق الطائف أو من غير المعنيين به.

بالرغم من تلك المعوقات كلها بقيت المهمة الأساسية إزالة حالة التمرد والعمل تمهيداً لبناء جيش متماسك وقوي وموحد.

تسهيلاً لتوحيد الجيش والتحاق ضباطه وعناصره ووحداته بالقيادة الشرعية عمدت منذ اليوم الأول الى اصدار قرارات مساعدة للشرعية ومُعيقة لعمل العماد عون. القرار الأول قضى بعدم دفع الرواتب لمعتمدي القبض في مختلف الوحدات والقطع العسكرية إلا إذا تقدموا شخصياً من قائد الجيش ونالوا موافقته

وتوقيعه على جداول الرواتب. الغاية من التدبير كانت في حال رضوخ معتمدي القبض، تأمين الاعتراف بالقيادة الشرعية، وفي حال عدم الرضوخ الامتناع عن دفع الرواتب للعسكريين غير التابعين للقيادة الشرعية. أما القرار الثاني فقضى بالطلب الى المصرف المركزي الامتناع عن صرف أي نفقة لا تحمل توقيع وزير الدفاع، والغاية من هذا التدبير ايقاف الانفاق على سائر وحدات الجيش غير التابعة للقيادة الشرعية والزام العماد عون دفع الرواتب ونفقات التغذية والطبابة للعسكريين الخاضعين له من الأموال التي أخذ يجبيها ويحجبها عن المصرف المركزي. والتدبير الأخير هذا عاد فاعتمده الوزراء جميعهم بالنسبة لوزاراتهم.

بالاضافة الى هذه التدابير الاحترازية، اتخذت جملة تدابير أخرى هدفها تعزيز القوات الخاضعة للقيادة الشرعية منها: إعادة تصليح الآليات والدبابات، زيادة العديد بالتطويع وانشاء مخيمات تدريب، تشكيل وحدات جديدة غير مرتهنة ميليشيوياً وأفرادها غير مصابين بشوائب الحرب التي تفشت في أوساط الجنود كالاخلال بالانضباط والعمل خارج أوقات الدوام والتغيب المستمر الى سواها من التصرفات المتجاوزة للقوانين أحياناً، تعزيز التوجيه الوطني والوحدوي والشرعي في صفوف الجيش من خلال حملة توجيهية مركزة، السعي للحصول على مساعدات عسكرية من الدول الشقيقة والصديقة ادى الى حصولنا على كتيبة دبابات كاملة من الجماهيرية الليبية هي المساعدة الوحيدة (غير مساعدة الاخوان السوريين) التي وصلت الى الجيش اللبناني مع بعض العربات والشاحنات وصلت من الجزائر التي امتنعت مثل غيرها عن اعطاء الجيش اللبناني سلاحاً بحجة عدم الرغبة في تغذية القتال وبحجة أن لدى الجيش اللبناني سلاحاً كثيراً يكفيه لما هو مطلوب منه من مهام إذا ما هو توحد ووزع فيه السلاح بشكل جيد. أملنا بالتوحيد وبالسلاح الذي في حوزة قيادة اليرزة، ولم نكن نعلم أن تطورات خطيرة ستحوله هباء منثوراً.

٣ ـ حرب الالغاء وحرب الخليج:

الاختلال في التوازن الداخلي والاقليمي

عندما تغيب المصلحة الوطنية وتحجبها مصالح الهيمنة الشخصية وشهوة السلطة والتفرد، تتحول القوى المتواجدة الى ديكة لا تعايش بينها الا على أساس تراتبية علنية وحقيقية. حتى الساعة لم أفهم صراع القوات والجيش في الشرقية الا من منطلق شهوة السيطرة والتفرد بالحكم. فمشروعهما السياسي كان واحداً

وقواهما متجانسة وصداقاتهما الخارجية غير متعارضة إن لم تكن واحدة. ومع ذلك وقع بينهما قتال لم يعرف أشرس منه ولا أكثر منه ضرراً وإيذاءً للناس وللوطن.

اندلع القتال ولم تكن لنا به يد. وسادت تجاهه عواطف متناقضة. فالجيش الشرعي متعاطف مع رفاقه الذين يقودهم العماد عون، فيما الموقف السياسي الشرعي مركِّز ضد حالة التمرد وإن لم يكن مؤيداً للقوات اللبنانية. ولم يكن بوسعنا التدخل لحسم الأمر ووقف القتال لسبب أساسي هو عدم إمكانيتنا على ذلك. في حين رغبت أطراف عديدة في استمراره تحت شعار اسقاط التمرد من الداخل، والهدف كان اضعاف جميع القوى في المنطقة الشرقية لمصلحة قوى الطرف الآخر. وقد أطلعني رئيس الجمهورية على رسالتين من الوزير وليد جنبلاط في واحدة يطلب مؤازرة العماد عون حين بدا أن للقوات عليه غلبة وفي الثانية يطلب مؤازرة سمير جعجع حين بدا أن للجيش غلبة على القوات.

طال أمد القتال حتى تهدم كل شيء. سلاح وعتاد الجيش والقوات دُمّر أكثر من نصفه، قواهما العسكرية فقدت خيرة شبابها، المنطقة الشرقية هدمت بنيتها التحتية وأعدمت طاقاتها وهاجر أهلها والأكثر أذى من هذا كله أن عداء مستشرياً وحاقداً تجذر بين عناصر ومناصري كلا الطرفين فاضعفهما معاً.

إن التوازن الداخلي الذي كان قائماً بين الميليشيات الحليفة للسوريين مدعومة من الجيش السوري من جهة وبين ميليشيا القوات اللبنانية والجيش اللبناني من جهة ثانية اختل نهائياً لمصلحة الطرف الأول. فحرب الالغاء غيرت التوازن الداخلي ملحقة بذلك خللاً كبيراً في الأسس التي بني عليها اتفاق الطائف. الاتفاق بني على أساس توازن داخلي حقيقي بين الطرفين. وحسب في الاتفاق حساب كبير لدور الجيش اللبناني في بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على كل الأراضي اللبنانية. فجاءت حرب الالغاء بما دمرت من سلاح وعتاد للجيش وبما شتّتت وبعثرت من قواه لتجعل إمكانية تنفيذ اتفاق الطائف لجهة بسط سلطة الدولة مرهوناً كلياً بالدعم السوري.

لذلك يمكن اعتبار حرب الالغاء المنعطف الأساسي في خلق الظروف الموضوعية لحرف اتفاق الطائف في تنفيذه عن المسار الذي كان رسم له. فتنفيذ أي اتفاق يتم في ظل توازن القوى التي فرضت وضعه وأملت بنوده ومحتواه. فإذا ما اختل ذاك التوازن تحول تنفيذ الاتفاق الى تغيير في محتواه لمصلحة من اختل التوازن لمصلحته. فبعد أن اختل التوازن بين الميليشيات المتصارعة لمصلحة الميليشيات

الحليفة لسوريا، وبعد أن ضربت أداة تنفيذ الاتفاق التي هي الجيش اللبناني أصبح تنفيذ اتفاق الطائف يجنح الى تغليب مصلحة فريق ضد آخر والى تغليب زيادة التدخل السوري في شأن التنفيذ وفي سائر الشؤون الأخرى. إن حرب الالغاء وضعت الأساس الموضوعي لهذا الانحراف في عملية تنفيذ اتفاق الطائف.

أكملت حرب الخليج ما بدأته حرب الالغاء. فما فعلته هذه على صعيد التوازن الداخلي حققته تلك على الصعيد الاقليمي.

وضع اتفاق الطائف في ظل توازن عربي واضح: صراع وتوازن بين سوريا والعراق والفلسطينيين وفي ظلهما نشطت القوى والدول العربية الوسيطة كالسعودية والمغرب والجزائر. فجاء الاتفاق في اطاره العربي محكوماً بالاعتدال وبرعاية عربية جماعية وبدور عربي جماعي فعال قامت به اللجنة العربية الثلاثية العليا باسم العرب جميعهم من سوريا الى العراق. ولم يكن يوماً بمقدور سوريا أو العراق رفض الحل والمبادرة العربيين ولا رفض أو عرقلة هيمنة السعودية فيهما. فعلى كتف سوريا العراق، وعلى كتف العراق سوريا، مما جمد حركتهما العربية لمصلحة السعودية والآخرين.

في ظل هذا الوضع العربي بدا طبيعياً أن يعقد اتفاق الوفاق الوطني في الطائف، وأن ينجز برعاية المملكة العربية السعودية، وأن تحقق المملكة بعض المكاسب فيه فتساهم مساهمة فعالة في اختيار الرئيس العتيد مشاركة بذلك سوريا. الرئيس شهاب ساهم في مجيئه اتفاق الولايات المتحدة وعبد الناصر، شارل حلو تكملة لعهد فؤاد شهاب، سليمان فرنجية جاء به توازن الصراعات الداخلية، الياس سركيس جاء به تفاهم أميركي سوري، بشير وأمين الجميل جاء بهما تفاهم اميركي اسرائيلي، رينه معوض جاء به تفاهم اميركي سعودي سوري، الياس الهراوي جاء به السوريون منفردين مع عدم معارضة أميركية.

رصد دور هام للجنة العربية الثلاثية العليا في متابعة تنفيذ اتفاق الطائف الى أن قتل رينه معوض وخلفه الياس الهراوي والى أن جاءت حرب الخليج تقضي على احد طرفي التوازن العربي (أي العراق ومعه منظمة التحرير) فانشغل العرب الآخرون وبخاصة السعودية بقضاياهم الداخلية وبأوضاع الخليج وغرقت الجزائر في متاعبها الداخلية فانفردت سوريا بتنفيذ الاتفاق.

٤ ـ الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٩٠: انهاء حالة التمرد

تعاظم شلل الدولة وأجهزتها مع استمرار حالة التمرد وما نجم عنها من حرب الغاء وتدمير بحيث أصبح الوطن مهدداً بالزوال. وأخطر ما كان يهدد الوطن استمرار التقاتل بين المسيحيين والتحضير لاستئناف القتال بينهم. فكل استمرار للوضع يعني تهديماً للمناطق المسيحية، وهجرة المسيحيين، وإضعافاً للجيش، مما يهدد بتغيير وجه لبنان البشري وبالتالي يهدد كيانه ونظامه.

وأضحى الواجب الوطني الملح يقضي بإنهاء حالة التمرد والانقسام بالطرق المتاحة كافة. وكان طبيعياً وواجباً أن يبدأ البحث بإنهاء هذه الحالة بالطرق السياسية ومحاولة التفاهم.

هواجس ملحة ثلاثة حدت بمجلس الوزراء الى تسريع الخطوات لإنهاء حالة التمرد: هاجس المحافظة على كيان لبنان ووحدته وتجربته الفريدة وعدم السماح بتغيير وجهه السكاني والبشري بهجرة المسيحيين منه.

هاجس المحافظة على ما تبقى من جيش لبناني لحاجة الاستعانة به لبسط سلطة الدولة بقواها الذاتية.

وهاجس ممارسة الحد الأدنى من الحكم وتقديم الخدمات البدائية للمواطنين محافظة على بقائهم في الوطن.

الهواجس هذه شفعت كلها بالرغبة الوطنية الصادقة الرامية الى انهاء الوضع التقسيمي بواسطة التفاهم والحوار، وإلّا فبأقل كلفة ممكنة مع السعي الجاد والحثيث لتلافي أي عمل عسكري وأي قتال.

بدأ السعي لانهاء حالة التمرد باطلاق مبادرة سياسية اقرت خطوطها وبنودها في مجلس الوزراء وصدرت في الحادي عشر من شهر تموز ١٩٩٠، دُعيت فيها الأطراف جميعها دون استثناء (وعدم الاستثناء يعني العماد عون تحديداً) الى الانخراط في الحل على أساس وثيقة الوفاق الوطني.

الدعوة كانت صادقة من جهة أركان الحكم رئيساً ورئيس حكومة ومجلس وزراء، ومنفتحة على احتمالات الحوار كلها بما فيها اشراك عون في الحكم واجراء مصالحة شاملة عامة. وإمعاناً في المصداقية والرغبة في الحل الوفاقي سعت الحكومة لدى مندوب اللجنة العربية العليا الأخضر الابراهيمي للقيام بمسعى

توفيقي مع العماد عون على أساس مبادرة مجلس الوزراء. وبالفعل حضر السيد الابراهيمي وكعادته قام بمسعاه بصبر وأناة وتروٍ ومثابرة الى أن جوبه بالرفض من قبل العماد عون. فكانت الفرصة الضائعة الثالثة التي أصر العماد على اضاعتها وبالتالي إضاعة أمل كبير باستعادة استقلالية القرار الوطني ومعه السيادة الوطنية في وقت مبكر وكلفة أقل. الفرصة الأولى يوم رفض الذهاب الى الطائف، والفرصة الثانية عندما رفض الاعتراف برئاسة رينه معوض رافضاً تسليم الحكم، والفرصة الثالثة برفضه مبادرة مجلس الوزراء في تموز ١٩٩٠ مسطراً بيده النهاية، نهاية التوازن الداخلي اللبناني، ونهاية الأمل بالاستعادة المبكرة للاستقلال والسيادة.

من المبادرة السياسية والسعي الى الحل الوفاقي، تحتم الانتقال الى العمل الوحيد المتاح أي العمل العسكري.

بدأنا اعتباراً من بداية شهر آب وبقرار من مجلس الوزراء الحشد العسكري الضروري للقيام بعملية عسكرية ناجحة وبأقل مشاركة سورية ممكنة. تحفظاتنا عديدة والعوائق في وجهنا كثيرة، والتحفظات تتحول في النهاية الى معوقات أكثر عرقلة للعمل من المعوقات الخارجية.

تحفظنا الأول نابع من رغبة الجميع في مجلس الوزراء تجنب القتال والمعركة العسكرية لأسباب تراوح بين الموقف المبدئي والموقف الانساني. تحفظنا الثاني نابع من رغبتنا باستعادة ما تبقى من الجيش اللبناني استعادة طوعية كاملة تساهم في توحيد سريع للجيش وتسمح باستخدامه السريع لبسط السيادة. تحفظنا الثالث نابع من رغبتنا بعدم زج السوريين أكثر في تشعبات الوضع الداخلي اللبناني وإمكان تلافي دخولهم الى المناطق الشرقية لعدم اشعار المسيحيين بالقهر أو الهزيمة الأمر الذي في حال حصوله سيجعل عملية المصالحة والوفاق ومتابعة مسيرة الحل أكثر صعوبة.

أما المعوقات التي واجهتنا فأهمها يعود الى ضعف إمكانات الجيش اللبناني المؤتمر بإمرة الشرعية. بدأنا أولاً بتجهيز الوحدات العسكرية الموجودة بالسلاح اللازم من فردي وجماعي مستنفرين كل ما لدينا استعارة وتصليحاً... ثم بدأنا بحشد القوى فواجهتنا صعوبتان: صعوبة نقل الدبابات والآليات لعدم وجود ناقلات دبابات لدينا، وصعوبة نابعة من عدم حماس الجيش للقيام بعملية اقتحام لمنطقة سيطرة عون. الصعوبة الأولى حلت بأن وضع الجيش السوري بتصرفنا عدداً من ناقلات الدبابات قامت بنقل آليات الجيش اللبناني ودباباته الى مناطق الحشد على طول خطوط التماس من المتنين الى عاليه فبعبدا فبيروت. أما

الصعوبة الثانية فكان لا بد من معالجتها بالانضباط والقانون العسكري خاصة وأن عدم الحماس لم يقتصر على الجنود الذين تعودوا الالتحاق بالثكنات وعدم القتال وإنما طاول أيضاً ضباط القيادة الذين شعروا بإمكان فقدان أدوارهم في حال توحد الجيش وعودة الضباط المسيحيين. اتخذ العماد لحود بموافقتي تدابير صارمة لمواجهة حالة التردد تلك فتم تجاوزها ولو بتأخير كبير إذ امتدت عملية الحشد على مدى خمسة أسابيع.

أما بعد الحشد فقد بدأت صعوبات الصمود في مناطق خطوط التماس بسبب النقص الفادح في الامكانات اللوجستية لدى الجيش. ومع ذلك تجاوزنا كل تلك الصعوبات بانضباطية كبيرة وبقناعة كانت تزداد يوماً عن يوم لما في نتائج العملية من وعد بخلاص نهائي من حالة الحرب كلها. تقرر البدء بحصار لمنطقة سيطرة عون وكنت صاحب اقتراح الحصار الذي وافق عليه مجلس الوزراء بصعوبة كبيرة وبعد نقاش مرير لعدم إمكانية تأكيد مصير الحصار سلفاً، حسماً عسكرياً أو نجاحاً سلمياً أو فشلاً. لم يكن بمقدور أحد، يوم اتخاذ قرار الحصار، تأكيد إمكان العمل العسكري، أي تأكيد مشاركة ودعم سوريا فيه مما يعني أن عملية الحصار تحمل مخاطرة كبرى قد تؤدي الى الفشل وبالتالي الى نتائج غير متوقعة.

خطتي، بالاتفاق مع الزميل والصديق الوزير محسن دلول، كانت الاقدام على الحصار والتحضير الجدي لعمل عسكري حتّى إن لم يعطِ الحصار مفاعيل حسم فإن التورط فيه قد يضطر السوريين الى دعم الخطوات التي يتخذها الحكم اللبناني. ففشل الحصار هو فشل لنا ولهم، وبالتالي فهم مضطرون لتجنب الفشل، ومسعاهم لتجنب الفشل سينعكس نجاحاً للشرعية اللبنانية ودعماً لها وسعياً لانجاح عمليتها. قرر مجلس الوزراء الحصار في جلسة ١٧/٩/١٩٩٠ وكلفني تنفيذه. فأصدرت قرار الحصار في ٢٥/٩/١٩٩٠ على أن ينفذ اعتباراً من اليوم التالي. قناعتي بجدوى الحصار كانت كبيرة لأنه في حال نجاحه يجنب المعركة العسكرية ويحقق الأهداف بأقرب الوسائل الى السلمية بعد فشل المفاوضات والمبادرة السياسية. واعتقدت أن حصاراً جدياً يرافقه حشد عسكري جدي واعداد لعملية عسكرية وكأنها حاصلة حتماً، كل ذلك قد يؤدي الى ضعضعة الوضع الداخلي عند العماد عون ويخلق حالة التحاق بالشرعية لدى الوحدات العسكرية من موقع المؤسسة العسكرية وانقاذ وحدتها وما تبقى منها لا من موقع التخلي والاستسلام. وكنت آمل أن يؤدي التعامل الذي لقيته وحدات الجيش إبان حرب الالغاء من قبل الشرعية وحسن المعاملة الذي يلقاه الضباط،

حتى أولئك الملتحقون بالعماد عون، الى تشجيع وحدات الجيش تحت ضغط الحصار للالتحاق بالشرعية وانهاء حالة التمرد من الداخل دون اهراق قطرة دم واحدة.

كنت أعلم أن عملية الحصار صعبة وأنها عملية عض أصابع إن لعبت بجد وبصبر أعطت نتائج إيجابية ومفاجئة.

المؤسف أن عوامل عدة تضافرت لافشال عملية الحصار. أولها تململ مجلس الوزراء تحت وطأة الحملة الاعلامية. ففي كل جلسة لمجلس الوزراء كنا نحاول تجنب إفشال الحصار من قبل مجلس الوزراء نفسه. وأذكر إحدى الجلسات التي سألني فيها بعض الزملاء: ولكن ماذا بعد الحصار؟ فأجبت: الحصار، آملاً أن لا تنتقل الشكوى من الحصار الى داخل مجلس الوزراء. فأعيد تأكيد القرار بأكثرية الحاضرين وأعيد تكليفي بمتابعة تنفيذه.

بالاضافة الى موقف مجلس الوزراء هذا تضافرت عوامل إفشال للخطة أهم وأخطر تمثلت بخرق الحصار من قبل ميليشيات حليفة لسوريا أخذت تنقل المحروقات وسائر المواد الأساسية الى العماد عون. أسباب هذا التصرف تراوح بين الرغبة في محاولة كسب بعض العطف المسيحي من جانب تلك الميليشيات الى الرغبة في افشال الحصار إما للافساح في المجال أمام عودة الاقتتال في المنطقة الشرقية، وإما لاستمرار الوضع التقسيمي إفشالاً للحل ككل، وإما لحصول معركة وعملية عسكرية يدخل بنتيجتها الجيش السوري الى مناطق بعبدا والمتنين وكسروان فيدخلون وراءه أو يمهدون له الدخول. لفتنا الى الأمر مراراً وَوُعدنا بضبط الأمور مراراً إلا أن خرق الحصار استمر حتى بدا لنا أن استمراره أصبح بدون جدوى وأن لا بد بالتالي من السعي الجدي لعمل عسكري حاسم. العمل العسكري يحتاج الى موافقة ومشاركة سورية كي لا يتحول الى حرب مواقع أو يطول أمده فيصبح سبباً اضافياً للتدمير والهجرة كسائر العمليات التي سبقته. والمشاركة السورية تحتاج الى تمهيدات دولية واقليمية أصبحت بعد حرب الخليج أكثر يسراً مما كانت. بقيت معارضة فرنسا وتحفظ الفاتيكان. إلا أنهما يصبحان غير فاعلين اذا تأمنت الموافقة الأميركية، أو على الأقل عدم الرفض من الجانب الأميركي وعدم الرفض هذا مطلوب لإمكان انجاح العملية بأسرع وقت ممكن وبأقل كلفة ممكنة. وهذان الشرطان يتحققان اذا ما استطاع الطيران أن يتدخل في العملية. قبل العملية بأيام، بدأ الطيران السوري طلعات استطلاعية كانت ايذاناً واضحاً بقرب اجراء العملية وبعدم معارضتها من الأطراف الفاعلة وبغض الطرف عن اجرائها وعن اشتراك الطيران فيها.

العملية أصبحت جاهزة تنتظر قراراً من مجلس الوزراء اللبناني وطلباً منه الى الأخوان السوريين للمشاركة فيها.

عرض الأمر في مجلس الوزراء وطرح اقتراح قرار يقضي بالطلب الى السوريين التدخل ومشاركة الجيش اللبناني في انهاء حالة التمرد. نوقش الاقتراح ملياً. طلب البعض التريث. عارض البعض الآخر العملية العسكرية من موقع انساني مبدئي ضد أعمال العنف والقتال.

انتهى النقاش باتخاذ القرار بالأكثرية. نقل رئيس الجمهورية القرار الى المسؤولين السوريين ونقل معه طلب التدخل.

حدد موعد العملية وتفاصيلها العملانية بالاتفاق بين القيادتين السورية واللبنانية ولم يطلع على الموعد الا المسؤولون المعنيون: قائد الجيش، وزير الدفاع، رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية. التحضير للعملية كان علنياً، ونية القيام بها كذلك، إلا أن موعد البدء بها بقي سرياً وبشكل مطلق.

عوامل عدة منعت العماد عون من التصديق بأن عملية عسكرية ستحصل: المعارضة الفرنسية للعملية والتحفظ الفاتيكاني، انفتاح بعض أركان الميليشيات الموالية لسوريا على التعاطي الايجابي معه وتشجيعه قولاً وفعلاً على متابعة القتال ضد القوات، اطمئنان الى أن استخدام الطيران غير مسموح به دولياً واقليمياً، جو التعبئة الشعبية التظاهرية التي خلقها حول قصر بعبدا، الاتصالات المباشرة التي كان يجريها بعض الضباط التابعين له والموثوقين منه مع المخابرات السورية، وربما كان للموعد الذي حدد لهم من قبل العميد غازي كنعان في تمام الساعة العاشرة من يوم السبت ١٣ تشرين الأول دور لتطمين العماد الى أن العملية العسكرية تهويلية خلافاً لمعلومات ورأي الاستطلاع العسكري لديه. وقد علمت في ما بعد أن ضباط العمليات أبلغوه أن الحشود وطريقة التوضيع والاستعدادات تنذر بهجوم حاصل خلال ساعات معدودات. لم يصدق حتى أعلم بقصف الطيران صبيحة اليوم التالي.

قبل تحديد موعد العملية، قررنا إنشاء غرفة عمليات عسكرية في مرآب سيارات فندق الكارلتون تحت البرج الجديد. وعشية الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٩٠ انتقلت بحذر شديد مع قائد الجيش العماد لحود الى فندق الكارلتون حيث أمضينا الليل في مكاتب وزارة الدفاع.

بدء العملية محدد في تمام الساعة السادسة من صباح السبت الواقع فيه ١٣

تشرين الأول. جُهزت غرفة العمليات في تمام الساعة الخامسة والنصف وانتظرنا مع قائد الجيش طلعة الطيران.

دقت الساعة السادسة، ثم الساعة السادسة والربع ولم نرَ طيراناً ولم يتصل بنا أحد من القيادة السورية. لو طرأ ما يؤخر العملية لكانت القيادة السورية أبلغتنا. ما الأمر إذن؟ الأمر أن فرقاً في التوقيت بين دمشق وبيروت خلق التباساً. فأمر البدء بالعملية اعطي للطيران السوري وفقاً للتوقيت في دمشق السادسة صباحاً أي السابعة في توقيت بيروت. انتظرنا السابعة. وفي تمامها أطلت طائرتان حربيتان من وراء السلسلة الغربية. اتصلت بفخامة الرئيس أبلغه ببدء العملية، فقيل لي إنّه يستحم، فطلبت من الضابط المرافق إبلاغه بالأمر فوراً وتوجهت مع قائد الجيش الى غرفة العمليات.

طلعات الطيران مقرر لها سبع دقائق بعدها قصف مدفعي تمهيدي لتقدم القوات يستمر حوالى الخمسين دقيقة. القصف المدفعي مركز على المواقع العسكرية. في الساعة الثامنة صباحاً بدأ تقدم القوات على كل الجبهات. في الثامنة والنصف اتصل بي فخامة الرئيس يطلب مني الاتصال بالسفير الفرنسي رينه آلا لأن عون أصبح في السفارة الفرنسية والسفير يلح في طلب وقف اطلاق النار: «شوف كيف بدك تحلها أنت وإياه».

عجبت يومها من طلب فخامة الرئيس مني الاتصال بالسفير الفرنسي لمعالجة موضوع وقف اطلاق النار لعلمي أنه ما كان ليفوت فرصة كهذه للتعاطي المباشر بالأمور لولا أمر ما أجهله. لماذا أحال السفير الفرنسي عليّ؟ لا بد ان في الأمر سراً!.

ظننت يومها أنه لا يريد أن يظهر أمام الرأي العام في الواجهة وأنّه يُريد تحميلي مسؤولية دخول الجيش السوري الى المناطق الشرقية. فقلت إن كان هذا ما يريد فالجميع يعلم ان القرار هو لمجلس الوزراء، وأنا شريك في هذا القرار أتحمل المسؤولية ولا أتهرب منها، ولا ضرر بالتالي من اعلان ذلك فلست طالب تستر ولست أقوم بعمل أخجل منه. قناعتي في حينه كانت تامة بأن المصلحة الوطنية العامة تقضي بإنهاء التمرد بأسرع وقت وأقل كلفة وأن الاستعانة بالجيش السوري حتمية وأننا لم نترك أي مسعى لم نقم به لتفادي هذا الأمر.

ثم علمت في ما بعد، عندما قرأت بعض الكتب التي صدرت وتناولت موضوع تلك الحقبة، ان مفاوضات ما كانت جارية بين الرئيس والسفير الفرنسي بعلم ومعرفة السوريين (إذ كان الوسيط أحياناً الوزير محسن دلول) وإنما بدون علم

مجلس الوزراء. وعلمت أيضاً أن اتفاقاً ما كان قد حصل بواسطة السفير الفرنسي وأن العماد عون كان قد قبل بمبادرة مجلس الوزراء في تموز ١٩٩٠ ووافق على المبادرة وأعطى للسفير الفرنسي موافقة خطية أبلغت الى رئيس الجمهورية.

وضح الأمر بالنسبة لي: الرئيس يريد من وراء إحالة السفير الفرنسي عليّ تحميلي مسؤولية فشل المفاوضة مع العماد عون وتحميلي مسؤولية رفض موافقته ومسؤولية الاصرار على اتمام العملية العسكرية وعدم وقف اطلاق النار. إني أؤكد اليوم أني لم أعلم بموافقة العماد عون على مبادرة مجلس الوزراء في تموز ١٩٩٠ إلا في ١٠/١٠/١٩٩٢ وفي باريس. وأؤكد أنه لو أعلم مجلس الوزراء بالأمر في حينه لكان أوقف العملية العسكرية حتماً. لماذا لم يعلم مجلس الوزراء بتلك المفاوضات مع العماد عون ولا بنتائجها الإيجابية؟ لا جواب لدي فليسأل الرئيس إن كان لديه جواب.

اتصلت بالسفير فأبلغني ان العماد عون الى جانبه في السفارة ويطلب وقف اطلاق النار. اشترطت لوقف اطلاق النار أن يطلب العماد عون من جميع القوات التابعة له الالتحاق بالعماد لحود وأخذ أوامرها منه. رفض السفير في بداية الأمر وجادل بشيء من الجفاء. تمسّكت بموقفي. بعد نصف ساعة عاود السفير الاتصال زاعماً أن العماد عون لا يستطيع الاتصال بغرفة عملياته. قلت: فليذع بياناً في الاذاعة التابعة له. سمعت السفير يتشاور مع العماد عون. قال: نعاود الاتصال. بعد دقائق طلبني السفير وقال: استمع الى الاذاعة إن البيان سيصدر. وبالفعل صدر بيان عن العماد عون يطلب فيه من جميع القوات التابعة له الالتحاق بالعماد لحود وتلقّي أوامرها منه. عندها أعطينا الأوامر بوقف اطلاق النار واتصل العماد لحود بالعميد جان فرح مدير عمليات اليرزة وبدأ يعطيه الأوامر لوقف النار على سائر الجبهات.

هدأت جميع الجبهات وتقدمت القوات سلماً اعتباراً من الساعة العاشرة والنصف باستثناء جبهة ضهر الوحش التي استمر فيها القتال لأسباب لا أعرفها مما أدى الى استشهاد أكثر من مئتي جندي وضابط من الطرفين. كما حصلت بعض الاعتداءات الفردية في منطقة بسوس أودت بحياة بعض المواطنين الأبرياء. هذان الأمران شكلا النقطتين السوداوين في يوم ١٣ تشرين الأول أتبعا في الأيام التالية بنقطتين لا تقلان عنهما سواداً وسوءاً.

اتفقنا قبل العملية مع المسؤولين السوريين على منع جميع الميليشيات من التعاطي بالعملية سلباً أو إيجاباً وعلى منعها من الاستفادة من نتائجها، كالدخول

الى المنطقة لفتح مكاتب أو اجراء تصفيات أو احتلال مراكز أو أي أمر يسيء. وبالفعل أبلغت جميع الميليشيات بالأمر. إلا أن الحزب القومي السوري وحزب الوعد دخلا مع الجيش السوري وأقدما على احتلال مكاتب حزب الكتائب ومراكز القوات السابقة وعملوا على بسط هيمنتهم المسلحة على المنطقة بحجة منع القوات من العودة اليها. عملية السطو هذه، أفقدت الجيش اللبناني الكثير من هيبته ومصداقيته في تلك المرحلة. وقد أعطيت الأوامر لقائد الجيش بالتصدي بالقوة لتلك الممارسات إلا أنه لم يجرؤ على تنفيذ الأمر متذرعاً بأعذار عديدة منها الخوف من الاصطدام بالأخوان السوريين ومن وقوع ضحايا وسوى ذلك من الأعذار.

والنقطة السوداء الثانية كانت عملية اغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار المرحوم داني شمعون وزوجته واطفاله. جريمة وحشية نكراء لم نستطع في ظل فوضى الأيام الأولى تحديد المجرمين الذين أقدموا على ارتكابها.

٥ - توحيد العاصمة: بيروت الكبرى

بدأت تصرفات الميليشيات الحليفة للسوريين في المناطق التي دخلتها الشرعية بعد إنهاء حالة التمرد تسيء الى هذه الشرعية وتلقي ظلالاً كبيرة من الشك حول مصداقيتها واستقلاليتها وإمكانيتها في حماية القانون والمواطنين ومعاملة الناس بالعدل والمساواة. تردد قائد الجيش في معالجة الأمر بالقوة ولو لمرة واحدة قد تكون وحيدة كما رغبت اليه، وأخذ يعالجها بالاتصالات والمفاوضات ومكاتب الاتصال، مما زاد في سوء الأمر وعقد مهمات الحكومة بالنسبة للمرحلة اللاحقة أي مرحلة توحيد العاصمة وتوسيع نطاقها الأمني الى ما يسمى بيروت الكبرى وتسليم الأمن فيها الى الجيش اللبناني. بعد الثالث عشر من تشرين، واستفادةً من زخم العملية، رأى مجلس الوزراء إمكانية فورية للقيام بأمرين أساسيين في عملية استعادة وحدة البلد هما: أولاً، توحيد العاصمة وتوسيع نطاقها واستلام الأمن فيها والبدء انطلاقاً منها ببسط سلطة الدولة. ثانياً، توحيد الجيش فوراً ووضع الخطة اللازمة لذلك وتنفيذها في أسرع وقت. كانت العاصمة ما تزال مقطعة الأوصال متعددة المراجع. الأشرفية ومناطق الضاحية الشمالية تحت سيطرة القوات. الضاحية الجنوبية تحت سيطرة حزب الله. منطقة المتنين تحت سيطرة الجيش اللبناني والجيش السوري وسطوة مرعية لحزب الوعد والقوميين السوريين. وفي بيروت الغربية مكاتب للميليشيات جميعها.

قرر مجلس الوزراء بسط سلطة الشرعية في بيروت الكبرى من نهر الكلب الى

جسر الدامور. وكلف لجنة من وزيري الزراعة والدفاع الاتصال بالأطراف المعنية تمكيناً للجيش من الانتشار في جميع المناطق دون استثناء وبسط سلطة الدولة فعلياً لا تراضياً. التراضي قبل الانتشار، أما بعده فحكم القانون. والتراضي شأن سياسي كلف به مجلس الوزراء لجنة الوزيرين كما أسميت (محسن دلول والبير منصور).

بادرت اللجنة فوراً الى الاتصال بجميع الأطراف والقوى التي أعلنت جميعها استعدادها الكامل لاخلاء النفوذ والسيطرة امام الجيش اللبناني. جهتان لقينا معهما صعوبات كبيرة في البحث وجهة ثالثة مع تسهيل كلامي كبير بدا وكأنها ستتصرف بسرية وتقية غير معنية بالمحتوى الفعلي لقرار بسط السلطة. القوات والاشتراكي وحزب الله. تعديات المتن الشمالي من قبل الميليشيات التابعة لسوريا عقدت المفاوضات مع القوات اللبنانية وأضعفت امكانات لجنة الوزيرين التفاوضية كما أن العداوة الدموية الحديثة بين الجيش والقوات والعداوة الدموية الاسبق مع الاشتراكي شكلت العقبة الثانية الرئيسية. وكان لا بد في مرحلة أولى، وتجاوباً من السلطة مع صدق نوايا التسليم بالشرعية ولها، أن يتم اختيار وحدات الجيش التي ستمارس بسط سلطة الدولة بما لا يفسح في المجال لتجاوز حد السلطة وممارسة الانتقام والقهر. فتقرر أن تدخل المناطق الشرقية قوات اللواء الثاني مع كتيبة من عناصر الجيش التي لم تشارك في القتال ضد القوات وتجمعت في كسروان، وأن تدخل مناطق عاليه والدامور قوات اللواء الحادي عشر. لم نهتم كثيراً للمساومة هذه لأن همنا الأساسي كان تحقيق انسحاب الميليشيات من تلك المناطق لعلمنا الاكيد أنها بعد انسحابها ستفقد كل إمكانية رفض وبالتالي يمكن في أية لحظة تغيير قوات الجيش وادخال قوات أخرى غير مسايرة وأكثر جدية في التنفيذ. لذلك عُمِدَ إلى أكبر قدر ممكن من التنازل تحقيقاً للهدف الرئيسي الذي هو الانسحاب لمصلحة القوات الشرعية. أما الضاحية فاختفى فيها السلاح والمسلحون وتم انتشار الجيش وكأنه أمر عادي، مما خلق وما زال ظلالاً من الشك حول جدية الأمر والأمن الشرعي فيها. على هامش مفاوضات بسط السلطة تمت مفاوضات استهدفت اقامة علاقات جديدة بين القوات والسوريين قام بها منفرداً وبناء لرغبة القوات وقبول سوري، وزير الزراعة محسن دلول.

تم الاتفاق النهائي على خطة بيروت الكبرى عشية عيد الاستقلال أي مساء ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٠. وعقد اجتماع في المقر الرئاسي حضره الى جانب الرئيس وبناء لطلبه وزير الدفاع وقائد الجيش والعميد غازي كنعان ووفد من

القوات برئاسة نادر سكر وتم البحث بتفاصيل انتشار الجيش وانسحاب القوات. فأزيلت في تمام الساعة الثالثة من فجر الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٠ آخر عقبة أمام توحيد العاصمة وبسط سلطة الشرعية على بيروت الكبرى من نهر الكلب الى جسر الدامور ساحلاً والى المتن الأعلى وصوفر جبلاً.

لتنفيذ خطة بيروت الكبرى وبسط سلطة الشرعية فيها، اعدت قيادة الجيش، بناء لطلبي وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء، خطة اعادة توحيد المؤسسة العسكرية. كانت أهداف الخطة تشكيل جيش مندمج عديداً في قطع ووحدات مختلطة طائفياً قيادةً وعناصرَ، مسلحة بالتساوي وموزعة على المواقع دون أي اعتبار لحساسية أو تحفظ، يداور بينها وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية، مجهزة لبسط سلطة الشرعية على كامل الأراضي، مهيأة لدخول الجنوب اللبناني لتنفيذ القرار ٤٢٥.

وضعت لهذه الخطة مراحل بدأت فوراً بتشكيل القيادات وخاصة قادة الألوية والوحدات الكبرى. ثم اتبعت بتشكيل قادة الكتائب على أن تستتبع تدريجياً وصولاً الى دمج الرقباء والجنود وتشكيلهم جميعهم. ثم أعدت ترقيات كاملة لتسوية أوضاع جميع الضباط بعد أن كانت قد توقفت منذ سنة ١٩٨٦.

وُحدت العاصمة ووحد الجيش بخطة متوازية نفذت مراحلها الأولى بدقة ونجاح وأعطت للحكومة زخماً ومصداقية الى أن بدأ التآمر عليها لترحيلها.

٦ ـ التآمر على حكومة الحص ورحيلها

بدأ التآمر على حكومة الحص فور الاتفاق على خطة بيروت الكبرى، يوم قرر رئيس الجمهورية وقائد القوات اللبنانية بالاتفاق بينهما، العمل على ترحيلها لأسباب مختلفة. بدأ تنفيذ هذا الاتفاق من خلال التباطؤ في انسحاب القوات من بيروت الشرقية والضغط كي تتم الاستقالة بموازاة الانسحاب.

غاية القوات من ترحيل الحكومة دخولهم الحكم في حكومة جديدة بعد أن امتنعوا عن المشاركة في الحكومة الأولى مداراة لأوضاعهم حيال العماد عون في حينه. أما غاية رئيس الجمهورية في ترحيل الحكومة فمختلفة تماماً. بدأ الرئيس الهراوي يضيق صدره من نهج الدكتور الحص في تنفيذ اتفاق الطائف وتمسكه بمشاركة رئيس الحكومة والوزراء وفقاً لما ينص عليه الاتفاق. لم يعد الرئيس الهراوي يفوت فرصة واحدة تسنح دون أن يثير وينتقد تململ الرئيس الحص من رحلات فخامته المنفردة الى دمشق ومقابلته المسؤولين السوريين. كما أخذ

ينسب اليه التردد في اتخاذ القرارات مستفيداً من تردده في الموافقة على قرار العملية العسكرية في ١٣ تشرين الأول ليتخذ منه ذريعة تعميم وتهجم.

تضاف إلى رغبة الخلاص من الرئيس الحص، رغبة الخلاص من وزير الدفاع البير منصور. فأنا كنت أمارس دوري انطلاقاً من شراكتي في الحكم كما نص عليه اتفاق الطائف وأمارس صلاحياتي وفقاً للاتفاق بما يناقض نهج الرئيس بالعودة الى ما قبل الاتفاق والتعامل مع الوزراء على أنهم موظفون معينون من قبله خاضعون لسلطته يحكمون بأمره ليس الا. البير منصور يحمل كتاب الطائف ويردع كل من يحاول الالتفاف عليه وعدم تطبيقه. وهو الى كل هذا لم ينخرط في لفيف الرئاسة مؤثراً تحالفه مع الرئيس الحسيني متمسكاً بأصول الوفاق الوطني نصاً وروحاً. ثم إنّ استقلاليتي كوزير عن سلطة وسطوة رئيس الجمهورية وشيوع تمسكي باتفاق الطائف أخذا يشكلان خطراً جدياً بانتقال العدوى وتعميمها.

وأخيراً رغبة الرئيس بتوزير الأقربين واستلحاق الاستفادة من السنوات المتبقية مما يسمى بالعهد.

أنجزت حكومة الرئيس الحص مهامَّ كبيرة شكلت الأساس الصلب لانطلاقة الشرعية واستعادة وحدة الوطن وانتهاء حالة الحرب:

– انهت حالة التمرد وانهت معها الحرب في لبنان.
– وحّدت العاصمة وحققت بيروت الكبرى قاعدة انطلاق للشرعية لبسط سلطتها على كامل أرض الوطن.
– وحّدَت المؤسسة العسكرية وصهرت الجيش مؤمِّنة أداة بسط السلطة الشرعية بالقوى الذاتية.
– وضعت الاصلاحات الدستورية وعملت مع مجلس النواب على تصديقها وجعلها دستوراً جديداً وضع موضع التنفيذ مبادىء المشاركة والسلام.

انجازات أربعة لولاها لما كان وطن ولا سلام ولا شرعية ولا دولة. تحملت حكومة الرئيس الحص وزر المواجهة ومسؤولية التوحيد. كوفئت بالتآمر عليها، حملة افتراءات وكذب ثم حملة تآمر بقصد الترحيل، من قبل من كان يفترض بهم تقدير انجازاتها الوطنية العامة وإقدامها على تحمل مسؤولية المواجهة، كونهم مؤتمنين على المصلحة العامة. فإذا بهم يتصرفون من موقع مصالحهم الخاصة وموقع شهوة الحكم والتحكم للانقضاض عليها تماماً كما كان يتمنى

أولئك الذين تحملت وزر مقاومتهم. وكأن ما قامت به من انجازات، وبخاصة تحمل مسؤولية اسقاط حالة التمرد، عمل منكر تقتضي معاقبتها عليه والاقتصاص منها.

واضافة الى «جرائم» الحكومة هذه، اضاف الرئيس الحص، على ما يبدو ودون عرض الأمر على مجلس الوزراء، «جريمة» رفض تعيين اللواء سامي الخطيب مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي.

كما أن مجلس الوزراء قد ارتكب كبيرة الكبائر لرفضه مرتين تعيين السيد فضل شلق رئيساً لمجلس الانماء والاعمار، بالرغم من الحاح رئيس الجمهورية وموافقة رئيس الحكومة وبالرغم من كون السيد شلق يخص السيد رفيق الحريري وبالرغم من «التعليمات» التي أبلغت مداورة ثم مباشرة للوزراء المعارضين لتعيينه. لم يستطع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تأمين أكثرية الثلثين لتعيين موظف من الفئة الأولى. لم يكن سبب الاعتراض على السيد شلق يعود إلى شخصه بل كان رفضاً مبدئياً للتعيين قبل تعديل نظام مجلس الانماء والاعمار. والغاية من تعديل النظام كانت لضمان عدم تكرار التجربة المأسوية بتحويل هذا المجلس الى دولة مستقلة ضمن الدولة وتحميله الخزينة ديوناً لم يقرها المجلس النيابي كما حصل في العهود السابقة. ثم انه لم يرق لبعض الوزراء، وأنا منهم، إصدار الأوامر السلطانية ولا تسلل الحكم العصبوي الى المؤسسات واستلامها واحدة واحدة.

كانت تلك المرة الأولى والأخيرة التي يمنع فيها الثلث المُعَطِّل قرار مجلس الوزراء وفقاً لنص الطائف وروحه. مجلس الانماء والاعمار كان وما زال موضع خلاف وطني والطائف يقول حيث لا وفاق وطني لا قرار. دقت ساعة الاستقالة وكنت على أبواب تلبية دعوة عاجلة الى ليبيا للحصول على مساعدات عسكرية للجيش. اتفقت مع رئيس الحكومة على تأجيل استقالة الحكومة من يوم الاثنين الى يوم الأربعاء كي أتمكن من القيام بالزيارة في جو عادي يسهل عملية الحصول على المساعدة للجيش اللبناني.

في جلسة عادية لمجلس الوزراء في النصف الأول من كانون الأول سنة ١٩٩٠ تقدم الرئيس الحص باستقالة الحكومة. وتم تبادل الكلمات العاطفية بين الرئيسين حتى أن عيني فخامته أغرورقتا بالدموع تأثراً!

الفصل الثالث

مرحلة تنفيذ اتفاق الطائف:
إجهاض الاتفاق

١ ـ حكومة الثلاثين والاخلال بالتوازن الوطني
٢ ـ رعاية اعادة بناء الجيش
٣ ـ حل للميليشيات بدل حلها
٤ ـ تعيين النواب: تَلَمُّس إمكان تغيير شامل
٥ ـ المعاهدة: أخوة وتعاون وتنسيق
٦ ـ نهاية حكومة الثلاثين:
أ ـ النظام الداخلي
ب ـ الاعلام
ج ـ صراع الرؤساء: قانون المتقاعدين وزيادة تعويضات النواب والوزراء
د ـ الدولار و٦ أيار

١ ـ حكومة الثلاثين والإخلال بالتوازن الوطني

مع ذهاب حكومة الحص بدأت عملية التراجع المنظمة في تنفيذ اتفاق الطائف، لا من حيث القوانين المطروحة، بل من حيث المحتوى المطلوب تنفيذه وطريقة التنفيذ ووسيلته والغايات التي وضع من أجلها. تفريغ الاتفاق من محتواه بدأ مع انتخاب الرئيس الهراوي ونهجه في ممارسة الحكم المباشر، انما ظهور هذا الخلل إلى العلن بدأ مع حكومة الثلاثين التي جاءت بتركيبتها وخلفياتها وبنهجها وتعاطيها مع أساسيات اتفاق الطائف تثبت تحول الاتفاق عن أهدافه التي رسمت في الطائف وعن الغاية التي أقر من أجلها أي استعادة الوحدة والسيادة الوطنيين.

لقاء توزير اثنين من خاصيته، رضي الرئيس الهراوي أن تتألف حكومة الثلاثين. ثلثها الأول يمثل أحزاباً ميليشياوية حليفة للسوريين والثلث الثاني ينسق مباشرة مع دمشق، أما الثلث الأخير فنصفه يتبع الدليل.

حقيبتا الأمن، الدفاع والداخلية، وكانتا الأساسيتين في تلك المرحلة، تسلمهما وزيران على تعاون وثيق ومباشر مع المسؤولين السوريين.

أما بالنسبة لتمثيل الطوائف بشكل عادل في مجلس الوزراء فقد شهد خللاً في طبيعة التمثيل. فثلث التمثيل المسيحي أُعطي للمتحالفين مع سوريا وثلثه الآخر لعب دوراً مشابهاً عبر ممثلي رئيس الجمهورية وحيادية الأرمن، فأصبحت أكثرية الثلثين ضمن التمثيل المسيحي في موقع تابعي الدليل.

إن الثلث الضامن للتوازن والوفاق الوطنيين لم يؤمن في حكومة الثلاثين مما دفع نهجها وسياستها باتجاه تعطيل اتفاق الطائف في مضمونه. حرفتها أثقالها باتجاه السيطرة الميليشياوية، والغاء المشاركة الفعلية وممارسة الحكم في مجلس الوزراء، وباتجاه الاستدراج المتزايد لتدخل المسؤولين السوريين في الشؤون الداخلية اللبنانية وخطوات ناقصة في جميع التدابير المقررة تنفيذاً للاتفاق. وقد أدت تلك التركيبة وذاك التوزيع للحقائب الى تعطيل الحسنة الأساسية لحكومة الرئيس كرامي وهي المصالحة الوطنية لمحو آثار الدماء. فقبول الرئيس كرامي وسليمان فرنجية بمشاركة قائد القوات اللبنانية المتهم باغتيال طوني فرنجية ورشيد كرامي في حكومة واحدة كان خطوة كبيرة على طريق المصالحة الوطنية المطلوبة. إن الخلل في توازن الحكومة عطل هذه الخطوة الأساسية الهامة، إذ رفضت القوات اللبنانية المشاركة بسمير جعجع ملغية الحسنة الوحيدة لحكومة الثلاثين من حيث تركيبها. هكذا بدت صورة حكومة الثلاثين عند تأليفها وتوزيع حقائبها، فكانت الإسفين الأول في أسس الكيان اللبناني، ارتضاه المسؤول الأول عن حماية هذا الكيان لقاء القبول بتوزير من يحب من منطلق مصلحته الخاصة وابعاد من يكره من منطلق اصرارهم على تذكيره بالمصلحة الوطنية العامة.

أمِلْنا أن نستطيع بمشاركتنا في الحكومة التخفيف من هذه الشوائب والحؤول دون سوء نتائجها المتوقعة. فقبلنا المشاركة فيها انطلاقاً من اعتداد كبير بالنفس تبين أنه خاطىء، ومحاذرةً منا لتهمة تخريب الوفاق والمصالحة.

ولم يكن رفضي المشاركة، انطلاقاً من قناعتي بأن اتفاق الطائف يُفرَّغ من محتواه ويتم حرفه عن مساره، لم يكن رفضي هذا لِيُفسَّر عند البعض الا انه ردة فعل على إبعادي عن وزارة الدفاع، فضلاً عن أنه سيترجم انتصاراً لنهج الاحتيال في تطبيق الطائف واخلاءً للساحة السياسية الداخلية وهروباً من المواجهة. وعند البعض الآخر كان سيُفَسَّر انه تخريب للوفاق الوطني والمصالحة الوطنية ومشاركة للقوات اللبنانية في محاولة تعطيل مسيرة الحل والوفاق. وبالرغم من رغبتي في عدم المشاركة، غلبت لدي محاذرة تهمة تخريب الوفاق وايذائها المحتمل للرئيس الحسيني ولي. فشاركت على عدم حماس، وعلى تصميم كبير بالتشبث بتنفيذ اتفاق الطائف نصاً وروحاً ومواجهة كلٍّ من يعمل عكس ذلك.

بصفتي وزيراً للاعلام ناطقاً باسم مجلس الوزراء، استهللتُ المعلومات الرسمية إثر أول جلسة لمجلس الوزراء بالقول: «انعقد مجلس الوزراء بدعوة من رئيس مجلس الوزراء رئيس الحكومة وحضر رئيس الجمهورية فترأس

الاجتماع»: نصُّ الطائف والدستور حرفياً. القصد كان واضحاً: تأكيد النية في تطبيق اتفاق الطائف نصاً وروحاً واعلان أسباب الخلاف مع رئيس الجمهورية منعاً لأي دس أو تشويه.

جاءت ردات الفعل في بعض الصحف التي تعتمد على توجيه المقر الرئاسي منتقدة استهلالية المعلومات عن مجلس الوزراء من موقع الدفاع عن القهر المسيحي!! وكأن مصدر القهر المسيحي هو في تطبيق الطائف لا في التحايل عليه. وكأن انتقاد نهج الرئيس لتصحيحه هو مصدر القهر لا النهج بذاته. أو كأن أحداً من المسيحيين يقبل أو يصدق أن انتقاد الرئيس هو انتقاد للمسيحيين. مصدر قهر المسيحيين كان وما يزال في ما ينسب من نهج استسلامي للرئيس وفي نهجه بتعطيل اتفاق الطائف عبر ممارسة منبعها رغبة التحكم والمصالح الخاصة لا الحرص على المسيحيين أو المصلحة العامة. الاخلال بأصول الاتفاق هو القهر الحقيقي للمسيحيين بما يسبب لهم من تهم الهيمنة والتسلط وسوى ذلك مما قبلوا التنازل عنه لمصلحة المشاركة الحقيقية في الحكم وطلباً لتدعيم الوحدة والكيان فإذا بهم يقهرون بتسلط وهيمنة معكوسة.

ثابرت على الاستهلالية إياها إلى أن بدا من رئيس الحكومة ما جعلني أقلع عنها. فيوم إرجاء رئيس الحكومة اجتماعاً لمجلس الوزراء بسبب غياب رئيس الجمهورية وذهابه منفرداً إلى دمشق، عدت الى اعطاء المعلومات عن مجلس الوزراء دون استهلالية تأكيدية لمضمون اتفاق الطائف، لأن الجوهر الأصلي في الاستهلالية انتفى نتيجة تصرف رئيس الحكومة. الاتفاق يرمي الى إمكان بل وجوب انعقاد مجلس الوزراء بحضور أو بغياب رئيس الجمهورية، لأن السلطة الإجرائية أصبحت في مجلس الوزراء ولأن رئيس الجمهورية أصبح رئيساً للدولة كلها لا لمجلس الوزراء وحده. فأن يرضخ رئيس الحكومة لنهج تعطيل الاتفاق بالممارسة كما يفعل رئيس الجمهورية عمداً، بدا لي في حينه هفوة كبيرة ومشاركة ثنائية من قبل رئيس الحكومة بنهج رئيس الجمهورية وبدأت تظهر لي معها بوادر خطر آخر على مجلس الوزراء وعلى المشاركة، خطر العودة إلى الثنائية والتواطؤ الثنائي على مجلس الوزراء ومصادرة قراره وعلى صيغة المشاركة وأصول ممارسة الحكم.

٢ - رعاية اعادة بناء الجيش

يوم سلمت وزارة الدفاع للوزير المر لخصت ما حققته فيها على صعيد الأسس في اعادة بناء المؤسسة العسكرية مردداً أنني أخضعت السلطة العسكرية

للسلطة السياسية، والقرار العسكري للقرار السياسي، حماية للجيش من مواجهات السياسة وانقساماتها وحماية للديمقراطية من امكان تعسّف العسكر وتجرُّئهم عليها. وأعدت اخضاع المؤسسة العسكرية لحكم القانون بعد أن غاب عنها زمناً طويلاً بحكم الحرب، وقبلها بحكم ممارسات الهيمنة وتفرد القيادة وعادات التصرف وفق أسس قديمة كانت تفوض حكماً وإلزاماً إلى قائد الجيش صلاحيات الوزير والسلطة السياسية. أعدت توحيد المؤسسة العسكرية على أسس المساواة والكفاءة لا اميِّز أحداً إلا بما ميزه به القانون وكفاءته، مبعداً أي تدخل رعوي للسياسيين في شؤون المؤسسة العسكرية، وفقاً لقرارات مجلس الوزراء وباستقلالية تامة، فصنت المؤسسة من أي تدخل وعينت مديراً للمخابرات لا لون سياسياً له همه أمن المؤسسة لا أكثر ولا أقل تماماً كما ورد في اتفاق الطائف.

في ظل حكومة الثلاثين معايب أربعة شابت اعادة بناء المؤسسة العسكرية: عودة المخابرات إلى ممارسات ودور ما قبل الطائف وتسخير بعض امكانات المؤسسة في خدمة بعض السياسيين، عودة الشرطة العسكرية إلى الممارسات والدور الذي لعبته أيام عون، رعاية اعادة البناء بشكل مانع للسيادة، حملة الرئيس المستمرة على قائد الجيش واضطرار هذا الأخير للاحتماء بالمسؤولين السوريين.

بدأ الصراع على المخابرات بعد أن أبدى الوزير رغبة بتعيين أحد الضباط المرعيين من قبله مديراً للمخابرات. مانع قائد الجيش في تعيين الضابط المذكور لاعتقاده أن ولاءه هو للسفير جوني عبدو أكثر منه للوزير المر. ومعلوم أن العماد لحود على حذر كبير من السفير عبده، أعترف أني تأثرت به يوم كنت وزيراً للدفاع لأني كنت حريصاً على علاقة متينة وجيدة بلحود ومطمئنة إليه، حتى علمت بعد استقالة الحكومة أنه لم يكن يبادلني الحرص نفسه وأنه عمل سراً ضدي وبكثير من التقيَّة طالباً من السوريين، تماماً كما فعل رئيس الجمهورية، إبعادي عن وزارة الدفاع.

لم يكن السوريون أيضاً راغبين بالضابط المقترح من الوزير مشككين كما قائد الجيش بصدق ولائه له. قائد الجيش، وبالتنسيق مع المسؤولين السوريين، اقترح رئيس المخابرات الحالي وإلى جنبه كمساعد له ضابط آخر من الذين تمرسوا في عمل المخابرات في منطقة البقاع، وقد عمل باخلاص وتعاون تام مع المسؤولين الأمنيين السوريين وأصبح موضع ثقتهم.

إن الأهمية التي أعطيت لتعيين مدير المخابرات في الجيش أحيت الشكوك حول المهمات والدور الذي ستكلف به هذه المخابرات. وإذا بها تعود للعمل تماماً كما كانت قبل اتفاق الطائف، أي تتعاطى كل الأمور السياسية والتدخل العلني في شؤون الأحزاب والنقابات والسياسيين والمراقبة لخطوط الهاتف... خطوط الهاتف تراقب في لبنان من قبل جهاز (أو أجهزة) المخابرات خلافاً للقانون. وقد أثرت الموضوع في إحدى جلسات مجلس الوزراء ووُعدت بالمتابعة لمنع الأمر، إلَّا أن شيئاً ما لم يحصل واستمر الوضع على ما هو عليه. التنصت على الخطوط يشمل جميع المعنيين بالشأن العام من مسؤولين ووزراء ونواب وسياسيين، والمسؤول عنه مساعد مدير المخابرات يوزع المعلومات كما يرتأي ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة! إن عمل المخابرات اليوم يخالف صراحة نص اتفاق الطائف الذي يفرض «اعادة تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها». وهذا الحصر لمهمات مخابرات الجيش تمت مناقشته ملياً في الطائف وتم التأكيد والاصرار عليه باجماع المؤتمرين من منطلق الحرص على المؤسسة العسكرية من جهة وعلى أصول النظام الديمقراطي البرلماني من جهة ثانية.

أما الشرطة العسكرية فأنيطت قيادتها، تعويضاً، بالضابط إياه الذي كان وزير الدفاع قد اقترحه لمديرية المخابرات والذي يعتبره من أتباعه ويدين له بالولاء وربما بعرفان الجميل!

وللشرطة العسكرية مهمات محددة في القوانين والأنظمة وهي تهتم فقط بشؤون العسكريين وبانضباط المؤسسة العسكرية ولا علاقة لها مطلقاً بالمدنيين تحت أي ذريعة كانت.

في مرحلة قيادة العماد عون وفي عهد الرئيس الجميل، ولكون المخابرات كانت تدين بالولاء المباشر لرئيس الجمهورية وتعمل مباشرة بإمرته متجاوزة قائد الجيش، عمد القائد إلى تكليف شرطة الجيش بالمهام التي كان يكلف بها سابقاً المخابرات. فأخذت الشرطة العسكرية في ذاك اليوم تتعاطى شؤوناً لا تعنيها أصلاً. وعززت قواها عديداً وعدة حتى أصبحت من قطع الجيش المقاتلة الأساسية والمرتبطة بالقائد مباشرة كأداة من أدوات عمله. وهي عادت اليوم كما كانت، إلا أن ارتباط قائدها بالوزير وولاءه له يجعل هذه الشرطة العسكرية أداة من أدوات العمل السياسية تمارس جميع مهمات القمع والتوقيف والمصادرة خارج اطار القانون وخارج الاشراف الفعلي للنيابة العامة العسكرية كما تقضي الأصول القانونية.

تضاف إلى قضيتي المخابرات والشرطة العسكرية، قضية اعادة تدريب الضباط وتأهيلهم. كان الضباط اللبنانيون يدربون عادة ويؤهلون لدورات الأركان في معاهد فرنسا وبلجيكا وايطاليا والولايات المتحدة. اليوم جميعهم تقريباً يعاد تدريبهم وتأهيلهم في سوريا. وفي الأمر حسنة وسيئة. الحسنة تكمن في تبديد العداء الذي كان في نفوس الضباط اللبنانيين للسوريين والجيش السوري مما يخلق روابط ألفة وتفاهم وتنسيق. أما السيئة فهي أن مستوى التدريب قد يكون في دمشق أضعف منه في معاهد أوروبا وأميركا. الى ذلك قد يرى البعض، وفي معرض انتقاد زيادة التدخل السوري في الشؤون اللبنانية الداخلية، محاولة سورية للاستئثار بتدريب الضباط اللبنانيين واستيعابهم تمهيداً لاستيعاب المؤسسة ككل.

يتوج الشوائب هذه كلها استمرار ملاحقة رئيس الجمهورية لقائد الجيش انتقاداً في محاولة دائمة لاستبداله لم تتوقف لحظة واحدة ومنذ تاريخ تعيين القائد. وهذه الملاحقة الدؤوبة من قبل الرئيس للقائد حملت هذا الأخير على طلب الحماية ممن يستطيع تقديمها أي من المسؤولين السوريين. فبقدر ما يتحامل الرئيس على العماد بقدر ما يلتصق هذا الأخير بالقيادة السورية. وسعي الرئيس لتغيير القائد هو بالطبع سعي لدى المسؤولين السوريين لإقناعهم بالتخلي عنه. حلقة مفرغة خلاصتها زيادة استدراج للسوريين للتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية.

٣ ـ حل للميليشيات بدل حلها

«تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم

مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية منظمة».

هذا هو التصور الذي وضعه أهل الطائف في وفاقهم الوطني للميليشيات وحلها وللخطة الأمنية التي يأتي حل الميليشيات جزءاً منها.

وضعت الحكومة الثلاثينية خطة أمنية مدتها سنة تماماً كما هو مرسوم في وثيقة الوفاق وتم تصديق الخطة في مجلس الوزراء واعلانها على الرأي العام وبوشر بتنفيذها. في الخطة أمران: حل الميليشيات وجمع السلاح الثقيل والمتوسط وانتشار الجيش اللبناني في المناطق اللبنانية كافة وفقاً لجدول زمني محدد.

أثار وزراء الميليشيات، وتعاطف معهم الوزراء المحسوبون على الشقيقة سوريا، موضوع حل الميليشيات من زاوية مصير الشباب المنضوي تحت لوائها وخطر تشريدهم والقائهم في الشارع (كأنهم كانوا خارجه!) والتهديد الكبير للأمن الذي سينتج عن ذلك، إضافة إلى الاعتبار الإنساني والاجتماعي القاضي بضرورة استيعابهم (يومها تم اختراع تعبير الاستيعاب) وبالتالي طرح حل للميليشيات وليس حلها كما ورد في اتفاق الطائف.

حصل جدل طويل في مجلس الوزراء، تحملت فيه كالعادة دور المدافع عن تطبيق الاتفاق كما ورد فيه حرفياً أي حل الميليشيات وتسليم سلاحها للدولة وفتح باب التطوع لجميع اللبنانيين في قوى الأمن الداخلي بمن فيهم عناصر الميليشيات ومن ثم تشكيل وحدات من حرس الحدود والحرس الوطني وتوزيعها على المحافظات والمناطق. شرحت ملياً ما ورد في الاتفاق مفصلاً ومؤكداً ان ما طرحته وثيقة الوفاق ليس حلاً للميليشيات بل هو حلها وأنّ عنصر الوفاق الأساسي هو قبول الاتفاق بمعاملة عناصر الميليشيات كسائر اللبنانيين ودون تمييز لجهة تطوعهم في قوى الأمن وأنه من غير المعقول الانتقال من وضع قبول المساواة بين عناصر الميليشيات وسائر المواطنين على ما فيه من ظلم للمواطنين إلى وضع يميز عناصر الميليشيات عن المواطنين ويعطيهم امتيازات عليهم. أحيل النقاش الى لجنة وزارية قوامها: المر، والخطيب، والأمين، وبابكيان، وجنبلاط، وبري، وديب، ودلول ومنصور، مهمتها درس الموضوع وتقديم الاقتراحات إلى مجلس الوزراء لإقرارها.

أعيد الجدل والنقاش إياه في اللجنة حصدت بنتيجته استعداءً تاماً من وزراء الميليشيات على اختلافهم وهجومات متكررة ومتنوعة في مختلف وسائلهم المباشرة وغير المباشرة (وهي أكثر إيذاء بسبب الاعتقاد السائد باستقلاليتها) وما هو أشد

إيذاء من تهجمات أرباب الميليشيات انضمام الآخرين اليها تستراً عليهم ومن موقع التّزلف اليهم وعدم اطلاع الرأي العام على حقيقة الخلاف وتفاصيله.

تقدم الوزير المر باقتراح يصب في مجرى مطالبة أرباب الميليشيات قوامه استيعاب عشرين ألف عنصر من عناصر الميليشيات مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وموزعة فيما بينهم تبعاً لنسب استنسابية وتبعاً لتقدير حجم كل منهم سنداً لتصريحاته، فإذا بحل الميليشيات يتحول حلاً لصالحها وعلى حساب المساواة بين المواطنين إذ هو يعطيهم أفضلية في الانخراط في المؤسسات العسكرية على سائر المواطنين. وإذا به حل لصالح الميليشيات وعلى حساب الدولة إذ أنه يعطي الميليشيات امكانية التسلل المباشر إلى داخل المؤسسات العسكرية وخاصة الجيش لأن الاستيعاب المقترح هو بمثابة تطويع عادي وفي جميع المؤسسات العسكرية لا في قوى الأمن وحدها. والفرق شاسع بين ما هو مطروح في وثيقة الوفاق وبين الحل المقترح. فالوثيقة تحصر الاستيعاب في قوى الأمن الداخلي وفي أجهزة على جنبها وخارجها وهامشها (كالحرس الوطني وحرس الحدود) وتحترم المساواة بين المواطنين دون أي تمييز. فيما يميز الحل المقترح عناصر الميليشيات عن سائر المواطنين ويدخلهم إلى جميع المؤسسات العسكرية وفي صلبها.

يضاف إلى التجاوز هذا، تجاوز أشد خطورة يقضي بالسماح للميليشيات بأن تبيع أسلحتها أو تتصرف بها كما تريد اعادة أو اخفاء... وأن لا تسلمها للدولة اللبنانية. وتم القبول بهذا التجاوز للاتفاق تحت ستار التزام هذه الميليشيات باعادة أسلحتها إلى مصادرها: فوليد جنبلاط رفض تسليم الجيش اللبناني مصراً على اعادة سلاحه إلى سوريا والقوات اللبنانية تذرعت بوجوب اعادة قسم من سلاحها إلى الاسرائيليين وبرغبتها ببيع القسم الآخر طالما أن وليد جنبلاط يرفض تسليم سلاحه.

حاولتُ المعارضة والوقوف في وجه هذا التجاوز الخطير للسيادة ولهيبة الدولة ولنص وروح وثيقة الوفاق، فوجدت نفسي وحيداً وأُقرت الاقتراحات المناقضة لوثيقة الوفاق بإجماع أعضاء اللجنة وخالفت وحدي وأصررت على المخالفة موقعاً على المحضر تحت عبارة «مخالف».

أما نتائج مخالفة وثيقة الوفاق هذه فكانت مدمرة. لقد أعطت الميليشيات زخماً كبيراً وسمحت لها ببيع أسلحتها وتأمين موارد مالية هامة، كما سمحت لها بالتسلل إلى المؤسسات العسكرية وإمكان التحكم بها عند الاقتضاء، والأخطر من هذا كله أنها فتحت، تحت ضغط الميليشيات، باب مخالفة اتفاق الطائف

لمصلحتها وهو ما سينسحب لاحقاً في الأمور الأساسية ومنها قانون الانتخاب الذي فصل على قياس هذه المصالح وعلى حساب الاتفاق والوفاق الوطني. خطورة الأمر بدت في تحكم الميليشيات المحسوبة على السوريين متحالفة مع الوزراء المحسوبين عليها بمصير اتفاق الطائف وتنفيذه وفقاً لمصالحها. إلى كل ذلك فلا علم للدولة بمصير السلاح، لأن عمليات التسليم التي تمت اقتصرت في اغلبها على جهات غير أساسية في القتال العسكري، وما سلم من سلاح للدولة تم في اطار عمليات اعلامية غير جدية. فواقع الأمر أن عناصر الميليشيات دخلت الجيش وقوى الأمن والسلاح بقي بتصرف الميليشيات ولم يجمع بل اختفى. وتحت ستار المقاومة للاحتلال أبقي سلاح أمل وحزب الله لا في الجنوب فقط وإنما في البقاع أيضاً والضاحية الجنوبية لبيروت. حزب الله ما يزال يمتلك كامل قواه العسكرية عديداً وسلاحاً وفي جميع المناطق من الجنوب إلى الضاحية الجنوبية إلى البقاع وهو ليس سلاحاً مخفياً بل ظاهر ومستعمل عند الحاجة التي ليست بالضرورة والحصر حاجة المقاومة. ففي القتال مع آل جعفر استعمل، وفي العرض بمناسبة ذكرى عاشوراء في بعلبك كذلك، وعشية الانتخابات النيابية في مهرجان بعلبك عصر يوم الجمعة في ٢١ آب ١٩٩٢، وهو دائم الحضور في ضمير وذهن وتصرف أي مواطن في الضاحية وبعلبك والهرمل والبقاع الغربي والجنوب.

أما انتشار الجيش اللبناني، تنفيذاً للخطة الأمنية ووثيقة الوفاق الوطني بقصد بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على الأراضي اللبنانية كافة، فقد رسم على الورق بدقة متناهية وفقاً لجدول زمني محدد: الأول من أيار ١٩٩١ جبل لبنان مع البترون والكورة، أول حزيران الجنوب، أول تموز البقاع والشمال فتصبح السيادة الوطنية وبالقوى الذاتية تامة.

انتشر الجيش فعلاً في الأول من أيار وبفعالية كبيرة في كسروان وجبيل وبكثافة أقل في المناطق الأخرى: كالكورة والبترون وعاليه، وبشكل رمزي في الشوف والضاحية الجنوبية. منطقة المتنين لم يتغير وضع انتشار الجيش فيها بسبب كونها منطقة وزارة الدفاع ووزير الدفاع فهي واقعة تحت سيطرة محكمة للجيش وأجهزته كافة من مخابرات وشرطة عسكرية وتدخل، إلى وجود عسكري وأمني سوري كثيف. تمّ انتشار الجيش في المرحلة الأولى انتشاراً مركزاً في مناطق تواجد القوات اللبنانية بحيث أصبحت المناطق الشرقية التي كانت خاضعة للعماد عون والقوات اللبنانية تحت سيطرة محكمة للجيش اللبناني أما مناطق الجبل الأخرى وبيروت الغربية فسيطرة الجيش فيها تقارب الرمزية كما في الضاحية والشوف.

في الجنوب انتشر الجيش وواجه المقاومة الفلسطينية وتسلم بعض أسلحتها مع توافق على بقاء البعض الآخر داخل المخيمات. وهذا الانتشار ادى الى تواجد الجيش بالقرب من مسلحي المقاومة ضد الاحتلال واصبح في وضع تعايش وقبول متبادل أصم وأعمى. فالمسلحون موجودون ويعملون والجيش لا يسمع ولا يرى ويحفظ الأمن. الانتشار الأخير في البقاع والشمال لم يحصل ولم يسأل عند أحد. يوم سألت قيل إنّه آتٍ مع زيادة عديد الجيش وامكان نقل بعض الوحدات من الجنوب عندما تسمح الظروف. اقتصر انتشار الجيش فعلياً على المناطق التي كانت سابقاً تحت سيطرة عون والقوات وعلى المناطق التي كانت تحت سيطرة الفلسطينيين في الجنوب. توجه كبت واضح واستثارة قهر مقصود وتركيز غالب ومغلوب وتجاوز مرعي ومدروس لاتفاق الطائف ووثيقة الوفاق. فما استعيد لسيطرة الدولة وبسط سيادتها هو ما كان في حوزة المسيحيين والفلسطينيين أما ما كان في يد سواهم فبقي على حاله وأصبحت السيادة في الدولة لهذا «السوى» ميليشيات وأحزاباً وشخصيات.

٤ ـ تعيين النواب: تَلَمُّس إمكان تغيير شامل

«يزاد عدد مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. اما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل اعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها».

عدد المراكز المطلوب ملؤها أربعون، لم يبحث في تعيينهم في مجلس الوزراء الا يوم تقرر التعيين. وترشيحات قدمت الى وزارة الداخلية بأعدادٍ غفيرة، واستباق مدروس لما سيحصل بعد سنة.

تم الاعلان عن فتح باب الترشيح بعد أن استقر الرأي على الأسماء. وزع الأربعون مقعداً وفقاً لقواعد ثابتة: المسلمون يمثلون قوى وشخصيات حليفة لسوريا. والمسيحيون يمثلون اصدقاء سوريا والأحزاب المتحالفة معها ورئيس الجمهورية والأحزاب والميليشيات المسيحية. بدأ التعيين في مجلس الوزراء باقتراح يقدمه رئيس الحكومة فيقترع المجلس. عُيِّنَ جميع الذين اقترحهم دولة الرئيس وكان قد تم الاتفاق عليهم بين المسؤولين السوريين وفخامة الرئيس ودولة الرئيس وبعض المعنيين من أرباب الميليشيات والأحزاب، كل في ما خصه.

تعيين النواب تم وفقاً لاتفاق الطائف نصاً. ما لم يتوقعه اتفاق الطائف هو أن

يأتي تركيب الحكومة التي ستتولى التعيين على هذا الشكل، مما أعطى النتائج هذا الطابع الانحيازي.

على أن ما لم يفهمه أحد هو الهدف من التعيين طالما أن الانتخاب كان مقرراً بعد سنة تقريباً أو الهدف من الانتخاب طالما التعيين لم يمر عليه سوى سنة؟ حقيقة الأمر برأيي هي أن الانتخاب كان مقرراً سلفاً. وتقرر لأن النواب في الطائف رفضوا أن تستمر عملية التعيين كلما شغر مركز وحصروها بمرة واحدة وللمراكز الشاغرة عند اقرار الاتفاق، ولأن الرقم المقرر للمجلس هو ١٢٨ بينما النواب حددوه بـ ١٠٨. علماً أنه كلما زاد العدد كلما أحكمت عملية الإنحراف. التعيين كان بمثابة عملية سبر غور لدراسة ردات الفعل حول نوعية النواب المعينين. فلما قبلت النوعية ثبت امكان تحويل المجلس كله إلى نوعية مماثلة وهذا ما حصل. الغاية برأيي لم تكن التعيين بقدر ما كان الانتخاب هو الغاية. ولم يكن التعيين سوى استكشافٍ لانتخابات تعيينية لنواب من أغلبية النوع الذي طرح تعييناً. استلام للمؤسسات من داخل لحماية انكماش خارجي شكلي عندما يحين موعد الوفاء بالالتزام بتنفيذ الطائف نصاً وروحاً.

٥ ـ المعاهدة: أخوة وتعاون وتنسيق

«إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما». تنفيذاً لنص الاتفاق سعت حكومة الثلاثين إلى وضع معاهدة ترسم الاطار ومحتوى العلاقات اللبنانية السورية وشكلت لجنة برئاسة رئيس الحكومة وعضوية الوزراء: المر، سعادة، حرب، حمادة، بويز، الأمين، الخطيب ومنصور لاقتراح مشروع يعرض على مجلس الوزراء ويتم بحثه مع المسؤولين السوريين ثم يقر في مجلس الوزراء ومن ثم في المجلس النيابي في كل من البلدين.

وضعت مشاريع ثلاثة متتالية. بدأت بمشروع تقدم به دولة رئيس الحكومة ونوقش ملياً وعدل وطلب اعادة صياغته في مشروع جديد يأخذ بالاعتبار ما تم الاتفاق عليه من تعديلات في اللجنة.

وكان واضحاً أن هم الوزراء النواب الذين حضروا الطائف كان صياغة

معاهدة ينطبق نصها على نص وروح اتفاق الطائف وتخضع للاعتبارات التي حكمت تصرف النواب في مؤتمر الطائف. وقد برز هذا الهم جلياً في التعديلات التي أدخلت على مشروع الرئيس كرامي الأول. وهذا التباين بين من شارك في الطائف مشاركة فعلية مؤمنة وبين من لم يشارك، رافق منذ البداية جميع النقاشات حول الأمور الأساسية في مجلس الوزراء وفي سائر اللجان الوزارية المقررة لبحثها. وهو تباين اتخذ غالباً صيغة الصراع الخفي، وما كان ليحسم الا استجارة بالسوريين من باب تحريضهم على الوزراء المتمسكين بالطائف. وقد عانينا من تلك الاستجارة معاناة صعبة إذ غالباً ما كنت عرضة للوشاية لدى المسؤولين السوريين من قبل بعض الوزراء المحسوبين على سوريا، مشجعين من فخامة الرئيس لأسباب أخرى. تراكمت نتائج تلك الوشايات تدريجياً حتى اكتملت القناعة بأني وزير متعب يستحسن التخلص منه تخلصاً من متمسك مزعج باتفاق الطائف في ركنيه الداخلي والخارجي.

على أثر الجلسة الأولى للجنة الوزارية التي ناقشت مشروع الرئيس كرامي لاقتراح نص المعاهدة مع سوريا، انهالت علي الشكاوى لدى المسؤولين السوريين بالرغم من أني كنت واحداً من ثلاثة في اللجنة اقترحوا إدخال التعديلات اللازمة وفقاً لاتفاق الطائف هم جورج سعادة وبطرس حرب وأنا. غير أن مواجهتي الأمور بصراحة عارية وباعلان واضح للنوايا دون مواربة أو مراعاة كانا دائماً يضعانني في موقع المواجهة والشكوى والوشاية. وبما أن لا علاقة لي مباشرة مع المسؤولين السوريين (لأن سوء حظّي قضى بأن لا أجيد إقامة مثل هذه العلاقة!) فكانت نتائج الوشايات تصلني عبر صديقي دولة الرئيس الحسيني منقولة اليه من المسؤولين السوريين.

محور تلك الشكاوى فهمي للسيادة والاستقلال وفق اتفاق الطائف الذي ينقلب عند الوشاية عداء لسوريا وربما اعتداءً عليها. وتغالي الوشاية تبعاً لمقدار التصاق صاحبها بالسوريين وقلة هامش الاستقلالية الذي تركه لنفسه أو ترك له.

لم يكن مشروع الرئيس كرامي الأول مصاغاً بشكل معاهدة وإنما قدم لنا كأفكار متناسقة ذات شقين أساسيين: مواضيع ومحتوى التنسيق والتعاون المطلوب، والصيغة التنظيمية المقترحة لوضعه موضع التنفيذ. في مواضيع ومحتوى التنسيق أعيدت صياغة المشروع وفقاً لنص وروح اتفاق الطائف فحذف ما هو زائد ان لغرض الصياغة الأفضل أو لغرض المحتوى الأفضل واقتصر على النص الذي تقتضيه معاهدة بين بلدين سيدين مستقلين راغبين في تعاون وصداقة وتنسيق.

حددت مواضيع التنسيق والتعاون في السياسة الخارجية بما يؤمن موقفاً ونشاطاً منسقاً بصورة عامة ورؤية ومواقف مشتركة لدى البعثات الدبلوماسية والمحافل الدولية؛ وفي مجالي الأمن والعسكر بما يؤمن تنسيقاً يدرأ المخاطر عن أمن البلدين وفق معاهدة خاصة توضع لهذه الغاية بما لا يتعارض وسيادة أيّ من البلدين ومع التأكيد على اعادة تمركز القوات السورية وفقاً لاتفاق الطائف؛ وفي مجال الاعلام التأكيد على ضرورة التزام الاعلام، ذاتياً، بعدم التشويش على سوريا واحترام المبادىء التي يقوم عليها التعاون بين البلدين. أما في ما يتعلق بالاطار التنظيمي بين البلدين فاقتراح الرئيس كرامي كان يقضي بانشاء مجلس رئاسي أعلى مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في لبنان رئيساً ونائباً للرئيس عن الجانب اللبناني، والرئيس السوري ومن يسميه معه رئيساً ونائباً للرئيس عن الجانب السوري، وبالاضافة الى مجلس الرئاسة يقترح مشروع الرئيس كرامي انشاء لجنتين واحدة للاقتصاد وتوابعه وواحدة للأمن وتوابعه. اعترضت على هذه الصيغة التنفيذية من موقعين: الأول خوفي من عودة الثنائية (المارونية السنية) التي كانت معتمدة قبل الصيغة الدستورية الجديدة إلى الممارسة الفعلية مما يهدد اتفاق الطائف بكليته على المستوى الوطني الداخلي، واقترحت مشاركة جميع الطوائف في المجلس الأعلى من الجهة اللبنانية على أن يضع السوريون الصيغة التي تناسبهم. وبديهي أن القصد من طرحي هذا كان تعطيل صيغة الثنائية وليس بالضرورة اعتماد تمثيل جميع الطوائف. وخوفي الثاني كان من تجاوز المؤسسات ودولة المؤسسات التي نريد أن نبني، فاقترحت صيغة تمثيل مؤسسي في المجال الأعلى أي أن تمثل المؤسسات الدستورية كلها: رئاسة الجمهورية، المجلس النيابي ومجلس الوزراء. صغت اقتراحي اختيارياً بين الصيغتين: إما الرؤساء الثلاثة من منطلق تمثيل المؤسسات والدولة وإما الطوائف السبع من منطلق تمثيل الطوائف.

علمت في ما بعد، خاصة وأن الرئيس كرامي لم يبد تمسكاً بالصيغة المقترحة في مشروعه، أنّ الصيغة الثنائية لم تكن من اقتراحه بل من اقتراح سواه. تبينت القصد منها بأنه محاولة الاستفادة من استثارة صراع سني شيعي حول المشاركة في المجلس الأعلى واستثارة عداوة بين رئيس المجلس والحكومة وقع فيها الرئيس كرامي عن حسن نية وطيب طوية لأنها لم تخطر بباله ولم تطرح عنده من هذه الزاوية. والقصد والنية هذان ثبتا عند تقديم المشروع النهائي إلى مجلس الوزراء.

وافقت اللجنة على الشق الأول في الخيار الذي طرحته وتبنت تمثيل

المؤسسات في المجلس الأعلى بحيث يتألف من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء عن الجانب اللبناني، على أن يقرر الجانب السوري شكل تمثيله. وأضيف الى المجلس الأعلى مجلس تنفيذي برئاسة رئيسي الحكومة في البلدين وعضوية الوزراء المختصين لتنفيذ توجيهات المجلس الأعلى وفقاً للأصول الدستورية في كل من البلدين ومتابعتها لدى اللجان الوزارية المختصة التي زيد عددها إلى ثلاث: خارجية، اقتصادية، وأمنية، وأمانة عامة للأمور الإجرائية والإدارية.

وأعيدت صياغة مشروع الرئيس كرامي وأقر مضمونه في اجتماع ثانٍ وأحيل لإعداده بصيغة معاهدة قانونية بمواد وبنود.

رفع المشروع إلى مجلس الوزراء اللبناني بعد أن تم التشاور به مع بعض المسؤولين السوريين. وجاء ما فيه مغايراً في أمرين لما تم الاتفاق عليه في اللجنة. الأمر الأول تمثل باعطاء المشروع المقترح صلاحيات تقريرية للمجلس الأعلى تتفق مع صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السوري غير أنها تتعارض مع النظام اللبناني والدستور الجديد، فتم تعديل المشروع وفقاً للدستور اللبناني بادخال نص في آخر كل مادة من مواد المعاهدة والتي فيها صلاحيات تقريرية للمجلس الأعلى تفرض اعتماد الأصول الدستورية وفقاً لنظام كل من البلدين: «... مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين» أو «بما لا يتعارض مع أحكام الدستور في كل من البلدين». أما الأمر الثاني فيتعلق بتكوين المجلس الأعلى إذ أعاد المشروع بصيغة مختلفة صيغة التفرد أو الثنائية رافضاً اعتماد المقياس المؤسسي لحسم تركيب المجلس الأعلى. فمن باب كون النظام السوري مختلفاً عن النظام اللبناني واحتراماً للرئيس الأسد فلا يجوز أو يليق تسمية أحد الى جانب الرئيسين وإنما يترك الأمر لاتفاقهما في ما بعد: «يتشكّل المجلس الأعلى من رئيسي الجمهورية في الدولتين المتعاقدتين وعدد من الأعضاء في كل منهما».

طرحت الصيغة في مجلس الوزراء مع الايحاء بأنها مقترحة ومطلوبة من قبل الاخوان السوريين. وتبرع بعض الوزراء المعروفين بأنهم على قرب من المسؤولين السوريين بمهاجمة ما أسموه ترويكا الحكم (أي تلاقي وتفاهم الرؤساء الثلاثة) على أنها مخالفة لفصل السلطات وأنها صيغة حكم مرفوضة، وبالتالي لا لزوم لتمثيل رئيس المجلس في المجلس الأعلى الذي هو مجلس تنفيذي. وشعرت أن هذا الاقتراح بإبعاد رئيس المجلس مرعي ومدعوم من قبل فخامته وغير مرفوض ان لم يكن مستحباً من قبل رئيس الحكومة، ومعزّز من قبل رؤساء الميليشيات

وبعض الوزراء المعروفين بقربهم الى السوريين. واجهت الاقتراح بصلابة وأعدت تكرار وجهة النظر القائلة برفض التفرد في الحكم وبرفض الثنائية وبوجوب اعتماد مقياس ما للتمثيل في المجلس الأعلى، وإن أفضل مقياس هو تمثيل المؤسسات الدستورية برؤسائها والا فالطوائف السبع بالمسؤولين الأُوَل في كل منها، وان وجود الرئيس السوري يفي بالمهمة من جهة النظام السوري أما وجود الرئيس اللبناني فلا يفي بالغرض لأن لا صلاحية اجرائية لرئيس الجمهورية إذ انها أنيطت بمجلس الوزراء، اضافة إلى أننا وضعنا صيغة المشاركة في الحكم عبر مجلس الوزراء وليس مسموحاً أن نعطلها أو نحتال عليها من باب المعاهدة مع الشقيقة سوريا. أما موضوع الترويكا فهو تعبير مزور لواقع مختلف تماماً: المطلوب وفقاً لدستور الطائف التعاون بين المؤسسات عبر الرؤساء، بينما الحاصل فعلاً هو استمرار التناحر من موقع الرغبة في التفرد والالتفاف على صيغة الطائف والعودة الى النظام السابق. توقف النقاش ورفعت الجلسة لفترة تشاور تم خلالها الاتصال هاتفياً بالمسؤولين السوريين واطلاعهم على النقاش في مجلس الوزراء وعلى معارضتي ورفضي المطلق للصيغة المطروحة. عادت الجلسة إلى الانعقاد وبقي موضوع الصيغة معلقاً لم يبت به، وطلب فخامة الرئيس فرصة لبحث الأمر مع المسؤولين السوريين في زيارة قريبة يقوم بها الرؤساء إلى دمشق. ومعلوم أن الصيغة التي اقترحت هي التي اعتمدت من منطلق تمثيل المؤسسات وتوسيع هذا التمثيل من أجل تأمين التوازن الطائفي اللبناني، فبدل أن يقتصر المجلس الأعلى على ثلاثة أعضاء في كل طرف مما يجعل التوزيع الطائفي واحداً للمسيحيين واثنين للمسلمين أضيف نائب رئيس مجلس الوزراء بحيث يصبح تمثيل المسيحيين معادلاً للتمثيل الإسلامي. هذه هي الذريعة التي أعطيت لتبرير وجود نائب رئيس مجلس الوزراء في المجلس الأعلى، والحقيقة أن رغبة في عدم حصر تمثيل المسيحيين اللبنانيين بالموارنة دفعت إلى توسيع التمثيل لتطال نائب رئيس مجلس الوزراء. صدقت المعاهدة في المجلس النيابي بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٩١ وأعطيت الإجازة للحكومة بابرامها باسم معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية.

التنسيق في المجالين الأمني والدفاعي من الأمور الأساسية في معاهدة الأخوة ولقد وضعت له فيها الخطوط العريضة ولا بد من اتفاقية لتفصيلها ووضعها موضع التنفيذ. أعد مشروع الاتفاق الأمني والعسكري اثنان من الوزراء هما وزير الدفاع ووزير الداخلية (ميشال المر وسامي الخطيب)، وانشأ المشروع المقترح لجنة الدفاع والأمن ثم كلفت «**الأجهزة العسكرية** والأمنية في كل من

البلدين» **اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أمن البلدين ولا سيما: «منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والاعلامية من شأنه الحاق الأذى والاساءة للبلد الآخر»**، كما لحظ «امكان انشاء **أجهزة مشتركة** من وزارتي الدفاع في البلدين لمتابعة ومراقبة التنسيق الاستراتيجي بينهما» على صعيد تعاون الأجهزة **في وضع الخطط على مختلف المستويات لمجابهة الأخطار المشتركة.**

عرض الأمر على مجلس الوزراء. وكالعادة، تم الايحاء بأن المشروع درس مع المسؤولين السوريين وانهم موافقون عليه. في مداخلة لي حول الأصول القانونية، اعتبرت أن الأجهزة الأمنية والعسكرية أعطيت بموجب الاتفاقية صلاحيات تتجاوز الحدود المعمول بها في لبنان وفي أي بلد ديمقراطي. إن منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في المجالات العسكرية والأمنية وبخاصة السياسية والاعلامية هو شأن لا علاقة للأجهزة الأمنية به وله في القوانين اللبنانية مراجع معنية من محاكم وسواها كما له أصول قانونية لا يجوز تجاوزها واقترحت تعديل النص على الوجه التالي: «... على المراجع المختصة في كل من البلدين وتنفيذاً للقوانين السارية اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ...». لقي اقتراحي ترحيباً وموافقة ولم يعارضه أحد من الوزراء فأقر التعديل. وعلى صعيد انشاء أجهزة مشتركة بين وزارتي الدفاع اقترحت اضافة تعديل على النص لحماية الأصول القانونية بحيث يصبح النص كما يلي: «يمكن في هذا السياق انشاء أجهزة مشتركة من وزارتي الدفاع وفقاً للأنظمة والأصول المتبعة في كل من البلدين...» وكذلك تمت الموافقة على التعديل المقترح دون مناقشة أو اعتراض.

وكم كانت مفاجأتي كبيرة حين اتصل بي صديقي الرئيس الحسيني مستفسراً عما حصل في جلسة مجلس الوزراء وعن الكبيرة التي ارتكبت في الاقتراحات التي قدمتها. شرحت له ما حصل وما هي الاقتراحات والتعديلات المقترحة وأنه لم يحصل نقاش ولم يعترض أحد من الوزراء. صعق الرئيس الحسيني وقال: لدى المسؤولين السوريين معلومات من تسعة وزراء على الأقل تقول انك مسخت الاتفاق وعطلت مفعوله وأن التعديلات التي أدخلت جعلت الاتفاق لا قيمة له وأنك تتصرف من موقع عداء لسوريا وتخريب العلاقات معها وإلى غير ذلك من وشايات السوء. أدركت عندها مدى تبعية البعض ومدى الخساسة في الوشايات والتزلف ومدى الجبن في المواجهة، إذ لم يناقش أحد في مجلس الوزراء وتم اعتماد التعديلات بالاجماع. وزادت دهشتي عندما طلبت الكلام في مستهل الجلسة التالية لمجلس الوزراء وقلت اني تعرضت لوشايات

كاذبة من البعض لدى المسؤولين السوريين وإن كانت التعديلات التي اقترحت اعتبرت تخريباً للعلاقات مع سوريا، فأنا ضد تخريب العلاقات بل اني مع أمتن العلاقات على قاعدة السيادة والاستقلال ولذا أسحب اقتراحي بالتعديلات. فوافق مجلس الوزراء بمبادرة من فخامة الرئيس وبالاجماع أيضاً ودون كلمة نقاش واحدة وأقرت الاتفاقية كما هي وكما وردت من الوزيرين.

٦ ـ نهاية حكومة الثلاثين:

أ ـ النظام الداخلي

لمجلس الوزراء صلاحياته ومقره الخاص ومحاضر لجلساته يوقعها رئيسه وجدول أعمال يوضع وفقاً لأصول عادية وأصول استثنائية. خصّه اتفاق الطائف والدستور ببنود صلاحيات مستقلة تماماً كما خصّ المجلس النيابي. فهو اذن مؤسسة قائمة بذاتها ويقتضي أن يكون لها نظام داخلي يضبط عملها كما للمجلس النيابي نظام داخلي يضبط عمله. المنطق من حيث الموضوعية منطق سليم وليس فيه ما يستدعي صراعاً أو تناحراً. وبالرغم من ذلك فقد اتخذت منه ذريعة كبرى لصراع ومقاطعة. إن مشاركة أرباب الميليشيات في الحكومات، أي حكومات، ظلم كبير لها ولهم. وكما عرفت حكومة الرئيس الحص، عرفت حكومة الرئيس كرامي صعوبات في الاداء وتصرفات لا تليق برجال دولة ولا بوزراء. فالرئيس الحص هوجم من قبل أحد وزرائه بأبشع النعوت، من عميل للمخابرات الاميركية إلى سمسار «زاده» إلى غير ذلك مما لا ينال من سليم الحص ولا يرفع من قدر مهاجمه وإنما ينال من هيبة الحكومة والحكم. كذلك عرفت حكومة الرئيس كرامي النوع نفسه من التصرفات اذ اتهم أحد الوزراء علناً رئيس الجمهورية بالكذب كما نعت أحد الوزراء وفي مجلس الوزراء (في جلسة لم أحضرها) المسؤولين بأسوأ النعوت وذهبت به ذرابة اللسان حدّ شتم الوطن والدولة والمسؤولين كافة. جملة تصرفات لم تنل ممن تقصَّدتهم بقدر ما حطت من هيبة الحكم والحكومة وقدرها وساعدت على تدهورالوضع الحكومي مشجعة حملة النقد والانتقاد والتجرؤ.

ربما هو أسوأ من الشتيمة والاهانات، مقاطعةُ الحكومة والبقاء فيها. وسوء المقاطعة مع البقاء في الحكومة يكمن في دلالته على استمرارية عجز المؤسسات عن ممارسة عملها الصحيح في اطار الدولة، واستمرارية عجز الدولة ككل وبقائها أصغر حجماً من ميليشيا أو رئيس ميليشيا أو حزب أو رئيس حزب. وهذا الأمر

الذي لا مثيل له في أي دولة في العالم لم يعرف مثيلاً له لبنان ما قبل الحرب. وبالرغم من وجاهة التبريرات التي أعطيت حينها لاستيعاب الأمر واعتبار أن ضجة الشتيمة تصبح غير ذات قيمة اذا ما قورنت بما كان يفعله أرباب الميليشيات خلال الحرب، الا أن هذا النوع من التصرف ادى الى اعطاء موضوع النظام الداخلي لمجلس الوزراء صيغة صراع مذهبي ملتبسة. إذ صُوِّرَ المطلب على أنه تحديد لصلاحية رئيس الحكومة ومحاولة للانتقاص منها. وعملت بعض الجهات المسؤولة على تغذية هذا المنحى في طرح الأمر مما أخذ يهدد بتوتر مذهبي واستغلال مذهبي بدأ مفيداً لأطرافه المتناظرة، كل في ما خص أبناء عشيرته ومذهبه، إلا أنه أخذ يهدد الوضع الحكومي وهيبة الحكم.

شكلت لجنة وزارية لوضع نظام داخلي لمجلس الوزراء بعد تدخل مباشر من المسؤولين السوريين لمعالجة الأمر. الغاية الحقيقية من المطلب مزدوجة: غاية مبدئية مشروعة وهي تحويل مجلس الوزراء إلى مؤسسة فعلية لها نظام داخلي، وغاية واقعية ملتبسة ربما كان هدفها تقييد رئيسي الحكومة والجمهورية أو مناكفتهما لأسباب أخرى. في نقاشات اللجنة دخل اعتبار آخر هو دور نائب رئيس الحكومة الذي طرحه الوزير المر من زاوية طائفية على أنه يشبه تماماً دور نائب رئيس المجلس بالنسبة للمجلس.

والحقيقة أن لرئيس مجلس الوزراء خصوصية ناجمة عن طبيعة النظام البرلماني لا تنتقل الى نيابة رئاسة الحكومة. فاستقالة رئيس الحكومة تلغي الحكومة بينما استقالة رئيس المجلس لا تلغي المجلس. واذا استقال رئيس المجلس النيابي حل محله نائبه إلى حين اعادة انتخاب رئيس جديد، أما إذا استقال رئيس الحكومة فتستقيل الحكومة حكماً ولا يحل نائب رئيسها محله. طبعاً لم تشكل قضية نيابة رئاسة الحكومة عقبة وحلت وفقاً للمنطق القانوني والدستوري في النظام البرلماني باعتبار نيابة رئاسة الحكومة مهمة ادارية أكثر منها سياسية. نائب رئيس الحكومة يمكن له أن يحل محل رئيس الحكومة عند غيابه خارج البلاد في الأمور الإدارية لا في الأمور السياسية التي ترتبط بشخص رئيس الحكومة وفقاً للنصوص الدستورية والأعراف البرلمانية. بعد حل هذه القضية، بقيت قضية مخالفة جدول الأعمال والسلطة الاستنسابية المعطاة لرئيس الجمهورية بطرح أي أمر طارىء من خارج الجدول: «لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال». طالب البعض بتحديد الحالات الطارئة كي لا يبقى هذا النص مطلقاً ويعطل مبدأ وضع جدول أعمال من خلال استثنائية هذا النص. واقع الأمر أن

الالتباس سببه حضور رئيس الجمهورية الدائم وترؤسه الدائم لمجلس الوزراء. لأن الحق أعطي لرئيس الجمهورية بعرض أي أمر طارىء من خارج جدول الأعمال كون مجلس الوزراء سينعقد عادة بدون حضوره وهو إذا حضر فلا بد لأمر هام وطارىء وبالتالي يجب إعطاؤه الحق بعرض ما جاء من أجله والذي لم يكن متوقعاً عندما تم اطلاعه على جدول الأعمال من قبل رئيس الحكومة. وأوجب الدستور اطلاع رئيس الجمهورية مسبقاً على جدول أعمال مجلس الوزراء ليرى ما إذا كان حضوره ضرورياً أم لا. فإن رأى أن حضوره غير ضروري وقرر عدم الحضور ثم طرأ ما يستوجب ذلك، أعطاه الدستور حق طرح المواضيع من خارج جدول الأعمال. فالحق هذا أعطي إذن لرئيس الجمهورية لتسهيل عمل مجلس الوزراء كمؤسسة مستقلة عنه يمكن له التدخل بشؤونها ساعة يرى ذلك ضرورياً. أما ممارسة رئيس الجمهورية الحالية فعطلت هذه الصيغة في التعامل وخلقت الالتباس الحاصل مما جعل المطالبة بتحديد الحالات الطارئة مطالبة مشروعة.

ولو أن ممارسة رئيس الجمهورية للدستور الجديد تطبق وفقاً للأصول، لما كان طرح الأمر، وكان بدا طبيعياً أن يعطى الرئيس حق طرح المواضيع الطارئة من خارج جدول الأعمال. اصرار رئيس الجمهورية على جعل التصرف الاستثنائي تصرفاً دائماً عطل الاتفاق وخلق الالتباس الذي اقتضت معالجته في النظام الداخلي بصورة عامة لعدم مواجهة الأمر صراحة في النقاش.

هل يصدر النظام الداخلي بقانون أم بمرسوم في مجلس الوزراء أم بمرسوم عادي؟ أصر رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية على اصداره بمرسوم عادي، وبقي الأمر كله مقراً ومعلقاً على قاعدة اصدار ما تم الاتفاق عليه في نظام داخلي بمرسوم عادي.

ب ـ الاعلام

لم ينص اتفاق الطائف صراحة على وجوب وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء وإنما أمكن استنتاج ذلك من نصوص الاتفاق التي رسمت صورة ومهمات مجلس الوزراء. إلا أن اتفاق الطائف نص صراحة على «اعادة تنظيم جميع وسائل الاعلام في ظل القانون وفي اطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب».

تسلمتُ وزارة الاعلام وفي نفسي مطلبان: وضع تنظيم حضاري للاعلام المرئي والمسموع يُبقي لبنان جزيرة حرية وابداع ثقافيّ وحضاري، والمطلب الثاني ادارة الاعلام الرسمي بما يعيده الى المواطن: حقاً له، واحتراماً لعقله، وملكاً عاماً

حقيقياً ومنبر موضوعية واتزان وأداة انتاج ثقافيّ وحضاري. اصطدمت في المطلب الأول بالمصالح الظاهرة والمستترة وبالنوايا الخفية التي لا تظهر الا تحايلاً ومن باب الحرص المزور على الحرية. وفي المطلب الثاني اصطدمت بالرسميين جميعهم وانما بدرجات متفاوتة تبعاً لمستوى القناعة الديمقراطية ومستوى الثقافة والفهم الشخصيين اضافة الى وراثة بعض الأحقاد الشخصية الفاعلة. صغْتُ مشروع قانون مستمد من حوار وطني كبير كرس مفاهيم الحرية الاعلاميّة، وتعددية وسائل التعبير، واستقلالية الاعلام عن السلطة. مشروع قانون حضاري يرتكز إلى المفاهيم المبينة أعلاه مجسدة في فهم دقيق محدد للحرية وحدودها واستقلالية للاعلام عبر هيئة وطنية مستقلة عن السلطة ترعى شؤونه وتنظمها.

واجهت أصحاب المؤسسات الاعلامية الخاصة من وزراء (وهم كثر) الراغبين في استمرار الفوضى القائمة والمحكومين بجهل عضوي أساسي في تركيبهم الثقافي والحضاري (فبعضهم ليس من عالم اليوم وإن كان يُتقن مظاهر الحضارة الحديثة). وعارضني وزراء ليس لهم مصالح ظاهرة وإنما خفية مع المؤسسات الاعلامية الخاصة إما بسبب علاقات قربى وإما بسبب كونهم مساهمين فيها، ومنهم من كان همه الوحيد اقفال المؤسسة اللبنانية للارسال، ومنهم من كان همه وضع اليد على تلفزيون لبنان، ومنهم من لا يفقه في أهمية الاعلام ودوره الا خطره السياسي فيدفعه الجهل الى تحميل الاعلام مسؤولية الحرب أو التظاهر أو الاضراب.ومنهم من كان همه الوحيد ظهور صورته الكريمة على شاشة التلفزيون، ومنهم من كان مقياسه الوحيد في الحكم على الاعلام نرجسيته الغبية بمشاهدة ذاته. ومنهم من يريد أن يحول تلفزيون لبنان إلى مؤسسة اعلامية للرسميين لا مؤسسة اعلام للمواطنين.

وواجهت أصحاب مؤسسات الاعلام الخاص الذين عمدوا، تزلفاً ودفاعاً عن استمرار الفوضى القائمة، الى تحويل مؤسساتهم الاعلامية لخدمة الرسميين المعارضين لمشروع القانون. فنشروا اخبارهم واخبار زوجاتهم ونشاطاتهم الهامة وغير الهامة وصدَّروا تلك الأخبار في نشراتهم لاثارة حقد الرسميين على الاعلام الرسمي الذي انتهج سياسة اعلام المواطن لا الاعلان للرسميين، فانقلبت المقاييس: تحولت مؤسسات الاعلام الخاص إلى مؤسسات اعلان للرسميين وتلفزيون لبنان الرسمي الى مؤسسة اعلام للمواطنين.

وواجهت المسؤولين الكبار الذين أصروا على حجب كل امكانية لتطوير الاعلام الرسمي حتى انتزعت الامكانات انتزاعاً وفي آخر أيام الحكومة. لم يستطع المسؤولون تحمل أن يكون الاعلام الرسمي اعلاماً موضوعياً حدثياً يعرض

للاخبار من زاوية حق المواطن بالاطلاع، ومن زاوية أولوية الحدث. فالأولويّة عندهم لأخبار ذواتهم التي يجب أن تتصدر، كما في العالم المتخلف، الأخبار، كل الأخبار وكل الأيام.

استمر التحايل لمنع مناقشة مشروع القانون الذي أعددت بوسائل مختلفة، إلى أن تجمعت والتقت المصالح كلها دفعة واحدة، فأصدروا، بعد نقاش انفردت فيه بمواجهة تسعة أعضاء في مجلس الوزراء من المحسوبين اصدقاء أو حلفاء لسوريا، ووزير محسوب لرئيس الجمهورية، واثني عشر وزيراً التزموا الصمت والحياد، أصدروا قراراً يخضع الاعلام الخاص لسلطة النيابة العامة بقصد اقفال ملف قانون التنظيم لحين ذهاب الحكومة والامساك عبر النيابة العامة بوسائل الاعلام الخاصة. أردت يومها الاستقالة، إلا أن صديقي الرئيس الحسيني تمنى أن لا نباشر نحن بإسقاط الحكومة فنحمل دمها. تريثت فأخطأت. لم يُسمح لي بوضع قانون حضاري للاعلام يضمن الحرية وتعددية المؤسسات، واستقلالية الاعلام. فلماذا أستَمِرُّ في الحكم؟ لمجرّد عدم تحمل دم الحكومة منعاً لسوء التفسير والاستغلال من قبل المُستجيرين بالسوريين على اخصامهم الداخليين؟

ماذا يريدون من الاعلام؟

يريدون اعلاماً مطواعاً بظاهر حرية تامة:

مؤسسات اعلامية خاصة غير قانونية مسلط فوق رأسها سيف الاقفال بالسلاح القانوني.

صحفاً يديرها صحفيون مراجعهم الفعلية في دوائر المخابرات أو مكاتب الوصاية أو أدراج التمويل المفروض ويحررها صغار يأسرهم ضيق العيش والخوف العفوي.

ويريدون تطويق من شذ منهم، وهو موجود على قلة عدد وأصالة عُدة، كي يكتب على رجاء مرجعية تليق أو استيعاب يحترم الالقاب، فيطرِّي لسانه ويصبح وجوده ضرورة للشهادة على «صون الحرية»!

ج ـ صراع الرؤساء: قانون المتقاعدين وزيادة تعويضات النواب والوزراء

إن نهج الصراع الذي اتخذه تعامل الرؤساء وبخاصة رئيس الجمهورية ورئيس المجلس، نابع من محاولات التفرد المستمرة والعودة إلى ما قبل اتفاق

الطائف من قبل رئيس الجمهورية ومن تمسك رئيس المجلس بهذا الاتفاق نصاً وروحاً. أما الحدة في هذا الصراع فمردها إلى ارتباطه بالرغبات الشخصية لا بشأن المصلحة العامة وإن كان يبرز بمناسبة مواضيع تمسُّ الشأن العام كالحفاظ على مالية الدولة العامة بالنسبة لقانون المتقاعدين وبالنسبة لزيادة تعويضات النواب والوزراء والمسؤولين.

أقر مجلس الوزراء مشروع قانونين يتعلقان بزيادة الرواتب والأجور في القطاع العام وبتسوية أوضاع المتقاعدين ومعاشات التقاعد واحالهما الى مجلس النواب.

على هامش هذين المشروعين وخاصة مشروع المتقاعدين، طرحت مسألة في التسوية لم يلحظها المشروع وهي حالة بعض المتقاعدين الذين تقاضوا تعويضات بدل معاش التقاعد وفاجأهم انهيار العملة اللبنانية فأضحوا بدون تعويض. راجع بعضهم رئيس الجمهورية فرأى أن لا حق لهم بالتسوية وأن بعضهم قد اشترى في حينه عملة أجنبية مما يحول التسوية اليوم الى ربح مزدوج. والبعض نفسه راجع رئيس المجلس فرأى أن لا غضاضة من انصاف هذه الفئة ولو استفاد البعض منها، فالظلم الذي لحق بالاغلبية وهي من خيرة من خدم الدولة لا يوازن بالكسب المزدوج للبعض القليل وانما يقارن بذاته، ويقتضي المساهمة من الدولة برفع هذا الظلم عن تلك الفئة. لم يكن ثمة تنسيق بين الرئيسين ولم يعلم أحدهما بتصرف الآخر.

درس مشروع قانون المتقاعدين في المجلس فعدّله باتجاه انصاف من قبض تعويضه والسماح له بإعادة المبالغ المقبوضة مع فوائدها والعودة إلى نظام التقاعد من جديد. ويصر رئيس المجلس (وأنا أصدقه) على التأكيد بأنه لم يدرج القانون على جدول الأعمال للتصديق الا بعد أن أخذ موافقة فخامة الرئيس على ذلك أي بعد أن تم الأمر بمنطق التعاون بين المؤسسات والسلطات.

وإذا برئيس الجمهورية يعلم مجلس الوزراء برغبته برد القانون لأنه سيخرب خزينة الدولة. فأصدر مرسوماً برد القانون وأتبع ذلك بحملة من الشائعات حول كلفة المشروع بما يثير النقمة على من أصدره ويتهمه بالتبذير وعدم المسؤولية.

حملة من التشهير تحت ستار دخان كثيف من التمسك بالمصلحة العامة، والحرص الشديد على مالية الدولة العامة، والسبب الحقيقي محاولة النيل من رئيس المجلس كخصم سياسي يعاند في نهج الرئاسة ويمنعها من ممارسة الحكم وفقاً لمنطق اتفاق الـ ٤٣، مصراً على تنفيذ اتفاق الطائف بحرفيته، خاصة وأن رئيس المجلس لم يقبل هو أيضاً الانضمام إلى عصبة الحكم.

وأخطر ما في هذا الصراع الذي دار بين الرئيسين بمناسبة قانون المتقاعدين، محاولات التجييش الطائفية التي استتبعته في صفوف المجلس النيابي والرأي العام عندما تأكدت رغبة النواب بالاصرار على القانون بالرغم من رده من قبل الرئيس. فقد طرح رئيس الجمهورية الموضوع من زاوية كرامة الرئاسة الأولى وبالتالي كرامة الطائفة المارونية وباشر الاتصال بالنواب الموارنة يستثيرهم للوقوف بوجه اعادة التصديق على القانون. لم تنجح المحاولة الا مع قلة من النواب الموارنة المعنيين وظلت أضرارها محصورة في اطار المجلس النيابي.

استكمل هذا الصراع بمحاولة تشهير ثانية وبوسائل أخرى أكثر خطورة وأكثر استهتاراً بالمسؤولية العامة.

فعلى هامش قانون زيادة الرواتب للقطاع العام، أقر المجلس النيابي زيادة لتعويضات النواب والوزراء تتجاوز بنسبها ما تقرر للموظفين من منطلق ضآلة الكلفة التي تحملها تلك الزيادة للخزينة نظراً لقلة العدد، وانصافاً لهؤلاء المسؤولين من وزراء ونواب، لا سيما وأن أغلبيتهم، وبعكس ما يتوهم البعض، من أصحاب الدخل المحدود والمحدود جداً، وقلة منهم على حال مادية جيدة، وليس بينهم من يقبض جعالة شهرية كبيرة بالدولار من محسن كبير. قدم مشروع تعديل الزيادات للنواب خلال جلسة لجنة المال والموازنة، وكان المشروع الأصلي مرفقاً بجداول زيادات عادية. قررت الزيادات وفقاً للاقتراح الجديد بينما أرسل للنشر خطأ الجدول الذي كان مرسلاً سابقاً مع المشروع. فجرى تصحيح الخطأ المادي هذا بموجب كتاب وقعه رئيس لجنة المال والموازنة ومقررها ووزير المال وأرسله رئيس المجلس النيابي للتنفيذ. إنّ عمليّة تصحيح الخطأ المادي هذه لم يعلم بها سوى رئيس المجلس ومن وقع المحضر معه ورئيس الحكومة، إذ وجهت الاحالة له ولأمين عام مجلس الوزراء ولرئيس الجمهورية.

وإذا بالحملة تبدأ مركزة حول محورين: المحور الأول فضيحة الزيادة للنواب والمسؤولين من وزراء ورؤساء. والأمر الثاني فضيحة «التزوير» في المحاضر. نشر الموضوع الأول في صحيفة «السفير». لم يشكل نشره استثارة هامة للرأي العام. فأعيد نشره في جريدة «الديار» بعنوان كبير حول الزيادات لمئة وعشرين مسؤولاً من رئيس ووزير ونائب. وفي اليوم التالي صدر تصحيح في الصحيفة عينها يشرح كيف أن رئيس الجمهورية لم يستفد من الزيادة. وكأنما النشر كله واعادة النشر لا غاية له سوى القول إن جميع المسؤولين في الدولة نفعيون لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ولا همّ لهم سوى السعي لزيادة مداخيلهم بينما هناك مسؤول واحد همه المصلحة العامة ولم يقبض الزيادة. محاولة تشهير بالطبقة

السياسية كلها لمحاولة اظهار حسنة عند مسؤول واحد وأي حسنة؟ تصديت لهذه المحاولة وردعتها بعنف وحولت الموضوع مع الصحيفة الى قضية صراع شخصي مع وزير الاعلام لتحويل الانظار عن الطبقة السياسية بكاملها لما في ذلك من خطر على الديمقراطية. لا تُهاجَم السياسة بصورة عامة والسياسيون بمجملهم وبصورة عامة الا لغرض تقويض الديمقراطية لمصلحة الفاشيات أو التيارات الشعبوية أو الحكم العسكري. إن غباء السعي للمصلحة الشخصية، بغض النظر عن النتائج وعدم تقدير العواقب العامة للتصرفات الفردية، هو من العيوب الكبيرة التي إذا ابتُلِيَ بها المسؤولون ابتُلِيَتْ بها الدولة وعانت. طبعاً نجحت الخطة في تحويل الأنظار. وظهرت الصحيفة في اليوم التالي وكل صفحتها الأولى مخصصة للهجوم على وزير الاعلام. فأجهضت خطة الاثارة حول الطبقة السياسية والتشهير بها في المهد. واعتقدنا أن الأمر انتهى، ولكن إذ به لم ينته. فبعد أقل من شهر أُعيد نشر الموضوع مع محاولة التشهير اياها في جريدة «النهار» وبواسطة أحد الصحفيين المطلين على دوائر القصر الاعلامية. وكانت المرة الأولى التي تعيد فيها «النهار» نشر موضوع سبق نشره في صحيفة قبلها، مما يظهر مدى الاصرار والافتعال في استغلال الموضوع للتشهير بالطبقة السياسية ومحاولة النيل من الاخصام السياسيين (بالمعنى الضيق والصغير) أي من رئيس المجلس.

لم يعد الموضوع يحتمل المداورة والمعالجات غير المباشرة والصدام مع الصحفيين الذين لا ذنب لهم ولا شأن ولا غرضية سوى نشر الحدث المثير كما تقتضي مهنتهم في جانب منها. فقررت مواجهة الموضوع في مجلس الوزراء لأنه أصبح يتعلق بموضوع عام اسمه تقدير المسؤولية العامة وعواقبها وتهديم النظام في لعبة صراع تعيسة يحركها الحقد والتفرد.

طلبت في مجلس الوزراء إجراء تحقيق لمعرفة كيفية تسرب خبر تصحيح نشر المحضر في الصحف، ملمحاً إلى أن المطلعين على الأمر جهات ثلاث: رئيس الحكومة وأمين عام مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية وبعض موظفي الرئاسة. رحب رئيس الحكومة بالأمر فأثيرت حفيظة رئيس الجمهورية وتصدى للموضوع بتحيز وانفعال ظاهرين أديا الى مواجهة حادة المنحى بينه وبيني تناقل الرأي العام أخبارها مضخمة بعض الشيء. وتبين استنتاجاً أن مصدر النشر دوائر الرئاسة وعلى طريقة القول المأثور «كاد المريب يقول خذوني». فألْححتُ على طلب التحقيق منتقداً بشدة النهج المتبع من قبل البعض وقوامه التشهير بالآخرين لاظهار محاسن الذات. وكأنما لا يمكن للمسؤول أن يكون حسناً بين حسان،

فحسنه لا يظهر الا بإبراز مساوىء غيره، وهذه أدنى درجات الحسن. فالمسؤول الذي لا حسن فيه الا أن الآخرين هم أسوأ منه هو أسوأ المسؤولين. فعاد الجو الى التوتر واشتد انفعال الرئيس وفي المقابل اشتدت مواجهتي، فوقف الرئيس وغادر القاعة وتوقف مجلس الوزراء وانقسم الحضور بين مؤيد وحائر ومعجب ووسيط خير متبرع لتهدئة النقاش. عاد الرئيس واستؤنفت الجلسة. وكعادته حاول فخامته الانتقال من موقع المعتدي إلى موقع المعتدى عليه في محاولة للنيل مني عند تأليف الحكومة المقبلة بحجة استحالة الحكم بحضوري في مجلس الوزراء، أي بهدف التخلص من شاهد على مخالفة الطائف ومن وزير صدَّق الاتفاق وعمل بموجبه فحاول أن يكون وزيراً مشاركاً في الحكم لا مجرد موظف عند الرئيس أو الرؤساء أو الترويكات.

د ـ الدولار و٦ أيار

عملياً كانت المحاولة الأولى للاطاحة بالحكومة قد تمت وفشلت، فبدأ العمل ضد بقائها بكافة الوسائل.

كان مخططاً أن ترحل الحكومة وأن يكلف بصورة طبيعية السيد رفيق الحريري بتأليف حكومة جديدة باعتبار أنّ المرحلة القادمة هي للاعمار والسيد الحريري مقاول كبير جنى ثروة طائلة من المقاولة والاعمار في السعودية وهو صاحب خبرة في هذا المجال وموثوق من الأوساط المالية. من هنا، فإن وجوده على رأس الحكومة يبعث الثقة ويستجلب المستثمرين العرب وربما سواهم، فينعم الوطن باعادة الاعمار والبناء وتنعم الدولة بالرخاء والبحبوحة ويطمئن المسؤولون إلى تأمين المصلحة العامة فتقر عينهم ويرتاح ضميرهم. وبقدر ما يحققون المصلحة العامة، يبعدون اخصامهم عن الحكم، فيكتمل استفرادهم المتجانس كفريق بمؤسسات الحكم ويتلهّى المواطنون بكسب لقمة العيش ويغفلون عن الأساسيات السياسية من سيادة واستقلال ومشاركة فعلية في الحكم ومساواة، مخدرين ببعض تحسن في الوضع المعيشي.

لم تنجح الخطة الأولى في ترحيل الحكومة اذ عطلها تضامن رئيسي الحكومة والمجلس. فبدأ اعداد الخطة لعملية الترحيل الثانية وذلك عبر استخدام لقمة عيش المواطنين كوسيلة، والتواطؤ مع الميليشيات ضد الحكومة والدولة كممارسة وتنفيذ.

استقر سعر صرف الليرة اللبنانية منذ بداية ١٩٩١ حول مبلغ ثمانماية وثمانين ليرة لبنانية للدولار الواحد. مع نهاية العام نفسه أقر مجلس الوزراء

وصوت المجلس النيابي على زيادة الرواتب في القطاع العام بمقدار ضعفين ونصف الضعف إذ كانت آخر زيادة أُقرّت بمقدار مئة بالمئة تلك التي اقترحتها بصفتي وزير عمل بالوكالة في بداية عهد حكومة الرئيس الحص وكان الدولار ما يزال بسعر أربعماية وخمسين ليرة لبنانية. إن زيادة الضعفين والنصف للقطاع العام تسببت بضخ كمية كبيرة من النقد أدت الى اشتداد الضّغط على الليرة اللبنانية. بدأ الضغط هذا يظهر مع منتصف كانون الأول ١٩٩١. وكان منتظراً عندها أن تُترك الليرة فينخفض سعرها تدريجياً بما يؤمن استيعاب الانخفاض بصورة طبيعية وإلى حدٍ معقول لا يسمح بتجاوزه مقدار خمسين بالمئة من سعر الانطلاق بحيث يبقى مفعول الزيادة ملموساً وذا قيمة.

خلافاً لكل توقع علمي عاند المصرف المركزي تلك الضغوط التي برزت في سوق القطع وأخذ ينفق من احتياط النقد النادر حتى بلغ مجموع انفاقه ولغاية منتصف شباط ما يقارب الخمسمئة مليون دولار منزلاً الاحتياطي لديه من مليار الى خمسمئة مليون دولار.

كانت ادارة عملية النقد والانفاق من الاحتياط تتم بأوامر صادرة من رئيس الجمهورية الى مدير القطع في مصرف لبنان مباشرة ويومياً. والجميع يعلم أن رئيس الجمهورية يتصل مباشرة بمدير القطع ويعطي التوجيهات في هذا الأمر. وكان ذلك موضع تبجح من فخامة الرئيس بحسن الادارة والانتباه للمحافظة على سعر الليرة اللبنانية. طبعاً، ان عملية الادارة المباشرة هذه كانت تتم بالممارسة الفعلية خارج اطار المؤسسات والقوانين والأنظمة. فالرئيس كان يتجاوز بها مجلس الوزراء ووزير المال وحاكم مصرف لبنان ونواب الحاكم وصولاً إلى مدير القطع. نموذج من تصرف الرئيس بالتعاطي المباشر والمتجاوز لجميع الأصول، وتأكيد على رغبة الاستمرار بممارسات رؤساء الجمهورية السابقين كأن لا دستور تعدل ولا اتفاق صدق ولا جمهورية جديدة.

بدأت أخبار هدر الاحتياطي في النقد النادر تصل الى مجلس الوزراء فتقرر استدعاء حاكم مصرف لبنان ونوابه للاستيضاح في مجلس الوزراء وللتأكد من سلامة الوضع النقدي. حضر الحاكم وأحد نوابه وشرح لمجلس الوزراء سياسة الدعم التي اعتمدت للحفاظ على سعر صرف الليرة اللبنانية. وأكد أمام المجلس أن كمية النقد النادر التي أنفقت أصبحت توازن كمية النقد التي ضخت في السوق، وبالتالي فإن الضغط على الليرة قد استوعب واستقر الأمر ولا مبرر لأي تخوف على مصير الليرة والوضع النقدي. واستوضحته يومها إن كان بامكاني كوزير إعلام أن أذيع هذه التطمينات، فأكد ذلك وشكره مجلس الوزراء معتبراً

أن ما أنفق من نقد ولو شكل هدراً كبيراً، إلا أنه لقي على الأقل مردوداً ايجابياً لجهة المحافظة على مستوى دخل المواطنين.

وما كاد ينقضي أسبوع واحد على حضور الحاكم إلى مجلس الوزراء وتأكيده على سلامة الوضع واستيعاب الضغوط، حتى صدر عنه بيان لم أسمع بأغرب منه في حياتي السياسية يُعلن فيه أنّه اعتباراً من تاريخه سيتوقف البنك المركزي عن التدخل في سوق القطع. كان البيان بنتائجه بمثابة دعوة للمواطنين وللمضاربين الى الاسراع في بيع ليراتهم اللبنانية وشراء الدولار. فارتفع سعر الدولار بشكل جنوني حتى تضاعف سعره وتزايدت أسعار السلع وسارع وزير الاقتصاد إلى رفع سعر الخبز ولم يكن قد استقر هبوط الليرة على سعر أو قعر. مجموعة تصرفات غريبة أخذت أعيد تسلسلها مدققاً فيها حتى تبينت لي خطة مدروسة هادفة الى الاطاحة بالحكومة عن طريق الانهيار الاجتماعي والاقتصادي. سبق اعلان بيان الحاكم وخلال يوم الاعلان (صدر البيان متأخراً ظهر ذاك اليوم) اتصالات حثيثة من المسؤولين الاعلاميين في الرئاسة يستفسرون من دوائر الوكالة الوطنية للاعلام عن بيان الحاكم وصدوره وهل وصل الى الوكالة؟ مما يوحي على الأقل بتوقع صدور البيان والعلم به قبل صدوره. ثم سبق بيان الحاكم قيام بعض حاملي سندات الخزينة ببيعها بعد أن حملوها مقدار سنة بفائدة تراكم تبلغ ٣٥ بالمئة مشترين في حينه الليرة اللبنانية بدولار يوازي تسع مائة ليرة لبنانية محققين ربحاً خيالياً على حساب المواطن اللبناني ومصرفه المركزي يوازي ما يقارب مئتي مليون دولار. طرحت هذه المعلومات في مجلس الوزراء فوجه المجلس بناء لطلبي أسئلة الى حاكمية المصرف ولجنة الرقابة على المصارف فرفض الموظفون الاجابة واعطاء المعلومات بحجة أنهم مؤتمنون على السرية بحكم القانون ولا يستطيعون اطلاع أحد على المعلومات المتوافرة لديهم حتى ولو كان مجلس الوزراء. بدا واضحاً من جواب الموظفين مدى الحماية التي يتمتعون بها معلنين «بشجاعة» عن مراجعهم الفعلية التي كانت وراء تعيينهم.

اكتمال دائرة الخطة المرسومة يتطلب نقل اللعبة من القطع الى سوق الشغب. وسنحت الفرصة بالاعلان عن اضراب عام ليوم واحد من قبل الاتحاد العمالي العام. تحت غطاء دعوة الاتحاد العام تسلل التواطؤ على الحكومة. بدأت عمليات الشغب بحرق منزل وزير المال يومها علي الخليل في صور، ثم وفي السادس من أيار ١٩٩٢ تحركت مظاهرات منظمة وقطعت طرق بالاطارات المحروقة وعم الشغب بعض الشوارع واتجه نحو بعض المنازل. اختفت قوى الأمن من الشوارع منذ الصباح الباكر وأصيب يومها وزير الداخلية بألم حاد في ظهره

أقعده في الفراش. الجيش في مناطق حفظه للأمن، أي في المناطق الشرقية، أمن فتح الطرق تاركاً للتعبير مداه. سرت اشاعات كثيرة عن مشاركة ملحوظة لبعض الأجهزة المنظمة ان في توجيه التظاهر وان في تأمين الدواليب للحرق. يوم مشهود لولا أن مظاهرة مدروسة هاجمت منزل فخامة الرئيس في منطقة زحلة معبرة عن قلق من وجَّهها مشيرة الى قدرته هو أيضاً على توجيه التظاهر. جمع معلومات ترامى الى سمعي وكنت ما أزال في تصريف الأعمال عن اتفاق تم بين الحكم والميليشيات للاطاحة بالحكومة على أن يطيح كل منهم بخصومه ويعزز مواقعه. منذ أن فشلت المحاولة الأولى للاطاحة بالحكومة، رسمت خطة اهتراء الوضع الاقتصادي وخطة استغلال هذا الاهتراء، وصولاً الى النتائج التي تكرست في عملية صيف ٩٢ وما افرزته من تحالفات ومن اعادة تركيب لرئاسات السلطة المتجانسة.

الفصل الرابع

الإطباق

١ ـ حكومة رشيد الصلح
٢ ـ قانون الانتخاب
٣ ـ عملية صيف ١٩٩٢ أو ما أسمي بالانتخابات

١ ـ حكومة رشيد الصلح

نال الرئيس والميليشيات من حكومة الرئيس كرامي واسقطوها في سوق الشغب في السادس من أيار ١٩٩٢، وسعوا إلى تأليف حكومة يعززون فيها مواقعهم ويبعدون من لا رغبة لهم فيهم. من هؤلاء المبعدين مَنْ تمسك بأصول تنفيذ اتفاق الطائف وممارسة الحكم على أساس المشاركة. ومنهم مَنْ كان على خلاف سياسي معهم ضمن الاطار المذهبي لأنه كان بوجوده يحجب عنهم التحكم بوزارات أساسية. اسباب الابعاد تعددت وتلاقت كلها عند رغبة الخلاص من كل من يعيق التفرد والهيمنة.

أُبعد عن الحكومة جميع الوزراء النواب الذين شاركوا في الطائف باستثناء جورج سعاده الذي يشكل بقاؤه ضرورة تتعلق بالتوازن المسيحي.

أبرز علامات حكومة رشيد الصلح من حيث تركيبها أنها أقصت الوزراء المستقلين الذين كانوا مع تطبيق الطائف، وعززت عدة مواقع للوزراء المحسوبين على تحالف مباشر مع سوريا حزبيين وغير حزبيين ورؤساء ميليشيات وأرضت الرئيس بتعزيز موقع وزيره واقصاء من رغب باقصائهم، وتعيين محايدين ومستقلين يتصرفون كموظفين وليس كوزراء، تماماً كما يرغب الرئيس، خلافاً لاتفاق الطائف نصاً وروحاً.

كنز المعاني في فهم تشكيل حكومة الرئيس الصلح يكمن في اختيار رئيسها. فهو، لغيابه الفعلي أو المفتعل وإنما الدائم، يعتبر التحضير المثالي للخلف الموعود.

إن قراءة تركيب الحكومة الصلحية بمن أحضرت وبمن عزَّزت وبمن أقصت،

تعطي صورة واضحة عن التحالف الفعلي الذي عمل على ترحيل حكومة كرامي، وتُسقط نهائياً مزاعم الثورة الاجتماعية وكل حبائل وستائر الدخان التي ارتفعت في ٦ أيار لتغطية حقيقة ما جرى. لم تسقط حكومة الثلاثين بانتفاضة شعبية وإنما سقطت بتآمر داخلي عليها يقرأ في تركيبة الحكومة التي خلفتها. ومن اعتقد في ٦ أيار أنه انتفض وقام بعمل هام انما استخدم كأداة لتحقيق أغراض سياسية محددة رسمت في خطة متكاملة بدأت بهدر خمسمائة مليون دولار من مال الاحتياط، أُعلنت ببيان حاكم مصرف لبنان عن وقف التدخل في سوق القطع وأُكملت في مظاهرات ودواليب السادس من أيار وما سبقها وما رافقها.

بعد تركيبها وتأليفها، حُددت لحكومة الصلح مهمة أساسية هي تغيير المجلس النيابي. وهدف التغيير المجيء بمجلس نيابي على صورة الحكومة تركيباً وتحالفات. لكل انتخابات كما لكل لعب جدي شروط وممارسة. الشروط بالنسبة للانتخابات هي القانون والممارسة هي اجراؤها.

٢ ـ قانون الانتخاب

افترض اتفاق الطائف اجراء انتخابات نيابية بعد تحقيق شرطين أساسيين: الأول حل الميليشيات وجمع السلاح وبسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على جميع الأراضي اللبنانية، والثاني اعادة النظر بالتقسيم الاداري وتحديد المحافظات واجراء الانتخابات على أساس التقسيم الاداري الجديد والمحافظات.

الشرط الأول توقف تنفيذه اعتباراً من صيف ١٩٩١ باستثناء المناطق المسماة شرقية أي تلك التي كانت خاضعة لسيطرة عون والقوات اللبنانية، والشرط الثاني بوشر به وتألفت لجنة وزارية لتحقيقه وتناقضت فيها الآراء فتوقف عملها دون الوصول إلى أي نتيجة.

بالرغم من وضوح الأمر بالنسبة لاتفاق الطائف وعدم اجراء الانتخابات دون تحقيق الشرطين المذكورين، بدأ وزير الداخلية منذ أيام حكومة الرئيس كرامي يتصرف وكأن الانتخابات حاصلة حكماً في صيف سنة ٩٢. تقدم في أوائل سنة ١٩٩٢ بمشروع قانون من مجلس الوزراء يطلب فيه تعديل المهل لاعلان لوائح الشطب. استغربنا بطرس حرب وأنا الأمر في حينه واستوضحنا الوزير سامي الخطيب فأجاب أنه يقوم بإجراء اداري عادي، وأن القصد من مشروع القانون هو قوننة عمل وزارة الداخلية التي تقوم بواجبها ولا يسعها إلا أن تفعل ذلك خاصة وان انتخابات بلدية قد تصبح ضرورية في بعض المناطق، وبالتالي لا بد من

اعداد لوائح شطب قانونية. شعرنا يومها أن أمر عمليات ما قد صدر ينفذه معالي وزير الداخلية متستراً بغطاء قانونية التصرف والقيام بالواجب العام وتأمين جهوزيّة وزارة الداخلية، أي ما لا يستطيع مجلس الوزراء أن يرفضه.

لم يخطر ببال أحد من الذين اتفقوا في الطائف ولو للحظة واحدة امكانية اجراء انتخابات نيابية بوجود الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والوجود السوري في سائر المناطق الأخرى ولا سيما من دون جمع السلاح وحل الميليشيات. ومع ذلك وضعت حكومة الرئيس الصلح مشروع قانون انتخاب مخالفاً للدستور ولاتفاق الطائف مفصّلاً على قياس أصحاب التحالف المؤلف للحكومة والحكم وأرسل إلى مجلس النواب. رفع القانون عدد النواب من مئة وثمانية إلى مئة وثمانية وعشرين بقصد اغراق التوازن الإسلامي المسيحي، الذي يفرض المناصفة، بالمسيحيين المنتخبين في مناطق يسهل التحكم بناخبيها لأسباب طائفية وسياسية. فمن أصل ٢٠ نائباً زائداً أمكن بالتوزيع التحكم بخمسة عشر على الأقل أي من أصل عشرة نواب مسيحيين أمكن مصادرة النصف واحتسابهم في العدد العام من أصل المناصفة. أي من أصل زيادة ٢٩ مقعداً على العدد الأصلي (٩٩) نائباً أمكن مصادرة ٢٤ مقعداً.

أما بالنسبة لتوزيع الدوائر، فقد جرى تفصيلها على قدر المصالح.

فحيث المصلحة تتطلب تحديد المحافظة دائرة انتخابية، من أجل نجاح اللوائح المعدَّة والمختارة بدقة، تم الالتزام باتفاق الطائف وبالدستور.

وحيث المصلحة تتطلب جمع المحافظات، جرى جمعها كما حصل بالنسبة لمحافظتي الجنوب مع اخراج منطقة الشريط الحدودي من دائرة التأثير.

وحيث المصلحة تتطلب خرق الدستور جرى اعتماد التنظيم السابق، ووزعت الدوائر في الجبل الى أقضية لضمان نجاح القوى الميليشيوية من جهة، والمسيحيين المقربين من دمشق من جهة ثانية، وحصر القوى المعادية ضمن أقل عدد ممكن من المقاعد من جهة ثالثة.

كما وزعت في البقاع الى أقضية أيضاً لتأمين أفضل الظروف للائحة الرئيس في زحله، وأفضل الظروف لميليشيا حزب الله في بعلبك ـ الهرمل، وللائحة القوى الحليفة لسوريا في البقاع الغربي.

٣ ـ عملية صيف ١٩٩٢ أو ما أُسمي بالانتخابات

لا أعتقد أن انتخابات نيابية واحدة في تاريخ لبنان الحديث أو أي بلد ديموقراطي فعلاً يمكن أن تقاس بانتخابات صيف ١٩٩٢ أو تشبَّه بها. كما لا أعتقد أن انتخابات نيابية مزورة في العالم يمكن أن تتم كما حصل في لبنان مع حياد تام للسلطة بل ومع غياب تام لها.

باستثناء منطقتي كسروان والمتن الشمالي، لم تكن السلطة اللبنانية حاضرة في أي عملية انتخاب جرت. ولم يكن سبب عدم تدخلها الرغبة بتأمين الحياد بل بسبب عدم الوجود الأصلي والفعلي في الأماكن التي تمت فيها الانتخابات، اضافة إلى أن الغياب، وبخاصة الاداري، كان مقصوداً لتسهيل عمليات السيطرة والهيمنة المقررة سلفاً.

إن انتخابات صيف ٩٢ هي من حيث قانون الانتخاب غير دستورية ومخالفة لاتفاق الطائف.

أمّا من حيث إجراؤها فهي أنشأت مجلساً لا قانونية له ولا شرعية: عدم قانونيته نابع من الغياب الاداري والأمني للدولة وعدم شرعيّته نابع من عدم تمثيله للبنانيين. وقد لا يكون مبرراً، من حيث المنطق العلمي والسياسي، الحديث عن تجربة انتخابية في هذه الانتخابات من قبل مرشح أسقط. غير أني سأدلي وأدون شهادتي لأني على يقين مما أقول، مقتنع به، شاهد له وعليه، ولا بد أن أسجل شهادتي هذه كمستند لمن يرغب بالاطلاع على مجريات هذه الانتخابات من زاويتها السياسية لا من زاوية التحليل السوسيولوجي التبريري. فانا لم أسقط في الانتخابات لأني لم أوزع مازوتاً على المحتاجين في منطقة بعلبك الهرمل في شتاء قارس، أو لأني لم أقدم خدمات بلدية فاعمر مدارس وأبني مستشفيات وأرفع سدوداً وأشق طرقات. فأنا لست أملك أصلاً مالاً أوزعه على المحتاجين مازوتاً للتدفئة، كما لم يكن باستطاعتي أن أخلق دولة أسعى بها لتحقيق الخدمات البلدية. فالدولة كانت غائبة بسبب الحرب ولم أكن على استعداد للارتهان لأي دولة أو مصدر مالي لتأمين مازوت التدفئة. وقد يكون مفيداً، وقبل عرض مجريات الانتخابات، توضيح مهمة النائب كي لا نغرق في تفاصيل التحاليل السوسيولوجية لتبرير الجبن في قول الحقيقة السياسية.

العمل النيابي وكالة من المواطنين للقيام بمهام ثلاث. المهمة الأولى الحضور السياسي على المسرح السياسي بتكليف من المواطنين وباسمهم للدفاع عن قضاياهم الأساسية وللتشريع في بناء الدولة ومراقبة تنفيذ هذا التشريع وادارة

هذا البناء. المهمة الثانية هي السعي لدى ادارة الدولة أي لدى الحكومة لعدم اغفال الاهتمام بالحاجيات البلدية للمنطقة التي وكل عنها النائب. والمهمة الثالثة التواصل الحياتي في خدمة المواطنين طالبي الخدمة أياً كان نوعها. فعلى الصعد الثلاثة المذكورة أعتقد أني قمت بواجب وكالتي عن المواطنين أفضل قيام. لا أعتقد أنه على صعيد الحضور السياسي والتشريعي تخلفت عن موقف أو أخطأت في موقفي. ففي جميع الأمور الأساسية كنت عند رغبة من أمثل واقفاً ومعلناً وقوفي دائماً بالصلابة والجرأة التي يرغبون. كما ساهمت في الحياة التشريعية مساهمة فاعلة بينة النتائج. اما على صعيد التواصل الحياتي في خدمة المواطنين فلم أعرف مواطناً واحداً احتاج مساعدة وأعلن عن احتياجه ولم أُلبِّ بعطف ورعاية. أما على صعيد الخدمات البلدية فالظلم كل الظلم في اثارة موضوع تلك الخدمات في وجه النواب الذين تحملوا مسؤولية تمثيل الناس خلال المرحلة المنصرمة من تاريخ لبنان، في مرحلة الحرب بمختلف مراحلها، لأن الحرب ازالت ومنذ بدايتها مقومات ووجود الدولة بحيث انتفت كل امكانية مراجعة لديها لتأمين خدمات بلدية للمواطنين. وبالرغم من واقع الحرب، لم أترك امكانية تقديم خدمة بلدية تسنح دون أن انتهزها. وقد توجت مرحلة تمثيلي للمواطنين بمشاركة بارزة فاعلة في ايقاف الحرب وتحقيق السلام والوفاق الوطني وتحملت مسؤوليات مواجهة هرب منها العديدون.

لقد أُسقِطْتُ في الانتخابات بنتيجة قرار سياسي اتخذه فاعلون قادرون، ولم تسقطني الديموقراطية. منذ بداية المرحلة الانتخابية قلت للعديدين وبخاصة لدولة الرئيس الحسيني إنّ مأساة المشاركة في هذه الانتخابات هي التالية: إن نجحت فقد انجحك السوريون وان سقطت فقد أسقطتك الديموقراطية.. أحد حلين أحلاهما مر ومأسويّ. ويقولون لي اليوم إنّ الديموقراطية قد أسقطتني في الانتخابات. عجباً! لم أكن أعلم أن من بيده سلطة القرار الفعلي مولع بالديموقراطية وبممارستها! إنها مأساة المظاهر التي يجب عليك تصديقها صاغراً.

بدأت الانتخابات النيابية بالتشجيع على الترشيح وبتأليف اللوائح. لم يبق متعاطٍ واحد بالشأن العام في منطقة بعلبك الهرمل له صلة بأحد الأوساط السورية إلا وقدم ترشيحه. ثم عمد أصحاب القرار، غير المتعاطين ظاهرياً تأميناً للديموقراطية، إلى جوجلة الأسماء وترتيبها في لوائح لاستهلاك تخدم اللائحة الأساسية المطلوب انجاحها. فمن مراجعة أسماء أعضاء بعض اللوائح يتبين مدى النفوذ لأصحاب القرار في ترشيحهم وجمعهم ودعمهم ورعايتهم. ثم أعلنت

اللائحة المطلوبة المعتمدة تاركة مقعدين شاغرين: لائحة حزب الله. مُنع التحالف بين حزب الله والرئيس الحسيني وشُجِّع كل منهما على المضي في معركة انتخابية تجنبتها جميع القوى الحليفة لسوريا بينما تم الاصرار عليها في بعلبك الهرمل. مع العلم المسبق أن ميليشيا حزب الله لم تُحلّ، وسلاحها على أكمله وهيمنتها في غياب الجيش السوري ومخابراته هيمنة مطلقة في منطقة بعلبك والهرمل. اعتباراً من مساء الخميس ٢٠ آب ١٩٩٢، اخليت الساحة للسيطرة الميليشيوية لحزب الله وشوهِدت عناصر حزب الله المسلحة عصر يوم الجمعة ٢١ آب ١٩٩٢ على جميع الطرق والمفارق المؤدية إلى مدينة بعلبك حيث أقام الحزب مهرجاناً برعاية وحماية مسلحة بكامل العدة والعديد قولاً للناس: إن التحالف والدعم هو معنا ولنا الآن كما هو لنا ما بعد الانتخاب، فحذار الخطأ.

ومساء السبت ٢٢ آب ١٩٩٢، اي عشية الانتخاب، حضرت شاحنة من وزارة الداخلية في بيروت محملة صناديق اقتراع أفرغتها في ساحة سراي بعلبك، وأُعلم القائمقام أن عليه تدبر أمر رؤساء الأقلام والمسؤولين في الانتخابات لأن أحداً من المعينين لن يحضر. فتسلم فوراً حزب الله صناديق الاقتراع وعين للصناديق الأربعمئة ونيف رؤساء أقلام تابعين له من موظفين وغير موظفين أغلبيتهم أشقاء وأقارب ومناصرين لمرشحي حزب الله وفرض على القائمقام تدوين أسمائهم وأعلنوا كرؤساء أقلام رسميين. أستلم كلٌّ من المعيَّنين صندوقاً وتوجه به في اليوم التالي إلى مركزه مع تعليمات وتوجيهات واضحة بحسن التصرف. فحيث لا وجود لحزب الله، مهمة رئيس القلم عرقلة الانتخاب والتبحر في الشروط والتمهل في اجراء الانتخاب كي ينتخب أقل عدد ممكن، وإن أمكن، تعطيل الانتخاب كما حصل في بلدة عرسال.

وحيث لحزب الله وجود ميليشيوي، تتم السيطرة بالسلاح غير الظاهر وبتعسيم ديني عن تكليف شرعي يحرِّم انتخاب غير لائحة حزب الله. وأوامر بتسهيل عملية الانتخاب واكمالها حتى استنفاد لوائح الشطب كاملة بالاقتراع الفعلي، أو الورقي حين تدعو الحاجة. ومن ثم تدوين النتائج في محاضر بأقلام الرصاص ليتم ضبطها وفقاً للمطلوب، مع تأمين تواقيع وهمية، ومنع النتائج عن مندوبي اللوائح الأخرى وإن أمكن فالعمل على طرد هؤلاء المندوبين خلال عملية الفرز أو قبلها. ومن له أن يجرؤ على الاعتراض؟

ومن خلال رصد اقبال الناخبين على الاقتراع في مجمل الأقلام، ومن خلال مقارنة نتائج الفرز مع نسبة الإقبال، يمكن التأكيد أن نسبة الاقتراع الورقي بلغت ثلاثين بالمئة من حجم المقترعين الفعليين، أي أكثر من عشرين بالمئة من

الناخبين المسجلين في لوائح الشطب أي ما يقارب خمسة وعشرين ألف صوت.

إن غياب الدولة اللبنانية الكلي عن انتخابات بعلبك الهرمل أمَّن بما لا شك فيه حيادية السلطة التي يزعمها الحكم، كما أمن أيضاً بصورة مطلقة حرية الانتخاب إذ أعطيت الحرية المطلقة للميليشيات المسيطرة بإجراء الانتخابات باشرافها في جميع مواقع سيطرتها ومن ألفها إلى يائها. فعلاً ان الديموقراطية التامة والحرية التامة ابتداءً من تشكيل اللوائح وصولاً إلى إجراء العمليات الانتخابية بالهيمنة الميليشويّة الأمنية والإدارية أدّتا إلى سقوط لائحة الرئيس الحسيني باستثنائه واستثناء عضو شيعي آخر في لائحته، تماماً كما تقرر يوم تأليف واعلان لائحة حزب الله وترك مقعدين شاغرين فيها. سقطنا ديموقراطياً!

أما في سائر المناطق الأخرى، فقد قامت الديموقراطية بواجبها كاملاً في ايصال من يجب وابعاد من يجب، معززة بغياب السلطة اللبنانية واطلاق الحرية للميليشيات والأحزاب المتحالفة مع سوريا كل في موقع سيطرته وهيمنته للاشراف على الانتخابات واجرائها وفقاً للأصول الديموقراطية التي انتابتها فجأة.

أما من حيث شرعية الانتخابات، فالمقاطعة المسيحية، على رغم معارضتي لها، ادت الى حرمان المجلس الجديد من شرعية تمثيله، معنى ومبنى. الشرعية في لبنان مبنية على الوفاق الوطني بين المسيحيين والمسلمين، فالمقاطعة المسيحية منعت شرعية الوفاق عن هذه الانتخابات محولة اياها إلى انتخابات إسلامية في مناطق سيطرة المسلمين وإلى تعيين للنواب المسيحيين من قبلهم. فما من نائب مسيحي واحد نال في المنطقة التي ترشح عنها أكثر من عشرة بالمئة من أصوات المسيحيين المسجلين فيها والبعض منهم لم ينل من الأصوات ما يزيد على عدد أصابع اليد. وقد ألقت المقاطعة المسيحية على النواب المسلمين الذين انتخبهم ابناء طوائفهم وحدهم، ظلالاً كثيفة من عدم الشرعية مقارنة بنتائج الانتخابات السابقة. ففي الشوف مثلاً كان للناخبين المسيحيين في الماضي دور أساسي في اضفاء شرعية نجاح أو شرعية فشل على المرشحين مسلمين كانوا أم مسيحيين، وكان للتداخل الإسلامي المسيحي الدرزي أثر كبير في اختيار مرشحين من مختلف التيارات السياسية بحيث لم يكن بإمكان جهة واحدة أن تستأثر بتمثيل كامل للمنطقة الا بالتزوير.

أما نسبة المقترعين العامة فلم تتجاوز العشرين بالمئة من الناخبين. فهي في بيروت لم تتجاوز العشرة بالمئة، وفي بعض مناطق الجبل لم تتجاوز أحياناً الخمسة بالمئة لتبلغ في أحسن حال عشرين بالمئة نتيجة الانتخابات الورقية الوهمية، أو أربعين بالمئة في بعض المناطق نتيجة الانتخابات الورقية المنظمة والمقاسة ضبطاً

على لوائح الشطب كما حصل في بعض قرى وبلدات وجرود بعلبك الهرمل وبعض قرى الجنوب والشوف الأعلى.

بالاضافة الى ذلك، ينبع عدم شرعية الانتخابات من قانون الانتخاب نفسه ومن طريقة تأليف اللوائح. فبعض الناجحين من النواب لا علاقة له بالناخبين حتى ولا علاقة معرفة.

قلة قليلة من نواب المجلس الحالي انتُخبوا. أما الأغلبية الساحقة فقد وصلت إلى النيابة بغير الانتخاب. بعضهم وصل تسللاً، خاصة أولئك الذين ترشحوا في مناطق المقاطعة وفازوا لعدم وجود مرشحين منافسين كما في جبيل وبعبدا والمتن وعاليه والشوف وبيروت. قلة ضئيلة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة انتخبت في هذه المناطق والآخرون تسللوا تسللاً وما كان يمكن وصولهم إلى الندوة النيابية إلا بأعجوبة المقاطعة. والبعض وصل تعييناً مطلقاً وهم أولئك الذين سموا من قبل رؤساء اللوائح في دوائر المحافظات الكبرى (الجنوب والشمال) نظراً لمعرفة رؤساء اللوائح بقيمتهم المالية الهامة أو بثقل وزنهم لدى المسؤولين السوريين. والبعض الأخير وصل تشبيحاً بحكم السيطرة والهيمنة الميليشيوية المرعية من قبل الاخوان السوريين وقد أكد الوزير جنبلاط ما نحن بصدد تفصيله حين خاطب المنتخبين بتاريخ ٤/٧/١٩٩٢ على صفحات الصحف (راجع عدد الحياة يوم الأحد في ٤/٧/١٩٩٢) حيث قال: «مهلاً يا أصحاب المعالي ربما انتابت بعضكم نشوة النصر بعد الانتخابات الأخيرة تذكروا أن بعضكم أتى بفضل أصوات حقيقية وبعضكم أتى بأصوات وهمية أو بتسويات فاخجلوا قليلاً...».

لسنا في صدد انكار وجود شعبي للاحزاب والأحزاب الميليشيويّة التابعة أو المتحالفة مع سوريا، بل ننكر الحجم الذي أخذته وما كانت لتأخذه لولا الرعاية السورية الداعمة ولولا استمرار الوجود الميليشيوي المسلح والممول أحياناً من دول خارجية. إن الحجم الذي اتخذته هذه الأحزاب الميليشيويّة يفوق باضعاف شعبيتها الفعلية وحجمها الفعلي. إن المجلس النيابي الذي نتج عن عملية صيف ١٩٩٢ هو مجلس غير دستوري، غير قانوني، غير شرعي، نوابه من فئات أربع: قلة لا تتجاوز عشرة بالمئة انتُخبت، والتسعون بالمئة الباقون وصلوا إلى الندوة تسللاً وتشبيحاً وتعييناً. أغلبيتهم الساحقة في تبعية تُفقد الوطنية. إن برلمان صيف ١٩٩٢ هو برلمان ـ اداة، وظيفته المفترضة نهش النظام من الداخل وافراغه من محتوياته الأصلية: من الوفاق الوطني. من المشاركة الوطنية. من استقلالية القرار. من السيادة الوطنية.

إن الإصرار على إجراء الانتخابات بينما جزء من الجنوب محتل، والميليشيات

لم تحل ومستمرة على سلاحها في الجنوب والبقاع، والجيش السوري موجود في جميع المناطق، إنما القصد منه اجراؤها في جو من الرعاية والهيمنة الضامنتين لنتائجها المطلوبة. والهدف تأمين استمرار ما هو قائم اليوم في حال تغيرت الظروف الدولية وتمت اعادة تجميع القوات وفقاً لما نص عليه اتفاق الطائف. أما توقيت الانتخابات في صيف ٩٢ بالتحديد، فلقطفها في غفلة الانشغال الأميركي بانتخابات الرئاسة الأميركية. إجراء محكم التوقيت، محكم التنفيذ، محكم الأهداف.

الباب الثالث

اتفاق الطائف نتائجَ

الفصل الأول

نتائج تنفيذ الاتفاق

١ ـ نتائج تنفيذ الاتفاق على مستوى صيغة الحكم وقواعدها
٢ ـ نتائج تنفيذ الاتفاق على مستوى السيادة والاستقلال والعلاقات المميزة
٣ ـ النتائج العامة المشتركة لتنفيذ الاتفاق على مستوى صيغة الحكم والسيادة

بدأ تنفيذ اتفاق الطائف يوم اجتمع المجلس النيابي في مطار القليعات في الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٩ وصدق وثيقة الوفاق وانتخب رينيه معوض رئيساً للجمهورية. ثلاث سنوات ووثيقة الوفاق توضع موضع التنفيذ على يد حكومات ومسؤولين لبنانيين وعلى يد مسؤولين سوريين مكلفين بالملف اللبناني. حكومات لبنانية ثلاث ومجلس نيابي ورئيس للجمهورية ومعارضون من أحزاب وسياسيين وصحافيون عملوا وبقدر متفاوت من المسؤولية على تنفيذ اتفاق الطائف أو عرقلة تنفيذه لجهة ركنه الأول أي بناء نظام حكم المشاركة (في مجلس الوزراء) المؤسس على قاعدة الوحدة والوفاق الوطنيين والعيش المشترك، في صيغة ديموقراطية مركبة تحفظ وتصون خصوصية الكيان اللبناني التي اعتبرت جوهرية في تكوينه، إلى حد التمسك بها وإعلان نهائية الكيان المؤسس للوطن على قاعدة الانتماء والهوية العربيَّيْن.

وعلى صعيد العلاقات مع الشقيقة سوريا والركن الثاني لاتفاق الطائف أي موضوع السيادة والاستقلال، فقد صيغت تلك العلاقات في شكلين، مكتوب وممارس، وُضعا ونفذا بالتعاون بين المسؤولين السوريين المكلفين بالملف اللبناني وبين المسؤولين اللبنانيين. وقضى الاتفاق ببناء علاقات مميزة مع الشقيقة سوريا في اطار من الصداقة والتعاون والتنسيق وعلى قاعدة الاستقلال والسيادة لكل من الدولتين.

بعد البحث في محتوى اتفاق الطائف وماهيته الفعلية، والعرض لمراحل تنفيذه بجوانبها السلبية والايجابية، لا بد من تحليل النتائج التي وصل إليها تنفيذ الاتفاق على صعيدي صيغة الحكم وقواعده والسيادة والعلاقات وقواعدهما. ان ما نفذ ليس الاتفاق الذي رسمنا في الطائف، والنتائج التي وصلنا إليها على

الصعيدين المذكورين جاءت نتائج عكسية لما أقرّه الاتفاق. ما هي هذه النتائج؟ أين هي مكامن الخلل؟ ما هي الأخطار الناجمة عن هذه النتائج؟ وكيف المعالجة والمواجهة؟ أسئلة سنحاول الاجابة عليها من موقع المسؤولية التي رتبناها على أنفسنا بقبولنا المشاركة في الاتفاق وتنفيذه.

١ ـ نتائج تنفيذ الاتفاق على مستوى صيغة الحكم وقواعدها

أدى تنفيذ اتفاق الطائف بعد انتخاب الرئيس معوض واستشهاده وانتخاب الرئيس هراوي، وبعد توقف قسري لمدة عام كامل نتيجة معاندة العماد عون وعدم تسليمه بشرعية الحكم الجديد، إلى نتائج مغايرة تماماً لما كان قرر في الطائف. حكومة الرئيس الحص حققت الاصلاحات السياسية بصورة دستورية اعتباراً من ٢١ أيلول ١٩٩٠ مُعيدةً توحيد الوطن والجيش ومزيلةً كل العقبات من امام تنفيذ الاتفاق اعتباراً من آخر تشرين الأول سنة ١٩٩٠، كما أمنت للشرعية موطىء قدم لانطلاق بسط سيادتها، واستعادت لها مؤسساتها وأبنيتها وهيبتها في بيروت الكبرى التي أخضعتها لسلطة الجيش وقوى الأمن اللبنانيين، أي أنها أمنت للشرعية إمكان قيامها بمهامها دون عائق.

إن تاريخ تحقيق الاصلاحات السياسية بصورة دستورية (معززاً بإزالة عقبات تنفيذ الاتفاق) هو تاريخ أساسي في وثيقة الوفاق الوطني، لأنه إيذان بوجوب تنفيذ بنود الاتفاق الأساسية، وخاصة تلك المتعلقة بالسيادة وبسط سلطة الدولة بقواها الذاتية واعادة تجميع القوات السورية على قاعدة انسحابها من جميع المناطق اللبنانية باستثناء البقاع المواجه لإسرائيل وبعض نقاط الجبل التي تحمي المواقع المواجهة لإسرائيل في البقاع؛ وهو ايذان بوضع مبادىء الاصلاح السياسي موضع التنفيذ وممارستها وفقاً للدستور الجديد: حكم بواسطة مؤسسة مجلس الوزراء، ومشاركة في الحكم وتمثيل عادل للطوائف، والاقلاع عن الهيمنة والتسلط والتفرد وبناء دولة المؤسسات لا دولة المنافع والأشخاص. كل ذلك على قاعدة مصالحة وطنية ووفاق وطني وعيش مشترك ووحدة وطن وفرح في اعادة البناء.

إن النتائج التي تحققت جاءت مغايرة لما ذكرنا إن لم تكن مناقضة له بالكامل.

فبدل الحكم من داخل مجلس الوزراء مورس الحكم من خارجه تماماً كما كان يحصل قبل نقل السلطة الاجرائية اليه.

جميع القرارات الهامة والأساسية كانت تتخذ خارج مجلس الوزراء ثم تطرح

فيه للتصديق عليها. ولم يكن اتخاذ القرارات خارج مجلس الوزراء يتم من موقع تحضيرها لاقرارها فيه، بل من موقع اقرارها خارجه وعرضها عليه للمصادقة، لم تكن تحضيراً لقرار مجلس الوزراء بل تقريراً عنه.

المعاهدات أقرت خارجه وفُرضت عليه فرضاً. إن الاتفاق الأمني العسكري بين لبنان وسوريا لم يسمح لمجلس الوزراء بتعديل ولو حرف فيه. إن قرار حل الميليشيات وايجاد الحل لها واستيعاب عناصرها وقرار تعيين النواب وتسميتهم وقرار التعيينات الأمنية والعسكرية وقرار مشروع الأسواق وقرار تعيين رئيس مجلس الانماء والاعمار وأعضائه وقرار تعيين السفراء وخاصة في المراكز الأساسية وقرار الاعلام وقرار اجراء الانتخابات ومشروع قانون الانتخابات، جميع هذه القرارات اتخذت خارج مجلس الوزراء ومناقشتها داخله كانت شكلية ومن قبل القلة الوزارية التي لم تكن في صلب تواطؤ المقررين. وغالباً ما كان مجلس الوزراء فرقاء ثلاثة: قلة مطلعة على القرار ومصادره وأسبابه وموجباته عارفة به مسبقاً في لقاءات قبل جلسة مجلس الوزراء أو بتعليمات مباشرة بوسائل الاتصال اليومية العادية، كثرة ينزل عليها القرار فتتبع صمتاً وتشارك تصويتاً، وقلة مطلعة على حقيقة الأمور تناقش محاولة التغيير أو التعديل، توفق احياناً إذا لم يكن القرار جازماً في نهائيته، وتفشل غالباً بتصويت الأكثرية التابعة المهيمنة، وهي القلة عينها التي تم اقصاؤها عمداً عن سابق تصور وتصميم لتعذر استمرار نهج الحكم اياه بوجودها في مجلس الوزراء.

وبدل حكم المشاركة والجماعية، تكرس عبر التنفيذ لصيغة الحكم خارج مجلس الوزراء حكم التواطؤ من خلال تركيبة عصبوية غالباً ما كان يلمح إليها أرباب الميليشيات ويسمونها بالغرفة السوداء قبل دخولهم جنتها. والتركيبة التي تألفت ومورس الحكم تواطؤاً بين أفرادها: توزّعت على حلقات أربع. تشكلت الحلقة الأولى من حلقة الرئاسة وفيها خاصية الرئيس والمُفْضِلين على الرئيس من سياسيين متمولين والمتعاملين معه من رجال أعمال سابقين وحاليين.

والحلقة الثانية هي حلقة السيد رفيق الحريري وقد بدأ تسللها إلى الحكم عبر بعض التعيينات المختارة في مواقع مؤثرة. وادى ذلك إلى تحكُّمها بالحقل المصرفي، وهي تحاول الآن الامساك بالوسط الاعلامي: فهي تمسك بالعديدين من المحررين والصحفيين المنفردين وصولاً إلى تملك وسائل اعلامية اشترتها بقصد تشغيلها (تلفزيون خاص، ثلثي أسهم القطاع الخاص في تلفزيون لبنان، صحيفة صوت العروبة، صحيفة المستقبل، اذاعة الشرق...)، وهي تمتلك بذلك امكانية التوجيه في بعض الصحف والمجلات الصادرة اليوم في بيروت. والحملة المركزة على

الرئيس الحسيني وعليّ تمت بفضل تقاطع حلقتي الرئاسة والسيد الحريري.

الحلقة الثالثة هي سلسلة حلقات الأحزاب والميليشيات المتحالفة مع سوريا مع بعض هوامش من الاستقلالية تبعاً للمواضيع والظروف والمواقف وقد أمسكت هذه السلسلة أو هي تُدفع إلى الامساك، بالدعم والرعاية، بمؤسسات الحكم واحدة تلو الأخرى.

أما الحلقة الرابعة والأخيرة فهي الحلقة السورية المباشرة، التي بيدها الملف اللبناني بصورة رسمية. ويحيط بكل من اعضائها مجموعة من السياسيين اللبنانيين الأصدقاء.

حلقات أربع تتقاطع وتستوعب بعضها بعضاً كما اللعب الخشبية الروسية تحكمها طبعاً الحلقة الأساس حلقة الترويكا السورية المكلفة بالملف اللبناني بعدها حلقة الأحزاب والميليشيات الحليفة لها ثم حلقة الرئاسة على شراكة ومساواة مع حلقة الحريري. اضافة إلى علاقة التراتب والتبعية. علاقات أفقية وتقاطع تربط بين تلك الحلقات وتوحد بينها وتولد أحياناً تناقضات ثانوية. فلكل حلقة دور مستقل في جزء منه ومتداخل أو مستند الى الحلقات الأخرى في جزئه الثاني، بما يؤمن التوازن بين متطلبات الحكم المطلق من جهة، والقمع المغلَّف لضمان استمرارية هذا الحكم من جهة ثانية، والدعم المالي الضروري الذي يحتاجه هذا المشروع المتكامل إن لجهة تدعيم ركائزه أو لجهة اشباع رغبات ومصالح أشخاصه.

إن السعي لاتخاذ القرار خارج مجلس الوزراء وتصديقه فيه والحكم خارج اطار المشاركة وبصيغة التواطؤ، يتم بين الحلقات الأربع هذه وفقاً لتسلسلها الهرمي وتبعاً لعلاقاتها الأفقية المتداخلة.

مقابل هذه الحلقات،وجدت مراكز قوى نشأت بفعل الدور الأساسي الذي لعبته في وضع الحل واخراجه باطار وثيقة الوفاق الوطني، أي أهل الطائف الأصليون الذين وضعوه عن قناعة سلام وانقاذ واستقلال وسيادة ومصالحة ووفاق. تمثلت مراكز القوى هذه برئاسة المجلس النيابي وبقلة من الوزراء وبعض النواب جهدوا جميعهم لمنع التواطؤ ومواجهته ومنع التفرد ومنع الحكم من خارج المؤسسات وخاصة مؤسسة مجلس الوزراء، فما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً وأضحى وجودهم عائقاً وعقبة لا بد من الخلاص منها لصفاء جو التواطؤ على الأقل من داخل. فجرت تصفية هذه المراكز تباعاً: اقصاءً عن الحكومة، واسقاطاً

في الانتخابات النيابية لتأمين صفاء المجلس النيابي ما أمكن لحلقات التواطؤ الأربع. وقد حولت هذه الممارسة صيغة الحكم، من حكم أكثرية ديموقراطية مركبة تعمل وفاقياً في مجلس الوزراء ومن خلاله، إلى حكم أقلية عصبوية اخطر ما فيها انها ألغت تدريجياً خصوصية النظام اللبناني بإلغاء فعلية التمثيل العادل للطوائف في مجلس الوزراء وفعلية المشاركة في الحكم. حتى انها بدأت تكرس حكم هيمنة طائفية معكوسة. فمن حكم هيمنة طائفية مارونية قبل الطائف يتم التحول تدريجياً ومن خلال صيغة الحكم الحالية إلى هيمنة طائفية معكوسة بعد الطائف.

تكرست هذه الهيمنة الطائفية المعكوسة في عملية صيف ٩٢ الانتخابية وشجعتها المقاطعة المارونية المسيحية بحيث بدا الشعور المسيحي عامة والماروني خاصة وكأنه في خضوع لهيمنة تأخذ تدريجياً منحىً طائفياً.

٢ ـ نتائج تنفيذ الاتفاق على مستوى السيادة والاستقلال والعلاقات المميزة

حققت حكومة الرئيس الحص الاصلاحات السياسية بصورة دستورية وأنجزتها دستوراً جديداً في ٢١ أيلول ١٩٩٠ وأزالت من وجه تنفيذ الاتفاق انطلاقاً من هذا التاريخ واعتباراً من ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ آخر عقبة متمثلة بحالة العماد عون. إن المهام التي يرتبط بدء تنفيذها بإنجاز الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، والمهل التي يرتبط بدء سريانها بهذا التاريخ، كان يجب أن تنتهي بعضها في ٢١ أيلول ١٩٩١ وبعضها الثاني في ٢١ أيلول ١٩٩٢. الواقع أن لا مهام نفذت ولا مهل انتهت. بل إن ما تحقق فعلياً هو عكس المهام المقررة واسقاط للمهل المحددة. خلال سنة اعتباراً من تصديق الاصلاحات الدستورية كان يجب حل الميليشيات وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية وبسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على كامل الأراضي اللبنانية، وهذه المهلة تنتهي في ٢١ أيلول ١٩٩١. واسقطت هذه المهلة لأنه، وحتى تاريخ نهاية سنة ١٩٩٢، لم يكتمل حل الميليشيات ولم يسلم سلاحها إلى الدولة اللبنانية. فميليشيا حزب الله في البقاع والجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت لم تسلم قطعة سلاح واحدة ولم تُخرج من لبنان قطعة سلاح. ميليشيا أمل في الجنوب ما تزال على حالها وتحتفظ بمعظم أسلحتها. كذلك هو وضع ميليشيا الحزب الاشتراكي التي شحنت بعض الأسلحة إلى سوريا وأبقت البعض الآخر في مستودعاتها. ميليشيا القوات اللبنانية شحنت قسماً من سلاحها إلى الشريط الحدودي المحتل وباعت قسماً آخر واحتفظت بالقسم المتبقي.

أما على صعيد بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية، فالتواجد الفعلي للجيش اللبناني يقتصر على أقضية المتن وكسروان وجبيل. أما سائر المناطق فلا وجود للجيش اللبناني فيها باستثناء منطقة الجنوب وحيث كان للفلسطينيين نفوذ وهيمنة، اما حيث هيمنة أمل وحزب الله فلا وجود فعلياً للجيش اللبناني. في مناطق الجبل الأخرى وفي بيروت والبقاع والشمال يبقى وجود الجيش اللبناني رمزياً والوجود الفعلي ما يزال للجيش السوري وللميليشيات الحليفة.

أما المهلة الثانية والمفروض انتهاؤها في ٢١ أيلول ١٩٩٢، فقد أسقطت هي الأخرى إذ لم يتم قبلها أي اعادة تجميع للقوات السورية ولم يحصر تواجدها في البقاع ومدخل البقاع الغربيوضهر البيدر وعين داره وحمانا. فالقوات السورية ما تزال منتشرة في جميع المناطق اللبنانية ولم يخطر ببال أي سلطة لبنانية تذكيرها بالأمر، أما على صعيد المهام المفروض تنفيذها تحقيقاً للسيادة الوطنية ولاقامة علاقات مميزة على أساس التعاون والتنسيق في إطار استقلال وسيادة كل من الدولتين فقد نفذ عكسها وعلى مختلف الصعد.

فمجلس الوزراء ضبط من خلال ضمان أكثر من ثلثي أعضائه في أي تشكيل حكومي وذلك اعتباراً من تشكيل حكومة الثلاثين.

ومجلس النواب ضبط من خلال ضمان أكثر من ثلاثة أرباع أعضائه اما مباشرة واما بواسطة الأدوات الوسيطة من أحزاب وميليشيات.

وهكذا الأمر بالنسبة للمجالات الأخرى من عسكرية وأمنية واقتصادية وغيرها بشكل أثار مخاوف حقيقية لدى العديد من القوى من أن يتحول لبنان تدريجياً إلى أطراف ملحقة بالمركز السوري.

هكذا تحول اتفاق الطائف عند التنفيذ من تنظيم للانسحاب السوري في لبنان على قاعدة الاخوة والتعاون والتنسيق إلى تنظيم للبقاء السوري في لبنان على ما يبدو وكأنه تمهيد للتبعية والالحاق. وتحول اتفاق الطائف من حل الميليشيات وبسط سلطة الدولة بقواها الذاتية إلى وضع يد الميليشيات على الدولة ومؤسساتها.

٣ ـ النتائج العامة المشتركة لتنفيذ الاتفاق على مستوى صيغة الحكم والسيادة

إن النتائج العامة، السياسية والاجتماعية، لهذا التنفيذ العكسي لاتفاق

الطائف كبيرة وخطيرة. **أولها** أن التمثيل السياسي لم يعد اليوم يعبر عن المسيحيين ولا عن المسلمين ولا عن التمثيل الوطني. **ثانيها** الاحساس بقهر كبير لدى المسيحيين وشعور بالوحدة والعزلة والانكسار والاستفراد وانعدام وجود أي مرجعية حامية. **ثالثها** شعور إسلامي بالذل والهامشية والتبعية وضياع الهوية يستتبعه استسلام وقدرية حيال القيادات الجديدة المركبة. **رابعها** تغيير جذري في الطبقة السياسية الحاكمة ادى الى تركيب طبقة من مُستَأصَلي **الجذور والذاكرة** هم أشبه بطبقة من الانكشارية نسبة لعلاقتهم بتاريخ الوطن ونظامه وخصوصيته. **خامسها** تدجين متدرج للحريات ووسائل التعبير عنها باتجاه تخدير عصبها ونبضها واستبداله بنبض رعشات زقاقية على قاعدة من الخوف المغلف بقشرة من التجرّؤ السطحي والمأذون. ولم يبق في الطبقة السياسية اليوم مسيحي واحد يمثل المسيحيين. فالرفض الذي يواجهه رئيس الجمهورية الماروني اليوم لم يقاربه بعد أي رئيس سابق. وهذا الرفض ليس عاماً فحسب عند المسيحيين البعيدين عنه، بل هو خاص أيضاً وحتى من أقرب المقربين في قريته ومحيطه ودائرته. ولو كان هذا الرفض المسيحي معوضاً بقبول إسلامي لشفع فيه تمثيلاً، غير أن الرفض وعدم الثقة عامين لدى المسيحيين والمسلمين. أمّا على مستوى الحكومة، فمن فيها من مسيحيين معتبر سوري التبعية لا علاقة له بالرأي العام المسيحي.

أما بالنسبة للتمثيل الإسلامي، فلولا قلة مُرِّرت كشهادة على حسن التمثيل (تماماً كما كانت النية بالنسبة للمسيحيين لو لم يقاطعوا) لما كان وضعهم أفضل من وضع المسيحيين. ولو كان التمثيل الجديد متجاوزاً للتمثيل المسيحي والإسلامي من موقع وطني لكنا رحبنا أشد الترحيب. أما المأساة ففي كون التمثيل الجديد ابعد ما يكون عن الالتزام الوطني من زاويتي التعبير وعدم ارتباطه بالجذور. فالوطنية كما نعلم: هي إنتماء للوطن كل الوطن وللوطن وحده. فمن ينتمي إلى ما دون الوطن من طائفة أو مذهب ليس وطنياً ومن يعمل بانتماء يتعدى الوطن فهو غير وطني. حدّا الوطنية بحدها الأدنى أن يكون المواطن غير طائفي أو مذهبي، وأن يكون غير تابع للخارج، وقياساً على هذين الحدين فالتمثيل السياسي اليوم في لبنان ليس تمثيلاً وطنياً. فالمسيحيون الذين نصّبوا ممثلين عن المسيحيين باستثناء قلة قليلة، تنفي تبعيتُهم وطنيتَهم بحيث أضحوا لا يمثلون المسيحيين ولا يمثلون اللبنانيين. واما الذين يمثلون المسلمين (باستثناء قلة) فهم إما مغرقون في العصبية المذهبية بحيث يفقدون التمثيل الطائفي وإما مغرقون بالتبعية بحيث ينتفي تمثيلهم الوطني فلا هم يمثلون المسلمين ولا هم يمثلون اللبنانيين.

التمثيل السابق كان إما طائفياً بأغلبية وإما وطنياً ولو بقلة. بعضنا كان يمثل اللبنانيين كل اللبنانيين لأنه كان ينهج من موقع اللاطائفية ومن موقع اللاتبعية. أما اليوم فلم يبقَ من هؤلاء سوى قلة قليلة جداً.

وما هو أشد خطراً من عدم تمثيل هذه الطبقة السياسية الجديدة لطائفة أو وطن أي ما هو أشد خطراً من تبعيتها، هو أنها مُسْتَأْصَلَة الجذور من ذاكرة وتاريخ. إن تبعيتها استئصال لها من أرضها، أما أن تكون بدون ذاكرة فاستئصال لها من التاريخ والانتساب. ما ركب اليوم من سياسيين أكثريتهم الساحقة لا علاقة لهم بالتاريخ الحديث فكيف بالتاريخ الأبعد والجذور الأصلية. ليس بينهم من يستطيع أن يشهد على حقيقة وثيقة الوفاق الوطني وصيغة الحكم التي رسمت والكيان الذي سيبحث. فكيف بمن يجب أن يشهد لنظام الحريات الأسبق وللتعايش بمعناه الأصلي وللتجربة الفريدة في العالم التي تجسِّد اللقاء بين المسيحية والإسلام: لقاء سياسي في العمق وليس مجرد لقاء اجتماعي تعايشي تجاوري. لم يُبْقِ التمثيل الجديد في الطبقة السياسية الجديدة من يستذكر ولو بالمشاهدة أو حتى بالعداء، لبنان ما قبل الحرب في فورة حرياته السياسية والعامة، ونشوة ازدهاره الاقتصادي والمالي. قضي بدأب على جميع السياسيين أصحاب الذاكرة والحنين. موتٌ معنويٌّ لا لطبقة بل لنموذج وطن ضاقت بحرياته وازدهاره أنظمة الكبت والتخلف. طبقة من السياسيين المحدثين، مُسْتَأصلي الذاكرة مبتوري الجذور، انتقلوا من غربتهم عن الوطن إلى حكمه.

كل يوم، يتم التعبير بمختلف الأوجه عن الاحساس بالقهر والشعور بالاستفراد والانكسار اللذين يتولَّدان لدى المسيحيين في لبنان نتيجةً لعدم تمثيلهم في الحكم وفرض مجموعة تابعة تحكمهم وباسمهم.

التعبير الكبير هو الامعان في الهجرة ومغادرة الوطن وطلب الجنسيات الثانية، مما يذكِّر بما عرضه الأميركيون في مستهل الحرب من هجرة مسيحية جماعية إلى كندا أو بما ساقه في مذكراته اليهودي الأميركي كيسنجر عن امكانية الاستغناء عن دولة في وطن اسمه لبنان انطلاقاً من عدم لزوم وجودها ولصالح دولتين لازمتي الوجود إسرائيل أولاً وسوريا ثانياً. أو تصريحه الشهير: «إن أردتم السلام في الشرق الأوسط فاعطوا لبنان لسوريا». والهجرة التي أوقفتها، إلى حين، مرحلة السلام الأولي والأمل بالتنفيذ الجدي لاتفاق الطائف باتجاه استعادة الدولة وسيادتها والوطن واستقلاله والسياسة وحرياتها، عادت من جديد لتسبب نزف خيرة شباب الوطن وأهل الكفاءة فيه.

والتعبير الآخر عن القهر هو ما تجسد في مقاطعة شبه كاملة للمشاركة في

هكذا حياة سياسية. لم تكن المقاطعة استقالة من العمل السياسي بقدر ما كانت رفضاً للمشاركة في هكذا نوع من السياسة. ومما زاد في قهر المسيحيين، ما أقدمت عليه السلطة من تفصيل على القياس لقانون الانتخاب. فحيث اعترض احد أركان الميليشيات فصلت دائرة خاصة به وعلى حساب الدستور. وحيث استلزم انجاح مرشح مرغوب فيه فصّلت دائرة ثانية. وهكذا حتى تم ارضاء جميع من يجب ارضاؤهم. اما حيث اعترض المسيحيون مطالبين بتأجيل الانتخاب إلى حين تصبح الدولة قادرة فعلاً على تأمين اجراء انتخابات حرة ونزيهة، فقد تصرف المسؤولون المعنيون (مسؤولو الواجهة الظاهرة أو مسؤولو الواقع الفاعل) بتجاهل تام للاعتراض المسيحي دافعين بالمسيحيين عمداً إلى المقاطعة والخروج من العمل السياسي زيادة في قهرهم وتأكيداً لانكسارهم وتحول هيمنتهم السابقة إلى عكسها. فإن كان المسيحيون عبر ممثليهم في الطائف قد ارتضوا طوعاً ووعياً التخلي عن هيمنتهم، فلقاء مشاركة حقيقية في حكم وفاق وتعاون. اما ان يتحول تخليهم إلى هيمنة معكوسة فهو ما لم يتوقعوه وما لا يرتضونه الا قهراً.

إن التعامل مع خروج المسيحيين من الحياة السياسية على أنه انتصار للمسلمين او انتصار للحاكمين اليوم، لهو دليل جهل مطبق بخصوصية تجربة العيش المشترك في لبنان وأهميتها التاريخية والمستقبلية. العيش المشترك لا يعني تجاور المسلمين والمسيحيين في مكان واحد أو أرض واحدة أو دولة واحدة. فهذا التجاور عمره في الشرق أكثر من الف وخمسمائة سنة إلا أنه لم يعط ولا مرة واحدة عيشاً مشتركاً في أي بقعة من بقاعه إلا في لبنان وفي تاريخه الحديث. فالمسيحيون موجودون اليوم في السعودية وايران الا أن هذا الوجود لا يشكل عيشاً مشتركاً بل تعايشاً وتجاوراً اجتماعيين. فالعيش المشترك ليس التعايش الاجتماعي في علاقاته الأفقية من تجارة وتجاور وتعامل. ان العيش المشترك الفريد هو العيش المشترك السياسي بعلاقاته العامودية أي علاقات الحاكم والمحكوم على قياس واحد من المساواة والمشاركة. انه العيش المشترك السياسي مشاركة في الحكم والسلطة داخل اطار القبول والرضى المتبادل. قبول المسيحي بحكم المسلم له وقبول المسلم بحكم المسيحي له بموازاة مشاركة وتوازن في توزيع السلطات وممارسة الحكم على قاعدة حرية المعتقد والعقيدة قولاً وممارسة خفاءً وتظاهراً.

وليس المسيحيون وحدهم في حالة عدم الرضى هذه، فالمسلمون أيضاً في حالة مماثلة من عدم الرضى وان بدرجات أقل وبشعور آخر. فبدل الشعور بالقهر

شعور بالذل وبدل الشعـور بالعـزلة شعـور بالمصـادرة، مصادرة الـدور والتمثيل والطمـوح. فهم أيضاً يعبـرون بهجـرة من نـوع آخـر، هجـرة في التـاريـخ لا في الجغـرافيا. هجـرة ولجوء إلى اصـولية دينيـة تعوض ذل الحـاضر بمجد المـاضي وتعوض مصادرة الدور السياسي والخضوع لسلطة زمنيـة مغتصبة بـالاستسلام إلى سلطة دينية واعدة بعدالة الهية وراحة ابدية. أصولية مشجعة مرعية لامكان استخدام طاقاتها عبر الايحاء بهيمنة اسلامية على المسيحيين مما يعـوض شعور الذل ويوهم بالغاء مصادرة الدور والتمثيل، ويوحي بـوحدة صف سلبيـة تعوض خطر الانقسام المذهبي والصراع على الهيمنة والحقوق داخل الصف الواحد.

وآخر النتائج العامة لتنفيذ اتفاق الطائف التدجين المتـدرج للحريـات العامـة ووسائل التعبير عنها وامكانات ممارستها.

ففي ظـل اعادة بنـاء الجيش وقوى الأمن الـداخـلي أعيـد بنـاء المخـابـرات العسكرية، فعـادت معها ممـارسات المـلاحقة والتـوقيف التعسفية وغـير المعلنة وممـارسات الضغط في أمـاكن معينة والتسـامح في منـاطق أخـرى، والتـرخيص بـالسلاح ومنعـه تبعاً لحـاجات العمـل السياسي، وسـائر ممـارسات المخـابرات المعهودة والمعروفـة والمستجدة في خبـرة الحرب والاقتبـاس. ووجهت آلية الجيش كلها إلى أحد خطرين: الفلسطينيين في الجنوب والقوات اللبنـانية والتيـار العوني في الجبل وضواحي بـيروت. المناطق الأخـرى لا وجود فيهـا للجيش اللبناني وان وُجـد فضعيف متسامـح وغير فـاعل. امـا حيث يوجـد فعلاً، وخـاصة في جبيـل وكسروان والمتنين، ففاعليته كبيرة إلى مقاربة القمع والتسلط.

أما الحريات الاعلاميـة فتجري محـاولة تـدجينها عـلى قاعـدتين من الـرعب الخفي: الاعلام المرئي والمسموع مضبوط برعب الاقفال لعدم القانونية، والاعلام المكتوب والمرئي والمسموع مضبوط برعب السطوة المستترة. ليس في الاعلام كلـه من يتجرأ على المسؤول الفعلي أو على التسمية الفعلية للأشياء. فان حصل تجـرؤ ظاهر فلدعم خفي وتوجيه خفي. وأكثر الصحفيين والصحف تباهِياً بالجـرأة هم أكثرهم وهنَّ أكثرهن مطواعية. فالتجرؤ عـلى انتقاد السيـاسيين الـديموقـراطيين (أي غـير الميليشياويـين) على أشـده وفي جميع الصحف، امـا انتقـاد الـزعمـاء الميليشيويين فنادراً ما يحصـل وان حصل فبطلب وحمـاية. إن محـاولة تـدجين الحريات الاعـلامية ومؤسسـات الاعلام هـو الخط المعتمد لحـاجات التبـرئة من القمع والشهادة لظاهر الديموقراطية. وبعد ذلك تتم تـدريجياً محـاولة الامسـاك بوسائل الاعلام صحفاً واذاعات وتلفزة حتى إن عصى بعضها عولج بقـانون يعـد تفصيلاً على قياس الحرية المدجنة المسوكة.

الفصل الثاني

مكامن الخلل:
لماذا يحصل الذي يحصل؟

١ ـ الخلل الناجم عن الاختلال في توازن القوى الدولي والاقليمي
٢ ـ الخلل الناجم عن الاختلال في توازن القوى الداخلية
٣ ـ الخلل على مستوى ممارسات الحكم:
أ ـ في ممارسات رئيس الجمهورية
ب ـ في ممارسات بعض الوزراء
ج ـ في العلاقات بين الرؤساء
د ـ في ترويكا الحكم: الاعلامية والرسمية والمنفِّذة
٤ ـ الخلل على مستوى أهل الحكم
٥ ـ الخلل في السياسة السورية حيال لبنان: بين المعلن والمنفذ

يتحتم على كل من شارك في الطائف، من باب الصدق مع الذات ومكاشفتها، أن يجيب على بعض الأسئلة التي يطرحها تنفيذ الاتفاق وما آل اليه من نتائج. إن ما حصل ويحصل اليوم باسم تنفيذ اتفاق الطائف ليس هو الذي قررناه. فهل كنا في موقع الخيانة أم في موقع الغباء؟ أم أن أسباباً طرأت حولت مسار التنفيذ عن مقتضاه وحولت اتفاق الطائف مما وضعناه الى عكسه؟

وبيني وبين مرآة ذاتي أعلم يقيناً أن ما أقدمت عليه في الطائف عمل وطني انقاذي، اعتقدت فيه وما أزال الطريق الأوحد لاستعادة وحدة الوطن واستقلاله وسيادة الدولة وكرامتها. لم أُكره على الفعل من أحد سوى من ضغط مآسي الحرب وآلامها ولم أُرغَّب فيه من أحد سوى من دافع رغبتي في انقاذ وطني واجباً ومسؤولية. ولست على قدر من السذاجة كاف كي أُخدع ويغرر بي. فما الذي حصل إذن؟ علي اليوم أمام نفسي أولاً وأمام أولادي ثانياً وأمام مواطني ثالثاً واجب الاجابة على الأسئلة الجوهرية التالية:

١ ـ كيف تحول اتفاق الطائف من تنظيم للانسحاب السوري من لبنان على قاعدة الصداقة والأخوة والتعاون كما أردناه، الى تنظيم لبقاء الوجود السوري في لبنان على ما يشبه التبعية والالحاق؟

٢ ـ كيف تحول اتفاق الطائف من تنظيم لحل وفكفكة أدوات الحرب الى تنظيم لهيمنة هذه الأدوات على الدولة ومؤسسات الحكم وسائر المؤسسات الوسيطة؟ وكيف تحول تنظيم حل الميليشيات، وتسليم سلاحها للدولة اللبنانية وبسط سلطة هذه الدولة بقواها الذاتية كما أردنا الى تنظيم لانحلال الدولة في الميليشيات وتقاسمها السلطة معها مناطق ومؤسسات؟

٣ ـ كيف تحول اتفاق الطائف من تنظيم علاقات سورية لبنانية مميزة على

قاعدة استقلال وسيادة كل من الدولتين الى هيمنة سورية مميزة على الدولة؟

٤ ـ كيف تحول اتفاق الطائف من تنظيم لانهاء العداء اللبناني للسوريين على قاعدة علاقات مميزة من الأخوة والتعاون والتنسيق المتكافىء الى تنظيم لاعادة انتاج العداء لسوريا على قاعدة المعاناة من القهر والهيمنة؟

٥ ـ كيف تحول اتفاق الطائف من تنظيم للحكم عبر مؤسسة مجلس الوزراء الى تنظيم للحكم من خارجه؟

٦ ـ كيف تحول اتفاق الطائف من تنظيم حكم اكثرية ديموقراطية مركبة على قاعدة الوفاق والمصالحة الى تنظيم حكم عصبوي على قاعدة التفرد والتسلط؟

٧ ـ كيف تحول اتفاق الطائف من تنظيم لحكم المشاركة داخل وعبر مجلس الوزراء الى تنظيم وممارسة لحكم التواطؤ من خارج مجلس الوزراء؟

٨ ـ كيف تحول اتفاق الطائف من تنظيم لحكم المشاركة الطائفية العادلة في مجلس الوزراء الى تنظيم لحكم هيمنة طائفية معكوسة؟

لماذا وكيف تحول اتفاق الطائف في ركنيه الأساسيين: السيادة ونظام الحكم، الى عكس ما أراد أهله وقرروا ووعدوا به اللبنانيين وأنفسهم؟ جوابي أن اتفاق الطائف وضع في ظل توازنات قوى سياسية، دولية واقليمية ومحلية، افتُرض استمرارها، لينفذ من قبل افرقاء معينين وَعَدوا بصدق التنفيذ، افتُرض صدقُهُم، وليستمر وفق نهج يتطلب رجال دولة حيكوا من نسيج معين، إفتُرض وجودهم. فلا التوازنات استمرت ولا الأفرقاء استمروا أو صدقوا ولا رجالاتُ الدولة وجدوا أو تسلموا. هذه هي مكامن الخلل الأساسية التي حولت الاتفاق الى عكسه، نفندها واحداً واحداً تدقيقاً وبقصد الأمانة والصدق مع الذات أولاً ومع الوطن ثانياً.

١ ـ الخلل الناجم عن الاختلال في توازن القوى الدولي والاقليمي

عقد اتفاق الطائف في ظل التوازن الدولي العام الذي رعى العالم منذ الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، فصدر عن رئيسي البلدين في اجتماع مالطا الكلام الشهير: «لا نريد أن نرى دماء بعد اليوم في لبنان». وكان التوازن الدولي العام يمنع التغييرات الأساسية في خرائط المنطقة وفي تجاوزات أنظمتها، كما كان يرعى توازناً اقليمياً افسح في المجال لبروز مواقع فاعلة لعبت دوراً هاماً في وضع اتفاق الطائف، وسمح بتجميد الدور الاسرائيلي

المعطل. والتوازن الاقليمي العربي الذي وُضع الاتفاق في ظله، مضافاً إليه توازن القوى بين سوريا من جهة والعراق من جهة ثانية، أفسح المجال لدول عربية وسيطة كالسعودية ودول الخليج والجزائر والمغرب بلعب دور أساسي وهام. وقد رعت هذه الدول عبر لجنة ثلاثية عربية عليا اتفاق الطائف رعاية مباشرة وضمنت تنفيذه وفقاً لنصه وروحه من طرفي التوازن الاقليمي العربي أي من سوريا والعراق.

احتلال العراق للكويت افقد العراق وزنه في كفة التوازن المذكور، وتحولت الدول العربية وبخاصة السعودية ودول الخليج الى معاداته مراعية حتماً جانب سوريا. ثم جاءت حرب الخليج لتدمِّر العراق مرجحة كفة التوازن العربي بصورة نهائية لمصلحة سوريا مقللة حتى الانعدام من دور وأهمية السعودية وسائر الدول العربية الأخرى. كما انكفأت السعودية الى همومها وهموم الخليج وانكفأت الجزائر الى همومها الداخلية فاضمحل الدور العربي في لبنان والحل العربي (والطائف هو حل عربي) لمصلحة سوريا وانفرادها برعاية الحل في لبنان دون العرب اجمعين. والرعاية التي كان يفترض بالعرب ولجنة ملوكهم تقديمها لمواكبة حسن تنفيذ الاتفاق تبخرت مع نتائج حرب الخليج.

إن الاختلال في التوازن الاقليمي العربي لمصلحة سوريا عطل جميع ضمانات التنفيذ العربية والغى دور العرب الشاهد على محتوى الاتفاق ومضمونه. فمن فقدان مرجعية أخرى غير الولايات المتحدة الاميركية في العالم الى فقدان مرجعية عربية أخرى غير سوريا، أصبحت سوريا والتوازن الداخلي اللبناني هما الطرفان الوحيدان في رعاية تنفيذ الاتفاق. ولا شك أن الاختلال في التوازن الداخلي اللبناني أفسح في المجال لانفراد الرعاية السورية، حتى في الداخل اللبناني، فتحول تنفيذ الاتفاق باتجاه راجح حكماً لمصلحة سوريا، أو على الأقل لما تراه صالحاً في التنفيذ، ولمصلحة الأحزاب والميليشيات المتحالفة معها. فكانت النتيجة الطبيعية الغاء الأطراف اللبنانية الأخرى وتحجيم أدوارها السياسية، بعد تلاشي دور وتأثير الأطراف العربية ورعايتها السياسية للاتفاق. بقيت أبواب رعاية الأزمة الاقتصادية وحدها مفتوحة أمام الآخرين الراغبين.

فالسياسة لسوريا ولحلفائها وادارة الأزمة الاقتصادية لمن يرغب من العرب والعالم.

٢ ـ الخلل الناجم عن الاختلال في توازن القوى الداخلية

تَمَثَّل التوازن الداخلي اللبناني في المرحلة الأخيرة من الحرب التي جاء اتفاق الطائف يضع لها حداً، بتوازن قوى قوامه الجيش اللبناني بألويته الأربعة (الثاني، والتاسع، والعاشر والخامس)، مضافاً اليها وحدات المساندة الأساسية (المغاوير، المكافحة، الشرطة العسكرية، الحرس)، وتمتلك عتاداً وسلاحاً وذخيرة ولوجستية عامة الفعالية، تضاف اليها ميليشيا القوات اللبنانية التي كانت في آخر مراحلها على درجة عالية من التدريب والتسلح. وهذه القوى كانت على تواصل، على البحر، مع أرجاء العالم دعماً وتسليحاً، وانتقال بشر وبضائع.

ومقابل الجيش والقوات، توجد الأحزاب والميليشيات المسلحة الأخرى، وبعض وحدات الجيش غير المنظمة والقليلة الفعالية بقيادة اللواء سامي الخطيب، وهذه القوى على تناثرها وتوزعها وصراعاتها كانت منضبطة تحت مظلة الجيش السوري، دعماً وتسليحاً. بدأ الاخلال بتوازن القوى الداخلية هذا في شباط ١٩٨٩ أي بعد اجتماعات تونس مباشرة حين نشب الاقتتال الأول بين الجيش والقوات. ثم بدأ يتزايد مع اعلان حرب المرافىء غير الشرعية وما استتبعها من حرب تحرير. افقدت حرب التحرير التوازن الداخلي عنصراً أساسياً بالنسبة للمناطق الشرقية: عنصر التماسك ووحدة القوى ووحدة الموقف السياسي وبالاضافة الى ذلك فقدان عنصر الازدهار الاقتصادي النسبي والخدمات الاجتماعية التي كانت مؤمّنة بالحد الأدنى، فضلاً عن تضعضع الاحاطة الشعبية التي أخذت تنهار بنزف الهجرة وشلل الاقتصاد. إن حرب التحرير التي أعلنت بتسرع وغباء شكلت بداية الاخلال الجدي بتوازن القوى الداخلي اللبناني وكان لثقل نتائجها الأثر الكبير في اضعاف موقف المتشددين في وجه سوريا عند مناقشة مشروع وثيقة الوفاق. غير أن بداية الاخلال بالتوازن نتيجة حرب التحرير لم تكن كافية لأرجحية أي من القوى المتصارعة، وظل التوازن في القوى شبه متعادل. على أساس هذا التوازن بين القوى الداخلية وتوقُّع استمراره وُقِّع اتفاق الطائف وَوُضعت آلية تنفيذه.

مع بداية التنفيذ بدأ الاختلال الفعلي بالتوازن وبموازين القوى وبدأت آلية التنفيذ تميل بالاتفاق انحيازاً وتغييراً.

الخلل الأول كان في رفض العماد عون التسليم بشرعية الرئيس معوض. فلو سلَّم العماد عون بشرعية الرئيس معوض لكانت حُفظت ضمانة تنفيذ الاتفاق الداخلية عبر الحفاظ على موازين القوى وتعادلها. إن ثاني كبائر الأخطاء عند

العماد عون (بعد خطأ اعلان حرب المرافىء والتحرير) هو عدم الاعتراف بشرعية الرئيس معوض وتسليمه الحكم والسلطة. ومما يزيد في فداحة هذا الخطأ وجسامته أن العماد عون عاد بعد مرور سنة من المعاناة وتهديم موازين القوى الداخلية والانتحار الى التسليم بشرعية الرئيس هراوي. إن التسليم بشرعية الرئيس هراوي حصل في الكتاب الذي سلمه العماد عون للسفير الفرنسي رينيه آلا ونشر نصه في صحيفة «الحياة» في عددها الصادر في ١٢ تشرين الأول ١٩٩٢ وورد فيها ما حرفيته: «١ ـ رفع الحصار، ٢ ـ الاعتراف بالهراوي، ٣ ـ استقالة عون والحص في وقت واحد...». فمن يقبل الاعتراف بالرئيس هراوي ولم يعتبر ذلك تنازلاً مبدئياً، كان الأحرى به أن يعترف بالرئيس معوض مُوَفِّراً المآسي والانهيار والضياع التي سببها لنا تعنته وعناده من غير موقع المصلحة العامة.

الخلل الأساسي الثاني تمثل باغتيال الرئيس معوض وما كان يمثل من تمسك باستقلالية القرار ومن فهم عميق لخصوصية لبنان وعلاقاته المميزة بسوريا كضمانتين لاستعادة السيادة التامة للدولة اللبنانية.

الخلل المريع الثالث الذي أدى الى ضرب توازن القوى الداخلي هو الحرب التدميريّة التي أسميت حرب الالغاء بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية والتي تم بنتيجتها تدمير قوة الاثنين معاً وتدمير البنية الاقتصادية للمناطق الشرقية وما هو أشد خطورة تدمير الثقة الشعبية ودفع المسيحيين الى الهجرة والهروب من الوطن. إن الاخلال بالتوازن السكاني وبصمود اللبناني في أرضه وتمسكه بوطنه هو أخطر ما نتج عن حرب الالغاء التي قضت نهائياً على توزان القوى الداخلي، ملغية ضمانة التنفيذ الثانية لاتفاق الطائف. إن عملية ١٣ تشرين الأول شكلت محاولة أخيرة للتعجيل بتنفيذ الاتفاق معتمدة على صدق النوايا وليس على موازين القوى. صحيح أن النوايا الطيبة لا مكان لها في السياسة بين الدول، إلا أن اعتمادنا عليها وعلى أمل بانتفاضة وطنية أو حنين اليها أو صحوة نحوها في سائر القوى المحلية الداخلية، كان السبيل الوحيد الباقي لنا للمضي في تنفيذ اتفاق الطائف وفق ما أردناه وأملنا به. بالاضافة الى ما افترضناه من امكانية الاعتماد على مواقف رجالات التنفيذ في مواقع المسؤولية الأساسية، رؤساء الجمهورية والمجلس والحكومة والوزراء.

٣ ـ الخلل على مستوى ممارسات الحكم

ساهمت ممارسات الحكم على مختلف المستويات في تضخيم نتائج الخلل الحاصل في توازن القوى لصالح رجحان التنفيذ على قاعدة الانفراد السوري في

رعاية الحل، بل هي مهدت أحياناً كثيرة لاستدراج التدخل السوري في الشؤون الداخلية وحتى اليومية.

ولممارسة الحكم وجهان: وجه في التعاطي مع صيغة الحكم الجديدة ووجه في التعاطي مع السوريين.

أ ـ في ممارسات رئيس الجمهورية

منذ اليوم الأول لانتخابه، بدا رئيس الجمهورية مصمماً على رفض القيام بدور رئيس الجمهورية الذي رسم في الطائف. فالاتفاق رسم دوراً لرئيس الجمهورية يعلو به الى مرتبة رئاسة الدولة بكل مؤسساتها والى دور الحَكَم والموجه لها والحامي لحقوق الوطن والمواطنين في تجاوزاتها الممكنة للدستور أو القانون ولأسس الكيان والنظام.

اصر رئيس الجمهورية، وخلافاً لنص وروح وثيقة الوفاق، على الانغماس في عمل السلطة الاجرائية وترؤسه الدائم والمستمر لاجتماعاتها من خلال الاصرار على حضور جميع جلسات مجلس الوزراء وترؤسها. وبديهي أن الانحدار هذا في مستوى ممارسة مهام رئاسة الجمهورية، من مرتبة رئاسة الدولة وجميع مؤسساتها الى مجرد رئاسة مؤسسة مجلس الوزراء والسلطة الاجرائية، لم يعطل اتفاق الطائف ويخالفه نصاً وروحاً وحسب، بل تجاوزه الى توريط الرئاسة في صراعات السياسة اليومية والعمل الاجرائي اليومي، مما اضطر رئيس الجمهورية الى الانحياز وطلب التحيُّز والمؤازرة من وزراء اصبحوا، بحكم ممارساته، على قدم المساواة معه، واضطراره الى مسايرة بعضهم والاتفاق معهم لمساندته في وجه وزراء آخرين، مُمَحْوراً عمل مجلس الوزراء حول تدخلاته ورغباته، معطلاً دوره كمؤسسة عمل جماعية وفاقية بالأولوية، وديموقراطية بالتصويت عند الاقتضاء القسري.

كما أن التدخل في صراعات العمل السياسي اليومي اضطر رئيس الجمهورية كي يستطيع الاستقواء على أخصامه الى الاستنجاد بسائر أطراف الصراع وإثارتها على بعضها البعض وصولاً الى الاستنجاد بالمسؤولين السوريين واقحامهم في تعرجات الصراعات اليومية والاستقواء بهم على معارضيه. وبديهي أن لا يرى هؤلاء المسؤولون مانعاً من مساندة الرئيس في شؤونه اليومية في الادارة والسياسة الداخلية وترجيح حسابه فيها على حساب معارضيه وحساب صيغة الحكم الجديدة.

بالاضافة الى حضوره جميع جلسات مجلس الوزراء والانغماس في

العمل السياسي والإداري اليومي واقحام السوريين في الشؤون الداخلية اللبنانية، أضاف رئيس الجمهورية ممارسة التعاطي المباشر تجاوزاً من جانبه للمؤسسات والرؤساء. فهو يتصل مباشرة بالموظفين العسكريين والأمنيين والماليين والاداريين ويحاول إدارة شؤون الحكم مباشرة، ونيابة عن الوزراء. اتصاله بالسفراء دائم دون حاجة الى وزير للخارجية، واتصاله بمدير المخابرات وقادة القطع يتم دون حاجة الى وزير للدفاع أو حتى الى قائد الجيش، واتصاله بمدير الأمن العام يتم دون حاجة الى وزير للداخلية، واتصاله بمدير القطع في مصرف لبنان، دون حاجة إلى وزير للمالية أو حتى الى حاكم مصرف لبنان وهكذا بالنسبة لجميع الادارات. وبديهيٌّ أن تؤدي هذه الممارسة الى تجرُّؤ الاداري على السياسي والموظف على الوزير. والتجرؤ هذا لا يصب حتماً ودائماً في خانة رئيس الجمهورية بل يتعداه الى خلق أجهزة موازية للسلطة السياسية تعمل مع رئيس الجمهورية وتعمل مع سواه من أصحاب النفوذ على الأرض من ميليشيات وأجهزة.

وممارسة التعاطي الاعلامي المباشر من تصريحات وأحاديث صحفية وخطب شبه يومية في مختلف المناسبات صرفت رئاسة الجمهورية ليس فقط عن الدور المرسوم في الطائف بل وحتى عما هو مرسوم لرئيس الجمهورية في أي نظام برلماني في العالم. لم نر رئيساً للجمهورية في أي بلد في العالم كلما حضر احتفالاً غلبت عليه رغبة الكلام فوقف خطيباً، كما أننا لم نرَ رئيساً في العالم لا يفوت احتفالاً واحداً لا يحضره أو يمثل فيه بزوجته أو وزيره. وبديهي أن يؤدي حب الظهور هذا الى النيل من هيبة الرئاسة ووقارها دون أن يقربها من الناس أو يزيد في شعبيتها خاصة إن رافقتها كما هي الحال مظاهر العظمة والأبهة وجحافل الحراسة والمواكبة.

إن التعاطي المباشر للرئيس في شؤون الحكم اليومية والادارية ادى به الى ممارسة من نوع آخر تتعلق بشؤون منطقته الانتخابية وتطال بالتالي شؤونه الخاصة، مما دعاه الى اسناد أدوار سياسية الى أفراد عائلته فأقحمهم في العمل السياسي. وبديهي أن يقدم الرئيس لقاء اعطاء مراكز سياسية وزارية ونيابية للأقارب، تنازلات مقابلة لمن يستطيع عرقلة هذا العطاء أو منعه أو اعاقته. وقد شهدنا في تركيب حكومة الثلاثين نموذجاً عن تبادل التسهيلات الناجمة عن رغبة اشراك الأقارب والمقربين في الحكم. إن هذه الممارسة ومخالفتها لاتفاق الطائف نصاً وروحاً تحتاج الى حماية أكبر من تلك التي يؤمنها مقام ومنصب رئاسة الجمهورية كي تستطيع الاستمرار وكي يستطيع صاحبها القيام بها دون

معارضة جدية ودون محاربة. فممارسات أقل شأناً وفي ظل صيغة سياسية قابلة لها، ولدت معارضات كبيرة، واتخذ منها ذريعة لتبرير جزء هام من الحروب التي دارت على أرض لبنان. فكيف بهذه المخالفات الصريحة لوثيقة الوفاق لا تثير حتى ولا اشارة الا عند قلائل جرى اقصاؤهم وإبعادهم عن الحياة السياسية كي يطفأ صوتهم؟ السبب أن هذه الممارسات في الشأن الداخلي يستكملها رئيس الجمهورية بممارسات أخرى على مستوى العلاقات مع سوريا تحمي ممارسات الداخل وتمنع عنها النقد والمعارضة. فعلى صعيد العلاقات مع سوريا، أعطى الرئيس للأخوان السوريين أكثر بكثير مما نص عليه اتفاق الطائف من تنسيق وتعاون وصراحة وصداقة وأخوة مميزة. أعطاهم تدخلاً مباشراً يوميّاً في الحياة السياسية اللبنانية الداخلية. جزء منه يتم عبر استدراجهم الى التدخل لمساعدته على معارضيه، وجزء منه للاحتماء بهم في وجه السياسيين والاحزاب والميليشيات المحسوبة عليهم وتطويعها في خدمته لحماية أي خطأ أو ممارسة من نقد أو كشف. ففي كل شأن ومفصل وعقدة يتوجه الرئيس اللبناني لمقابلة المسؤولين السوريين والاستعانة بهم والاتفاق معهم على معالجة الشؤون الداخلية اللبنانية متجاوزاً سائر الأطراف اللبنانيين، محاولاً قهرهم الدائم عبر الاتفاق المباشر مع المسؤولين السوريين وفرض هذا الاتفاق عليهم. لست أدري إن كان هذا التصرف يرضي الاخوان السوريين، إلا أنه بدون أدنى شك يُضِرُّ بهم وبلبنان. يُضرُّ بهم لأنه يحملهم مسؤولية كل ما يجري في لبنان. وبديهي أن يحملوا نتيجة ما يحصل من سوء لأن الخير (إذا ما ندر وحصل) فينسب عادة الى عدم تدخلهم. كما أنهم بتدخلهم هذا يعطون الرئيس ذريعة دائمة للتبرؤ من أي سوء يحصل أو من أي عمل يرفضه اللبنانيون أو يبدو لهم مؤذياً، ويمكنونه من التصرف ايحاءً بأنهم هم المسؤولون عن كل ما يجري في لبنان وانّه مكره على أمره. والتصرفات هذه تؤذي لبنان ووحدته ووفاقه إذ توحي للمسيحيين بأنهم محكومون من السوريين وتوحي للمسلمين بأنهم مستبدلون بالسوريين كشركاء في الحكم. فالرئيس، بتصرفه هذا المستدرج والمورط للتدخل السوري في كل شأن، يوحي للمسلمين أنه يستغني عن مشاركتهم في الحكم ويستبدلهم بإرضاء السوريين الذين يتكفلون بارضائهم أو إخضاعهم. أما المسيحيون فينقمون على السوريين من حيث انهم يتدخلون حاكمين مباشرين فارضين على الرئيس كل تصرفاته وتحركاته. والرئيس يعتز أمام زواره بهذا التوريط المباشر للسوريين في شأن الحكم الداخلي، إذ غالباً ما يشير الى آلة الهاتف التي الى مكتبه والتي فيها خط مباشر للاتصال بينه وبين نائب الرئيس السوري ليقول: هنا حكم لبنان، في هذا الخط الهاتفي.

إن الخط الهاتفي هذا، وكثرة استعماله، شجعا ممارسات الرئيس في تجاوز وتعطيل نصوص وثيقة الوفاق لجهة صيغة الحكم الجديدة ومنعت تجربتها ولو لمرة واحدة. والرئيس يُحَمّل الوثيقة، بالرغم من عدم تطبيقها، مسؤولية التدهور الحاصل ومسؤولية صراعاته مع رئيس المجلس ورؤساء الحكومات. فقد شكا الرئيسُ الهراوي الرئيسَ الحص للرئيس الأسد من أنه يلاحقه في كل مكان بحجة المشاركة وأنه لم يبق الا حمامه لم يشاركه فيه. كما لاحق رئيس المجلس بتهم الهيمنة والتدخل في الشؤون الاجرائية لضرب كل تعاون في اطار العمل المؤسسي المرسوم في الطائف ومحاولة العودة الى التعاون التواطئي الذي كان يحصل في الصيغة القديمة خارج اطار المؤسسات والنصوص.

التوريط للاخوان السوريين في السياسة الداخلية لا يمكن أن يقتصر على الرئيس. فعندما يشعر أي مسؤول سياسي أو اداري أن الرئيس يستقوي عليه بالاخوان السوريين يضطر هو أيضاً طلباً للحماية أن يلجأ الى مرجع سوري قادر على تأمينها. ومن لا يحتمي ينتصر عليه الرئيس. الخاسرون في السياسة اللبنانية اليوم هم الذين لم يلجؤوا لحماية سورية. والمنتصرون في السياسة اللبنانية اليوم هم من نصرهم السوريون.

ب ـ في ممارسات بعض الوزراء

إن النهج المورط للسوريين في الشأن الداخلي أصبح نهجاً عاماً يمارسه الوزراء في أغلبيتهم الساحقة. وإن كان لقاء الرئيس الأسد ليس ميسوراً في كل وقت مما يحد نسبياً من زيارات الرئيس الهراوي، فإن لقاء نائبه السيد عبد الحليم خدام ميسور باستمرار بسبب تكليفه بالملف اللبناني. فبعض الوزراء (وطبعاً أكثرهم نفوذاً وهيمنة) على موعد اسبوعي معه ومع المسؤولين السوريين المعنيين بالشأن اللبناني. وهم أيضاً يمارسون سياسة التوريط السوري وسياسة الاستقواء بسوريا على معارضيهم ومنتقديهم وخصومهم. وتكاد هذه العلاقات تتحول تدريجياً الى علاقات مؤسسية ثابتة. فالانطباع السائد هو أن الوزراء الفعليين، خاصة بالنسبة للقرار السياسي والأمني والعسكري، هم المسؤولون السوريون المكلفون بالملف اللبناني أما الوزراء اللبنانيون فليسوا سوى مدراء لديهم ومنفذين. وغالباً ما يوحي بعضهم بهذا الانطباع متصرفين كأن لا حول لهم ولا طول خاصة عندما يُعابون على عمل ما. غير أن أغلبيتهم تبدي استشراساً ملحوظاً عند تلقي التعليمات الفعلية فتبدأ تتصرف من موقع الهيمنة الفعلية على القرار متباهية بأنّ التعليمات وصلتها هي أولاً لتوزيعها على الآخرين.

الى سياسة التوريط للسوريين في شؤون الحكم اليومية والداخلية، لم يفقه أغلبية الوزراء دور الوزير الفعلي في إتفاق الطائف. فغلبت عليهم ممارسات الوزراء في الجمهوريات السابقة. الوزير قبل الطائف موظف كبير، رئيس الموظفين يعينه رئيس الجمهورية ويقيله. هو مساعد لرئيس الجمهورية متولٍّ السلطة الاجرائية. هذا الدور انتهى في الطائف لأن السلطة الاجرائية انتقلت الى مجلس الوزراء الذي أصبح موقع المشاركة الفعلية في الحكم بين جميع اللبنانيين ممثلين فيه بعدل وتوازن. بعد الطائف تحول الوزير من مساعد لرئيس الجمهورية الى شريك في الحكم. هذه الشراكة لم يستوعبها العديدون وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الذي يحرص على استمرار التعامل مع الوزراء وفقاً لما كان يتعامل معهم رؤساء الجمهورية السابقون. والأغرب من تصرف الرئيس قبول أغلبية الوزراء ورضوخهم وتكريس تصرفهم مساعدين لرئيس حاكم لا شركاء في مجلس حاكم. إن فهمي هذا لدور الوزير وممارستي لهذا الدور شكلتا أحد أسباب الخلاف الرئيسية مع الرئيس: فلا هو تحمل تصرفي كشريك حكم في مجلس حاكم، ولا أنا تحملت ما فرض على سواي، أي التصرف كمساعد ومنفذ عند رئيس حاكم.

أمور ثلاثة لم أساوم عليها: السعي الدائم لممارسة استقلالية القرار والرأي النابعين من مصلحة وطنية سيدة، والسعي الدائم للمشاركة في الحكم عبر مجلس جهدت كي يكون حاكماً فعلاً، والحرص الدائم على قيام أفضل العلاقات مع الشقيقة سوريا من موقع الصدق والصداقة. وبسبب هذه المواقف النابعة من قناعتي وفهمي لوثيقة الوفاق الوطني وتمسكي بتنفيذها في ركنيها الأساسيين إيّاهما، توالت الحملات عليّ وعنفت مُشَجَّعَةً مرعية مواكبة بسيل من الافتراءات والكذب تُفَبْرَك وتوزع على أعلى المستويات وأكثرها نفوذاً وتوزع وتمرر عبر بعض الوسائل الاعلامية المعتمدة.

ج ـ في العلاقات بين الرؤساء

قابلت ممارسات الحكم على مستويي الصيغة والعلاقات والسيادة من قبل رئيس الجمهورية، علاقات محددة برؤساء الحكومة والمجلس أثرت في مجريات الأمور وكشفت النوايا والتصرفات وأدت الى مبالغة في الاستسلام والتبعية.

لسوء العلاقة بين الرئيسين الهراوي والحسيني تاريخ وأبعاد محلية. وتاريخ سوء العلاقات ليس قديماً؛ فالرئيس الهراوي والرئيس الحسيني ينتسبان في السياسات المحلية الى تحالف واحد مع المغفور له الوزير السابق جوزف سكاف.

غير أن خلاف الرئيس الهراوي مع السكاف، وهو خلاف حديث، القى ظلالاً من البعد على العلاقات مع الرئيس الحسيني الذي كان شديد المراعاة لصديقه جوزف السكاف. ويوم اغتيل الرئيس معوض وهرعنا لانتخاب رئيس للجمهورية بدا للرئيس الحسيني أنَّ انتخاب الرئيس الهراوي منكرٌ لا بد منه فرضته ظروف الانتخاب. وعلى علمه بما قد ينتج من سوء شخصي عليه، أقدم راضياً، لأنه لا بد من اتمام الانتخاب اياً كان الرئيس المُنتخب وذلك لمصلحة انقاذ الوطن وتدارك الانهيار والضياع. هل كان بوسع الرئيس الحسيني أن يغير في قرار اختيار الياس الهراوي ويحمل المجلس على انتخاب سواه؟ رأيي أن نعم. لم يكن النواب على رغبة في انتخاب الرئيس الهراوي ولو أراد الرئيس الحسيني أخذ مصالحه الخاصة بالاعتبار يومها لاستطاع المشاكسة وتغيير مسار الأمور والمجيء برئيس آخر.

من موقعه حمل الرئيس الهراوي ومنذ اللحظة الأولى كرهاً شديداً للرئيس الحسيني ذا شقين: شق يرجع الى علاقة الحسيني بالسكاف، وشق يرجع الى معرفة الحسيني الجيدة بالهراوي، وعدم امكان هذا الأخير اخفاء حقيقة ودوافع أي تصرف، كما يرجع الى شبكة العلاقات والصداقات التي كان الهراوي قد ركبها خلال فترة بعده عن السكاف وهي بأغلبية أعضائها على بعد مع الحسيني وعدم معرفة به وعلى غير صلة تعامل معه.

بدأ توتر العلاقات بين الرئيسين منذ لحظة تأليف الحكومة الأولى. فالتزام الرئيس الحسيني بالرئيس الحص أحرج الهراوي واضطره الى تعيين الرئيس الحص وأغلبية أعضاء الحكومة التي كان يعدها مع الرئيس معوض. فكان الرئيس الحص بالنسبة للرئيس الهراوي تماماً كما كان الرئيس الهراوي بالنسبة للرئيس الحسيني منكراً لا بد منه. فالرئيس الهراوي ينفر منذ البداية من الرئيس الحص ولا يرتاح اليه وحاول الخلاص منه، فما استطاع، فبقي يتربص به طيلة سنة ونيف وشكّل، وبالرغم من الصراع مع ميشال عون، مصدر التشويش الأساسي على حكومته ومصدر الاشاعات والحملات التي تعرضت لها. ولما سنحت له فرصة الخلاص منه ومن حكومته تحالف في ذلك الوقت مع القوات اللبنانية، بمناسبة تحقيق بيروت الكبرى والانسحاب منها، اذ ربطت القوات انسحابها، وبالتوافق مع الرئيس، باستقالة الحص وذهاب حكومته. تصرف عجيب بدت فيه حكومة الحص وكأنها تعاقب على أهم انجازات حصلت منذ عشرين سنة وبعد اقرار الطائف وهي: إزالة حالة التمرد وتوحيد العاصمة وتوحيد الجيش واقرار الاصلاحات الدستورية وتكريس حالة السلام وإنهاء حالة الحرب وإعادة أمل الحياة والوحدة الى الوطن واستعادة السيادة الى الدولة.

عندما يحصر الهم في صغائر الأمور والمصالح في مجريات الأحقاد، تطمس الانجازات الوطنية الكبيرة بواسطة الدأب على تكبيره وتضخيم الهنات. فإزالة حالة التمرد طمسها العجز عن ازالة بعض النفايات، وتوحيد العاصمة لأول مرة منذ عشرين سنة طمسه التركيز على استمرار انقطاع الكهرباء، وانهاء الحرب والدمار طمسه التركيز على بعض الغلاء، والاصلاح الدستوري طمسه التركيز على افتراءات واشاعات عن نوايا صفقات. حملة حاقدة رعتها وتيرة الانقسام في حينه بين أهل الطائف وأخصامهم ولم يكن فيها الحكم محايداً. مقتل الشأن العام والاهتمام الوطني يكون في غلبة الأحقاد والمصالح الخاصة. فقد شابت العلاقات بين الرؤساء وبصورة دائمة توترات منبعها الفعلي رغبة الخلاص عند الرئيس الهراوي من الرئيسين الحسيني والحص وبعدها من الرئيس كرامي ورغبته الدفينة بالمجيء برفيق الحريري رئيساً للحكومة وبأي رئيس آخر لرئاسة المجلس. ثابتتان في نهج الرئيس وتصرفه، اذا ما أعيدت قراءة الأحداث في ضوئهما تتضح أمور كثيرة وتفسر تصرفات عديدة التبس على البعض فهمها في حينه وحتى على الرؤساء أنفسهم الحسيني والحص وكرامي.

وقد تولدت بينهم توترات لم يحسنوا في حينه ارجاعها الى اصولها ولم يكتشفوا خباياها الا متأخرين. من مصائب الكبار عدم المكاشفة والاستعانة بالكتمان في علاقاتهم مع بعضهم ومع الآخرين. فالدسائس تنمو في ظل عدم المكاشفة، وصغائر الأخطاء تكبر، والملامة الصغيرة تتحول الى عداوة كبيرة بينما يتوقف حلها كلها على مصارحة في كلمة مكاشفة تكبر على المكابرة وتعلو على المناصب والمقامات.

ومأساة المآسي الحملة التي ركزت على ما اسمي بـ «ترويكا» الحكم والتي لعب فيها الاعلام الموجه دوراً أساسياً تدميرياً. اطلقت حملة «الترويكا» للاساءة الى رئاسة المجلس والرئيس الحسيني ولذر قرن الفتنة بين رئاستي الحكومة والمجلس واظهار الثانية في موقع المعتدي على الأولى.

د ـ في ترويكا الحكم الظاهرية والرسمية والمنفذة

أملت وسعيت الى أن تتكون ترويكا فعلية قائمة على انسجام وتفاهم بين الرؤساء الثلاثة، لأني رأيت فيها السد الوحيد الذي يؤمل منه أن يمنع الانهيار ويمنع التمادي في إقحام السوريين وتوريطهم في الشأن الداخلي اللبناني، ويحد من ضياع السيادة والقرار الوطنيين في اشباع الأحقاد والرغبات وتغذية

الصراعات والاستقواء بالأشقاء. اعتقدت أن التفاهم بين اللبنانيين وبخاصة بين الرؤساء الثلاثة يمكننا من تنفيذ اتفاق الطائف كما أردناه نصاً وروحاً ويمنع تحوله لمصلحة أحد أطراف الصراع على حساب الأطراف الأخرى. اعتقدت وما أزال، أنه، بعد انهيار ميزان القوى الاقليمي والعربي نتيجة حرب الخليج وانهيار ميزان القوى الداخلي نتيجة حرب الالغاء، اعتقدت أنَّ تحالف اللبنانيين وتضامنهم هو الضمان الوحيد الباقي لتطبيق اتفاق الطائف تطبيقاً دقيقاً من حيث هو استعادة للاستقلال الوطني والسيادة الوطنية بالقوى الذاتية. لذلك أملت بقيام ترويكا من التعاون والتفاهم لأنها وحدها بأركانها الأولين إياهم قادرة على تحقيق التنفيذ بنصه وروحه على قاعدة من العلاقات المميزة والأخوية مع السوريين ودون استثارة عدائهم. الا أن جميع المتضررين من تنفيذ الطائف وفقاً لحقيقته عملوا ضد قيام هذه الترويكا اضافة الى يأس المعنيين بها من امكان قيامها. رئيس الجمهورية لرغبته في تعطيل الطائف لجهة صلاحياته نتيجة عدم استيعابه للدور الذي رسم لرئيس الجمهورية فيه، والميليشيات لأن تحالفاً جدياً بين الرؤساء من أهل الطائف الفعليين يحد من نفوذهم ويحلهم فعلاً كما نص اتفاق الطائف بدل أن يُحِلَّهُم هم في الدولة ويقبضوا على مؤسساتها لمصلحتهم، وبعض المسؤولين السوريين ومن معهم لأنهم يريدون تنفيذ الاتفاق وفق مصالحهم، الرئيس الحص ليأسه وقرفه وعدم طاقته على الاستمرار في تحمل حملات التحامل والتهجم والافتراء عليه وعلى حكومته والتي كان يتصدرها وزراء معه، معروف توجههم وارتباطهم، والرئيس الحسيني الذي احبط التحامل عليه عزيمته، بعد الدور الذي أعطاه للمجلس ولرئاسته، ويئس من امكان التعاون وألمته حملات العداء التي اتخذت لباس التهم والافتراءات: من تهمة مصادرة صلاحيات المجلس الى تهمة ممارسة الهيمنة على الرئاسات الى تهمة المبالغة في تأكيد مشاركة الطائفة الشيعية وطرح مطالبها الى تهمة التدخل في الشأن الاجرائي.

تعطيل التعاون من جهة واليأس منه من جهة ثانية، أحلَّا حرباً يومية استنفدت طاقات الدولة وجهدها وأصبح هَمُّ المسؤولين، وأنا منهم، محاذرة الغدر بهم واستغيابهم. لأن الغدر والاستغياب والتواطؤ أضحت سمة المرحلة في السنة الأخيرة من حياة حكومة الثلاثين. والخشيةِ هذه من الغدر والتواطؤ والاستغياب عرفها الجميع: رئيس المجلس ورئيس الحكومة وبعض الوزراء من الذين لا حماية سورية لهم ويمارسون الطائف عن قناعة. وأصبح همُّ هؤلاء جميعهم الخلاص من بؤرة الحكم مهما كان الثمن. ومن يومها قلت في مجلس الوزراء عن الحكومة «انها لا يُدافَع عنها» وفي مجلس آخر وفي معرض نقاش حاد مع رئيس

الجمهورية كلاماً أشد قساوة على الحكم الذي لا يُدافَع عنه. ورغبت في الاستقالة وسعيت اليها ومنعتني عنها محاذرة المواجهة المباشرة مع السوريين بسببها، وتحمل مسؤولية سقوط الحكومة وكأنه عمل عدائي ضدهم. وقد أودعت نص الاستقالة يومها مدير الوكالة الوطنية للاعلام وذهبت اطلع الرئيس الحسيني عليها فطلب مني التريث للأسباب إياها التي ذكرت أي محاذرة سفك دم الحكومة وتحمل نتائجه بما يبدو في حينه وكأنه عمل ضد السوريين.

لم يتعاون الرؤساء، ولم يعرف لبنان ولو ليوم واحد ما أسمي ظلماً، وافتراءً، حكم الترويكا. لذا استمر الحكم الفعلي خارج دائرة الرؤساء وخارج مجلس الوزراء في دائرة الترويكا الأساسية الرسمية أي تلك المكلفة بالملف اللبناني من قبل القيادة السورية، تواكبها ترويكا تنفيذية يشرف عليها السيد خدام وتضم السيد رفيق الحريري والرئيس الياس الهراوي. جميع شؤون الحكم اللبناني تعد في الثانية فتقرُّ في الأولى ثم تعود فتنفذ من قبل الثانية. هكذا تم ويتم اختيار رئيس الحكومة واختيار الوزراء واختيار اسماء النواب للتعيين سابقاً وللانتخاب لاحقاً والموافقة على تعيين السفراء في السفارات الكبرى، والموافقة على تعيين المسؤولين العسكريين والأمنيين وتسمية بعضهم مباشرة، والموافقة على تعيين المدراء العامين واختيار الأساسيين منهم، والادارة شبه المباشرة لسياسة لبنان الخارجية عبر التنسيق الدقيق والمتابع، والاشراف والموافقة وأحياناً إعداد قرارات مجلس الوزراء السياسية والهامة.

إن التعاطي المباشر هذا لبعض المسؤولين السوريين في الشأن اللبناني يتحمل مسؤوليته الطرفان: المسؤولون اللبنانيون والمسؤولون السوريون. والمسؤولية الكبرى تقع على عاتق المسؤولين اللبنانيين لأنهم سمحوا به بل وهم يستدرجونه يومياً حتى اضحى ممارسة طبيعية عند بعض الوزراء وتباهياً ومشاوفة عند بعضهم الآخر. إن الهيمنة على القرار اللبناني من قبل المسؤولين السوريين تفقد لبنان استقلاليته وتفقد الدولة سيادتها... وأياً كانت المكابرة في تغليف هذه الهيمنة بمقولات الصداقة، والتعاون والتحالف وما الى سوى ذلك من مقولات تبرير، فالسيادة الحقة والاستقلالية الحقة، وهما مطلبان وطنيان مشروعان ولازمان، لا تتحملان هذا القدر من التبعية. أقصى ما يمكن لسيادة واستقلال تحمله هو التعاون من موقع الصداقة والمصلحة المشتركة، في الشأن القومي الستراتيجي. أما في الشأن الوطني فكل تعاطٍ به هو تدخل غير مشروع وغير مبرر يفقد الهوية الوطنية مضمونها ويفقد المواطن اللبناني اعتزازه بالانتماء الى وطن ودولة.

إن ترويكات الحكم الفعلية هذه لا يجرؤ أي اعلام في لبنان على تسميتها

فكيف بانتقادها. علماً بأنها تُحَمَّلُ همساً أوزار جميع مخالفات ومساوىء الممارسات الداخلية اللبنانية. وتُتَّهم همساً بالعديد من التجاوزات والضغوطات والممارسات والمخالفات وكأنها تشكل بالنسبة للمسؤولين اللبنانيين ذريعة التهرب من المسؤولية. فهم يفضلون تهمة التبعية والانصياع على تحمل أوزار ما حصل ويحصل ويحملونه للترويكا السورية في دائرتيها للقرار والتنفيذ. وهنا لا بد من تمييز وايضاح: إن حكم الترويكا الرسمية حقيقي وهيمنتها ومصادرتها للقرار اللبناني حقيقية الا أنها قطعاً لا تتحمل أوزار الممارسات التي يرتكبها من هم محسوبون عليها وينسبونها اليها بدون علمها وأحياناً غدراً بأركانها.

٤ ـ الخلل على مستوى أهل الحكم في لبنان

أكلت السنون في ظل الحرب قيادات عهد الاستقلال بحسناتهم وسيئاتهم. وكم تبدو لنا اليوم حسناتهم كبيرة وكم أنكرناها عليهم في يومها؟ أكلت السنون في ظل الحرب قيادات عهد الكيان الفريد وصيغة العيش الفريدة ونظام الحكم الفريد. وكم نشعر اليوم بالقلق العميق على تلك الفرادة تأكلها سياسة الهيمنة والتبعية لمجرد إشباع الأحقاد وبضع مصالح خاصة. فؤاد شهاب وكميل شمعون ورشيد كرامي وكمال جنبلاط وموسى الصدر وعبدالله اليافي والياس سركيس وسليمان فرنجية وبيار الجميل وصبري حمادة ومجيد أرسلان وبهيج تقي الدين وجوزف سكاف ورينه معوض وتقي الدين الصلح والأحياء منهم صائب سلام وشارل حلو وريمون اده وفيليب تقلا وعادل عسيران. عرفت بعضهم عن قرب صداقة، والبعض الآخر عن قرب جوار ولقاء، واحترمت فيهم نماذج رجال دولة حيكوا من نسيج بدأ يندر. ان نول الوطنية الحائك لنسيجٍ سداه الاستقلال ولحمته سيادة الدولة حطمته آلة الحرب مخلفة رجالات من نسيجٍ هجين لا فرق عندهم بين استقلالية قرار وتبعية ولا بين سيادة والحاق طالما أن مصالحهم الخاصة تؤمن ومناصبهم وحصصهم تُحفظ وأحقادهم تُشبع.

وانطلاقاً من أهمية موقع الرئاسة الأولى وأساسية دورها التي ركّز عليها اتفاق الطائف، أتوقف قليلاً عند شخص الرئيس الهراوي الذي حجب حضوره كل حضور واختصر بذاته وشخصه المرحلة كلها. فالبحث في مستوى ممارسة وتعاطي أهل الحكم يلخصه الحديث عن موقع الرئاسة.

يتمتع الياس الهراوي بحسنات كبيرة وسيئات كبيرة. إلا أن السيِّئات، مطبَّقةً في الحكم ومجاله، تغلب على الحسنات لأن الحكم كالعدسة المكبرة تكبر من العورات وتُخفي المحاسن. عرفته عبر العمل السياسي النيابي ولأول مرة بعد

انتخاب ١٩٧٢ كأحد أعضاء اللائحة الشعبية التي يتزعمها المرحوم جوزف السكاف. لم تكن بيني وبينه علاقات خاصة وإنما علاقات معرفة عادية وزمالة نيابية. عرفته عن قرب بعد انتخابه للرئاسة وتعييني وزيراً. كنت أعرف فيه قبل القرب منه، أي قبل رئاسته حسنات بقاعية عامة كالنخوة والكرم والاقدام والجرأة. صفات شخصية هامة إلا أنها كامنة في الذات. فإن حكمتها تجربة العلاقات مع الناس تحولت الى نقيضها.

ليست الثقافة وعمقها والعلم وسعته من مستلزمات النيابة. فنواب كثر لا ثقافة ولا علم عندهم ينجحون في تمثيل الناس كما ترغب الناس، فلا مبرر لعقد النقص لا بل قد تكون قلة الثقافة والعلم عند النجاح موقع مفخرة واعتزاز. إلا أن موقع رئاسة الجمهورية ورئاسة الدولة بما يفرض أحياناً من تعاطٍ مع أصحاب ثقافة وعلم، يُوَلِّدُ عند من يفتقدهما عقداً خفية توجب عليه تغطيتها. وافتقاد الثقافة والعلم افتقاداً كلياً أخف وطأة من ثقافة نصفية. لأن القليل من الثقافة والعلم قد يصيب صاحبه بمناعة ضد الثقافة والعلم، تماماً كما التطعيم الطبي يكسب مناعة بالقليل الذي يُعطى ضد الكثير الذي يُخشى. هكذا انصاف المتعلمين، انصاف المثقفين، يصبحون مُطعَّمين ضد العلم ممتلئين ادعاءً. ليس الرئيس الهراوي دعياً بل هو أميل الى الاعتزاز بالنجاح. إلا أنه يعاني من تصرف مؤذ للمتعامل معه، فهو دائم الاستعداد لينسب الى نفسه وشخصه وعمله أي نجاح في أي مجال من مجالات الحكم وأن يحمل سواه، أي المسؤول الحقيقي (الوزير أو المسؤول الاداري)، مسؤولية أي تعثر أو عدم نجاح. فإن استقر الدولار على سعر ثمانمائة وثمانين ليرة فالفضل كل الفضل له لأنه يتابع أمره يومياً مع مصرف لبنان حتى ولو كان تثبيت السعر تمَّ على حساب هدر خمسمائة مليون دولار في فترة أقل من شهرين. وإن ارتفع سعر الدولار الى ألف وخمسمائة ليرة بعد أن حرَّض حاكم مصرف لبنان، ببيان معلن، الناس على الهرب من الليرة اللبنانية بإعلانه وقف التدخل، فلأن وزير المال لم يعط أرقاماً دقيقة لكلفة زيادة الرواتب، ولأن المجلس النيابي بالغ في الزيادة المقررة، ولأن وزير التربية هو من فتح باب الزيادات عبر تلبيته مطالب المعلمين. أما الافتعال في رفع أسعار الدولار، أما المفتعلون ومن وراءهم من مسؤولين سياسيين ومصرفيين فمن الواجب تغطيتهم ولو استنجاداً بالاخوان السوريين. فتسكت وسائل الاعلام عن بيان الحاكم وتطفىء خبره كي لا يتم البحث عمَّن أمر به. أما التحقيق مع المصارف التي ساهمت في الافتعال فيرفضه بتجرّؤ على مجلس الوزراء موظفون محميون من قبل أصحاب القرار.

وإن نجح انتشار للجيش، فلأن الرئيس كان على اتصال دائم مع الضباط

منفذي الانتشار يتابع خطواتهم ويعطيهم التوجيهات اللازمة، وإن تعثر الانتشار فلأنّ قائد الجيش يتلهى بالسباحة، والوزير يقوم بواجب زيارة دمشق للمداومة وتثبيت الحضور ورئيس الوزراء يقوم بواجبات انتخابية في طرابلس للملمة وضعه الشعبي المنهار!

والانتقاد للمسؤولين الآخرين يبرِّره دائماً إدِّعاء الحرص على المصلحة العامة التي يحرص وحده عليها دون سائر المسؤولين!

إن الخلل هذا في سيرة التعاطي، منع امكانية تفاهم المسؤولين وإمكانية حماية القرار الوطني بتفاهمهم. إنّه نهج في الحكم يصعب الالتفاف حوله بل يستحيل. إنّه نهج تفرقة وشرذمة والمطلوب نهج توحيد وطني.

٥ ـ الخلل في السياسة السورية حيال لبنان: بين المعلن والمنفذ

عرف التدخل السوري المعلن في لبنان مراحل أساسية ثلاثاً: التدخل الشرعي الأول بناء لاستدعاء المسؤولين الشرعيين والقيادات المسيحية والتكريس الرسمي والعربي من خلال قوات الردع العربية في آخر سنة ١٩٧٦. التدخل الثاني لانقاذ عاصمتي لبنان والشمال من الاقتتال الداخلي في سنتي ٨٤ و٨٧ بناء لاستنجاد قيادات لبنانية رسمية في المنطقتين. والتدخل الثالث بناء لدعوة رسمية ورعاية عربية تنفيذاً لاتفاق الطائف في سنة ١٩٩٠. وابتداءً من التدخل الأول في سنة ١٩٧٦، لم تُخْلِ القوات السورية البقاع والشمال لحظة واحدة. أما العاصمة والجبل فتم اخلاؤهما لفترة وجيزة خلال الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢ وحتى سنة ١٩٨٧.

أسباب التدخل المعلنة كانت على الشكل التالي: في التدخل الأول منع التقسيم وحماية المقاومة الفلسطينية، في التدخل الثاني، منع الاقتتال بين اللبنانيين وحماية المواطنين، وفي التدخل الثالث مساعدة الدولة اللبنانية لاستعادة سيادتها وبسط سلطتها وتأمين اقرار الاصلاحات السياسية الداخلية.

وكانت ترافق دائماً الأسبابَ المعلنة تصرفاتٌ عملية لا علاقة لها بها تكشف غالباً جانباً من نوايا وأسباب غير معلنة. الأسباب والغايات غير المعلنة كانت تعبر عنها أحياناً الأحزاب والقوى المتحالفة مع سوريا، وأحياناً أخرى بعض تصاريح المسؤولين السوريين في مجال الرد على تدخلات غربية أو على تفسيرات لمسؤولين لبنانيين بشأن المسألة اللبنانية.

مشروع تنظيم العلاقة اللبنانية ـ السورية، كما يجب أن تكون عليه هذه

العلاقة من وجهة نظر سوريا، تمت محاولة تنفيذه في مراحل ثلاث: المرحلة الأولى خلال فترة حكم الرئيس الياس سركيس. وقد فشلت هذه المحاولة بسبب تفلت الأرض الناتج عن التفلت الميليشيوي، وبسبب عدم مطواعية رئيس الجمهورية، وبسبب معارضة أكثرية الطبقة السياسية في الحكم وخارجه.

المرحلة الثانية تمثلت بالسعي الى ضبط الوضع على الأرض عبر إقرار الاتفاق الثلاثي بين حركة أمل والحزب الاشتراكي والقوات اللبنانية. وفشلت هذه المحاولة أيضاً، بسبب معارضة جميع القوى التي استثنيت من الاتفاق، ابتداءً من رئيس الجمهورية وصولاً الى مختلف القوى السياسية الأخرى.

أما المحاولة الثالثة فهي التي نشهد سريانها اليوم وهي تسعى الى سد الثغرات التي أفشلت المحاولتين السابقتين، أي ضمان مؤسسات الحكم والأرض معاً. ويبدو أن المحاولة الثالثة في طريقها الى النجاح. إن المواقف المعلنة للمسؤولين السوريين وخاصة للرئيس السوري تعطي لبنان وللمرة الأولى في تاريخ الدولتين تطميناً واعترافاً علنياً باستقلاله وسيادته. إلا أنه وللمرة الأولى أيضاً في تاريخ الدولتين يصبح التدخل السوري في الشأن اللبناني الداخلي بلا حدود، بحيث ان الواقع المعاش يلغي الرغبة المعلنة. وهذا الخلل بين المعلن والمعاش في السياسة السورية يعبر عنه يومياً في تصاريح ومواقف بعض المسؤولين السوريين آخره تصريح نائب الرئيس السوري حول تفسير اتفاق الطائف وخاصة النص المتعلق بإعادة تمركز القوات السورية وهو برأيي اليوم محور النقاش الأساسي بالنسبة للسياسة السورية في لبنان والعلاقات اللبنانية السورية.

جاء في التصريح (كما نشرته جريدة النهار عدد الجمعة ١٣/١٠/١٩٩١):

«أرجو أن يقرأ نص الطائف في شكل دقيق. فمن ناحية النص نحن ملتزمون النص كما ورد وكما هو مفهوم بالنص ولا أحد يستطيع أن يفرض علينا تفسيرات أو مفاهيم لم ترد في النص... نحن ما يهمنا هو النص الذي وافقنا عليه والذي أقره مجلس النواب اللبناني وأصبح الوثيقة الوطنية. وهدف النص والهدف من السنتين هو أمران: الأمر الأول أن نساعد الدولة اللبنانية في تكوين قواها الذاتية للتمكن من بسط الأمن وسلطة القانون. والأمر الثاني هو أن سوريا هي ضمان لاقرار الاصلاحات السياسية في صورة دستورية، الاصلاحات السياسية اقر قسم كبير منها ولكن هناك قسم أساسي لم تجر مناقشته حتى الآن وهو متعلق بإلغاء الطائفية السياسية...».

أما اتفاق الطائف فقد ورد فيه ما حرفيته: «ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة اللبنانية **في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد** التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني **واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر** الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، واذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، **كما يتم الاتفاق بين الحكومتين** يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها».

إن النص واضح برأينا تمام الوضوح ولا يحتمل التأويل، فهو يؤكد على واجب الحكومتين تقرير إعادة تجميع القوات السورية في البقاع. ولا خيار لهما في القرار لأنه متخذ في الوثيقة وقد وافقت عليها الدولتان. وليس لحكومات أن تغير في اتفاق تأسيسي. إن الحكومات ملزمة بتنفيذ الاتفاق وملزمة باقرار اعادة تمركز القوات في المناطق المحددة. وأما تاريخ اتخاذ هذا القرار الملزم فهو حتماً بعد مضي سنتين على اقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية. ومعلوم أن اقرار الاصلاحات قد حصل في التعديل الدستوري الصادر بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٠ مما يعني أن يوم اعادة التمركز الواجب إقراره وتنفيذه هو ٢٢/٩/١٩٩٢. واقرار الاصلاحات بصورة دستورية يعني اقرارها لا تنفيذها وانتظار نتائج هذا التنفيذ. فالبند المتعلق بالطائفية السياسية والغائها وآلية هذا الالغاء ومراحله أقر في التعديلات الدستورية تماماً كما ورد في نص اتفاق الطائف وأما التذرع بإلغاء الطائفية السياسية الغاءً تنفيذياً وبصورة نهائية وفي مراحل التنفيذ الأخيرة فبدعة لا يمكن أن تخطر ببال. إن القول بوجوب الغاء الطائفية السياسية وانتظار هذا التنفيذ قبل بدء العد العكسي لفترة السنتين يعني أحد أمرين: إما الضغط على اللبنانيين أو على بعضهم (المسيحيين) في سبيل اقرار الغاء الطائفية السياسية قبل نضوج ظروف هذا الإلغاء وبما يحوله حكماً في الظروف الحالية الى انتقال الهيمنة من طائفة الى أخرى، وإما بقاء الوجود العسكري السوري في جميع الأراضي اللبنانية الى أجل غير مسمًّى فيتحول الى احتلال ويُحرف كلياً عن غاية المساعدة المطلوبة منه.

إنه تفسير سياسي للنص، وليس تفسيراً لمعناه ولا لجوهره ولا للغاية التي

وضع من أجلها. وأخطر ما فيه أنه ينال من رغبة اللبنانيين في الاستقلال والسيادة، وينال من قدرتهم على تقرير شؤونهم الداخلية بعد إقرار اتفاق الطائف وانهاء حالة الحرب. وهذا الأمر يبرر مشروعية طرح التساؤل التالي: هل ان هذا التفسير يعبِّر عن سياسة سوريا وسياسة الحكم السوري، أم أنه يعبِّر عن سياسة بعض المسؤولين السوريين؟

انطلاقاً من مراجعة التصريحات المعلنة للرئيس السوري يتبين أن موقف التعاطي هذا بالشأن اللبناني وبالطريقة التي يتم بها ليس هو موقف الحكم السوري وإنما موقف بعض السوريين.

مصلحتنا الوطنية تقضي اليوم بأن نعتبر هذا الموقف موقف بعض السوريين وليس موقف الحكم في سوريا. مصلحتنا الوطنية تقضي بأن نتعاطى مع هذه السياسة على أنها سياسة خاصة ببعض المسؤولين السوريين وأن نعالجها على هذا الأساس.

مصلحتنا الوطنية تقضي بأن نصدّق الكلام السوري الرسمي المعلن وأن نعمل على أنه السياسة السورية الفعلية وأن ما يبدو لنا ونعاني منه إنما هو انحراف عن هذه السياسة المعلنة.

مصلحتنا الوطنية تقضي بذلك لأنه يترتب علينا تفادي سياسة العداء تجاه سوريا والمحافظة على سياسة التعاون والصداقة والصدق معها. ومصلحتنا الوطنية تقضي أن نقول الحقيقة كاملة وأن نحرص أشد الحرص على العلاقات الجيدة والمميزة بين لبنان وسوريا، وإنما من موقع الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنيين ولنا في ذلك مناصرون كثر من أهل الحكم في سوريا وعلى رأسهم الرئيس السوري الذي لنا فيه ضمانتان على الأقل: ضمانة الصدق والالتزام بما يعلن وضمانة عدم التأثر بالمصالح الخاصة أو القطرية عندما ينفذ ما يعلن وما يلتزم به. والرئيس السوري التزم علناً باستقلال لبنان وبسيادة الدولة اللبنانية بقواها الذاتية وتنفيذ اتفاق الطائف. ولست أعتقد أن للاستقلال والسيادة عند الرئيس السوري معنى ينطبق على لبنان ولا ينطبق على سوريا، كما أنني لا أعتقد أن مضمون اتفاق الطائف كما صيغ باللغة العربية الواضحة والتفسيرات السياسية البيّنة يمكن أن يقرأه الرئيس السوري غير ما نقرأه نحن وإن قراءة النص بين الأخوة والأصدقاء لا تتغير بتغيّر موازين القوى. أمّا قراءتها تبعاً لموازين القوى فقراءة تتم بين اعداء لا بين أشقاء وأصدقاء. مصلحة اللبنانيين الوطنيين تقضي بأن يتمسكوا بالعلاقات المميزة مع سوريا كما تقضي تماماً بأن يتمسكوا بالاستقلال والسيادة وخاصة باستقلالية القرار الوطني

اللبناني. تمسك بالصداقة والتعاون والعلاقات المميزة ومنع تحولها الى هيمنة والحاق وتبعية وتمسك باستقلالية القرار والسيادة ومنع تحولهما الى انعزال عن سوريا والعرب أو الى عداء لسوريا من أي موقع كان.

من موقع الفهم هذا للعلاقات بين لبنان وسوريا، وموقع الحرص على علاقات أخوية مميزة، نؤكد أن ما يحصل اليوم هو سياسة بعض المسؤولين السوريين وهو انحراف عن اتفاق الطائف وتطاول مرفوض على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني وتدخل غير مشروع في الشأن الوطني الداخلي اللبناني. ولست أرى مصلحة لسوريا (وللبنان طبعاً) في ما هو واقع التعاطي اليوم وواقع العلاقة بين المسؤولين اللبنانيين على مختلف مستوياتهم وبين بعض المسؤولين السوريين المكلفين بالملف اللبناني.

هل تعني العلاقات المميزة أن تضيق حلقة الاستقلالية اللبنانية الداخلية الى حد الذوبان المطلق؟ هل ان مصلحة سوريا القومية والوطنية بحاجة الى هذا النوع من العلاقات والتدخل في الشأن اللبناني؟

علينا القول بصراحة ومن موقع الصداقة إن ما يحصل يسيء الى لبنان وسوريا والى علاقاتهما ومستقبل هذه العلاقات. ليس ما يبنى نموذج علاقات بين دولتين سيدتين مستقلتين شقيقتين صديقتين متعاونتين. إن ما يبنى من علاقات يثير القلق والشك والقهر ويدفع الى التساؤل عن إمكان قيام العلاقات المميزة الصحيحة. إن المخاطر الناجمة عن هذه السياسة أكبر بكثير مما يجنى على هامشها من منافع، ويضر بمصلحة البلدين وبمستقبل علاقاتهما.

الفصل الثالث

الأخطار: إلى أين؟

١ ـ ممارسات الحكم الداخلية تهدد بتجدد الانقسام الطائفي وبإعادة إنتاج أسباب الحرب الأهلية.

٢ ـ ممارسة العلاقات مع سوريا تجذر الانعزال وتهدد بإعادة إنتاج أسباب العداء لسوريا والعروبة

٣ ـ المخاطر المشتركة لممارسات الحكم الداخلية والعلاقات مع سوريا

إن المخاطر الراهنة والمستقبلية لممارسات الحكم اللبناني الداخلية ولممارسات الحكم للعلاقات مع سوريا كبيرة وتهدد بإجهاض كل الجهود التي بذلت لإخراج لبنان من دوامة العنف والصراع العبثي والتفتت ولإخراج العلاقات اللبنانية السورية من دائرة الشك وعدم الثقة والعدائية. وهي تهدد الخصوصية اللبنانية بجوهر حرياتها وكيانيتها.

١ - ممارسات الحكم الداخلية تهدد بتجدد الانقسام وبإعادة إنتاج أسباب الحرب الأهلية

إن عدم استيعاب البعد التاريخي العميق لصيغة الحكم التي ابتُدِعَتْ في الطائف، ومحاولات التشاطر والتذاكي، من موقع الغباء والمصالح الذاتية والشعبوية الرخيصة، في ممارسة هذه الصيغة بصورة عكسية، تهدد بنتائج حاضرة ومستقبلية خطيرة: تجذر طائفي في الحاضر لمشاعر الانقسام والتفتت والتفرقة عبر السعي إلى ترضية سخيفة لمشاعر شعبوية عابرة، وتوليد لمواقع صراع تحضر لاستعادة الحرب الأهلية والصراع الداخلي على أسس انقسامية طائفية لا على أسس ديموقراطية سياسية.

ابتَدَعَتْ صيغة الحكم في الطائف مُشاركة مُنفتحة تستوعب الحرمان السياسي وتُنهي التسلط الفئوي وتعيد جواً من التعاون على قاعدة المساواة والمشاركة في اتخاذ القرار: صيغة الحكم في مجلس الوزراء حيث تتمثل جميع الطوائف بأحجام متوازنة عادلة وتشارك جميعها في صنع القرار السياسي. فحصة الموارنة في القرار السياسي هي في مجلس الوزراء وكذلك حصة السنة والشيعة وسائر المذاهب الأخرى. وأُعطيت المذاهب الكبرى المارونية والسنية والشيعية مواقع زائدة على قاعدة تَقَدُّم بين مُتَساوِيْن أسبابه كبر الحجم: رئاسة الجمهورية للموارنة مهمتها ضبط قواعد الصيغة والإشراف عليها قراراً وتنفيذاً وحفظ الكيان، رئاسة الحكومة للسنة مهمتها المعاونة في ضبط قواعد الصيغة والإشراف على تنفيذها، ورئاسة المجلس للشيعة ومهمتها مراقبة الصيغة قراراً وتنفيذاً.

المشاركة في الحكم مؤمنة للطوائف وممثليهم عبر مجلس الوزراء وعبره فقط،

وكل محاولة لممارسة الحكم من موقع آخر تعطيل وتعدٍ على الصيغة. إن اصرار رئيس الجمهورية على ممارسة الحكم من موقع السلطة الإجرائية ورئاستها يعطل الصيغة التي ابتدعها اتفاق الطائف ويُلغي المشاركة التي صاغها لأنها تعيد الأمور إلى واقع الهيمنة الذي كان سائداً في ظل ميثاق الـ ٤٣. إن الإصرار هذا منبعه برأيي الأمور التالية:

ـ جشع الحكم ـ نرجسية الطباع ـ تغليب المصلحة الخاصة على الشأن العام ـ اعتبار الحكم حظاً شخصياً لخدمة الأغراض الخاصة والعائلية وليس لخدمة وطنية عامة ـ عدم استيعاب معنى وأبعاد صيغة الحكم التي ابتدعت في الطائف ـ عدم الإيمان بالعمل المؤسسي والاعتماد على التشاطر والتذاكي والتحايل لتغليب العمل الفردي على العمل المؤسسي ـ اعتماد المقولة التقليدية في السياسة اللبنانية القائلة بمشاركة الوصي على المسلمين والاستغناء عنهم بدل مشاركتهم والاستغناء عن الأوصياء عليهم. واعتماد المقولة هذه، تَمَثُّلاً بما حصل في العهد الشهابي، هو أيضاً من باب التشاطر والتذاكي. لأن التشاطر اليوم أعطى نتائج عكسية، فالوصي على المسلمين لم يكتف اليوم كما بالأمس بالتنسيق في السياسة الخارجية لقاء التسليم للبنانيين باستقلالية قرارهم الداخلي بل، على العكس تماماً اعتبر أن مصادرة القرار الداخلي هي الضمان للتنسيق في العلاقات، فبدل أن يعطي وطنياً في الداخل فهو يعطي شخصياً ويأخذ الباقي. وكما يقول علماء التاريخ: إن التاريخ قد يعيد نفسه وإنما بشكل كاريكاتوري. وعليه، فما عهد اليوم من عهد فؤاد شهاب إلا بمثابة كاريكاتور قبيح بشع. وإذا أضفنا إلى استبدال الشريك المسلم بالوصي عليه، وإلى الاستغناء عن الأخذ بالشأن الوطني الداخلي للاكتفاء بالأخذ بالمصلحة الخاصة والتنازل عن الشأن الوطني، إذا أضفنا إلى هذين الأمرين تسليم الدولة وأجهزتها للميليشيات والأدوات، تكتمل دوافع التجذر الطائفي لدى المذاهب والطوائف جميعها. فالجميع على غير رضى:

المسلمون مستبدلون ومصادر دورهم، والمسيحيون مغيبون فعلياً إلا من تلبية مصالح وأحقاد شخصية ومتهمون باستمرار الهيمنة والتسلط والاستفراد بالحكم وعدم المشاركة. وليس يرضي المسيحيين التمسك بمدير عام في مركز معين، على استجداء إبقائه من صاحب القرار الفعلي، بقدر ما يضرهم شعور الطوائف الأخرى بأنهم من خلال هذا التمسك رَاغبون في استمرار الهيمنة والتسلط، ولا سيما ان ما حصل حتى اليوم إنما هو تغطية طائفية لمطالب محض شخصية. فالمديرية هذه أو تلك التي تَمَسَّكَ الحكم بها لطائفة معينة إنما فعل ذلك لمصلحة شخصية في خدمة مصالحه الخاصة وليس لخدمة مصالح طائفية.

إن نهج الممارسة من موقع التذاكي للاستمرار بممارسة الهيمنة والتسلط ولو بشكل كاريكاتوري، سوف يضيفان إلى تجذير الانقسام الطائفي يأساً من إمكان الإصلاح المتدرج لمصلحة إعادة إنتاج أسباب الحرب الأهلية في بعدها الداخلي، أي في بعد إلغاء التسلط والهيمنة. والسعي لتحقيق مكاسب شخصية صغيرة قد يُضَيّع فرصة تاريخية لإصلاح متدرج يرسخ التعايش عبر المشاركة الفعلية. إن العجز عن المشاركة في الحكم على قاعدة العدل والمساواة هو فقدان لاستحقاقه. وكأني بنهج الحكم يعمل عن غير وعي واستيعاب إلى دفع الآخرين دفعاً للمطالبة بتغيير الصيغة بما يهدد العيش المشترك وينهي خصوصيةَ وفرادة الكيان. إن رفض إشراك الوزراء في الحكم ورفض الحكم عبر مجلس الوزراء ومن داخله، والإصرار على الحكم من خارج مجلس الوزراء وبالتواطؤ عليه، والإصرار على معاملة الوزراء كما في السابق على أنهم كبار موظفين لا شركاء حكم، الإصرار على ترؤس السلطة الإجرائية والتعاطي في شؤون الحكم اليومية والتفصيلية، والامتناع عن القيام بالدور السامي الذي رسمته صيغة الطائف لرئاسة الجمهورية، إنّ رفض تلك والإصرار على هذه سوف يعيدان توليد وإنتاج أسباب الحرب الأهلية بوجهها الداخلي، وسوف يعيداننا ولو بعد حين إلى دوامة العنف إياها والشعور نفسه، فيصُحُّ فينا اننا كل جيل أو جيلين علينا أن نذبح أبناءنا ونهجر وطننا. إن المصلحة الخاصة تعمي والجهل يقتل، يقتل وطناً لا فرداً.

٢ ـ ممارسة العلاقات مع سوريا تجذر الانعزال وتهدد بإعادة إنتاج أسباب العداء لسوريا والعروبة

يثير نموذج العلاقات الحالي مع سوريا تساؤلات عدة حاولنا الإجابة على بعضها لجهة تناقض المعلن منها مع المعاش. اما في نتائجها والأخطار الناجمة عنها فهي برأيي اثنان: تجذر الانعزال لدى بعض الفئات اللبنانية، وعلى أساسه إعادة إنتاج العداء لسوريا والعرب.

إن التسوية التي حققها أتفاق الطائف عبر الاقرار بعروبة لبنان ونهائيته كوطن التي شكلت انطباقاً للوعي على الواقع ومصالحة بين الرغبات والواقع السياسي والاجتماعي، عادت تهددها اليوم ممارسة العلاقات على الشكل المميز الحاصل بين لبنان وسوريا.

إن استدراج المسؤولين السوريين إلى التدخل المباشر واليومي في الشأن الداخلي اللبناني، والاستقواء المستمر اليومي والدائم لبعض المسؤولين والسياسيين اللبنانيين ببعض المسؤولين السوريين وتلبية هؤلاء لهذا الاستقواء

بهم ومساعدة المستنجد على قهر أخصامه اللبنانيين وتغليبه عليهم، حوَّل الأشقاء السوريين إلى أطراف فعليين في الصراعات الداخلية وجزء منها. فالعداوات السياسية اللبنانية تتحول إلى عداوات لبنانية سورية وتُبنى عليها تدريجياً تراكمات من الأحقاد والبغضاء لا تمييز فيها ولا إدراك، ككل حقد وبغضاء. فالاستنجاد بمسؤول سوري وتلبية هذا المسؤول وتدخله لتغليب مصلحة مسؤول لبناني على مسؤول آخر أو أي لبناني على لبناني آخر يتحول عند اللبنانيين إلى تدخل عام من قبل السوريين (دون تمييز) في الشؤون اللبنانية وإلى عداوة واستعداء للسوريين (دون تمييز). إن التدخلات اليومية هذه لبعض المسؤولين السوريين لتغليب حلفائهم من اللبنانيين على اللبنانيين الآخرين تخلق هوة وانفصاماً وتناقضاً بين السياسة المعلنة للشقيقة سوريا وبين الواقع الفعلي المعاش. فالإعلان عن الوقوف على مسافة واحدة من جميع اللبنانيين والرغبة برعاياتهم جميعهم ومصادقتهم جميعهم يناقضها يومياً التصرف العملي المعاش وما يُمارس من قهر باسم السوريين على فئات كبيرة من الشعب اللبناني.

وهذا النموذج من التعاطي والعلاقات يُعيد تعزيز عقلية وأدبيات الانعزال السابقة عند المسيحيين بأغلبيتهم، وشعور العداء لسوريا في أوساط اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والسياسية.

ويتعمم اليوم في أوساط اللبنانيين وعلى مختلف مستوياتهم وفئاتهم مفهوم خطير لنوع العلاقة مع الشقيقة سوريا ناجم عن نهج الممارسة المعتمد، قوامه ان لا إمكانية ولا محل للصداقة بين لبنان وسوريا، لأن سوريا لا صديق لها ولا تعرف التعامل مع الصديق فإمّا العمالة لها وإمّا العداء ومن ليس عميلاً فهو عدو، وجميع الذين أرادوا الصدق مع سوريا وبناء علاقات صداقة معها (مقرونة طبعاً بعلاقة الكرامة ككل صداقة حقيقية) عوملوا كأعداء وأُقصوا تدريجياً لمصلحة المنفذين والأدوات.

وحدها علاقات الصدق والصداقة تبني علاقات مميزة حقيقية دائمة وثابتة، أما علاقات التبعية فلا تبني إلا علاقات بغضاء وتتحول إلى آلة إنتاج دائمة ومستمرة لعداء بين المتعاملين وخاصة من ضعيفهم لقويهم. إن أخطر ما يحصل اليوم في لبنان على صعيد العلاقات مع سوريا هو إعادة توليد وإنتاج هذا العداء لسوريا في لبنان وبالتالي إعادة إحياء إيديولوجية الانعزال عامة والعداء للعروبة.

إن دعم السوريين عبر بعض مسؤوليهم، لمسؤولين لبنانيين يكرههم الشعب اللبناني، ودعمهم لفئة من السياسيين تجسدت فيها جميع مساوىء الحرب اللبنانية على حساب مسؤولين آخرين وعلى حساب مشاعر اللبنانيين، جعلت

السوريين عامة (دون تمييز) صفاً واحداً مع هؤلاء وحولت كراهية الشعب اللبناني إليهم. وإن كان لبعض المحسوبين والمدعومين من سوريا حسنات يقدرها اللبنانيون فهي لا تفيد السوريين بشيء وتُبنى عادة على حسابهم وتُنسب إلى سواهم.

إن هذا القدر من الكراهية المتراكمة في نفوس اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم للسوريين، يتناقض مع مقدار التضحية التي تحملتها سوريا في لبنان والتي أُشيرَ إليها مراراً إشارة مرارة من قبل المسؤولين الأساسيين السوريين مُبْدين تعجبهم من ردة الفعل اللبنانية. وهم في عجبهم هذا على حق لأنهم لا يرون واقع ما يجري في لبنان ولا حقيقة الترجمة الفعلية لهذه التضحيات السورية في لبنان. فالتضحيات السورية أُنفقت كلها في تدعيم طبقة من الانكشارية تتحكم بالشعب اللبناني على كراهية شديدة منه. ويقابل عجب المسؤولين السوريين غير المتعاطين مباشرة بالشأن اللبناني عجب لبناني عميق من إصرار سوريا عبر بعض مسؤوليها على التعاطي مع هذه الفئة من السياسيين.

إن واقع الحال هذا حوَّل العلاقات السورية اللبنانية في نظر اللبنانيين إلى علاقات تبعية، وحول السوريين إلى أفرقاء في الصراع الداخلي اللبناني، مما يهدد بإعادة توليد الحقد والعداء لسوريا والسوريين وإعادة الانتعاش إلى الانعزالية المعادية للعروبة معطلاً خمس عشرة سنة من العمل القومي الدؤوب لسوريا في لبنان والكثير من التضحيات، ومحولاً أهداف السياسة السورية المعلنة، والتي رغب اللبنانيون الصادقون بتصديقها وبناء علاقات مميزة مع سوريا على أساسها، إلى عكسها تماماً.

٣ ـ المخاطر المشتركة لممارسات الحكم الداخلية والعلاقات مع سوريا

إن سوء الممارسة لصيغة الحكم التي قررت في الطائف والإصرار على استدراج السوريين وإشراكهم في كل صغيرة وكبيرة يتجسد بمخاطر أربع:

ـ الانتقاص المتمادي من السيادة الوطنية والمصادرة المتمادية لاستقلالية القرار الوطني.

ـ تعرض الحريات العامة إلى الاهتزاز والإلغاء التدريجي للحرية الإعلامية بين حَدَّي الرعب والرشوة.

ـ المزيد من التخلي والتخلف الاقتصاديين على ظاهر تحسين سريع سطحي.

ـ التهديد الجدي لزعزعة وضرب الخصوصية اللبنانية بما هي عيش مشترك وحرية وديموقراطية مركبة فريدة وكيان نهائي مستقل.

هذه المخاطر الجدية بدأت تظهر منذ أن تم ترحيل حكومة الرئيس الحص. والخطوة الأولى كانت بهذا الاتجاه في تأليف حكومة الثلاثين وفي صيغة تركيب تلك الحكومة وتوزيع حقائبها، من تعطيل الثُلث الضامن للوفاق، إلى استلام حقيبتي الدفاع والداخلية، إلى إرضاء الرئاسة بإشباع أغراضها الخاصة، إلى توزير الأدوات وعدة الشغل الميليشيوية.

ثم توجت الخطوة بترحيل حكومة الثلاثين الأولى لتأمين الصفاء الحكومي تمهيداً للاستفراد المطلق بالحكم. وأكملت نهائياً بحكومة الصلح وعملية صيف ١٩٩٢.

نتيجة ذلك كله، تقلصت حدود السيادة الوطنية، وسط تجاهل كامل للخطة التي رُسمت في الطائف لتأمين بسط سيادة الدولة وتحرير الأرض. وأصبح القرار الوطني شبه مصادر على مختلف مستويات السلطة والادارة. وانعكس هذا الوضع فتحول إلى التركيز على ما هو ثانوي من المشاكل من جهة، وإلى اعتماد صيغ التلميح السياسي والهروب إلى الأدب والبلاغة بدل التجرؤ على قول الحقيقة وكشفها أمام الرأي العام الذي استفردت به مكاتب التوجيه المعتمدة لدى مراكز القرار. فتحولت الرقابة الذاتية الاعلامية، بفعل الخوف من الاقتصاص أو الرغبة بالمكافأة، إلى كبت ذاتي للحرية الاعلامية. أما الحريات الأخرى فتتكفل بها الأجهزة الأمنية والعسكرية خارج إطار القانون.

وهكذا تحول اهتمام المواطن عن العمل السياسي وعن السعي إلى وعي وضعه السياسي إلى الدرك الأدنى من المواطنية، أي إلى مجرد مواطنية معيشية واجتماعية. هكذا هي حال المواطنين في بلدان العالم الثالث وفي ظل الأنظمة الدكتاتورية.

إن الإمعان في سياسة تكريس هذا الواقع سوف يؤدي إلى خطر افقاد لبنان خصوصية وفرادة نظامه.

فالعيش المشترك المبني على صيغة ديموقراطية مركبة تحمي من مساوىء الديموقراطية المسطحة في عصر النهوض الديني والمذهبي، مهددة اليوم بالزوال.

إن إفقاد لبنان خصوصيته في العيش المشترك السياسي المبني على ديموقراطية مركبة وحماية للحريات العامة هو إنهاء للوجود الوطني اللبناني

المستقل أي إنهاء للكيان اللبناني وتجربته الفريدة التي هي وحدها الرد العملي الواقعي على الصهيونية.

إن كل محاولة لإبدال صيغة العيش المشترك والديموقراطية المركبة والكيان اللبناني، وهو ما تؤدي إليه الصيغ الحالية لممارسة الحكم، سوف تؤدي حتماً إلى بروز مطالبات بحمايات وأوضاع سياسية خاصة للأقليات غير الإسلامية وبعض الأقليات في بعض المذاهب المحسوبة إسلامية. وإن كانت هذه المطالبات لا تلقى حالياً تجاوباً أو آذاناً صاغية إلا أن الاعداد لها بدافع القهر والهيمنة والتبعية سوف يُحضِّر لاقتناص فرص قد تتاح وتُسهِّل انتشار الفكر الصهيوني وتعميم التجربة الإسرائيلية في المشرق العربي. وكلنا يعلم ان حماية إسرائيل الفضلى هي في تفتيت المنطقة إلى كيانات مذهبية على صورتها ومثالها.

الفصل الرابع

أسس وسبل المواجهة:
بماذا وكيف نواجه الأخطار ونمنعها؟

١ ـ أسس المواجهة
٢ ـ سبل المواجهة
٣ ـ خاتمة

١ ـ أسس المواجهة

يبقى التساؤل حول صوابية ما تضمنه اتفاق الطائف مطروحاً لدى العديدين من المراقبين والمعنيين. وربما كان التساؤل أشد إلحاحاً عند من ساهم بشكل أو بآخر بوضع هذا الاتفاق وسعى إلى تنفيذه وتحمل مسؤولية الدفاع عنه.

هل ان الأسباب التي عرضنا لها: من اختلال في التوازن العربي والإقليمي، ومن اختلال في التوازن اللبناني الداخلي، ومن ممارسات خاطئة للحكم على مختلف مستوياته، ومن أشكال وصيغ التعاطي السوري مع الوضع في لبنان، هل ان هذه الأسباب كافية لتعطيل الاتفاق وتحويله إلى عكسه، أم أن في الاتفاق خللاً أصلياً جوهرياً لم نره في حينه أدى إلى هذه النتائج في التطبيق وان الأسباب التي عرضنا ليست سوى ظروف مؤاتية لإظهار ذلك الخلل؟

في الاتفاق ركنان أساسيّان: ركن صيغة الحكم الداخلية وركن العلاقات مع سوريا والسيادة الوطنية. بالنسبة لصيغة الحكم يمكن التأكيد ان الاتفاق لم يُطَبَّقْ ولو لمرة واحدة، لأن رئيس الجمهورية لم يقم بدوره وفقاً للاتفاق. رفض منذ اليوم الأول محاولة التعرف إلى حقيقة دور رئيس الجمهورية في الاتفاق مُصِرّاً على لعب دور رئيس الجمهورية كما كان قبل اتفاق الطائف فلا استطاع هذا وأضاع ذاك.

فمن حيث صيغة الحكم يمكننا الجزم أن اتفاق الطائف لم يُطَبَّقْ، وبالتالي يستحيل القول إنه غير صالح للتطبيق. ووفق ممارستي الشخصية للمسؤولية، أعتقد أنّ الصيغة التي وُضعت في الطائف هي أفضل صيغة حكم يمكن أن توضع للبنان ولنظام الديموقراطية المركبة المعتمد فيه.

إن اتفاق الطائف يتطلب لتنفيذه مستوى من الحاكمين يليق بالشعب اللبناني لجهة الإدراك العام والثقافة والعلم ولجهة الانشغال بالشأن العام والاهتمام به... لقد عرف لبنان هذا النوع من الرؤساء والمسؤولين، وشعبه قادر على إعادة إنتاجهم، فلسنا نطلب حكاماً متقدمين لشعب متخلف. وأن يكون سوء طالع اتفاق الطائف انه وقع بين أيدي غيرهم، فذلك لا يغيِّر في طبيعة الشعب اللبناني ولا في صوابية الاتفاق والصيغة.

إن صيغة المشاركة والحكم في مجلس الوزراء وعبره وإلغاء الهيمنة الطائفية والامتيازات الطائفية على مستوى ممارسة الحكم ومؤسساته كما رسمها اتفاق الطائف، تشكل الأساس الذي لا يمكن تجاوزه في المرحلة الراهنة ولأمد غير قصير لتثبيت العيش المشترك والوحدة الوطنية.

وأن تكون الهيمنة والتبعية قد عطَّلتا محتوى المشاركة وأهمية الحكم عبر مؤسسة عمل جماعي هي مجلس الوزراء، فهذا لا يغير في صلاحية الصيغة، بل يستدعي تغيير الهيمنة ورفعها لتمكين الصيغة من إعطاء مفاعيلها المنتظرة.

أما الاتفاق من حيث ركنه الثاني، ركن السيادة واستقلالية القرار الوطنيين، فقد يُعاب على واضعيه عدم إصرارهم على عبارة «انسحاب القوات السورية» والقبول باستبدالها بعبارة «إعادة تمركز القوات السورية» كما قد يُعاب عليهم عدم تحديد تأريخ للانسحاب محدد بذاته وغير مرتبط بأي تاريخ آخر.

لم يكن واضعو الاتفاق وحدهم في مواجهة هذا الموضوع، بل كان معهم شريك عربي يرعى المؤتمر. والاتفاق يمثل العرب جميعهم ويدعمه العالم بأسره. وقد طرح مؤتمرو الطائف الأمور المثارة كلها وقد أتاهم الجواب عبر نص اعتبروه شديد الوضوح لجهة مساواة «إعادة التمركز» بالانسحاب في الجوهر، وأشد وضوحاً لجهة المدة المحددة لبقاء القوات السورية في لبنان أو حصرها بسنتين.

وهذا الفهم للأمور، أعادت اللجنة الثلاثية العربية العليا تأكيده للمؤتمرين بموجب كتاب رسمي حرفية نصه ما يلي: «وفيما يتعلق بالمهام الأمنية والدفاعية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العليا إلى اتفاق كامل وتفاهم تام مع الشقيقة سوريا تنهي بموجبه القوات السورية المتواجدة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة أقصاها سنتان كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل من القوات السورية التي تقوم آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، كما ان مدة بقاء القوات السورية في هذه

المناطق تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية، وستكون القمة العربية معنية بإبرام وتنفيذ هذا الاتفاق».

إن وضوح النص والتعهد السوري والتعهد العربي، كلها تعهدات صادرة عن دول وعن رؤساء دول ولم يكن بوسع المؤتمرين في الطائف طلب أكثر مما تم التعهد به، إذ انه بدا للجميع شديد الوضوح لا لبس فيه ولا إبهام ولا مجال للاجتهاد والتفسير. فمن حيث ركن السيادة والعلاقات اذن، لا أزال أعتقد ان النص الموضوع كاف ووافٍ للغرض المطلوب منه.

إن التمسك بتنفيذ وثيقة الوفاق الوطني بنصها الحرفي ومضمونها الحقيقي لا يزال يشكل برأيي الأساس الشرعي الأول الواجب اعتماده لتصحيح الانحراف الحاصل. وما يحصل اليوم لا يجسِّد الاتفاق الذي عقدنا ولا الوثيقة التي أقررنا ولا علاقة لوثيقة الوفاق الوطني وللطائف في كل ما يتم تنفيذه وما نرى له من نتائج.

إن عدم تنفيذ الاتفاق والتحايل عليه يفرضان التركيز على أولويات مستقبلية في العمل السياسي الوطني، أي على حدٍ أدنى من برنامج العمل السياسي كدليل نهج ومرشد مسار وعمل.

محاور أربعة تشكل برأيي الأسس والركائز لأي عمل سياسي وطني في المرحلة الراهنة:

- **استعادة السيادة الوطنية والقرار الوطني المستقل** بتحرير الجنوب المحتل وإلغاء الحالة الميليشيوية إلغاءً تاماً وانهاء مهمة القوات السورية وفق ما نص عليه اتفاق الطائف وعلى قاعدة الانتماء العربي وترسيخ علاقات الصداقة والتعاون مع سوريا.
- تثبيت العيش المشترك السياسي والوحدة الوطنية على قاعدة الوفاق الوطني وإلغاء الهيمنة الطائفية.
- التمسك بالديموقراطية والحريات العامة على قاعدة إطلاقها حقوقاً وممارسات فعلية.
- السعي لتحقيق عدالة اجتماعية على قاعدة من الإنماء الاقتصادي المتوازن قطاعياً وجغرافياً.

١ - إنه لأمر محزن أن يعود اللبنانيون بعد خمسين سنة على انتزاع استقلالهم إلى برنامج عمل سياسي أولويته طرح استعادة السيادة والاستقلال

كمطلب أساسي. ومن البديهي عدم الانتقال من هذا المطلب إلى سواه قبل تحقيقه فهو شرط أساسي لاكتمال أي عمل سياسي في أي وطن ودولة. وفي المقابل سيحاول أهل الحكم ومَنْ وراءهم تحويل الصراع السياسي إلى حلبة أخرى. فهم دأبوا، منذ بداية محاولة وضع اليد على السياسة والأمن، على إثارة الانهيار الاقتصادي وما يستتبعه من انهيار اجتماعي. وهم اليوم بعد أن أنجزوا عملية وضع اليد يحاولون تصوير المشكلة على أنها محض اقتصادية اجتماعية لِيُنسوا الناس فقدان السيادة والاستقلال ويعودوهم على السعي إلى تحسين العيش في ظل الهيمنة والتبعية ويريحوهم على طريقة ما أراح ذاك الوالي مواطنه يوم أتاه يشكو حاله قائلاً:

يا سيدي أنا متزوج ولدي عشرة أولاد نسكن جميعنا غرفة واحدة نكاد نختنق من الضيق والضجيج.

ومِمَّ تعيش؟ سأله الوالي، فأجاب: إني أملك بضع بقرات ونعاج وماعز أبيع حليبها.

فقال له الوالي ضاحكاً إن حل مشكلتك عندي. اتبع نصائحي ولسوف ترى: اليوم ادخل البقرات والنعاج والماعز إلى الغرفة وأنمها معكم وعد لمراجعتي بعد أسبوع. ذهب المواطن وفعل. فساءت حاله حتى الاختناق. فعاد شاكياً سوء الحال. فقال له الوالي: اذهب اليوم وأخرج البقرات وعد غداً. وفي اليوم التالي سأله الوالي: واليوم كيف الحال؟ أجاب المواطن: اليوم أحسن ولكن! فقال له الوالي: اليوم اخرج النعاج. وهكذا حتى تم إخراج آخر ماعز. فإذا بالمواطن يقصد الوالي منشرحاً مرتاحاً ليقول له: «الحمد لله أصبحت بألف خير والشكر لمولانا الوالي». هكذا تماماً بعد أن عملوا على انهيار الاقتصاد وافتعلوا ارتفاع الدولار وانهيار العملة الوطنية، يعمدون اليوم الى تخفيض سعر الدولار فنشعر جميعاً بالارتياح ونصرخ على طريقة ذاك المواطن: الحمد لله نحن بألف خير والشكر لمولانا الوالي!! اعتقادي أن الشعب اللبناني أكثر ذكاءً ووعياً من أن تنطلي عليه أبواب الاحتيال هذه. فهو يعلم علم اليقين من هي الجهات التي عملت على ضرب اقتصاده والتي تسبَّبت بانهيار عملته الوطنية ومنعت عنه المساعدات عمداً ولن يستسلم للهيمنة والتبعية مكتفياً بلقمة العيش على منة محسن وذل تبعية. ثم إن مطلب السيادة التامة والاستقلال المنجز قد يعوقهما انحراف بهما نحو انعزالية فَعَداء، أو نحو خوف فتآمر وهما أمران يجب محاذرتهما وتجنبهما. إن مطلب السيادة واستقلالية القرار الوطني يجب طرحه من موقع العروبة والتمسك بها ومن موقع العلاقات المميزة مع سوريا وعلى قاعدة صدق الانتماء

العربي وصدق التعاون والتنسيق مع سوريا. إن كل محاولة لتحويل مطلب السيادة واستقلالية القرار إلى عدائية نحو سوريا، أكان مصدر المحاولة سعي اللبنانيين أو ردة فعل السوريين، هي محاولة يجب محاذرتها وفضحها. لأن مطلب السيادة والاستقلال مطلب وطني يجب أن لا يتعارض مع الشأن القومي بل يجب تحويل الشأن القومي إلى مجموعة مطالب وطنية. فالقومي الحقيقي هو من كان وطنياً حقاً ومن ليس وطنياً لا يمكن أن يكون قومياً. ومن لا يحترم خصوصية وطنه بين بني قومه لن يحترم خصوصية قوميته بين الأمم. إن كل محاولة لخلق تناقض بين المطلب الوطني والتوجه والسعي القومي هي محاولة من موقع التبعية أو الانعزال وكلاهما يجب ان يُحارَب.

ولسوف يُواجَه مطلب السيادة واستعادة القرار الوطني المستقل بالقمع ومحاولة الصاق تهمة العدائية لسوريا به بقصد الإمعان في القمع وإطلاق تهم الخيانة والانعزالية لتستير استمرار الهيمنة. وهذا المنحى الذي قد يواجَه به الوطنيون يجب أن لا يحرفهم نحو خطر آخر هو الخوف فالتستر فاللجوء إلى التآمر على سوريا من موقع التبعية أو التحالف مع أصحاب مصالح معادين لها. فليس الوطنيون اللبنانيون بحاجة إلى تحالف مع الفلسطينيين أو العراقيين أو الفرنسي أو الأميركي لمواجهة سياسة الالحاق والتبعية ولتحقيق السيادة ولاستعادة القرار الوطني المستقل، كما انهم طبعاً في موقع عداء دائم مع المحتل الاسرائيلي.

إن الحرص الصادق هذا على علنية وشفافية وصلابة الموقف الوطني اللبناني في سعيه لاستعادة السيادة التامة للدولة على كامل الأرض اللبنانية وتحرير الجنوب المحتل وتأمين انسحاب القوات السورية من المناطق اللبنانية كافة ولاستعادة القرار الوطني المستقل وتأمين المساواة التامة مع سوريا والتعاون الصادق معها، إن الحرص هذا يجب أن لا يغفل عنه لحظة واحدة، لأن مطلب السيادة والاستقلال لا يتحقق إلا بالصدق والعلنية والشفافية والجرأة وهو من المطالب التي لا تقبل المساومة ولا تحتاج إلى تآمر.

سيادة تامة واستقلال منجز واستقلالية قرار وطني على قاعدة صدق انتماء إلى العروبة، وعدائية للصهيونية، ومقاومة للاحتلال بغاية التحرير التام، وصدق تعاون واخوة مع سوريا بقصد بناء علاقات مميزة بين دولتين سيدتين متساويتين ووطنين مستقلين.

تميز علاقات مع انفتاح على بناء مستقبل يؤمن المصالح المشتركة بعيداً عن كل هيمنة وتبعية وسيطرة في إطار انتماء قومي حضاري واحد، إطار العروبة.

بين العميل والعدو لا بد من إكراه السوريين أو بعض مسؤوليهم على القبول بالصديق. إن التحرك والعمل من موقع الصداقة لسوريا وشعبها على قاعدة الاستقلال الوطني التام والسيادة الوطنية التامة هو النهج الذي يجب على الوطنيين اللبنانيين اعتماده أياً كانت ردة الفعل السورية.

إني أدعو إلى المطالبة بسيادة كاملة للدولة اللبنانية بقواها الشرعية الذاتية على كامل الأراضي اللبنانية وإلى انسحاب سوري تام منجز من جميع المناطق اللبنانية وحصر الوجود العسكري السوري في مداخل البقاع الغربي وبعض مواقع الجبل المطلة عليها لحمايتها عسكرياً من أي عدوان إسرائيلي محتمل عبر الأراضي اللبنانية. على أن يكون هذا الوجود عسكرياً محضاً ولمدة تمكن الجيش اللبناني من الحلول محله أو تحقيق انسحاب إسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة. كما أدعو إلى استقلالية تامة منجزة للقرار الوطني اللبناني بإعادة إجراء انتخابات نيابية في ظل وجود سلطة الدولة وحيادها بعد إنجاز الانسحاب السوري. كما أدعو إلى أصدق تعاون بين الدولتين والحكمين والشعبين وأصدق تنفيذ لمعاهدة التنسيق والتعاون والاخوة بعيداً عن أي هيمنة أو تسلط أو تدخل في الشؤون الداخلية، وفي إطار مواجهة مشتركة منسَّقة للأخطار الخارجية التي تتهدد البلدين. مطلب في مثلث هو العنوان الأول لأي برنامج عمل سياسي للوطنيين في لبنان اليوم: سيادة واستقلالية قرار وطنيين وصداقة وتعاون مع سوريا.

٢ ـ تبقى مهمة تثبيت العيش المشترك بين المسيحيين والمسلمين في نظام سياسي واحد على أساس تحمل مشترك للمسؤوليات وممارسة مشتركة للصلاحيات، كإنجاز سياسي فريد وتجربة حضارية تمثل نموذجاً حياً معاشاً للقاء الحضارتين وصيغة يمكن الاهتداء بها حيثما تلتقي هاتان الحضارتان. لبنان، في صيغة ديموقراطيته المركبة، هو البلد الوحيد في المشرق العربي الذي تمارس فيه شؤون الحكم بين المسلمين والمسيحيين ضمن اطار المساواة والعدالة.

وقد ساهم اتفاق الطائف في تركيز صيغة العيش المشترك هذه من خلال مقاربته لعدالة توزيع السلطات وإلغاء نظام الهيمنة الطائفية وإحلال صيغة المشاركة العادلة بدلاً عنها.

إن عدم الفهم العميق لمدلولات ومعنى العيش المشترك واعتباره مجرد تعايش متجاور بين الطوائف، قابل للتحول إلى صيغة الهيمنة السابقة أو البديلة، يهدد، باستمرار، الكيان والصيغة ويحول دون قيام وفاق وطني جدي وتضامن وطني لبناني يحمي السيادة وينتزع استقلالية القرار ويعيد الثقة بالوطن. إن المخاطر

المحيطة بصيغة العيش المشترك كبيرة ودائمة. فالأصولية، مسيحية كانت أم إسلامية، تهديد دائم للعيش المشترك، بما هي نزعة تفرد بالحكم وعدم اعتراف بالآخر، لا من حيث الوجود الاجتماعي بل من خلال رفض القبول به مساوياً سياسياً أو شريكاً. ورغبة الهيمنة تهدد بصورة دائمة العيش المشترك وتغذي تيارات التطرف العصبية وتصدِّع الوفاق الوطني.

إن صيغة المشاركة في الحكم التي وُضعت أسسها في اتفاق الطائف هي الوحيدة، في ظل المعطيات الراهنة، القادرة على صيانة العيش المشترك وتثبيته على قاعدة الوفاق. المشاركة تلغي الهيمنة وتفتح بالتالي مجالات العدالة والمساواة والشعور بالاطمئنان إلى الاعتراف المتبادل، مما يشكل قاعدة صلبة للوفاق الوطني المطلوب.

إن الجهل والتشاطر وشبق الحكم والتحكم تؤدي إلى تعطيل صيغة المشاركة التي وُضعت في الطائف. فالإصرار على عدم نقل السلطات الى مجلس الوزراء بصورة فعلية كما الإصرار على عدم إشراك الطوائف في الحكم عبر تمثيلها في مجلس الوزراء وتعيين وزراء موظفين أو تابعين أو فنيين أو اخصائيين أو تكنوقراط وجميع تسميات التحايل على المشاركة بقصد الاستفراد والتحكم، إن الإصرار هذا من موقع الغباء والشبق يعطل اتفاق الطائف ويبعث من جديد يأس الجدار الطائفي في وجه المواطنية. إني لا أزال أعتقد ان الأسس التي وضعها اتفاق الطائف لتثبيت العيش المشترك وتجاوز يأس وحواجز الطائفية وأسس تطوير هذا التجاوز تشكل منطلقاً صالحاً لعمل الوطنيين الراهن والمستقبلي.

إن توجهات اتفاق الطائف لتطوير الوطنية في منحى الغاء هيمنة الطائفية ومساوئها والتمايز الطائفي وسلبياته وخلق هيئة عليا لاقتراح صيغ التطوير يجب أن تعزز بالسعي والاقتراحات العملية.

فالتوجه يجب أن يكون في خطوة أولى نحو إلغاء المذهبية في المجلس النيابي والاكتفاء بالمناصفة بصورة عامة دون تفصيل مذهبي بين المسلمين والمسيحيين، مع استمرار تمثيل المذاهب في مجلس الوزراء، وفي خطوة ثانية إبقاء التوزيع الطائفي بين الرئاسات دون تخصيص كل رئاسة لطائفة معينة، فإن انتخب رئيس للجمهورية مسلم أعطيت رئاستا الحكومة والمجلس للمسيحيين وان انتخب رئيس للجمهورية مسيحي أعطيت الرئاستان للمسلمين مع الاستمرار في تمثيل جميع الطوائف والمذاهب في مجلس الوزراء بنسبية تُوازن بالعدالة أغلبية العدد وتدرأ جموح العصبيات الطارئة.

ومن ثم، إكمال الخطوتين السابقتين بقانون للانتخاب يصون الأقلية ويحترم تمثيلها في اعتماد التمثيل النسبي في لبنان دائرة واحدة.

إن توحيد الوطن في دائرة انتخابية واحدة يساعد على تحقيق أمرين أساسيين: انصهار وطني شامل ورفع لمستوى التمثيل النيابي من دائرة التمثيل الخدماتي والبلدي إلى مستوى التمثيل التشريعي والسياسي الوطني.

أما التمثيل النسبي فيحفظ حق المعارضة والأقلية الذي يطمسه إلى حد الإلغاء نظام التمثيل الأكثري. كما أن التمثيل النسبي ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة يساعد على فرز المواطنين على أساس سياسي ويدفعهم الى الانصهار الوطني وتجاوز الفرز الطائفي.

وفي مرحلة أخيرة يُلغى التمثيل الطائفي نهائياً من المجلس النيابي على أن يصبح التمثيل النسبي في دائرة واحدة قاعدة دستورية وينشأ وفقاً لنص الطائف مجلس للشيوخ تحدد مهامه بالأساسيات الكيانية والمصيرية وينتقل إليه التمثيل الطائفي ويستمر.

فمن خلال خطوات متوازنة أربع يمكن تجاوز الهيمنة الطائفية وإلغاؤها من الحياة الوطنية والسياسية العادية وحصر التنوع الطائفي حيث دوره ونفعه، أي في الكيانيات والمصيريات وترسيخ الوفاق الوطني والوحدة الوطنية على قاعدة من الديموقراطية الثابتة في احترام حقوق المعارضة والأقليات: إلغاء المذهبية ضمن المناصفة وإبقاؤها في مجلس الوزراء، إلغاء تخصيص الطوائف برئاسات معينة والحفاظ على مناصفتها، اعتماد التمثيل النسبي في لبنان بدائرة انتخابية واحدة، إلغاء التمثيل الطائفي نهائياً من المجلس النيابي وإنشاء مجلس للشيوخ على أساس طائفي تحصر مهامه بالكيانيات والمصيريات الأساسية.

٣ ـ إن هذا التطوير للصيغة اللبنانية يستحيل إتمامه إلا على قاعدة تكريس مطلق للحريات العامة وتوسيع نطاق الحريات المناطقية.

والحريات العامة أساسها حرية العمل السياسي وحرية التعبير المبنيتان على حرية الرأي والمعتقد. حرية العمل الحزبي السياسي والحرية الإعلامية. حريتان تميز بهما لبنان الكيان ولبنان الوطن حتى أضحت الحرية جوهر الكيان وميزة الوطن.

والحرية من مستلزمات الكيان اللبناني والعيش المشترك بين أبنائه، ولا إمكان لعيش مشترك حقيقي إلا في ظل حرية مطلقة للعقائد الدينية والسياسية ممارسة قولاً وفعلاً. ومن مظاهر الحرية في لبنان تعددية التعبير نهجاً ووسائل. ويبقى أن

الحد من الحرية بوسائل الإفساد والرشوة أفضل للحرية من الحد منها بالكبت والمنع. فمهما بلغت الرشوة من شأن يبقى للكرامة وللاستقلالية منفذ، أما المنع بالإكراه والقوة فيسد جميع المنافذ.

إلا أن أخطر ما يواجه الحرية هو التواطؤ بين المنع بالرشوة والمنع القاهر، أي التواطؤ بين مرغ الفم وكمه. وهو ما يتهدد الحرية الإعلامية اليوم في لبنان لأن مراوحتها بين إمكانات من يملك المال ومن يملك السطوة تهدد بإلغائها وكبتها ولجمها بما لم يعرفه لبنان في تاريخ استقلاله. لقد واجهت الصحافة والإعلام عامة الكبت بالقهر والقوة من قبل السلطة، كما واجهت محاولات الهيمنة والكبت بالشراء والرشوة، إلا أنها لم تواجههما مجتمعين. أما اليوم فهما مجتمعان على تنسيق وتعاون ممّا يجعل الحرية وللمرة الأولى مهددة جدياً في لبنان. وتهديد الحرية تهديد لصيغة العيش المشترك أي تهديد للكيان والوطن.

فأن يكون مطلب الحرية موازياً في أولويات العمل الوطني لمطلب السيادة واستقلالية القرار ولمطلب العيش المشترك والوحدة الوطنية فمن البديهيات ومن أساسيات الوعي السياسي ولمطلب العيش المشترك والوحدة الوطنية.

٤ ـ إن اكتمال أسس المواجهة الوطنية في المرحلة الراهنة يقتضي طرح مطلب رابع يشكل عامل التماسك الشعبي بين المطالب السياسية الثلاثة الأولى. إنه مطلب العدالة الاجتماعية على قاعدة من الانماء المتوازن قطاعياً ومناطقياً. ومطلب العدالة الاجتماعية يبدو في لبنان ما بعد الحرب أكثر إلحاحاً مما كان قبلها، وربما أكثر وضوحاً من حيث إمكان التحقيق. فما انهار من تجارب في العالم، وخاصة التجارب في أوروبا الشرقية، يعزز الاتجاه نحو عدالة اجتماعية على قاعدة حرية اقتصادية تؤمن إنماء متوازناً يمكن تحويله بالعدالة والقانون إلى تضامن اجتماعي في حده الإنساني الأدنى وإلى توزيع عادل لفيض الإنتاج في حده الأعلى.

٢ ـ سبل المواجهة

من هم المدعوون للمواجهة والمعالجة وما هي صيغة هذه المواجهة؟

المدعوون، وقضايا السيادة واستقلالية القرار والعيش المشترك والوفاق الوطني والحرية والديموقراطية مطروحة، هم جميع اللبنانيين، أي جميع الوطنيين، أخص منهم أولئك الذين ساهموا في وضع اتفاق الطائف وساهموا في تطبيقه وأولئك الذين اقتنعوا أو رأوا فيه حلاً مقبولاً لمأساة المرحلة السابقة

والراهنة. أهل الطائف مسؤوليتهم في المواجهة أكبر من سواهم لأنهم يُحمَّلون نتائج ما وصل إليه اتفاقهم اليوم. أهل الطائف من لبنانيين وعرب وأجانب مدعوون لتصحيح مسار ما فعلت أيديهم.

المدعوون لتصحيح مسار تنفيذ اتفاق الطائف هم الوطنيون الوحدويون الديموقراطيون. وطنيٌّ هو من ينتسب مباشرة إلى الوطن دون العبور في مضيق طائفة أو مذهب أو إقطاع. وهو في لبنان من لا يحمل عصبية طائفية أغرقت الوطن أو عصبية دينية تبعثره وتلغيه. والوطني أيضاً من لا رباط تبعية له مع أي جهة غير لبنانية. فالتابع لا يمكن له أن يكون وطنياً ولا يُدعى إلى عمل وطني. لا طائفي ولا تابع هما تحديد الوطني في لبنان من زاوية نفي ما يشوب الوطنية، أما من زاوية ما يميزها، فالوطني هو من يريد استقلالاً حقيقياً منجزاً معاشاً، وسيادة للدولة تامة على الأرض كلها والمؤسسات في ظل الشرعية وبقوى ذاتية وطنية محضة. ليس التمسك بالوطنية عداء للأشقاء والأصدقاء بل هو تمسك واع بأصول الصداقة والأخوّة، وانحياز علني واضح للشقيق والصديق. المدعوون للمواجهة لا مكان بينهم لمعادٍ لسوريا أو للعرب. ليست الدعوة لاستعادة سيادة الدولة في لبنان واستقلالية قراره عداء لسوريا أو استعداء عليها، ولسنا نقبل أن تعادينا سوريا نتيجة هذا الموقف، ولسنا نطلب لأنفسنا ووطننا أكثر مما يطلب السوريون لأنفسهم ووطنهم. نريد سيادة كسيادتهم واستقلالاً كاستقلالهم ورغبة في التعاون والتنسيق معهم كما يرغبون، ولسنا في ذلك في موقع عداء أو استعداء بل في موقع حق ومطلب حق.

لن تستعاد السيادة اللبنانية من موقع العداء لسوريا، إلا أنها لن تستعاد أيضاً من موقع الاستزلام والتزلف والتبعية وانعدام الهوية الوطنية وأحياناً الكرامة الشخصية. ما أزال أعتقد، كما العديدين، انها تستعاد من موقع الاخوة والصداقة والصدق والكرامة. لأن استعادتها ليست وقفاً فقط على السوريين، بل ان الموقف الوطني اللبناني والوحدة الوطنية اللبنانية والرغبة والسعي اللبنانيين عناصر أساسية لاستعادة السيادة واستقلال الوطن. إن أهمية العامل الداخلي أساسية إن لم تكن الأهم. قد يجنح البعض إلى ترجيح العامل الخارجي محملين السوريين المسؤولية كاملة عما حصل ويحصل، وبالتالي لا يرون للمواجهة إلا أحد حلين: إما العداء لسوريا وإعلان الحرب عليها، وإما انتظار الفرج من تغيرات دولية أميركية وإسرائيلية. إن هذا الأسلوب في المواجهة يحبط العزائم ويولد اليأس ويسعى إلى استبدال تبعية بأخرى. إن الدور اللبناني أساسي في استعادة السيادة والاستقلال وليس له بديل لا في عون خارجي ولا في إطلاق

أحقاد وعداء. إن التقاء اللبنانيين على المطالبة والسعي لاستعادة سيادتهم هو حجر الأساس في العمل الوطني الراهن والمستقبلي.

إلى جانب الوطنيين الواعين لمخاطر فقدان السيادة واستقلالية القرار، يوجد الديموقراطيون المتمسكون بالحريات العامة والمدعوون هم أيضاً للمشاركة، لأن تهديد السيادة وفقدانها إلغاء للحريات العامة. وكذلك الأمر بالنسبة للواعين لمعنى فرادة لبنان بعيش أبنائه المشترك ووحدته، فهم مدعوون بدورهم للالتفاف والتضامن مع دعوة استعادة السيادة والاستقلال.

هؤلاء هم المدعوون للمواجهة: الوطنيون والديموقراطيون والوحدويون، أخص منهم من تحمل مسؤولية الاقتناع بوثيقة الوفاق الوطني والموافقة عليها ولو بصفة مرحلية وذاك الذي رفضها من موقع تقصيرها في موضوع السيادة والاستقلال.

أما صيغة المواجهة المطلوبة فتقوم على نهج وإطار. أما النهج فقوامه الديموقراطية ووسائلها والعلنية وشفافيتها. وأما الإطار فجبهة وطنية واسعة لا تحمل من الماضي أحقاده وتُعِدُّ للمستقبل بوفاق ومصالحة وإعادة بناء وطن في دولة قانون ومؤسسات.

تبقى الديموقراطية بوسائلها أمضى الأسلحة وأفتكها على الإطلاق. التمسك بها دليل وعي ونضج ورغبة في فعالية صادقة. أما الانحراف في منحى الفاشيات وأساليبها فجهل ومراهقة في العمل السياسي وحكم مسبق بالفشل.

والمواجهة المطلوبة علنية شفافة. فليس في ما يطرح من مطالب ما يُخجل به أو يُسعى إليه تستراً. فالتستر قد يسعى إليه من لا يجرؤ على طرح هذه المطالب أو هو يمارس عكسها في عمله السياسي اليومي. يخجل من يزحف ويستزلم لا من يطالب ببسط السيادة واستعادة القرار الوطني المستقل. يخجل من يسعى إلى مطلب طائفي مذهبي لا الذي يطالب بعيش مشترك مبني على مشاركة وصدق وتطوير للصيغة في منحى الوطنية الصافية. يخجل من يسعى إلى كبت حرية أو مرغ فم صحافي أو إعلامي لا الذي يتمسك بالحرية كما بالحياة ويرفض أي مساومة بشأنها.

أما الإطار المطلوب فجبهة منظمة معلنة الأطراف والأهداف، وطنية الانتشار، تفرض، بالديموقراطية ووسائلها، استعادة السيادة الوطنية والقرار الوطني والوحدة والوفاق الوطنيين، وتثبت الحريات العامة، وتؤسس لبناء دولة القانون والمؤسسات، لإطلاق البناء والإعمار والعيش الكريم. عملية بناء وإعمار حقيقية،

في وطن ودولة حقيقيين، لا عملية تستير على سلب السيادة والاستقلال وإغراق المطالب السياسية بتعويض إحسان أو مساعدة اقتصادية، ولا بدعيِّ إعمار وبناء يأخذ البلد جملة ويوزعه إحساناً في بعض عمل أو رشوة في حصص ومغانم.

٣ ـ خاتمة

بين محاولة حل المأساة ومأساة الحل الفعلي، ما زال لبنان، مِعْصَماً في القهر ومعصماً في التبعية. حل المأساة تحول، بنتيجة الإصرار على التحايل في تنفيذه والإمعان في تحويره وتفريغه من محتواه وخنق روحه وإضاعة معناه، قهراً لبعض اللبنانيين وتبعية للبعض الآخر.

مأساة اتفاق الطائف أن يحوله بعض منفذيه النافذين من اتفاق وفاق وطني إلى قهر وتبعية، دليلهم الجهل على ادعاء شطارة، ووسيلتهم النفاق على تباهٍ وقلة حياء.

نحن نشهد اليوم محاولات لتحولات جذرية بقصد تغيير الواقع التاريخي اللبناني والخصوصية اللبنانية والفرادة اللبنانية لمصلحة الانصهار والاندماج والإلحاق والتبعية والدخول في المشترك والعام وطمس الفريد والخاص وإغراقه حتى الموت. لبنان الخصوصية تجري محاولة قتله لمصلحة لبنان المندمج. لبنان التاريخ يحاول طمسه لمصلحة لبنان الجغرافيا. لبنان الحرية والتفاعل الحضاري يحول تدريجياً إلى شاطىء جغرافي بلا خصوصية مميزة ولا طابع فرادة.

الاستزلام والتبعية حوَّلا العلاقات المميزة إلى ذبح للتمايز، وأصبحت نهائية الوطن فارغة المحتوى ويجرها الاستزلام إلى الإمعان في غياب الشخصية الوطنية وإلى الإمعان في تمكين السيطرة وتعميم القهر والاستسلام، وإن كنت أرجح أن يكون ارتهان الحكم لنتائج الانفراد السوري في رعاية الحل ناتج عن الامعان في الاستزلام والتبعية الناجمة عن ضعف الحاكمين اللبنانيين وانعدام وزنهم السياسي والشخصي بسبب تغليبهم صغائر مصالحهم الخاصة على أساسيات الشأن العام.

أردناه حلاً لمأساة فإذا بنا نفجع به مأساة تتطلب حلاً.

أردناه وقفاً للحرب وانتقالاً إلى السلم. أوقفنا الحرب إلا أننا انتقلنا إلى الاستسلام والسلم معاً.

أردناه حكم مشاركة علنية في مجلس الوزراء. فإذا بنا نلقى حكم تواطؤ وسرية خارج إطار المؤسسات كلها.

أردناه صيغة استقرار وتعايش منفتحة على التطور والمستقبل. وإذا بنا نعود بالممارسة والاحتيال إلى صيغة التفرقة والشقاق والاستثارة الطائفية.

أردناه مصالحة ورضاً فإذا بنا نلقى غلبةً وقهراً.

من حل إلى مأساة حل هكذا أضحى اتفاق الطائف بعد ثلاث سنوات على وضعه وسنتين على البدء بتنفيذه.

لم يخطىء أهل الطائف يوم وافقوا على وثيقة الوفاق الوطني. فالوثيقة وضعت لتنفذ في ظل توازنات إقليمية وداخلية معينة، من قبل مسؤولين من نوعية معينة، بضمانات وتعهدات عربية معينة، فإذا بها تنفذ في ظل توازنات أخرى ومسؤولين من نوعية أخرى وتحلل من التعهدات والوعود، وإذا بها تنقلب إلى عكسها وفي ركنيها الأساسيين ركن صيغة الحكم وركن السيادة. مسؤوليتنا أن نعيد تنفيذها بما يضمن استعادة السيادة واستقلالية القرار ويؤمن الوفاق والعيش المشترك من ضمن صيغة حكم تؤسس للمستقبل الذي يجب ولا بد أن يكون على قياس لبنان وطموحات أبنائه.

ملاحق

١ - وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: (المشروع ونظيره النص النهائي)

٢ - بيان اللجنة العربية الثلاثية العليا

٣ - معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية (المشروع ونظيره النص النهائي)

٤ - اتفاق الدفاع والأمن بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية

٥ - محضر اجتماع سعود الفيصل وبايكر

فهرس تحليلي

ملحق رقم ١

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

(مقارنة بين مشروع وثيقة الوفاق الوطني الذي عُرض على النوّاب في الطائف لمناقشته والنص النهائي الذي اتُّفق عليه)

العبارات بالخط الأسود في المشروع هي التي حذفت من النص النهائي والعبارات بالخط الأسود في النص النهائي هي التي أُضيفت على المشروع. وبذلك فإن العبارات بالخط الأسود في النّصين تشكل مجمل التعديلات.

المشروع

أولاً: المبادىء العامة والاصلاحات

١ ـ المبادىء العامة:

أ ـ هوية لبنان:

لبنان وطن سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني، والمعترف به دولياً. وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها. وهو عضو في هيئة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو كذلك عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

النص النهائي

أولاً: المبادىء العامة والاصلاحات

١ ـ المبادىء العامة:

أ ـ لبنان وطن سيد حر مستقل، **وطن نهائي لجميع ابنائه** واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف به دولياً.

ب ـ لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها. كما هو عضو مؤسس **وعامل** في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ب ـ النظام السياسي:

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة **والخاصة** وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل بينهم، وعلى نظام اقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والخاصة.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د ـ **الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.**

هـ ـ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و ـ النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية **والملكية** الخاصة.

ز ـ **الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.**

ح ـ **العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.**

ط ـ **أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.**

ي ـ **لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.**

٢ ـ الاصلاحات

أ ـ رئيس الجمهورية...

ب ـ رئيس مجلس الوزراء...

ج ـ مجلس الوزراء...

د ـ المجلس النيابي (*)

١ ـ يوسع المجلس النيابي إلى ١٢٨ نائباً مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وحتى يصبح ممكناً إجراء الانتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها. **ويستمر العمل بذلك إلى أن تتوفر الظروف لإجراء انتخابات نيابية جديدة على أن يجري ملء الشواغر التي قد تقع في المجلس الموسع بالتعيين.**

٢ ـ انتخاب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٢ ـ الاصلاحات

أ ـ مجلس النواب

مجلس النواب **هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.**

١ ـ **ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.**

٢ ـ للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الاقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ ـ كل مشروع **قانون** يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب **بصفة المعجل** لا يجوز اصداره إلا بعد ادراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ضمن المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به. وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ ـ الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥ ـ إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي

(*) فضلاً عن الإضافة والحذف فالنّص النهائي يختلف عن المشروع من حيث توالي بعض الفقرات وتسلسلها. راجع بشأن تقديم الفقرة الخاصة بمجلس النواب في الوثيقة عن موضعها في المشروع في الصفحة ٤٢ من الكتاب.

توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ ـ **بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.**

ب ـ **نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.**

ج ـ **نسبياً بين المناطق.**

٦ ـ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب **إلى (١٠٨)** مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. **أما المراكز المستحدثة**، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز **التي شغرت** قبل إعلانها، **فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعين** من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧ ـ مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي **يستحدث مجلس للشيوخ** تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

١ ـ رئيس الجمهورية

أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة **وبمثابة** الرمز لوحدة الوطن ويتولى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يرئس مجلس الدفاع الأعلى.

٢ ـ يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٣ ـ يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للانعقاد استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً.

ب ـ رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه **وفقاً لأحكام الدستور**. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات التالية:

١ ـ يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢ ـ يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ ـ يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء **إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي**

٤ ـ يصدر المراسيم المرفوعة إليه من مجلس الوزراء وله حق أن يعيدها خلال فترة ثلاثين يوماً، فإذا اصر مجلس الوزراء على المرسوم فانه يعتبر نافذاً.

٥ ـ يعيد القوانين إلى المجلس النيابي **بناء على قرار مجلس الوزراء** لإعادة النظر فيها. وإذا اصر المجلس النيابي عليها تعتبر نافذة حكماً.

٦ ـ يحيل مشاريع القوانين من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧ ـ يسمي رئيس مجلس الوزراء بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استناداً إلى **استشارات سياسية عامة ونيابية ملزمة على أن تصبح نيابية ملزمة فقط بعد إجراء أول انتخابات نيابية.**

٨ ـ يصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الوزراء المكلف مرسوم تشكيل الوزارة.

٩ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء بصورة افرادية **والتي ترفع إليه من رئيس الوزراء.**

١٠ ـ يعتمد السفراء ويمنح أوسمة الدولة.

١١ ـ لا يتحمل مسؤولية ممارسة سلطاته إلا في الحالات المنصوص عنها في الدستور (خيانة عظمى) ويتحمل مسؤولية مخالفة الدستور.

١٢ ـ يمنح العفو الخاص **ويقترح ويصدر قانون العفو العام.**

يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ وانقضت المهلة دون اصدار المرسوم أو اعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤ ـ يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد اقرارها في مجلس النواب، كما يحق له **بعد اطلاع مجلس الوزراء** طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، **وفي حال انقضاء المهل دون اصدارها أو اعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.**

٥ ـ يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٦ ـ يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧ ـ يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨ ـ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء **أو اقالتهم.**

١٠ ـ يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح اوسمة الدولة **بمرسوم.**

١١ ـ **يتولى المفاوضة** في عقد المعاهدات الدولية وابرامها **بالاتفاق مع رئيس الحكومة**. ولا **تصبح نافذة إلا**

بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن ابرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢ - **يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب**.

١٣ - يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤ - **لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال**.

١٥ - **يدعو مجلس الوزراء استثنائياً** كلما رأى ذلك ضرورياً **بالاتفاق مع رئيس الحكومة**.

١٦ - يمنح العفو الخاص **بمرسوم**.

١٧ - لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ب - رئيس مجلس الوزراء

١ - يترأس مجلس الوزراء ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ **السياسة العامة للدولة في جميع المجالات** ويتابع أعمال **الوزارات والمؤسسات وينسق بين الوزارات** ويعطي التوجيهات **اللازمة** لضمان حسن سير العمل.

٢ - يجري استشارات **سياسية عامة** ونيابية لتأليف الحكومة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية.

ج - رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء **هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها** ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة **العامة التي يضعها مجلس الوزراء**: يمارس الصلاحيات الآتية:

١ - **يرئس مجلس الوزراء**.

٢ - يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. **وعلى**

٣ - يوقع مرسوم تشكيل الحكومة مع رئيس الجمهورية.

٤ - يضع جدول أعمال مجلس الوزراء.

٥ - يطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على جدول الأعمال وجميع المواضيع التي ستبحث في جلسة مجلس الوزراء.

٦ - يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٧ - يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة.

٨ - **يكلف أمين عام رئاسة الحكومة بتنظيم محضر** أصولي لجلسات مجلس الوزراء.

٩ - يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. **ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال**.

٣ - يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ - يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ - **يوقع مرسوم** الدعوة إلى فتح دورة استثنائية **ومراسيم اصدار القوانين وطلب اعادة النظر فيها**.

٦ - يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، **ويوقع المحضر الأصولي للجلسات**.

٧ - يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة **وينسق بين الوزراء** ويعطي **التوجيهات العامة** لضمان حسن سير العمل.

٨ - **يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص**.

٩ - يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

ج ـ مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء ما يلي:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، وكذلك مشاريع القوانين والمراسيم اللازمة لتطبيقها والسهر على تنفيذها.

٢ ـ **قيادة عمل كل أجهزة الدولة** من وزارات وإدارات ومؤسسات عامة تابعة لها بما في ذلك العسكرية منها.

٣ ـ تعيين موظفي الدولة وإقالتهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٤ ـ **رد القوانين إلى مجلس النواب** لإعادة النظر فيها خلال فترة ثلاثين يوماً فإذا اصر عليها مجلس النواب فإنها تعتبر نافذة.

٥ ـ دعوة المجلس النيابي لعقد دورات استثنائية **وحله عند الضرورة**.

تتم اجتماعات مجلس الوزراء في مقر خاص بمجلس الوزراء ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. وتؤخذ القرارات بأكثرية الحضور فيما عدا المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء وتعتبر بمثابة مواضيع أساسية ما يلي:

إقرار حالة الطوارىء وإلغاؤها، الحرب والسلم والتعبئة العامة وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والموازنة العامة للدولة والخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى وتعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها وإعادة **التوزيع**

د ـ مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ ـ السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة **والإشراف** على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ ـ **إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.**

٤ ـ تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥ ـ **الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي أي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.**

٦ ـ عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء. مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور، أما المواضيع الأساسية فانها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

الإداري للمحافظات، حل المجلس النيابي، وقانون الانتخابات وقانون الجنسية والاحوال الشخصية وإقالة الوزراء.

الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء.

٦ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

ـ عند تسلم رئيس الجمهورية المنتخب لسلطاته.

ـ إذا استقال رئيسها أو توفي لا سمح الله.

ـ إذا استقال ثلث أعضائها.

ـ إذا حجب المجلس النيابي الثقة عنها.

ويعتبر مواضيع أساسية ما يلي:

حالة الطوارىء وإلغاؤها. الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، **إعادة النظر بالتقسيم الإداري**، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

و ـ الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، **أو بنزع الثقة منه افرادياً في مجلس النواب.**

ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:.

١ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ ـ إذا استقال رئيسها.

ب ـ **إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها** المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج ـ بوفاة رئيسها.

د ـ عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ ـ **عند بدء ولاية مجلس النواب.**

و ـ عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ ـ **تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.**

هـ - في إلغاء الطائفية السياسية

إن إلغاء الطائفية السياسية يتم وفق خطة مرحلية **تؤدي إلى اللاطائفية** ويترك للمجلس النيابي المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لإنجاز هذا الهدف.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ - في الوظائف العامة

إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية باستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الإدارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب - في الانتخابات

بعد تقسيم المحافظات على أساس مختلط، تجري الانتخابات للمجلس النيابي على أساس المحافظة.

٣ - عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز - إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية **هدف وطني أساسي** يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف **وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية**. مهمة **الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ** الخطة المرحلية. ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي **واعتماد الكفاءة والاختصاص** في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة **وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني** باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

- **إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.**

و - اللامركزية

اعتماد اللامركزية، تسهيلاً لحياة المواطنين وتعزيزاً لوحدة الأرض والشعب والمؤسسات، **بزيادة عدد المحافظات** وبتعزيز المجالس المحلية والاتحادات البلدية **ومجالس المحافظات** وبتوسيع صلاحيات المحافظين وبتحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية. كل ذلك في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

ز - المحاكم

تقوية وزيادة فعالية المحاكم المدنية والعسكرية كل ضمن اختصاصاتها كما يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في المادة ٨٠ من الدستور الحالي. وتنشأ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، ويعين

٣ - الاصلاحات الاخرى

أ - اللامركزية الإدارية

١ - الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ - توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣ - إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الشعب والأرض والمؤسسات.

٤ - اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق **انتخاب مجلس لكل قضاء** يرئسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ - اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد وقادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة واتحادات البلديات بالإمكانات المالية اللازمة...

ب - المحاكم

١ - ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشتركة، وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

أ - يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء

رئيس المحكمة بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

والوزراء. ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

ب ـ ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

ج ـ **للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين.**

- **رئيس الجمهورية.**
- **رئيس مجلس النواب.**
- **رئيس مجلس الوزراء.**
- **نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.**

٢ ـ **تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ :**

- **الاحوال الشخصية.**
- **حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.**
- **حرية التعليم الديني.**

٣ ـ **تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.**

ج ـ قانون الانتخابات النيابية

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة

انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

تتمثل في المجلس المذكور الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والنقابية على ان يحدد القانون مجال اختصاصه وتكوينه وارتباطه وطريقة عمله.

ـ التربية والتعليم

العمل على توفير العلم للجميع مع التأكيد على حرية التعليم الخاص وتوحيد البرنامج التعليمي في المدارس الرسمية. وكذلك توحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية في جميع المدارس رسمية كانت أم خاصة. ودعم التعليم الرسمي والمهني والتقني واعطاء الجامعة اللبنانية الدعم اللازم وخاصة في كلياتها التطبيقية.

النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د ـ انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تاميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشورة والاقتراحات.

هـ ـ التربية والتعليم

١ ـ توفير العلم للجميع **وجعله إلزامياً في المرحلة الإبتدائية على الأقل.**

٢ ـ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ ـ حماية التعليم الخاص **وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.**

٤ ـ اصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره. **بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الانمائية والاعمارية** واصلاح اوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ ـ إعادة النظر في المناهج وتطويرها **بما يعزز الانتماء والانصهار الوطني والانفتاح الروحي والثقافي** وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

ي ـ الإعلام

ان معالجة الإعلام في لبنان وجعله ذي حريات مسؤولة من واجب الدولة اللبنانية القادرة. وعليه يجب إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام **السمعية والمرئية** في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مدتها سنة تتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص

و ـ الإعلام

إعادة تنظيم **جميع وسائل الإعلام** في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مدتها سنة **أهدافها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية، وتتسم** خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

إلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ ان المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجري توحيد واعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د ـ عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لتسلم مهامها الأمنية العسكرية دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث ان هدف الدولة اللبنانية بسط سلطتها على كامل **التراب** اللبناني بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص إلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ ان المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجري توحيد واعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د ـ عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لتسلم مهامها الأمنية العسكرية دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجّر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث ان هدف الدولة اللبنانية بسط سلطتها على كامل **الأراضي** اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة

محددة اقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية في نهاية هذه الفترة **تقرر الحكومة السورية بالاتفاق مع حكومة الوفاق الوطني اللبنانية** إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج وعين داره وفي نقاط اخرى. ويتم التوقيع على اتفاق يجري بموجبه تحديد حجم **ومدة** تواجد القوات السورية في هذه المناطق واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود الدولية مع إسرائيل تتطلب الآتي:

أ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج ـ اتخاذ كافة الإجراءات لتحرير

بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة اقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية في نهاية هذه الفترة **تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية** إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج وعين داره **وإذا دعت الضرورة** في نقاط أخرى **يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين** على تحديد حجم **وزمن** تواجد القوات السورية في هذه المناطق. **وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.** واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود الدولية مع إسرائيل تتطلب الآتي:

أ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج ـ اتخاذ كافة الإجراءات لتحرير

جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود مع إسرائيل والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات اخوية صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميّزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح **الاستراتيجية** المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين استناداً إلى ذلك ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني **في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً** والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات اخوية صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميّزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح **الاخوية** المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين **في إطار سيادة واستقلال كل منهما** استناداً إلى ذلك ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

ملحق رقم ٢

بيان اللجنة الثلاثية العربية العليا في جدة

بسم الله الرحمن الرحيم

تابعت اللجنة الثلاثية العربية العليا باهتمام بالغ الاجتماعات التي عقدها النواب اللبنانيون في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٤١٠/٣/١ هـ الموافق ١٩٨٩/٩/٣٠ م إلى ١٤١٠/٣/٢٣ هـ الموافق ١٩٨٩/١٠/٢٢ م قياماً بالواجب الوطني وتلبية للدعوة التي وجهت إليهم من اللجنة الثلاثية. ويسر اللجنة أن تعبر عن تقديرها الكبير للإنجاز التاريخي الضخم الذي توصل إليه النواب اللبنانيون والذي أكد وحدتهم وأثبت حرصهم على قيام الدولة على أساس الوفاق الوطني، وأن تشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلها السادة النواب أثناء مناقشة وثيقة الوفاق الوطني وبما تميز به عملهم من شعور بالمسؤولية التاريخية وتفانٍ في أداء الواجب تطلعاً نحو تحقيق المصلحة اللبنانية العليا. كما يسرها أن تزف التهاني في المقام الأول إلى الشعب اللبناني الشقيق الذي ضحى وقاسى الكثير، وتبتهل إلى الله العلي القدير أن يكون ذلك مدعاة لاستتباب الأمن والاستقرار في ربوع لبنان وترسيخ السلام والعيش المشترك والوئام والصفاء والإخاء بين أهله.

إن الاتفاق الذي توصل إليه النواب اللبنانيون في الطائف يؤكد أن الحل الوحيد للأزمة اللبنانية هو النابع من صميم الشرعية اللبنانية وأن قضية السلام وإحياء المؤسسات الدستورية للحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله هو الطريق الوحيد لتحقيق ذلك الحل. كما أنّ الاتفاق يشكل خطوة أساسية في وثيقة الوفاق الوطني ولانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطني تلتزم بالوثيقة وتبدأ على الفور في اتخاذ الاجراءات الدستورية لوضعها موضع التنفيذ. وإن اللجنة الثلاثية العربية العليا لن تتوانى عن بذل كل ما في وسعها لتهيئة الأجواء والمساعدة على تحقيق هذه الخطوات.

إن اللجنة الثلاثية العربية العليا على قناعة تامة بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يشكل إطاراً عادلاً ومتوازناً يحقق التطلعات اللبنانية في السيادة والاستقلال والوحدة والمساواة.

إن إدخال الاصلاحات على النظام السياسي اللبناني من شأنه تحقيق المشاركة الحقيقية في القرار وإنشاء دولة المؤسسات. إن هذه الاصلاحات بشقيها السياسي والإداري سواء فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وتوسيع عضوية المجلس النيابي أو فيما يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية وباللامركزية والتربية والتعليم والإعلام والجوانب الاقتصادية والاجتماعية من شأنها كلها تلبية تطلعات اللبنانيين في العيش المشترك في ظل نظام حر يحقق تكافؤ الفرص أمام المواطنين في جو من الرخاء والأمن والازدهار، وفي ظل وضع تسوده العدالة والسلم والمصالحة وذلك لكي يتسنى للاخوة اللبنانيين بفضل التآنس والتضامن بينهم تشييد مستقبل تسوده الوحدة والاستقلال والإشعاع الحضاري ضمن العائلة العربية والأسرة الدولية.

وبالنسبة لتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي من لبنان إزالة تامة، فإن اللجنة الثلاثية إذ تشيد بالمقاومة البطولية التي يقوم بها الشعب اللبناني في الجنوب ضد الاحتلال الإسرائيلي فإنها تدعو مجدداً الأطراف الدولية المعنية وخاصة مجلس الأمن والدول دائمة العضوية فيه إلى تحمل مسؤولياتها وذلك بالعمل بكافة الوسائل لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ م.

وبالنسبة لتنظيم العلاقات السورية اللبنانية على أساس السيادة في إطار تكافؤ المصالح والاحترام المتبادل لاستقلال كل منهما وسيادته وحقه في ممارسة سلطته الوطنية فوق كامل أراضيه.

ولقد أكدت الجمهورية العربية السورية مشكورة استعدادها لمساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على الأراضي اللبنانية، كما أن قمة الدار البيضاء أكدت وقوف الدول العربية جميعها مع الحكومة اللبنانية في كل اجراء تتخذه لبسط سلطتها على كامل ترابها الوطني بقواتها الذاتية.

وفيما يتعلق بالمهام الأمنية والدفاعية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى اتفاق كامل وتفاهم تام مع الشقيقة سوريا تنهي بموجبه القوات السورية المتواجدة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة أقصاها سنتان كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل من القوات السورية التي تقوم آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، كما أن مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تحدد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية، وستكون القمة العربية معنية بإبرام وتنفيذ هذا الاتفاق.

وانطلاقاً من المعطيات المشار إليها فإن اللجنة الثلاثية العربية العليا يسعدها أن تجدد التأكيد على ما تضمنه قرار مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء من التصميم على مساعدة لبنان على الخروج من محنته وإنهاء معاناته وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية على كامل التراب الوطني اللبناني والبدء في إعادة إعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة العربية وفي هذا الإطار فإن اللجنة تؤكد بوجه خاص على ما يلي:

١ ـ إن الحل الحقيقي للأزمة اللبنانية هو الذي يتم في إطار الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته على أراضيه وإن الإطار العربي هو الإطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية.

٢ ـ إن المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعاً بتحقيق الأهداف التي أقرها مؤتمر قمة الدار البيضاء هو التزام قائم ومستمر منبثق من صميم الواجب القومي الأصيل ومن مواثيق جامعة الدول العربية.

٣ ـ إن مؤتمر قمة الدار البيضاء قد أعلن حرصه على مواكبة تنفيذ قراره الخاص بالأزمة اللبنانية وإن اللجنة الثلاثية ستعمل على اطلاع القمة على جميع مراحل التنفيذ كما أن الدول العربية لن تتوانى عن القيام بواجبها نحو ما تحتاجه مسيرة السلام في لبنان حتى يتم بعون الله استعادة لبنان لوحدته وسيادته الكاملة.

٤ ـ إن أي مشكلة تعترض طريق حكومة الوفاق الوطني اللبناني ستلقى كامل العناية والاهتمام والمتابعة من جانب اللجنة الثلاثية العربية العليا ومن جانب القمة العربية وإن اللجنة ومن ورائها القمة العربية لن تتردد في دعم حكومة الوفاق الوطني لتذليل أي عقبات تعترض سبيلها.

٥ ـ إن اللجنة الثلاثية العربية العليا تؤكد التزام الدول العربية وتصميمها على مساعدة الدولة اللبنانية للمحافظة على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته، وعلى مساعدتها لتنفيذ القرارات الدولية القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة تامة وعلى تعزيز كافة مؤساستها الشرعية، الدستورية، والأمنية، والعسكرية، وعلى مساعدتها لإعادة إعمار لبنان بالتعاون مع بقية دول العالم.

وأخيراً فإن اللجنة الثلاثية العربية العليا إذ تعبر عن تقديرها الكامل للتعاون المثمر الذي أبدته الشقيقة سوريا للوصول إلى هذه المرحلة الهامة فإنها تقدر بشكل خاص تأكيد الشقيقة سوريا على استعدادها في الإسهام الجاد في وضع وثيقة الوفاق الوطني موضع التنفيذ. وإن اللجنة الثلاثية في الوقت الذي تناشد فيه كافة الأطراف التعاون المخلص مع الجهود المبذولة لتسهيل الأجواء الملائمة لاستكمال الخطوات التي ستعقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الطائف تقرر ما يلي:

أولاً: الطلب من رئاسة مجلس النواب اللبناني الدعوة لانعقاد المجلس بتاريخ أقصاه يوم الثلاثاء ١٤١٠/٤/٩ هـ الموافق ١٩٨٩/١١/٧ م لانتخاب رئيس المجلس النيابي ونائبه وأعضاء المكتب والتصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية وذلك بناءً على قرار القمة.

ثانياً: تأمين مكان عقد اجتماع مجلس النواب وذلك بالتنسيق بين مكتب رئاسة المجلس وممثل اللجنة الثلاثية في لبنان السيد الأخضر الإبراهيمي والجهات المعنية الأخرى.

ثالثاً: قيام ممثل اللجنة الثلاثية في لبنان بوضع البرنامج الأمني الخاص بتوفير الحماية اللازمة لمكان عقد الاجتماع وتأمين وصول السادة النواب إلى مقر الاجتماع وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

رابعاً: سيقوم السيد الأخضر الإبراهيمي فوراً باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذه الخطوات موضع التنفيذ.

سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد لكل ما فيه الخير للبنان الشقيق ولأمتنا العربية المجيدة.

جدة في ١٤١٠/٣/٢٥ هـ
الموافق ١٩٨٩/١٠/٢٤ م

ملحق رقم ٣

معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية

(مقارنة بين المشروع الذي عرض على مجلس الوزراء اللبناني والنص الذي وقّعَهُ الرئيسان حافظ الأسد والياس الهراوي)

العبارات بالخط الأسود في كُلٍّ من المشروع والنص النهائي تشكل مجمل التعديلات بينهما من حذف وإضافة وتغيير.

المشروع الذي عرض على مجلس الوزراء	النص النهائي
ان الجمهورية اللبنانية،	إن الجمهورية العربية السورية،
والجمهورية العربية السورية،	والجمهورية اللبنانية،
انطلاقاً من الروابط الاخوية المميزة التي تربط بينهما والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح **الاستراتيجية المشتركة**.	انطلاقاً من الروابط الأخوية المميزة التي تربط بينهما والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد والمصير المشترك والمصالح المشتركة،
وإيماناً منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما **الاستراتيجية** ويوفر السبل	وإيماناً منهما بأن تحقيق أوسع مجالات التعاون والتنسيق يخدم مصالحهما ويوفر السبل لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما القومي والوطني ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الاقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي

المشروع الذي عرض على مجلس الوزراء	النص النهائي
لضمان تطورهما وتقدمهما وحماية أمنهما القومي والوطني ويوفر الازدهار والاستقرار ويمكنهما من مواجهة جميع التطورات الاقليمية والدولية ويستجيب لتطلعات شعبي البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صدقه المجلس النيابي بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩.	البلدين تحقيقاً للميثاق الوطني اللبناني الذي صدقه المجلس النيابي بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩،
اتفقا على ما يلي:	اتفقا على ما يلي:
المادة الأولى: تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الاخوة وضماناً لمصيرهما المشترك.	**المادة الأولى**: تعمل الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها **بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما** وبما يمكن البلدين من استخدام طاقاتهما السياسية والاقتصادية والأمنية لتوفير الازدهار والاستقرار ولضمان أمنهما القومي والوطني وتوسيع وتعزيز مصالحهما المشتركة تأكيداً لعلاقات الأخوة وضماناً لمصيرهما المشترك.
المادة الثانية: تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك وإقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.	**المادة الثانية**: تعمل الدولتان على تحقيق التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والجمارك وإقامة المشاريع المشتركة وتنسيق خطط التنمية.
المادة الثالثة: إن الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية وأن سورية، الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.	**المادة الثالثة**: إن الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أيّ حال من الأحوال وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية. وأن سورية، الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.
المادة الرابعة: بعد أن **أقرت**	**المادة الرابعة**: **بعد اقرار** الاصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني

الاصلاحات السياسية بصورة دستورية وفق ما ورد في الميثاق الوطني اللبناني وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية - سورية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.

المادة الخامسة: تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادىء التالية:

١) لبنان وسورية بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة في إطار الجامعة، كما انهما عضوان في الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان في حركة عدم الانحياز.

٢) **وحدة المصير** والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.

٣) يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية.

٤) **الترابط بين الأمن الوطني والقومي للبلدين.**

وعليه فان حكومتي البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق

وعند انتهاء المهل المحددة بالميثاق، تقرر الحكومتان السورية واللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا - المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتمّ تحديدها بواسطة لجنة عسكرية سورية - لبنانية مشتركة، كما يتمّ اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.

المادة الخامسة: تقوم السياسة الخارجية العربية والدولية للدولتين على المبادىء التالية:

١) سورية ولبنان بلدان عربيان ملتزمان بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي المشترك وجميع الاتفاقات المبرمة في إطار الجامعة، كما أنهما عضوان في الأمم المتحدة وملتزمان بميثاقها وعضوان في حركة عدم الانحياز.

٢) **المصير المشترك والمصالح المشتركة القائمة بين البلدين.**

٣) يساند كل منهما الآخر في القضايا التي تتعلق بأمنه ومصالحه الوطنية **وفقاً لما هو وارد في هذه المعاهدة.**

وعليه فإن حكومتي البلدين تعملان على تنسيق سياساتهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية.

المادة السادسة: تشكّل الأجهزة

مواقفهما تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية.

المادة السادسة: تشكل الأجهزة التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة، كما يمكن إنشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى:

١) المجلس الأعلى

أ - يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية في الدولتين المتعاقدتين وعدد من الأعضاء من كل منهما.

ب - يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنة وعندما تقتضي الضرورة، في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

ج - يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، ويشرف على تنفيذها كما يعتمد الخطط والقرارات التي تتخذها **الهيئة التنفيذية** ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن، أو أية لجنة تنشأ فيما بعد. **على أن تعتمد في كل ذلك الأصول الدستورية في كل من البلدين.**

د - قرارات المجلس الأعلى إلزامية ونافذة المفعول **إلا ما يستلزم تنفيذه الموافقة من السلطة التنفيذية أو التشريعية في كل من البلدين وفقاً لنظمهما الدستورية.**

هـ - يحدد المجلس الأعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها،

التالية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة، كما يمكن إنشاء أجهزة أخرى بقرار من المجلس الأعلى الوارد ذكره أدناه:

١) - المجلس الأعلى

أ - يتشكل المجلس الأعلى من رئيس الجمهورية في كل من الدولتين المتعاقدتين وكل من:
- **رئيس مجلس الشعب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.**
- **رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية.**

ب - يجتمع المجلس الأعلى مرة كل سنة وعندما تقتضي الضرورة، في المكان الذي يتمّ الاتفاق عليه.

ج - يضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها، ويشرف على تنفيذها كما يعتمد الخطط والقرارات التي تتخذها **هيئة المتابعة والتنسيق** ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة شؤون الدفاع والأمن، أو أية لجنة تنشأ فيما بعد.

د - قرارات المجلس الأعلى الزامية ونافذة المفعول **في إطار النظم الدستورية في كل من البلدين.**

هـ - يحدد المجلس الأعلى المواضيع التي يحق للجان المختصة اتخاذ

إلا ما يستلزم تنفيذه موافقة من السلطة التشريعية أو التنفيذية في كل من البلدين وفقاً لنظمهما الدستورية.

٢) الهيئة التنفيذية

تتكون الهيئة **التنفيذية** من رئيسي مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتتولى المهام التالية:

أ ـ متابعة تنفيذ **القرارات** ورفع التقارير إلى المجلس عن مراحل التنفيذ.

ب ـ تنسيق توصيات اللجان المتخصصة **وقراراتها** ورفع المقترحات إلى المجلس الأعلى.

جـ ـ عقد اجتماعات كل ما دعت الحاجة مع اللجان المتخصصة.

د ـ تجتمع **الهيئة التنفيذية** مرة كل ستة أشهر وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتم الاتفاق عليه.

٣) لجنة الشؤون الخارجية

أ ـ تتشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيري الخارجية في البلدين.

ب ـ تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين وعند الاقتضاء في **عاصمة** إحدى الدولتين بالتناوب.

جـ ـ تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية، وتعد من أجل ذلك الخطط **لعرضها على** المجلس الأعلى.

قرارات فيها تكتسب الصفة التنفيذية بمجرد صدورها عنها، **وفقاً للنظم والأصول الدستورية في كل من البلدين أو في ما لا يتعارض مع هذه النظم والأصول.**

٢) هيئة المتابعة والتنسيق

تتكوّن هيئة المتابعة والتنسيق من رئيسي مجلس الوزراء في البلدين وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتتولى المهام التالية:

أ ـ متابعة تنفيذ **قرارات المجلس الأعلى** ورفع التقارير إلى المجلس عن مراحل التنفيذ.

ب ـ تنسيق توصيات اللجان المتخصصة **ومقرراتها** ورفع المقترحات إلى المجلس الأعلى.

ج ـ عقد اجتماعات كل ما دعت الحاجة مع اللجان المتخصصة.

د ـ تجتمع **الهيئة** مرة كل ستة أشهر وعندما تقتضي الضرورة في المكان الذي يتمّ الاتفاق عليه.

٣) لجنة الشؤون الخارجية

أ ـ تتشكل لجنة الشؤون الخارجية من وزيري الخارجية في البلدين.

ب ـ تجتمع لجنة الشؤون الخارجية مرة كل شهرين وعند الاقتضاء في إحدى الدولتين بالتناوب.

ج ـ تعمل لجنة الشؤون الخارجية على تنسيق السياسة الخارجية للدولتين في علاقاتهما مع جميع الدول، كما تعمل على تنسيق نشاطاتهما ومواقفهما في المنظمات العربية والدولية، وتعدّ من أجل

٤) لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أ ـ تتشكل لجنة الشؤون الاقتصادية **والزراعية** والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إحدى الدولتين بالتناوب. مرة كل شهرين وعند الاقتضاء.

جـ ـ يكون من اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي للدولتين وإعداد التوصيات المؤدية إلى ذلك.

د ـ تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى مع مراعاة الأصول الدستورية **في كل بلد.**

٥) لجنة شؤون الدفاع والأمن

أ ـ تتشكل لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزيري الدفاع والداخلية في كل من الدولتين.

ب ـ تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي أو أية اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

جـ ـ تعرض جميع الخطط والتوصيات **والتدابير** التي تعدها لجنة شؤون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى

ذلك الخطط **لاقرارها** من قبل المجلس الأعلى.

٤) لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أ ـ تتشكل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في الدولتين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ تجتمع لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إحدى الدولتين بالتناوب، مرة كل شهرين وعند الاقتضاء.

ج ـ يكون من اختصاص لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي للدولتين واعداد التوصيات المؤدية إلى ذلك.

د ـ تعتبر التوصيات المتخذة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى مع مراعاة الأصول الدستورية **في كل من البلدين.**

٥) لجنة شؤون الدفاع والأمن

أ تتشكل لجنة شؤون الدفاع والأمن من وزيري الدفاع والداخلية في كل من الدولتين.

ب ـ تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل الكفيلة بالحفاظ على أمن الدولتين واقتراح التدابير المشتركة للوقوف في وجه أيّ عدوان أو تهديد لأمنهما القومي أو أية اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

ج ـ تعرض جميع الخطط والتوصيات

لاقرارها مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

٦) الأمانة العامة

أ - تنشأ أمانة عامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

ب - يرئس الأمانة العامة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى.

جـ - يحدد مقر واختصاص وملاك وميزانية الأمانة العامة بقرار من المجلس الأعلى.

- أحكام ختامية

١) تعقد اتفاقات خاصة بين البلدين في المجالات التي تشملها هذه المعاهدة، كالمجالات الاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها، وفقاً للأصول الدستورية **في كل بلد**، وتعتبر جزءاً مكملاً لهذه المعاهدة.

٢) تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ابرامها من قبل السلطات المختصة وفقاً للنظم الدستورية للدولتين المتعاقدتين.

٣) تعمل كل من الدولتين على إلغاء القوانين والأنظمة التي لا تتوافق مع هذه المعاهدة بما لا يتعارض مع أحكام الدستور في كل من البلدين.

التي تعدها لجنة شؤون الدفاع والأمن على المجلس الأعلى لاقرارها مع مراعاة الأصول الدستورية في كل من البلدين.

٦) الأمانة العامة

أ - تنشأ أمانة عامة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

ب - يرئس الأمانة العامة أمين عام يسمى بقرار من المجلس الأعلى.

ج - يحدد مقرّ واختصاص وملاك وميزانية الأمانة العامة بقرار من المجلس الأعلى.

- أحكام ختامية

١) تعقد اتفاقيات خاصة بين البلدين في المجالات التي تشملها هذه المعاهدة، كالمجالات الاقتصادية والأمنية والدفاعية وغيرها، وفقاً للأصول الدستورية **في كل من البلدين**، وتعتبر جزءاً مكملاً لهذه المعاهدة.

٢) تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ابرامها من قبل السلطات المختصة وفقاً للنظم الدستورية للدولتين المتعاقدتين.

٣) تعمل كل من الدولتين على إلغاء القوانين والأنظمة التي لا تتوافق مع هذه المعاهدة، بما لا يتعارض مع أحكام الدستور في كل من البلدين.

دمشق في ٢٢ أيار ١٩٩١

ملحق رقم ٤

مشروع اتفاق الدفاع والأمن
بين
الجمهورية اللبنانية
والجمهورية العربية السورية

استناداً إلى معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية المبرمة في تاريخ ٢٢/٥/١٩٩١ في دمشق، والمصادق عليها من مجلس النواب اللبناني في تاريخ ٢٧/٥/١٩٩١ في بيروت بموادها الثالثة والخامسة والسادسة وخاصة الفقرة /٥/ من المادة السادسة، فقد تم الاتفاق على ما يلي:

١ - لجنة البنية التنظيمية

تؤلف لجنة شؤون الدفاع من وزراء الدفاع والداخلية في كل من الدولتين، وتجتمع دورياً كل ثلاثة أشهر في كل من العاصمتين بيروت ودمشق أو في أي مكان آخر يتفق عليه كما تجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وفي امكان اللجنة أن تستعين بمن تشاء من رؤساء الأجهزة الأمنية في كل من الدولتين أو رؤساء الأجهزة الأخرى التابعة لكل من الوزارتين.

وعلى قيادات الجيش والأجهزة الأمنية والادارات الأخرى المعنية الاجتماع دورياً مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة في المكان الذي يتفق عليه، لتنفيذ البرامج التي تضعها لجنة الدفاع والأمن ومراقبة تفاصيلها.

٢ - المهمات

تختص لجنة شؤون الدفاع والأمن بدراسة الوسائل للحفاظ على أمن الدولتين واقتراح الخطط المشتركة للوقوف في وجه أي عدوان أو تهديد لأمنهما القومي ومواجهة أي اضطرابات تخل بالأمن الداخلي لأي من الدولتين.

وتحقيقاً لما ورد في المادة الثالثة من معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق يقتضي العمل لتنفيذ الأمور التالية:

- بغية تأكيد تعهد كل من الدولتين عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا أو سوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، على الأجهزة العسكرية والأمنية في كل من البلدين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما يلي:

١ ـ ٢ ـ منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية، من شأنه الحاق الأذى بالبلد الآخر.

٢ ـ ٢ ـ أن يلتزم كل من الجانبين عدم تقديم ملجأ أو تسهيل مرور أو توفير حماية للأشخاص والمنظمات الذين يعملون ضد أمن الدولة الأخرى، وفي حال هربهم إليها، يلتزم الجانب الآخر القبض عليهم وتسليمهم إلى الجانب الثاني بناء على طلبه.

٣ ـ ٢ ـ ولكي تتمكن الأجهزة العسكرية والأمنية في كل من البلدين القيام بمهماتها للسهر على تنفيذ ما جاء في الفقرتين ٢١ و٢٢ اعلاه، تنسق اجتماعاتها الدورية في كل من البلدين لإجراء تبادل للمعلومات يشمل كل قضايا الأمن الاستراتيجي، القومي والداخلي، بما في ذلك قضايا المخدرات والجرائم المالية الكبرى والارهاب والتجسس، وينسق العمل على متابعتها ومعالجتها في كلا البلدين أو في الخارج أيضاً، مع المؤسسات الدولية عند الاقتضاء وتتخذ كل التدابير القانونية والاجرائية لتسهيل العمل المشترك لأجهزة البلدين في نطاق التنسيق المتفق عليه لتسهيل أعمال الملاحقة والمعالجة المشار إليها.

٤ ـ ٢ ـ على صعيد الدفاع ـ تقوم وزارتا الدفاع في البلدين، والأجهزة المعنية في كل منهما، باجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الحاجة، لتبادل المعلومات في شأن كل ما يهم أمن البلدين، وكل النشاطات المعادية، بغية الوصول إلى رؤيا مشتركة للاخطار وابعادها وبالتالي لتنسيق وضع الخطط الكاملة على مختلف المستويات لمواجهتها.

ويمكن في هذا السياق انشاء أجهزة مشتركة من وزارتي الدفاع في البلدين لمتابعة هذا التنسيق الاستراتيجي بينهما ومراقبته.

٥ ـ ٢ ـ تعمل وزارتا الدفاع والداخلية في كل من البلدين على تعزيز تبادل الأفراد والضباط ضمن دورات تدريبية في مختلف المجالات بما في ذلك تبادل الأساتذة العسكريين في الكليات العسكرية، بغية الوصول إلى درجة عالية من التأقلم والتنسيق العسكريين، في مواجهة الاخطار المشتركة.

٦ ـ ٢ ـ كما تضع اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع والأمن، الخطط اللازمة لتوسيع عملية التبادل والتطوير على صعيد الدفاع المدني في البلدين.

٣ ـ أحكام ختامية

تقوم لجنة الدفاع والأمن إضافة إلى مهماتها بما يلي:

ـ متابعة تنفيذ الاتفاق ببنوده كاملة واعطاء التوجيهات اللازمة لحسن سير العمل.

ـ اقتراح القواعد والمبادىء والنظم التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ الاتفاق بصورة كاملة وفاعلة إلى المجلس الأعلى.

ملحق رقم ٥

محضر اجتماع
سعود الفيصل ـ بايكر

محضر محادثات جرت في واشنطن بين وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جيمس بايكر ووزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل وذلك في الفترة التي أعقبت التقرير الأول الذي أصدرته اللجنة الثلاثية العليا والذي أثار انزعاج سوريا وغضبها.

بايكر: أهلاً بك في واشنطن يا صاحب السمو. آمل أن يكون جلالة الملك فهد في صحة جيدة.

الفيصل: نعم شكراً لله. كيف حال الرئيس بوش هذه الأيام؟

بايكر: حاله جيدة جداً، شكراً. والآن لنتكلم يا صاحب السمو عن المشكلة اللبنانية. أعتقد أنك لهذا الأمر أتيت لمقابلتي. نحن درسنا التقرير الذي قدمتموه أنت وزميلاك الجزائري والمغربي إلى ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية. وقد انزعجنا لنشره في الصحافة. لأنه بدا كأنه يشير بالإصبع إلى مسؤولية سوريا عن المأزق الحالي.

الفيصل: في الحقيقة لم يكن نشره في نيتنا. ولكن صديقنا الفلسطيني ياسر عرفات بذاته سرّبه إلى صحيفة فلسطينية. وجلالة الملك فهد كان غاضباً جداً لذلك.

بايكر: نحن في واشنطن مهتمون بمتابعة جامعة الدول العربية مهمتها. آمل أن تعيدوا النظر في موقفكم وأن تبدأوا التفاوض من جديد مع كل الأطراف. هل تستطيع أن تعطيني تقويمك الشخصي للموقف السوري؟

الفيصل: حسناً. للرئيس الأسد شعور قوي بالساحة اللبنانية وهو يشعر أن الجامعة العربية تتدخل في لبنان ضد مصالح سوريا فيه. وهو يشك في وجود تعاطف من بعض الحكومات العربية مع هدف الجنرال عون الذي هو إخراج سوريا من لبنان. وهو يقول أيضاً ان حكومتكم لا تساعده كفاية.

بايكر: ماذا يتوقع منا أن نفعل؟

الفيصل: هو يعتقد أنكم أنتم أيضاً تدعمون سراً الجنرال عون.

مثلاً، عندما زار السيد مورفي دمشق وبيروت بدا أنه نجح في ترتيب الأمور مع السوريين وتحديداً مع السيد خدام. واتفقوا على ماهية التغييرات الواجب تحقيقها في لبنان وعلى من يكون الرئيس المقبل للجمهورية. ولكن عندما بدأ المسيحيون اللبنانيون

بالاعتراض تراجع مورفي حتى أنه اعترف باقترافه خطأ باختيار (مخايل ضاهر) مرشحاً للرئاسة. بعد ذلك أرسلتم سفيراً جديداً إلى بيروت، السيد مكارثي على ما أعتقد، الذي أدلى بتصريح شدد فيه على ضرورة مغادرة القوات السورية لبنان.

بايكر: لم نطلب منه أبداً أن يقول ذلك. ولكنك تعرف مكارثي يقول أحياناً كل ما يتبادر إلى ذهنه أو يجول في رأسه. ولكننا سنطلب منه أن يكون قاسياً مع عون. وفي المناسبة كيف ترى عون هذا؟

الفيصل: أصدقاؤنا في لبنان يخبروننا أن شعبيته قوية جداً حتى في أوساط الطائفة الشيعية. طبعاً ليس عند نبيه بري ولا طبعاً عند «حزب الله». ولكنك تعلم نظرتنا وتفكيرنا، عون يطلب خروج الجميع من لبنان بما في ذلك الإسرائيليين. وهو يخلق بذلك نوعاً من الوطنية اللبنانية لم نره في السابق، وللحقيقة عندما قابلناه في تونس وسليم الحص كان هناك، كلنا فضلنا عون. كان يتكلم ليس كمسيحي ولكن كلبناني وكعربي. ولكن الدكتور الحص كان يحاول الحصول على تعاطفنا مع المسلمين. ونحن نعتقد أن المجموعة الإسلامية اللبنانية يجب أن تنال مزيداً في السلطة. ولكننا نفضل أن يحصلوا عليها بالتفاهم مع المسيحيين وليس باستعمال الجيش السوري لإجبار المسيحيين على تقديم تنازلات.

بايكر: ذلك يبدو حكيماً بالنسبة إليّ. لكنني أريد منك أن تفهم موقفنا. عون هذا، قد أفسد كل مخططاتنا. كنا عازمين على دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الاتفاق على حل مشاكلهما. وشجعنا الانتفاضة بإعطائها حداً أقصى من الدعاية في وسائل الإعلام. وبدأنا نقول للإسرائيليين ان عليهم الخروج بخطة أو بأي شيء آخر للمستقبل مثل إجراء انتخابات أو ما شابه. وعندها فجّر عون لبنان. فبدأ الجميع يتحدثون عن تطور الأمور فيه، الأمر الذي أدى إلى تراجع أخبار الفلسطينيين والانتفاضة في الإعلام. ما نريده هو إزاحة لبنان عن ظهرنا وإعطاؤنا وقتاً.

الفيصل: معالي وزير الخارجية الوقت لماذا؟

بايكر: حسناً يا صاحب السمو: لا أعتقد أنني هنا أفشي أسراراً. لكن يجب أن تفهم أن الرئيس بوش ليس الرجل الذي يحب أن يدفع للإسراع في عمل أي شيء. وهو لا ينفك يقول لنا في البيت الأبيض: اعطوني وقتاً يا سادة. اعطوني وقتاً. ولهذا نحاول كلنا إعطاءه ما طلبه على رغم أننا لسنا متأكدين من الذي يريد أن يفعله خلال هذا الوقت. والآن هو لا يريد أن يسمع عن لبنان أو حتى عن الفلسطينيين. انه يريد أن يربح معركة المخدرات مع الأميركيين الجنوبيين.

الفيصل: إذا فهمتك جيداً أنكم تريدون أن تحل الجامعة العربية المشكلة اللبنانية وأن تبقيها بعيدة عن الأمم المتحدة حيث ستضطر حكومتكم إلى اتخاذ موقف.

بايكر: تماماً. لقد أبلغنا إلى الحكومة الفرنسية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة أنهما يعطيان اللبنانيين، وأعني عون وشعبه، تشجيعاً كبيراً. وطلبنا إليهما التخفيف. وهكذا عادت قطع الأسطول البحري الفرنسي إلى طولون (ضحكات بصوت عال). ولم نسمع أية

كلمة من بيريز ودي كويار منذ ذلك الحين. هذا الرجل كبر أكثر من حجمه.

الفيصل: مشكلتنا يا معالي الوزير هي أن السوريين يقولون لنا انهم لن يقدموا أي تنازلات في لبنان ما دام الجنرال عون يقاتلهم. والحقيقة يبدو أن هدفهم الرئيسي هو التخلص من عون أياً تكن الأكلاف. ولقد أخبرنا خدام أنهم سيتعاونون مع المسيحيين إذا رحل عون.

بايكر: ماذا سيفعلون مع وليد جنبلاط؟ جماعتنا في بيروت تقول لنا انه يريد أن يطرد الموارنة خارج السلطة.

الفيصل: لا أعتقد أن جنبلاط سيكون عقبة بالنسبة إلى السوريين. وفي الحقيقة أنا أسمع أنهم شبعوا منه. (اكتفوا). وكذلك عدد من الحكومات العربية. والآن هو يتقاضى أموالاً من الإيرانيين لأن القذافي توقف عن الدفع إليه.

بايكر: في مناسبة الحديث عن الإيرانيين كيف ترى وزميلاك الجزائري والمغربي الإيرانيين؟

الفيصل: لا نحبهم. إنك تفهم المشاكل التي نعانيها مع الإيرانيين في بلادنا. نحن قلنا للرئيس الأسد اننا نعتقد أن عليه ضبطهم أكثر في لبنان. لكنه قال انه لا يستطيع ذلك لأنه يحتاج إلى المال الإيراني والبترول.

بايكر: يجب ألا يعتمد السوريون على الإيرانيين الآن خصوصاً اننا نساعدهم على اكتشاف النفط لإستخراجه من الأرض.

الفيصل: مشكلتهم أنهم يكادون أن يكونوا مفلسين الآن. ولذلك فإنهم لا يستطيعون الانتظار، وإذا أوقفنا عنهم الأموال ينهارون.

بايكر: آمل أن لا تكون حكومتك تفكر في ذلك. لا أعتقد أن الكونغرس عندنا سيرغب في زيادة مساعدتنا لسوريا. تعرف أنه عندنا بضعة شيوخ لا ينفكون يتحدثون عن تورط سوريا في الارهاب وفي تجارة المخدرات. نحن نحاول أن نسكتهم كما في قضية لوكربي. لكننا لا نستطيع دائماً ضبطهم.

الفيصل: حالياً، وفي نقطة معينة أخبرنا السوريون أنهم قد ينسحبون من بيروت على الأقل لفترة إذا أعطيناهم مالاً كافياً.

بايكر: ما هو المبلغ الذي طلبوه؟

الفيصل: بليونا دولار. لكننا أبلغناهم أننا لا نستطيع أن ندفعه دفعة واحدة وإنما خلال أربع أو خمس سنوات.

بايكر: نصيحتي لكم أن لا تدفعوا لهم لكي يخرجوا من بيروت. إذا فعلوا ذلك، تقول لنا جماعتنا في بيروت، فإن وحدات الجيش اللبناني المرابطة في الشطر الغربي يحتمل أن تنضم إلى جماعة الجنرال عون ومن شأن ذلك أن يضعنا كلنا في موقف حرج.

الفيصل: في الحقيقة إن أحد أبرز الاعتراضات لسوريا على مقترحاتنا كان فكرة

خروج جيشها من بيروت وترك الجيش اللبناني يتسلم مكانه. إن ذلك هو آخر شيء تريده.

بايكر: جهازي هنا في واشنطن يأمل في أن تتمكنوا من إقناع السوريين بأن يكونوا أكثر مرونة. سفيرنا في دمشق أبلغ إليهم أنهم إذا وافقوا على أن يكونوا أكثر مرونة فإننا سننظر إلى موقفهم باستحسان. وأعني بذلك أننا لن نضغط عليهم لكي يغادروا لبنان قبل أن يريدوا ذلك.

الفيصل: ماذا عن الإسرائيليين؟ هل ستضغطون عليهم لكي يغادروا الجنوب؟

بايكر: فقط إذا أرادنا السوريون أن نفعل ذلك. حالياً، وعندما تحدث سفيرنا مع خدام عن هذا الموضوع منذ بضعة أسابيع أبلغ إليه خدام أن حكومته ليست قلقة إلى درجة تدفعها إلى تمني رحيل الإسرائيليين من الجنوب وذلك لأنهم لا يحبون فكرة أن تسيطر جماعة عرفات مكان الإسرائيليين. ولدينا شك، انتبه مجرد شك، أنهم مرتاحون حالياً مع الإسرائيليين إذ أن بقاء الإسرائيليين في لبنان يعطيهم ذريعة للبقاء هم أيضاً. وفي أي حال لدينا إنطباع أن الانزعاج السوري الأكبر الآن هو من العراقيين وليس من الإسرائيليين.

الفيصل: حسناً أنت تعرف مشاعرنا حيال العراقيين؟

بايكر: هل نستطيع تلخيص حديثنا اليوم؟ نريد منكم تنشيط مهمة الجامعة العربية. ونحن نعتمد عليكم شخصياً لقيادتها ـ نحن لسنا متأكدين من الإبراهيمي ـ الجزائريون خدمونا في الماضي. لكن السيد الإبراهيمي لا يبدو أنه يحب الاخوان في دمشق. ونحن لا نريده أن يخاصمهم أو أن يقاومهم أكثر من اللازم. اقتراحنا هو أن تعدوا خطة سلام جديدة وأن تزيلوا منها الفقرات التي أزعجت الرئيس الأسد وأعني في ما يتعلق بمغادرة بيروت وبالسيادة اللبنانية. إذا تمكنتم من وقف القتال كي لا يبقى لبنان مانشيتاً إعلامياً وحتى لا يسعى السيناتور ميتشل والسيناتور هيلمز إلى الاعتراض على إزاحة عون من الطريق ومن حمل النواب اللبنانيين على اختيار رئيس جديد للجمهورية، عندها نكون ممتنين لكم ولحكومتكم.

الفيصل: سأبذل جهدي. لكن شعوري أن الشعب اللبناني لن يكون ضبطه سهلاً كما في الماضي. يبدو أن الجنرال عون خلق إجماعاً حوله. وكله يدعم دعوته إلى التحرير. لكني سأبذل جهدي.

بايكر: شكراً يا صاحب السمو، وانقل أفضل تمنياتي إلى جلالة الملك فهد الذي نأمل في أن نراه قريباً في واشنطن.

فهرس تحليلي

الباب الثاني

اتفاق الطائف تنفيذاً

لستُ مؤرِّخاً وهذا الكتابُ ليس بتأريخٍ للطّائف.

هذا كتابٌ في السّياسةِ وليسَ عهدي في السّياسةِ أنْ أكونَ مُحايداً. كذلك فإنَّ ما أقولُهُ اليومَ علناً هو هو ما كنتُ أقولُهُ أثناء تولّيَّ المسؤولياتِ التي عُهِدَ بها إليَّ وهو هو ما كُنتُ أُمارِسُهُ من خلال هذه المسؤوليّات.

لقد كانتْ مخاوفي من آنقلابِ الحلِّ مأساةً، ومشروعِ السّلام الأهليِّ مشروعَ فتنةٍ دائمةٍ، السّببَ الحقيقيَّ لخلافي المُستمرِّ مَعَ أهلِ الحكْمِ مُنْذُ أنْ شاركتُهُم فيهِ إلى حين أُبعِدْتُ عنه.

وإذْ تَحَقَّقَتْ هذه المخاوفُ أرى واجباً عليَّ، من خارجِ مَوْقعِ المسؤوليّة، أنْ أشهدَ للاتّفاق مُحاولاً تَلَمُّسَ سُبُلِ إعادَتِهِ لِما وُضِعَ لَهُ أصلاً: حلّاً لمأساة.

ألبير منصور

- من مواليد رأس بعلبك ١٩٣٩.
- أستاذ جامعي حتى سنة ١٩٧٨.
- شارك في قيادة الحركة الوطنية منذ تأسيسها.
- نائب عن دائرة بعلبك ـ الهرمل بين ١٩٧٢ و١٩٩٢.
- وزير الدفاع الوطني بين ١٩٨٩ و١٩٩١.
- وزير الاعلام بين ١٩٩١ و١٩٩٢.
- شارك في مؤتمر الطّائف وفي وضع الصيغة النهائية لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني.